واقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا

وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي

أيام 16/15 ماي 2021

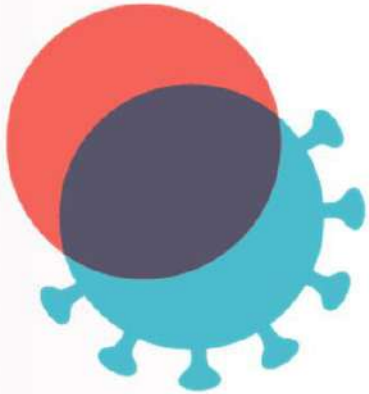

CIRPEC

المركز الديمقراطي العربي؛ برلين- ألمانيا

جامعة الإسراء بغزة – فلسطين – كلية العلوم الادارية والمالية

المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الاداء و التنافسية الرباط – المغرب

مركز البحوث والدراسات الاقتصادية- ليبيا

المركز الديمقراطي العربي واقع مستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في ظل جائحة كورونا

COVID-19 AND ECONOMY IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA

Proceedings of the international conference

15/16 May 2021 Berlin, Germany

DEMOCRATIC ARABIC CENTER

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112

http://democraticac.de

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030- 89899419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174278717

VR.3383.6518.B

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المؤتمر الدَّولي العلمي الافتراضي:
تحت عنوان:

و اقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا (الجزء الأول)

إشراف وتنسيق:
د. ناجية سليمان عبدالله
ا. كريم عايش

لا يتحمل المركزورئيس الملتقى ولا اللجان العلمية والتنظيمية مسؤولية ما ورد في هذا الكتاب من آراء
وهي لاتعبر بالضرورة عن قناعاتهم، ويبقى أصحاب المداخلات هم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية القانونية عنها

المركز الديمقراطي العربي – برلين، ألمانيا

بالتعاون مع

جامعة الأسراء-كليةالعلوم الإدارية والمالية-غزة فلسطين

المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الاداء والتنافسية – جامعة محمد الخامس – الرباط – المغرب

المركز الليبي للبحوث الاقتصادية-العجيلات-ليبيا

ينظمون:

المؤتمر الدَّولي العلمي الافتراضي تحت عنوان

و اقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا

16 –مايو/ ماي 2021

إقامة المؤتمر بواسطة تقنيَّة التَّحاضر المرئي عبر تطبيق – Zoom

رئيس المؤتمر :

- د. أحمد الحساينة- كلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة الإسراء

الرئاسة الشرفية:

- أ.د. عدنان الحجار – رئيس جامعة الإسراء
- أ.د. عمر حنيش- جامعة محمد الخامس-المغرب
- د. حاتم عبدالكريم زغيل- المركز الليبي للبحوث الاقتصادية- ليبيا
- عمار شرعان- رئيس المركز الديمقراطي

المنسق العام:

- د. سليمان سلامة- المستشار القانوني لجامعة الإسراء

رئاسة اللجنة العلمية:

- د. ناجية سليمان عبدالله- رئيس تحرير مجلة العلوم السياسية والقانون –المركز الديمقراطي.

رئاسة اللجنة التنظيمية:

- أ. كريم عايش- المركز الديمقراطي العربي المانيا- برلين

أعضاء اللجنة العلمية:

- أ.د. علي شاهين – عميد الدراسات العليا- جامعة الإسراء بغزة – فلسطين
- أ.د مصطفى ساسي- افتوحة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – صرمان – جامعة صبراتة.
- ا.د درمان الصادق- التسويق والتجارة الدولية- جامعة دهوك-العراق
- د. عبدالمنعم عمار بلكور-استاذ مساعد- تمويل ومصارف- جامعة الزاوية-ليبيا
- د. محمد أبو يوسف استاذ اقتصاد -كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة الإسراء – غزة فلسطين
- د. زينب عبدالسلام احمد- استاذ مساعد- تمويل ومصارف- جامعة الزيتونة – ليبيا
- د. محمد أبو يوسف -استاذ اقتصاد -كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة الإسراء بغزة
- د.طارق المهدي مامي-استاذ مشارك- محاسبة- المركز الليبي للبحوث الاقتصادية العجيلات-ليبيا
- د. فرج ابوالقاسم زهمول – دكتوراه علوم سياسية- مركز ليبيا للدراسات والبحوث الإستراتيجية
- د.فاتح زعيتر – جامعة محمد البشير الابراهيمي/ برج بوعريريج- الجزائر
- د. رجب محمد اشطيبة- استاذ مساعد-علوم سياسية-المركز الليبي للبحوث الاقتصادية العجيلات-ليبيا.
- د. لزهر ساحلي-علوم اقتصاد- جامعة سكيكدة- الجزائر
- د.فتحي السوافيري – استاذ اقتصاد -كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة الإسراء بغزة
- د. أحمد بن سعيد بن ناصر الحضرمي- ديوان البلاط السلطاني

- د. محمود الشنطي – استاذ اقتصاد -كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة الإسراء بغزة
- د. خيرة مجدوب – كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
- د. حنان مباركة كركوري -قانون الأعمال بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر
- د. توفيق عطا الله – استاذ محاضر ب ،جامعة عباس لغرور خنشلة / الجزائر
- ا.م.د ميثم منفي كاظم العبيدي- قانون دستوري – العراق

مدير النشر:

- د. أحمد بوهكو، مدير نشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين – ألمانيا

الكلمة الافتتاحية:

نرحب بكل المشاركين والمؤطرين للملتقى الموسوم بـ: " **و اقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا**"

على رأسهم رئيس المركز وطاقمه الإداري والفني على الجهود المبذولة لتنظيم وانجاح فعليات الملتق، شاكرين لهم حسن التعاون والاهتمام.

كما لا ننسى في هذه المناسبة توجيه كل الشكر وبالغ الاحترام الى الجامعات المشاركة

- جامعة الاسراء-كلية العلوم الادارية والمالية غزة – فلسطين.
- المركز الليبي للبحوث الاقتصادية – ليبيا
- المركز المتعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية جامعة محمد الخامس بالرباط – المغرب

وكذلك إلى كل الأساتذة والأكاديميين المشاركين في إنجاح فعليات هذا الملتقى سواء بصفتهم مؤطرين من اللجنة العلمية والتنظيمية أو متدخلين بدراستهم القيمة لإثراء موضوع الملتقى وذلك بتسليط الضوء على إشكالاته المتعددة ومحاوره المتفرعة.

تقديم المؤتمر

أحدثت جائحة كورونا أشد كساد اقتصادي شهده العالم منذ عقود، وبسبب عمق الأزمة وشدتها فهي تدفع نحو تحول الاقتصادات النامية والصاعدة إلى الانكماش، برغم أنها تمتعت بمعدلات نمو كانت هي الأعلى عالميًا قبيل حلول الأزمة، وحافظت عليها برغم ظروف الحروب التجارية بين الاقتصادات الكبرى، تزامنًا مع تزايد مشكلات الديون، وتراجع أسعار السلع الأولية والأصول، في سنوات ما قبل كورونا.

ما يمر به الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي يمثل أزمة غير مسبوقة منذ أزمة الكساد الكبير في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، أو ما قبلها. فقد تسبَّبت جائحة كورونا (كوفيد-19) في انهيار النشاط الاقتصادي العالمي، على الرغم من تدابير التحفيز الاقتصادي منقطعة النظير التي تتخذها الحكومات. ومن المرجّح أن يظل الكساد الذي أذكته الجائحة عقبة كأداء أمام الاقتصاد لسنوات مقبلة. وليس بالأمر السهل تحديد المسار الذي سيسلكه الاقتصاد العالمي في طريقه نحو التعافي، كونه يرتبط بشكل رئيسي بطول أمد استمرار فيروس كورونا كتهديد عالمي.

يحاول المؤتمر الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال تسليط الضوء على الواقع الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأزمات المتعاقبة وأخرها أزمة كورونا. وكذلك سيتناول المؤتمر عدة محاور ومواضيع، حيث سيركز على واقع الاقتصاد في الشرق الأوسط، والأزمات الاقتصادية المتعاقبة والعولمة والقوى الاقتصادية وكذلك آفاق وآليات التعافي الاقتصادي، ومدى تأثير العلاقات السياسية ودور الاقتصاد فيها، الابتكار وريادة الأعمال ودورهما في النمو الاقتصادي، ودور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في عملية التنمية، بالإضافة إلى التحول الاقتصادي الأخضر، وكذلك الحديث عن مستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

رؤية المؤتمر:

التميز في البحوث العلمية وتسليط الضوء على الواقع الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتقديم تصور للخروج من هذه الأزمة.

رسالة المؤتمر:

السعي إلى البحث عن آليات لدراسة واقع الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووضع آفاق وآليات التعافي الاقتصادي، وتقديم تصور حول مستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

الأهداف العامة المؤتمر:

1. التعريف بالواقع الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد أزمة كورونا.
2. استكشاف دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في عملية التنمية
3. تزويد أصحاب القرار بسبل وآليات إحداث التنمية في فلسطين.
4. تسليط الضوء على دور المؤسسات العربية والدولية في تحقيق النمو الاقتصادي.
5. المساهمة في وضع حلول للمشاكل التنموية.
6. استكشاف دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إحداث عملية التنمية

محاور المؤتمر:

المحور الأوّل: و اقع الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- الواقع الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- الأزمات الاقتصادية المتعاقبة
- العولمة والقوى الاقتصادية
- دور المؤسسات الدولية
- التشريعات والأنظمة ومدى ملاءمتها.

المحور الثاني : آفاق وآليات التعافي الاقتصادي

- العلاقات السياسية ودور الاقتصاد فيها
- الابتكار وريادة الأعمال ودورهما في النمو الاقتصادي.
- دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في عملية التنمية.
- دور الدولة والمنظمات في التعافي الاقتصادي والاجتماعي
- التحول الاقتصادي الأخضر

المحور الثالث : مستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الجائحة
- مستقبل المنطقة العربية
- التحوُّل إلى التكنولوجيات الرقمية.
- دور الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في الأزمة

التوصيات:

- أولا: ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين كافه القطاعات الاقتصادية لتجاوز أزمة جائحة كورونا، وتوفير المناخ الأمن من خلال اتخاذ الإجراءات الاحترازية في كافة الوحدات الاقتصادية لحماية الموظفين والزبائن، وتجنب الغلق الكلي في الأزمات.
- ثانيا: ضرورة العمل على تشكيل مركز معلومات لإدارة الأزمات والكوارث لتجميع كافة المعلومات من كافه المؤسسات المختصة لإمداد صناع القرار بالمعلومات الدقيقة في التنبؤ بالأوضاع المستقبلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ووضع الحلول المناسبة لها لتجاوز الأزمات.
- ثالثا: دعم القطاعات الإنتاجية ذات الأُثر الاقتصادي الأكبر حال امتداد أثر الأزمة من خلال أدوات السياسة الاحترازية الكلية عبر خفض تدريجي ومدروس ومؤقت لأوزان المخاطر الخاصة بها في إطار متطلبات رأس المال.
- رابعا: الإسراع بالإصلاح الضريبي وترشيد الإنفاق العام لتوفير موارد مالية لدعم التعافي في المستقبل وعدم الإضرار بالاستدامة المالية.
- خامسا: إطلاق حوارا وطنيا شاملا يشارك فيه القطاع الخاص بشكل فعلي دوري ومتواصل لينتج عنه فكر اقتصادي جديد يتم خلاله التركيز على الحد من الفقر والبطالة والهجرة، و دعم التنمية الاقتصادية، وتوفير المناخ الاستثماري الايجابي للقطاع الخاص.
- سادسا: إعداد رؤية إستراتيجية محددة المسارات توضح كيفية التحول الرقمي في المؤسسات مع ضرورة دعم وتعزيز البيئة التكنولوجية بمعدات وأجهزة تتناسب ومتطلبات هذا التحول مع رصد موازنات مالية كافية لتجهيز البيئة التكنولوجيا لتتلاءم مع متطلبات التحول الرقمي.
- سابعا: بلورة استراتيجية تشاركية ومندمجة بعيدة المدى لدمج الاقتصاد غير المهيكل، يتم في إطارها المزاوجة بين مقاربتي التحفيز والزجر، مع خلق الآليات وتوفير الوسائل الكفيلة بتنزيل هذه الاستراتيجية بشكل سليم.
- ثامنا: العمل على إحياء النظام الإقليمي العربي وتطويره على أسس جديدة بحيث تقوم بين العرب وحدة حقيقية تجمع بين قوة القرار السياسي وبين الرغبة الصادقة في حمايته، والاستماتة في تحقيق أهدافه وبين القوة الاقتصادية وعدالة توزيع الثروة وتحويل رأس المال. والسعي لخلق حالة من التوازن الإقليمي الذاتي.

- تاسعا: القيام بجهد حقيقي للإصلاح السياسي والاقتصادي وعلى أساس تقديم المصالح القومية والوطنية على المصالح الفئوية والنخبوية الضيقة، والعمل على النهوض بالاقتصاد العربي عن طريق إلغاء خصخصة الاقتصاد العربي بقطاعاته المختلفة، وتحسين البنية التحتية الاقتصادية وتطويرها وترشيد الاستهلاك وتشجيع المنتج العربي الوطني ودعم الصادرات والتقليل من الواردات وتشجيع الاستثمار وعمل برامج تنموية تنمي قدرات الشباب العربي في مجالات مختلفة مثل الاستثمار والصناعة والزراعة والتجارة، ويمكن الاقتداء بالاقتصادات المتطورة.
- عاشرا: التحرك العربي بكافة السبل ووضع خطط وبرامج تساهم في النهوض بالاقتصاد العربي وتطوره، والعمل على خلق فرص عمل لإنقاذ الكفاءات والأيدي العاملة عبر جلب الدعم المالي الخارجي غير المسيس وعمل مشاريع استثمارية وبرامج تشغيلية تستوعب العاطلين عن العمل، وتحسين جودة التعليم بما يتلائم مع متطلبات السوق والتكنولوجيا الحديثة، بالإضافة لزيادة الاستثمارات وتطوير القدرات الصناعية المحلية وزيادة الصادرات وتقنين الواردات .
- الحادي عشر: العمل السريع على وضع الضوابط والتوازنات الكفيلة بتوصيل المعلومات إلى كافة الأطراف ذات العلاقة، مع ضرورة تطوير التقارير المالية لتلبية الاحتياجات المناسبة لتعزيز الثقة بالنظام المحاسبي وإعداد التقارير المالية التفصيلية لتجنب توقف العمل وضمان الاستمرارية. ...
- الثاني عشر: ضرورة تنويع الاقتصاد العربي وعدم الاعتماد على قطاع واحد كقطاع رئيسي مع تنويع الشركاء التجاريين وتحسين البيئة الاستثمارية بخلق المناخ الاستثماري المشجع لجذب مختلف الاستثمارات.و تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره التنموي
- الثالث عشر: ضرورة تبني المزيد من أدوات التعاون الإلكتروني (أدوات الاتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) كبديل للعمل التقليدي في حالة اي أزمات مستقبلية مشابهه تجبر المنظمات على العمل عن بعد وذلك لضمان استمرارية العمل الحر.
- الرابع عشر: تسخير أجندة التكامل التجاري الإقليمي في تمكين الإصلاحات المحلية بما يُمكن من تحقيق النمو وفرص العمل والاستقرار بالمنطقة.
- الخامس عشر: الاستعداد لما بعد كورونا من خلال تبني بديل سياحي جديد يعتمد على توظيف الموارد والتراث الطبيعي لتشجيع السياحة البيئية من خلال تأهيل المواقع السياحية المهملة.وإعادة التفكير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز التكامل التجاري وخفض الاعتماد على النفط والاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ...

فهـــرس المحتـويات

المداخلات	الصفحة
أثر جائحة كورونا على سوق البوصة في الجزائر: دراسة وصفية تحليلية لمؤشر مؤشر دزاير اندكس DZAIRANDEX عوماري عائشة عماري فاطمة جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر	1
تكنولوجيا المعلومات والاتصال الية لتفعيل التنمية الاقتصادية في دول شمال إفريقيا د. طالب دليلة- د. حليمي وهيبة جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان-الجزائر	15
دور الشباب الجامعي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية في قطاع غزة سيد إبراهيم حسين ابو شمالة جامعة الاسراء- غزة-فلسطين	34
Medium Enterprises (SMEs) in Libya&The Impact of COVID-19 on Outcomes and Expectations د. سليمان بالحسن محمد حمد - د. عبدالفتاح عثمان سعد العريبي- ا. غيث عثمان الزوي جامعة إجدابيا - ليبيا	57
اقتصادات الشرق الأوسط ما بين حصار الجائحة وجسر التعافي د. محمد إبراهيم محمد كلية الحقوق جامعة الإسكندرية - مصر	78
إشكالية الاقتصاد غير المهيكل ببلدان شمال إفريقيا في سياق جائحة كورونا -المغرب نموذجا د. عصام القرني جامعة محمد الخامس بالرباط-المغرب	90
آليات إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستعادة نشاطها الاقتصادي لمرحلة التعافي بعد جائحة كورونا- كوفيد19 أ.د. صديقي أحمد د. الطيبي عبد الله جامعة أحمد دراية، أدرار-الجزائر	104
أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990- 2020 د. رحيمة بوصبيع صالح رحيمة ط.د. عبد الكريم دبار ط.د. بوبكر خالدي جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي - الجزائر	120

و اقع التحول الرقمي في الجامعات الليبية - دراسة ميدانية على جامعة الزاوية د. فوزي محمود الحسومي المعهد العالي للعلوم والتقنية- الزاوية	135
أفاق وآليات التعافي الاقتصادي في فلسطين في ظل جائحة كورونا م. عدنان فضل الهندي غزة – فلسطين جمالات عبد الحميد الشاعر رفح- فلسطين	146
التدابير الاقتصادية المتخذة في بلدان شمال افريقيا للحد من تداعيات كوفيد 19 دراسة تحليلية مجدوب خَيِّرَة جامعة ابن خلدون – مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية، الجزائر زياني عبد الحق جامعة ابن خلدون- مخبر البحث مناجمنت الأفراد والمنظمات، الجزائر	161
انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني د. زياد جلال الدماغ د. محمد اسامه حسنيه غزة - فلسطين	176
تحليل و اقع النظام المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل الصدمة المزدوجة (الصدمة البترولية انتشاردائمة موروثنا) د. إسماعيل صاري جامعة فرحات عباس. سطيف 1 – الجزائر ط.د. إبراهيم بوطريق المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي. القليعة - الجزائر	192
أدوات التعاون الإلكتروني و أثرها على الأداء التنظيمي خلال جائحة كورونا: (دراسة ميدانية على مجموعة الاتصالات الأردنية- أورانج) ط.د. مؤيد عمر المعهد العالي للتصرف، جامعة تونس	214
مواجهة تداعيات كورونا في الجزائر: بين التدابير الاحترازية والحلول التشريعية الجذرية د. سالمي وردة د. بوحلايس الهام جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1/ الجزائر	232
تقييم مدى استعدادية المؤسسات الحكومية للتحول الرقمي: دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم بغزة في ظل جائحة كورونا د. علاء خليل محمد العكش الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية غزة –فلسطين د. اسماعيل عبد لله قاسم الجامعة الاسلامية بغزة –فلسطين	249

أثر جائحة كورونا على سوق البوصة في الجزائر

دراسة وصفية تحليلية لمؤشر مؤشر دزاير اندكس DZAIRANDEX

The impact of the Corona pandemic on the inch market in Algeria

A descriptive analytical study of the DZAIRANDEX indicator

د. عوماري عائشة
د. عوماري فاطمة
D. OMARI AICHA
D. OMARI FATIMA
جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر-
University of Ahmed Deraya Adrar - Algeria

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير جائحة كورونا (COUVID 19)، -الذي اكتشف رسميا في ديسمبر 2019 في الصين لينتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم- على الاقتصاد العالمي وبالأخص البورصات، وقد تم أخذ بورصة الجزائر كنموذج، بحيث تم اعتماد فترتين للدراسة، الاولى قبل تفشي جائحة كورنا 19 والفترة الثانية بعد تفشي جائحة كورنا 19.

وللإجابة على إشكالية البحث تم استخدام برنامج spss23 من أجل تحليل البيانات اليومية لمؤشر البورصة الجزائر(DZAIRANDEX)، بحيث اعتمدنا على اختبار t للعينتين المرتبطتين عند مستوى الدلالة 5% .

ومن خلال الدراسة توصلنا إلى وجود تأثير سلبي على مؤشر دزاير اندكسDZAIRANDEX من خلال انخفاض قيمته وزيادة درجة تذبذبه.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا 19، بورصة الجزائر، مؤشر دزاير اندكس DZAIRANDEX

Abstract:

This study aims to study the impact of the Corona pandemic "COUVID 19" - which was officially discovered in December 2019 in China to spread widely around the world - on the global economy, especially the stock exchanges ,and the Algiers Stock Exchange was taken as a model ,so that two study periods were adopted , the first before the outbreak of the Corona19 pandemic and the second after the outbreak of the pandemic Corona.19

To answer the research problem, a program was used spss23 In order to analyze the daily data of the Algiers Stock Exchange Index "DZAIRANDEX" , So that we relied on a test "t" For two linked samples at the significance level 5%.

And through the study, we found a negative effect on the Desire Index" DZAIRANDEX" By decreasing its value and increasing its degree of volatility.

Key word: pandemic Corona19 ,stock market algeria, Index " DZAIRANDEX.

مقدمة:

شهد العالم مع بداية سنة 2020 ظهور فيروس جديد على البشرية انتشر بسرعة في كافة أنحاء العالم، ولتصدي لهذا الفيروس قامت جل دول العالم بالقيام بإجراءات احترازية مشددة من أجل محاصرة الفيروس والحد من انتشاره.

فمن أهم الاجراءات الوقائية التي قامت بها الدول هي فرض الحجر الصحي لفترة زمنية طويلة هذا ما أدى إلى أزمة اقتصادية. حيث تم غلق المؤسسات التجارية والصناعية وشل حركة النقل البري والجوي ، مما أدى الى إفلاس العديد من المؤسسات وغلقها.

وبما أن السوق المالي هو عبارة عن مكان لتداول الأصول المالية التي تعرضها المؤسسات والشركات الداخلة في البورصة، فإن جائحة كورونا أثرت على سوق البورصة بشكل غير مباشر، من خلال عزوف المستثمرين على شراء الأسهم والسندات خوفاً من تفاقم الوضع الصحي وهذا بدوره انعكس على مؤشر السوق المالي.

من خلال هذا الطرح فإشكالية البحث تتمثل في:

ماهو تأثير جائحة كورنا على الأسواق المالية – دراسة حالة مؤشر بورصة الجز ائر-؟

ويمكن تقسيم هاته الاشكالية إلى تساؤلات فرعية يتم الاجابة عنها من خلال البحث:

1- ماهي جائحة كورونا وكيف أثرت على البيئة الاقتصادي؟

2- فيما تتمثل بورصة الجزائر؟

3- ماهي درجة التأثر بين الجائحة وسوق البورصة في الجزائر؟

للإجابة على الاشكالية البحث استخدمنا المنهج الوصفي في وصف الدراسات الأدبية والمنهج التحليلي من أجل تحليل مخرجات برنامج .spss23

وللإجابة على التساؤلات ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى قسمين:

القسم الأول الدراسات الادبية

القسم الثاني: الدراسات العلمية

أولا: الدراسات الأدبية:

1- **جائحة كورونا (كوفيد 19):** قبل التطرق لجائحة كورونا لابد من فهم المصطلح في حد ذاته فالمقصود بالجائحة: "هي الوباء الذي ينتشر في عدة دول حول العالم وفي نفس الوقت، مع فقدان الناس لحصانة قوية ضده" (غربي: 2020، ص 453).

إن فيروسات كورونا هي فيروسات موجودة من قبل، إلى أن هذا الفيروس قد تطور في شكل جديد وظهر بما يسمى كوفيد19، إذن فيروس كوفيد هو فيروس تاجي من العائلة الكورونية. بحيث تم انتشاره بشكل رهيب ومتسارع حول مختلف دول العالم وتسبب في العديد من الضحايا حسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية.

إن امتداد الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا، مع ما يستتبعه ذلك من تأثر الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية بصدمات جانبي العرض والطلب، وتزايد مستويات عدم اليقين وتراجع مستويات ثقة المستثمرين والمستهلكين حتى النصف الاول من عام 2020 ، مع افتراض عدم حدوث حالات إغلاق Shutdown واسعة النطاق عالمياً. فمن ناحية، ستؤدي إجراءات الحجر الصحي والمرض والمشاعر السلبية للمستهلكين والعمال إلى خفض الطلب الكلي. ومن ناحية أخرى، سيؤدي إغلاق بعض المصانع(amf.org.ae : 2020).

* البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية استثنائيا في ظل انتشار فيروس كورونا (صندوق النقد الدولي: 2020، ص 04).وما استتبعه من تأثيرات اقتصادية واسعة يعيش العالم والمنطقة العربية وضعا النطاق على عدة أصعدة في ظل تأثر سلاسل الإمداد العالمية، وحركة التجارة الدولية، وغيرها. حيث فرضت جائحة كورونا قيوداً على أنشطة العديد من القطاعات الاقتصادية في ظل اتجاه عدد من الدول لفرض حظر على إنتقالات الأفراد بما أثر على جميع القطاعات.

حيث كانت التوقعات في بداية العام تُشير إلى أن الأثر على الاقتصاد العالمي سوف يكون محدودا نطاق 1.0 نقطة مئوية في حالة ما إذا تم احتواء الفيروس خلال الربع الأول من العام. غير أن فرضيات أخرى لاحقة رجحت تراجعا أكبر للنشاط الاقتصادي العالمي، متوقعة تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي في عام 2020 إلى نصف مستوياته المتوقعة قبل انتشار الفيروس. فيما اتجهت توقعات أخرى إلى أبعد من ذلك مشيرة إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود عالمي تفوق تلك المسجلة خلال الازمة المالية العالمية وهذا ما يوضحه الشكل التالي (صندوق النقد الدولي: 2020، ص 04).

الشكل 01: توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية لعامي 2020 و 2021

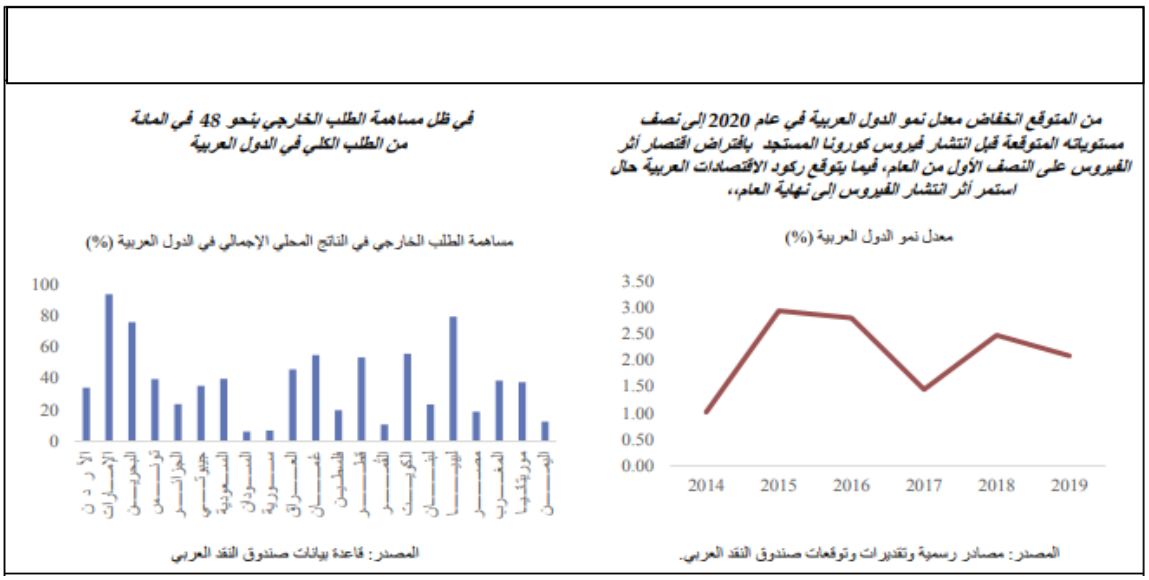

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ص: 29.

وتعتبر الدول العربية كغيرها من دول العالم شهدت تطور سريع لكوفيد، 19 حيث في شهر مارس تفى الفيروس في معظم الدول العربية، وأصبح وباء يهدد المنطقة العربية في جميع المجالات، حيث يبين الشكل رقم 2 تطور انتشار الجائحة في الدول العربية المدروسة.

الشكل 02: تطور حالات كوفيد 19 خلال الفترة الثانية.

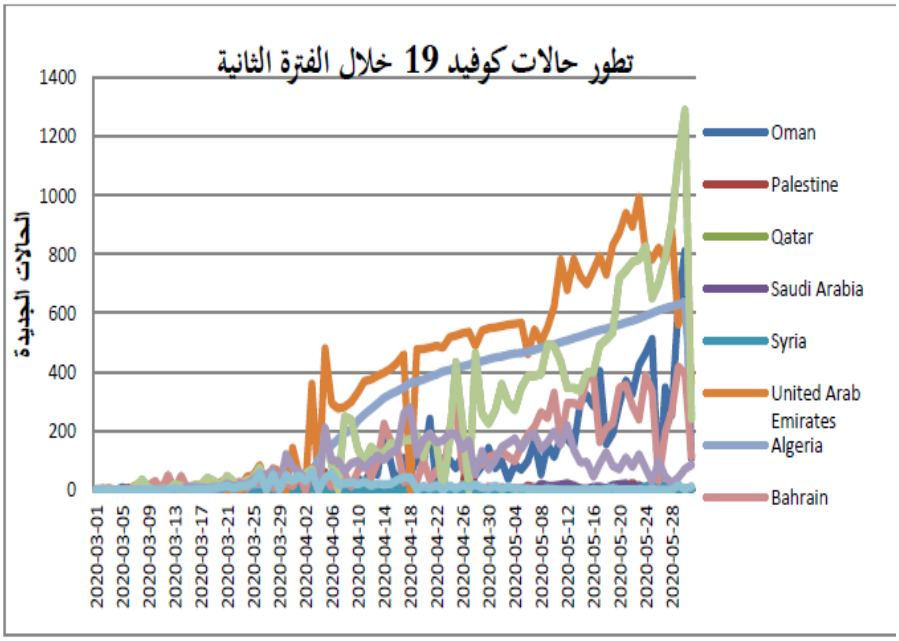

المصدر: بدر الزمان حمقاني، سامية عمر عبده، تحليل أثر جائحة كوفيد 19 على مؤشرات الأسواق المالية العربية حالات مختارة من 11 دولة عربية للفترة(ديسمبر 2019 ماي2020 ، مجلة دفاتر القرض، العدد 36،2020 ، ص: 138 و https://ourworldindata.org/coronavirus-data، يوم 2020/01/24، يوم 23:00.

تتعدد المجالات التي لها علاقة بتطور جائحة كوفيد 19 في الدول العربية على غرار، أسعار النفط، الأمن الغذائي، مؤشرات الأسواق المالية، ومختلف القطاعات الإقتصادية، لذلك ترتكز هذه الدراسة على إجراء تحليل تطوري لأثار الجائحة على مؤشرات الأسواق المالية في بعض الدول العربية، من خلال مقارنة وضعيتها قبل وأثناء الجائحة (حمقاني : 2020، ص ص 138-139).

من خلال الشكل أعلاه وبالاستناد إلى التحليل التطوري لحالات الإصابة بكوفيد 19على الصعيد العربي عموما والحالات المختارة للدراسة خصوصاً، نلحظ وجود تزايد مستمر لهذه الحالات خلال الفترة المعنية بالجائحة(الفترة الثانية)، حيث يفسر هذا بفترة انطلاق الجائحة وعدم بلوغ ذروتها في جميع الأسواق المالية المدروسة.

2- البورصة الجزائر:

2-1-مفهوم البورصة : هناك العديد من التعاريف للبورصة ، اختلفت في العديد من الجوانب و اتفقت في جوانب أخرى ومنها نذكر:

التعريف الأول: "هي سوق التعامل بالأوراق المالية بيعاً، وشراء، أو هي سوق الأوراق المالية بكافة أنواعها، وأشكالها" (عطون : 2003، ص 2016).

التعريف الثاني: البورصة بالمفهوم الاقتصادي "هي مكان يلتقي فيه البائعون و المشترون – من خلال سماسرة – لتبادل سلعة هي الأسهم و السندات ، وتعرف بسوق المال طويل الأجل، وهي أقرب من السوق الكاملة" (زويل : 2000، ص 36).

2-2-مراحل إنشاء بورصة الجزائر :

شرع فعليا في تأسيس بورصة الجزائر في بداية التسعينات، ومرت عملية إعداد بورصة على عدة مراحل ، يمكن حصرها في النقاط التالية (ربوح : 2005، ص 73):

*** المرحلة التقريرية(1990- 1993):** ظهرت فكرة إنشاء بورصة الجزائر على ضوء نصوص قانونية تتمثل في:

- المرسوم 90-101 المؤرخ : 27 مارس1990 : ينص على إمكانية مفاوضة قيم الخزينة بين المؤسسات العمومية فقط.
- المرسوم 90-102 المؤرخ : 27 مارس1990 : نوع شهادات الأسهم التي تقوم بإصدارها الشركات العمومية، وفي نفس السنة أنشات شركة القيم المنقولة (S.V.M) في 9ديسمبر1990 بفضل صناديق المساهمة الثمانية برأسمال قدره 320000.00 دج يديرها مجلس إدارة متكون من 8 أعضاء، كل عضو يمثل أحد صناديق المساهمة .

وقد نصت قوانين هذه الشركة على وضع تنظيم يسمح بإنشاء بورصة للأوراق المالية في أفضل الشروط .

*** المرحلة الابتدائية (1993- 1996):** كنتيجة لعدم وضوح دور شركة القيم المنقولة، وضعف رأسمالها الاجتماعي، تم إعادة تعديل رأسمالها إلى 9320.000.00 دج ، كما تغير إسمها إلى "بورصة الأوراق المالية" (B.V.M) (شمعون : 1999، ص 79) وحدد المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 23 ماي 1993 . الهيئات العاملة ببورصة القيم المنقولة كما يلي:

- **لجنة تنظيم ومر اقبة عمليات البورصة (COSOB):** وهي السلطة العليا في بورصة القيم المتداولة تعمل على تنظيم النشاط البورصي، وحسب المادة الخامسة من هذا المرسوم لا يجوز إجراء أي عملية إلا داخل المقصورة ، وعن طريق الوسطاء بعد اعتمادهم من طرف اللجنة.
- **شركة تسيير بورصة القيم (SGBV):** تعمل هذه الشركة على ضمان السير الحسن لعمليات التداول داخل البورصة.

*** مرحلة الانطلاقة الفعلية (1996 –إلى يومنا هذا):** بعد التجهيز التام لإنشاء بورصة قيم سواء من الناحية التنظيمية أو القانونية من حيث (ربوح: 2005، ص 75):

- ✓ وضع نص قانوني لإنشاء وتنظيم هاته البورصة ؛
- ✓ أصبح للبورصة مكان مادي بغرفة التجارة ؛
- ✓ تأسيس لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، وشركة تسيير بورصة القيم .

ومع بداية 1997 تم اختيار الوسطاء في البورصة بمسؤولية لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وتم إعداد مجموعة من الأنظمة تتمثل في :

- ✓ النظام رقم 96-02 المتعلق بطبيعة المعلومات التي يتم نشرها عن الشركات التي تدخل البورصة .
- ✓ النظام رقم 97 -01 القائم على مساهمة الوسطاء في العمليات البورصية ؛
- ✓ النظام رقم 97 -02 شروط الأعوان المؤهلين للمفاوضات حول القيم المتداولة؛
- ✓ النظام رقم 97 -03 تسيير بورصة الأوراق المالية؛

- ✓ النظام رقم 97 -04 الخاص بهيئات التوظيف في القيم المتداولة ؛
- ✓ النظام رقم 97 -05 اتفاقيات العمل بين الوسطاء والعملاء في البورصة؛
- ✓ النظام رقم 97 -01 (30 /1997/11) المحدد لكيفية اعتماد الوسطاء في العمليات البورصية .

وكانت شركة سوناطراك أول متعامل اقتصادي قامت بإصدار القيمة المنقولة المتمثلة في القرض السندي في 2 جانفي 1998 في السوق الأولية (ربوح : 2005، ص 75).

وعملية إصدار القرض السندي لسوناطراك فكانت كما يلي:

- تاريخ العملية : من 15 جانفي الى 15 فيفري 1988 .
- المبلغ الإجمالي للإصدار : 12 مليار دج .
- نسبة الفائدة : 13 % .
- تاريخ التسديد النهائي : 4 جانفي 2003 .

وفي 13 سبتمبر 1999 سجلت بورصة الجزائر دخول أربعة مؤسسات وطنية.

2-3- أهداف بورصة الجزائر: تهدف بورصة الجزائر إلى (sgbv.dz: 2021):

- ✓ تعبئة المدخرات المحلية والاجنبية، إثمار الموارد الفائضة؛
- ✓ توسيع فكرة الاستثمار وتعميمها؛
- ✓ تطوير الحوكمة لدى الشركات؛
- ✓ ضمان الاستدامة للمؤسات الصغيرة والمتوسطة

2-3-تقييم أداء بورصة الجزائر:

من خلال العرض السابق لبورصة الجزائر تتجلى محدودية الأداء، ونقص المتدخلين، ويمكن تحديد معوقات بورصة الجزائر التي تحول دون تحقيق الفعالية في تمويل الاقتصاد فيما يلي (شمعون : 1999، ص 80):

<u>العوائق السياسية</u> : وتتمثل هذه العوائق في :

- ✓ عدم الاستقرار السياسي ، وغياب أمن الأشخاص وممتلكاتهم ؛
- ✓ محدودية النشاط في بورصة الجزائر؛
- ✓ الاضطرابات السياسية وخاصة في الآونة الاخيرة.

<u>العوائق الاقتصادية</u> : تتمثل في :

✓ الوضعية الصعبة للمؤسسات الجزائرية التي عرفت اختلالات في توازنها على مستوى هيكلها المالي بسبب عجز الميزانية ، وهذا الوضع لا يشجع الأفراد على شراء أسهم هذه المؤسسات، حيث تعتبر المردودية شرطا أساسيا لجذب المدخرات و توجهها نحو الأصول المالية ؛

- ✓ ضعف القدرة الشرائية للمواطنين ، و بالتالي قلة المدخرات الفردية ، كما أن هناك مجموعة من المؤشرات لا تشجع الأفراد على استثمار مدخراتهم في السوق المالية مثل : معدل التضخم ، معدل الفائدة ؛
- ✓ ضعف البنية الاقتصادية من حيث الإنتاج و النوعية و المنافسة، وغياب التنويع في المحافظ المالية بالقدر الكافي (دى لاتورى : 2005، ص 47)، بالإضافة إلى غياب الكفاءة المالية .
- ✓ قلة المؤسسات المدرجة في البورصة، واتجاهات المؤسسات نحو السوق الموازية نتيجة السياسات الجبائية .
- ✓ غياب البيانات عن أداء الشركات يعد من العوامل المعرقلة لنجاح مشروع بورصة القيم، إضافة إلى ضعف الثقافة التفسيرية، واستراتيجيات التسويق التي تسمح برفع الأرباح وخفض التكاليف، والقدرة على مواجهة المنافسين

العوائق التشريعية : و تتمثل في :

- ✓

دم ملائمة التشريعات القانونية للمؤسسات الاقتصادية أو المصرفية ، حيث يتعين على الشركة الراغبة في القيد في البورصة أن تأخذ شكل شركات أسهم ، وان يكون رأسمالها أكثر من 100.000.000 دج ، ويجب أن توزع أسهمها على الجمهور بما لا يقل عن 300 مساهم؛

- ✓

من بين الشروط الأخرى لقيد المؤسسات في البورصة، هو أن يقتصر الدخول للمؤسسات الناجحة وعدم قبول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (وصاف : 2003، ص 140).

العوامل الاجتماعية والثقافية :

- ✓ يعد العامل الديني من عوائق قيام بورصة، حيث يعتبر توظيف الادخارات في أوراق مالية على شكل سندات بمثابة ربا، وهو محرم شرعا مما يحجم أصحاب الفوائض على شراء السندات؛
- ✓ غياب ثقافة بورصية لدى المجتمع حول آليات التوظيف المالي، وعمل البنوك والمؤسسات المالية بدليل قيام الأفراد بحفظ مدخراتهم في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط دون اهتمام بالبورصة؛
- ✓ ثقافة المجتمع التي تعتمد على الادخار الورقي بدلاً من الادخار في البورصة والدخول في المخاطرة.

ثانياً-الدراسة التطبيقية:

1- مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من سوق المالي الجزائر، بحيث تم إختيار عينة متكونة من قيم مؤشر **دزايراندكس** خلال الفترة المستهدفة من جوان 2019 إلى غاية شهر ديسمبر 2020، مع تقسيمها الى فترتين.

- الفترة الأولى: قبل تفشي جائحة كورونا من شهر جوان 2019 إلى غاية فيفري 2020.

- الفترة الثانية: بعد تفشي كورونا رسميا في الجزائر(حيث أن الجزائر لم تعلن عن تسجيل أي إصابة إلى مع بداية شهر مارس) من شهر مارس 2020 إلى غاية ديسمبر 2020.

وقبل التطرق للدراسة لابد من إبراز أهم الشركات التي تندرج في السوق المالي الجزائري وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 1: الشركات المدرجة في بورصة الجز ائر

اسم الشركة	قطاع العمل	رأسمال الشركة (دج)
م.ف.ت الأوراسي	الفندقة	1500 000 000
أليانس للتأمينات	التأمينات	2205714180
صيدال	الصناعة الصيدلانية	2500 000 000
بيوفارم	الصناعة الصيدلانية	200 000 000
أوم انفست	سياحة	غير مصرح به

المصدر: http://www.sgbv.dz/ar/?page=societe_cote

2- حدود الدراسة: تحاول الدراسة تسليط الضوء على تأثر حركة مؤشر **دزاير اندكس** في سوق بورصة الجزائر بجائحة كوفيد19.

3- الأساليب والبرامج الاحصائية: من أجل معالجة البيانات المالية المتوفرة ثم استخدام البرنامج الاحصائي، حيث ثم استخدام الاختبارات التالية:

✓ المتوسط الحسابي؛ الانحراف المعياري؛معامل الاختلاف؛ واختيار للعينتين المرتبطتين.

4- تركيبة مؤشر دزاير اندكس خلال الفترتين: من خلال الشكل أدناه نلاحظ أن أن مؤشر دزاير اندكس في تصاعد رغم تفاقم الجائحة وهذا ما سوف نفسره في الجدول الموالي:

الشكل01: تطور مؤشر دزاير أندكس

المصدر:http://www.sgbv.dz/ar/index.php

الجدول 2: المقاييس الاحصائية لمؤشر الدراسة

البيان	المتوسط	الانحراف	معامل الاختلاف%
فترة ماقبل كورونا	1569.042	28.72	1.83
فترة أثناء كورونا	1612.411	52.41	3.25

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ أن متوسط مؤشر دزاير اندكس أثناء فترة كوفيد 19 كان أكبر من متوسط المؤشر قبل كوفيد19. ويعتبر معامل الاختلاف المقياس الانسب للمقارنة بين الفترتين ، حيث نلاحظ أن معامل الاختلاف للمؤشر قبل الجائحة كان أقل بنسبة1.83 % بالمقارنة مع فترة أثناء الجائحة.

الجدول3: تغير مؤشر دزاير اندكس للفترتين حسب الاشهر.

الشهر	قبل الجائحة سنة 2019	أثناء الجائحة سنة 2020	قيمة التغير %
مارس	1430.559	1568.199	9.62
أفريل	1433.836	1570.21	9.5

ماي	1498.349	1570.213	4.79
جوان	1522.718	1570.213	3.11
جويلية	1558.313	1590.763	2.08
أوت	1567.691	1601.396	2.14
سبتمبر	1583.458	1606.079	1.42
أكتوبر	1594.591	1659.937	4.09
نوفمبر	1587.837	1667.365	5
ديسمبر	1588.140	1719.729	8.28

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على معطيات الدراسة

من خلال الجدول رقم 02 والذي يوضح تغير متوسط المؤشر بين فترتي الدراسة ، حيث نلاحظ أن شهر مارس الاكثر تأثراً بالجائحة على غرار الاشهر الاخرى وهذا راجع باعتباره أول شهر ظهرت فيه الجائحة في الجزائر. كما نلاحظ أن المؤشر عرف انخفاضا رهيبا على مر الأشهر ليصل الى أدنى مستوياته في شهر سبتمبر بقيمة 1.42 ليعود الى الارتفاع مجدداً.

5- اختبار الفرضيات:

يقوم هذا الاختبار على الصيغة التالية للفرضية العدمية (الصفرية) والفرضية البديلة :

الفرضية الصفرية: لا يوجد توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم مؤشر انكس وفترات الدراسة (قبل وأثناء أزمة كوفيد 19) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)،

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم مؤشر انكس وفترات الدراسة (قبل وأثناء أزمة كوفيد 19) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

من أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين متغير المستقل المتمثل في وفترات الدراسة (قبل وأثناء أزمة كوفيد 19) والمتغير التابع المتمثل في قيم مؤشر انكس ، وبالاستناد إلى البرنامج الاحصائي spss هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول 04: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع

المتغيرات	والمتغير التابع						
	ثابت الانحدار	معامل الانحدا	معامل الارتبا	معامل التحديد	Tالمحسوب	F المحسوب	مستوى الدلالةsig

		ر	Rط	R2	ة	ة	
المتغير المستقل	1527.042	6.065	0.767	0.589	5.076	25.765	0.000

المصدر: من إعداد الباحثات بناء على مخرجات برنامج SPSS 23.

يُظهر لنا من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (معنوية) قيم مؤشر انكس وفترات الدراسة (قبل وأثناء أزمة كوفيد 19) خلال الفترة المدروسة، فقد بلغ معامل الانحدار (6.065)، وهذا يعني أن أزمة كوفيد 19 تساهم بنسبة (606 %) وهي -نسبة كبيرة جداً- في ارتفاع مؤشر دزاير اندكس في بورصة الجزائر بإفتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الأثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية (5%) أو أقل.

يتبين من الجدول السابق أن R تقيس درجة ارتباط المتغير المستقل (وفترات الدراسة (قبل وأثناء أزمة كوفيد 19)) بالمتغير التابع (قيم مؤشر انكس) والتي وصلت تقريبا إلى 77 % وهي درجة ارتباط معتبرة، وهو ما يبينه أيضا معامل التحديد R2 الذي يقيس التباين في المتغير التابع الذي يفسره المتغير المستقل بقيمة 59 % وهي نسبة معتبرة (مقبولة)، مع أن متمم هذه النسبة يعود لأسباب أخرى.

ومن خلال نتائج الاختبار السابق للمتغير التابع تبين أنه معنوي، إذ بلغت قيمة sig 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5 %، مما يعني أنه ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم مؤشر دزاير اندكس وفترات الدراسة (قبل وأثناء أزمة كوفيد 19) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)،

لتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم مؤشر انكس وفترات الدراسة (قبل وأثناء أزمة كوفيد 19) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

وقد بينت قيمة F البالغة 25.765 صلاحية النموذج للتنبؤ والتفسير، وهو ما يؤكده مستوى المعنوية Sig الذي بلغ 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.005.

ومن خلال الجدول السابق يمكن استخلاص معادلة خط الاتجاه العام على النحو التالي:

$$\gamma = 1527.042 + 6.065 X1$$

من خلال المعادة المدونة أعلاه نجد أن معادلة خط الاتجاه ذو ميل موجب، وهذا ما يؤكد النتائج السابقة .

6- تحليل النتائج:

إن كل التدابير التي أخذتها الدولة الجزائرية في ظل جائحة كوفيد19 لها علاقة بالنتائج المتوصل إليها، من خلال:

- نلاحظ خلال الفترة الثانية أثناء الجائحة تميزت بخط اتجاه عام ذو ميل موجب؛

- إن التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة منحنا دلائل أكثر واقعي على تأثير كوفيد19 على بورصى الجزائر، من خلال معنوية الفروق بين الفترتين على المؤشر، والسبب الاخر من خلال ارتفاع درجة تذبدبها؛
- إن اتخاذ القرارات الاحترازية من قبل الدولة الجزائرية والمتمثلة في غلق المحلات، والمجالات البحرية والجوية لم يؤثر على السوق الملي الجزائري، وهذا راجع لقلة الشركات والمؤسسات المنضمة الى البوصة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى أن أكبر متعامل في السوق المالي الجزاري هو شركة صيدال وهي شركة مختصة في بيع وصناعة الأدوية وكما نعلم أن هاته الشركات حققت أرباح طائلة في ظل الجائحة، بالاضافة إلى شركة بيوفارم، والجدول الموالي يوضح عدد وقيمة أسهم الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية.

الجدول 04: عدد الاسهم الشركات المدرجة في بورصة الجز ائر

اسم الشركة	عدد الأسهم	القيمة الاسمية (دج)
م.ف.ت الأوراسي	6 000 000	250
أليانس للتأمينات	9 217 287	200
صيدال	10 000 000	250
بيوفارم	25 875 521	200
أوم انفست	1 769 171	100

المصدر: http://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe

خاتمة:

حاولنا من خلال هاته الدراسة إلى إبراز تأثير جائحة كوفيد 19 على مؤشر بورصة الجزائر من خلال دراسة قيم مؤشر دزاير اندكس قبل الجائحة وأثنائها، بحيث قمنا بأخد قيم الشهرية للمؤشر خلال الفترة الممتدة من 1 جوان 2019 إلى غاية 31 ديسمبر 2020، ثم قمنا بتقسيم الفترة إلى فترتين متساويتين كل واحدة تضم 10 أشهر قبل وأثناء الجائحة.

ومن أهم النتائج المتوصل اليها:

1- رغم حالات الخوف والهلع التي انتابت المستثمرين إلا أنها لم تؤثر في سعر الشراء بالسلب؛

2- رغم جائحة كورونا إلا أن مجمل الصفقات الشهرية كان في تصاعد نسبي؛

3- المعدل اليومي لحجم التداول كان في ارتفاع ملحوظ، وهذا راجع لطبيعة عمل شركات المنتمية لبورصة الجزائر؛

4- عدد العروض اليومية لم يتأثر بالجائحة، وهذا راجع لتركيبة الشركات المنتمية للبورصة والتي تتكون من شركتي لبيع وصناعة (صيدال، بيوفارم) الأدوية و شركة للتأمينات وهاته الشركات أكثر انتعاشا في فترة كوفيد 19 حيث بلغت عدد اسهم تلك الشركتين في سنة 2020 حوالي 521 875 35 دج ؛ بالإضافة إلى فندق الأوراسي والذي يعتبر فندق 5 نجوم كذلك كان له النصيب في جائحة كورونا حيث تم عقد صفقة مع وزارة الصحة من أجل استغلاله لحجر الطبقة الديبلوماسية العائدة من خارج الوطن.

5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم مؤشر انكس وفترات الدراسة (قبل وأثناء أزمة كوفيد 19) عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$)

التوصيات: من خلال هذا البحث تم الخروج بالتوصيات التالية:

1- الاهتمام بالكشف المبكر على الأزمات المالية من خلال إيجاد نماذج احصائية مساعدة؛

2- إن تدخل الدولة له تأثير كبير على الأسواق المالية؛

3- لابد على الدولة الجزائرية تقديم المزيد من الامتيازات للمؤسسات الكبرى والمتوسطة لتحفيزها للدخول للبورصة؛

4- على المؤسسات الدارجة في السوق المالي المالي التنويع في المحافظ المالية قصد التقليل من المخاطر.

قائمة المراجع:

1. اوجستو دى لاتورى- سيرجيو شموكلر (2005): مستقبل اسواق راس المال في الدول النامية في ظل اقتصاد معولم ، مجلة التمويل و التنمية ، المجلد 42 ، العدد2 .
2. بدر الزمان حمقاني، سامية عمر عبده(2020): تحليل أثر جائحة كوفيد 19 على مؤشرات الأسواق المالية العربية حالات مختارة من 11 دولة عربية للفترة ديسمبر 2019 ، مجلة دفاتر القرض، العدد 36.
3. ربوح عبد الغني(2005): الدور المالي و الاقتصادي لبورصة القيم و اثرها على اداء المؤسسات – دراسة حالة بورصة الجزائر – رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية : تحصص نقود وتمويل ، جامعة بسكرة . .
4. ربوح عبد الغني(2005) : الدور المالي و الاقتصادي لبورصة القيم و اثرها على اداء المؤسسات – دراسة حالة بورصة الجزائر – رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية.
5. شمعون شمعون(1999): البورصة : بورصة الجزائر : الطبعة الثانية ، دار هومة ، الجزائر.
6. صندوق النقد الدولي(2020): تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الاصدار 11.
7. غربي حمزه وآخرون(2020): دراسة قياسية لأثر جائحة كورونا على الاسواق المالية العربية – بورصة القاهرة نموذجا-، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد9، العدد 04.
8. محمد أمين زويل (2000): بورصة الاوراق المالية : موقعها من الاسواق – احوالها و مستقبلها ، دار الوفاء للطباعة ، الاسكندرية – مصر .
9. مروان عطون (2003): الأسواق النقدية و المالية – البورصات و مشكلاتها : الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
10. وصاف عتيقة (2003): الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و اثارها على القطاع المالي في الاقتصاديات العربية – بالتركيز على حالة الجزائر- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية : تخصص نقود وتمويل ، جامعة بسكرة .

المراجع باللغة الأجنبية:

1. sign in 20/03/2021,), Available on http://www.sgbv.dz/commons/ar/document/document833843090.pdf.
2. sign in 12/12/2020,), Available on https://www.amf.org.ae/sites/default/files/AEO_Apr_2020.pdf.

تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ألية لتفعيل التنمية الاقتصادية في دول شمال افريقيا

Information and communication technology is a mechanism to activate economic development in the countries of the Middle East and North Africa

د. طالب دليلة / د. حليمي وهيبة

Dr. TALEB Dalila/ Dr.HALIMI Wahiba

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان- الجز ائر

Abou Baker Belkaid University, Tlemcen/ Algeria

الملخص:

يشهد العالم اليوم واقعا جديدا يمتاز بالديناميكية وسرعة التغيير نتيجة الثورات التي مر بها الاقتصاد ، ولا سيما ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ادت الى زيادة الاهتمام بإنتاج المعلومات وتوصيلها الى متخذي القرارات في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات رشيدة ، تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام، حيث احتلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول الصناعية المتقدمة خلال العقدين السابقين مكانة متعاظمة في انشطة المجتمع كافة، وكانت المحرك الرئيسي لنموها الاقتصادي .فانعكس تأثيرها إيجابا على بنية المجتمع في هذه الدول ، وغيَّر من سلوك أفرادها وأحدث آليات تعامل جديدة لم تكن معروفة سابقًا، وظهر مجتمع من نمط جديد يعتمد اعتمادًا متزايدًا على المعرفة والتكنولوجيا الرقمية، وهو ما جرى التبشير به بتسميات مختلفة مثل " مجتمع المعرفة" أو" مجتمع المعلومات " أو" المجتمع الرقمي"

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الاعلام و الاتصال ، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية ، الدول النامية، دول MENA

Abstract:

The world today is witnessing a new reality characterized by dynamism and speed of change as a result of the revolutions that the economy has undergone, especially the information and communication technology revolution, which has led to an increase in interest in the production of information and its delivery to decision-makers in a timely manner to make rational decisions that contribute to pushing forward economic development. During the past two decades, information and communication technology in the advanced industrial countries occupied an increasing position in all activities of society, and it was the main engine for its economic growth.

This reflected positively on the structure of society in these countries, changing the behavior of its members and the latest new mechanisms of interaction that were previously unknown, and a new-style society emerged that relied increasingly on knowledge and digital technology, which was preached by various names such as “knowledge society” or “ Information society "or" digital society "

Key words Information and communication technology, Economic growth, economic development, developing countries; MENA countries

مقدمة:

لطالما شكلت الأمراض و الأوبئة إحدى التحديات الكبرى الاستمرار البشرية، فخلال القرون السابقة كانت الأمراض تأتي على الملايين، كمرض الطاعون والملاريا والكوليرا...إلخ، ومع التطور الطبي اختفت هذه الأمراض، وفي شهر ديسمبر من سنة 2019، ظهر وباء خطير بدولة الصين، سرعان ما تطور وانتشر بشكل كبير، ليصبح وباء عالميا.

وقد سارعت الدول والحكومات إلى احتواء الوباء ومحاصرته من خلال إجراءات متعددة أبرزها الحجر الصحي وتوقيف حركة النقل الدولي...إلخ، هذه الإجراءات كانت لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية ونفسية وخيمة.

إن ظهور هذه الجائحة مؤخرا وتأثيرها المدمر على الاقتصاديات العالمية وما تركته من أثر على قطاع التمويل متناهي الصغر يظهر بوضوح أهمية الاعتماد على حلول وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التخفيف من الأثر الاقتصادي لهذه الجائحة علما أن اعتماد هذه الطرق سيسهم في تخفيض النفقات للمؤسسات ويساعدها في بناء أفرع الكترونية دون الحاجة الى مصاريف الإيجارات والمواصلات والمصاريف الخدمية الأخرى ويساعد في انتشار خدمات المؤسسة إلى مناطق أبعد للوصول إلى ما يعرف عالميا بمفهوم الفروع عن بعد، حيث أن العائد على الاستثمار سيظهر سريعا على عمل هذه المؤسسات من الناحية المالية وسرعة الانتشار وكذلك علاقتها مع العملاء.

أولا: اشكالية الدراسة

أدى ظهور جائحة كورونا المفاجئ في معظم دول العالم الى إغلاق معظم القطاعات في هذه الدول ومنها قطاع التمويل متناهي الصغر المعتمد في معظمه على الطرق الكلاسيكية في التعامل مع العملاء ابتداء من لقاء العميل وجها لوجه وتعبئة البيانات يدويا وتجميع الوثائق الضرورية ومن ثم صرف القرض إلى البدء بعميات التحصيل الشهرية.
موضوع تأثير فيروس كورونا علي الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن وهو من ابرز الموضوعات التي ظهرت على الساحة الدولية في الايام الاخيرة لعام 2020 ,ويعد محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين والمفكرين حول العالم لمعرفة مدي تأثيره علي اقتصاد اي دولة .

ظهرت الحاجة للعمل عن بعد في معظم القطاعات، ومن هنا كانت القطاعات المجهزة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأقل توقفا عن العمل وكان لديها مرونة عالية في تلبية حاجات عملائها وكذلك موظفيها ، وحيث أن معظم قطاع التمويل متناهي الصغر في الوطن العربي يمتلك البنية التحتية اللازمة من الأنظمة التطبيقية وتكنولوجيا الاتصالات الا أنه ظهرت الحاجة الى مزيد من التطبيقات لخدمة العملاء وكذلك تشغيل الموظفين عن بعد[1]، تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذا المقال العلمي في السؤال التالي " **ماهي تحديات استخدام تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في زمن كورونا على الاقتصاديات بلدان الشرق الاوسط و شمال افريقيا**؟"

وهذا التساؤل يتفرع منه العديد من التساؤلات الفرعية:

- ما هو وضع التجارة الدولية في ظل هذا الوباء ؟

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع : https://www.findevgateway.org/ar/blog/2020/06/ahmyt-alatmad-ly-alhlwl-altknwlwjyt-fy-zmn-alkwrwna

- ماهي تطورات تأثير فيروس كورونا علي الاقتصاد العالمي ؟
- هل تعتبر تكنولوجيا الاعلام و الاتصال الحل الأنجع في ظل هذا الوباء؟
- ماهي الاجراءات التي اتخذتها بلدان الشرق الاوسط و شمال افريقيا للحفاظ علي اقتصادها من التدهور ؟

بناء علي ما تقدم فان هذه الدراسة تستوفي الاجابة علي التساؤلات التي طرحت في المشكلة البحثية وهي وضع الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية في ظل أزمة كورونا والاجراءات التي اتخذتها الدول في مواجهة فيروس كورونا حتي لا تدخل في الركود العميق.
اعتمدت هذه الدراسة في منهجها علي المنهج الاستقرائي التي تتمحور مبادئه حول ملاحظة واقع جائحة كورونا وتأثيرها علي الاوضاع الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية وتقوم ايضا علي ملاحظة جهود الدول في وضع السياسات الاقتصادية لمواجهة هذا الوباء والخروج منه بأقل خسائر ممكنة.

ثانيا: أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة من الدور المهم للمعلوماتية ، في تحويل الاقتصاد من شكله التقليدي ،إلى الاقتصاد الجديد الذي يعتمد أساساً على المعرفة البشرية ،بعد أن كان يرتكز على القوة العضلية والآلات الصناعية والمواد الخام ، الذي أصبح اليوم ميّسراً بوساطة الماكنة المعلوماتية ، ففي المجتمع المعلوماتي تزداد قيمة الشيء بالمعرفة لا بالجهد ،وان نظرية النمو الاقتصادي الجديدة ،ترتكز على ضرورة تقدم معارف القوى العاملة ورفع مستوى قدراتها من التصنيع إلى صناعة التفكير، فالمجتمع المعلوماتي حقيقة اقتصادية وليس تجريداً فكرياً ،فمع تقدم المجتمع المعلوماتي ولد الاقتصاد الرقمي ،الذي يعتمد على مورد أساسي متجدد غير ناضب هو المعرفة.

ثالثا :لمحة عامة عن فيروس كورونا –كوفيد19-

1- ما هو فيروس كورونا:

فيروسات كورونا تعد سلالة واسعة من الفيروسات التي تسبب المرض للحيوان والانسان وتصيبه بالعديد من الامراض التنفسية منها نزلات البرد الشائعة والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة التي تعرف باسم (سارس).ولكن فيروسات كورونا تسببت في فيروس جديد يسمي كوفيد _19 وظهر فيروس كوفيد_19 في وهان الصينية حيث لم يكن هناك علم بانتشار هذا الفيروس الجديد قبل بدء انتشاره في مدينة وهان الصينية في ديسمبر عام 2019 .وقد تحول الان الي وباء اصاب كل دول العالم .ويسبب هذا الفيروس اعراض كثيرة مثل الحمي والسعال الجاف والارهاق والصداع وفقدان حاسة الشم والتذوق كما أنه يسبب صعوبة التنفس ويسبب ايضا احتقان الانف .والسبب الذي أدي الي انتشار هذا الفيروس بشكل سريع هو أن اعراضه قد لا تظهر علي الشخص المصاب في حال اصابته بفيروس كوفيد_19 وقد يكون الشخص مصاب بهذا الفيروس ولا تظهر عليه اعراض المرض الا بعد مرور اسبوعين .ومن الاسباب التي ساعدت في انتشار هذا الوباء هو أنه ينتقل عن طريق لمس الاشياء والاجسام التي تتساقط عليها القطيرات من الشخص المصاب من خلال فمه او أنفه عندما يتكلم او يسعل او يعطس .ونتيجة لأنه ينتشر من خلال الكلام او العطس او السعال جاءت قرارات اي دولة بتقليل أعداد الافراد في كافة قطاعات الدولة وغلق العديد من النوادي والاماكن الترفيهية وغلق العديد من القطاعات الاقتصادية في الدولة لتقليل الاختلاط بين الافراد والحد من انتشار هذا الفيروس التي يدعي بفيروس كوفيد_19.وينتشر هذا الفيروس بين كبار السن الذين يعانون من الامراض المزمنة مثل السرطان وارتفاع ضغط الدم والقلب ومرض السكري.

2- تأثير فيروس كورونا علي الاقتصاد العالمي:

يقف العالم كله في حالة خوف وقلق من الجائحة التي اجتاحت كل دول العالم في الايام الاخيرة ,ويشاهد بصمت تطورات هذا الفيروس اللعين التي نبع من الصين والتي تعد اكبر ثاني قوة اقتصادية في العالم والتي حققت خسائر فادحة جراء هذا الوباء ,ونتيجة لهذا الوباء فقد توقفت كل عمليات التنمية الاقتصادية وانخفضت معدلات التجارة الدولية علي مستوي العالم.

1-2 وضع التجارة الدولية في ظل أزمة كورونا:

لقد اثرت ازمة كورونا علي التجارة الدولية في ثلاث الشهور الاولي من هذا العام بالسلب بعد ان كانت في طريقها نحو الانتعاش الجيد .ولكن جائحة كورونا تحمل في طياتها جوانب ايجابية وجوانب سلبية وتتمثل الجوانب الايجابية في انخفاض أثمان مواد الطاقة التي تستخدم في الصناعات الكبرى وذلك بسبب خفض الصين الطلب علي المواد البترولية ونتيجة لذلك انخفض سعر برميل النفط من 52.5 دولار الي حوالي 45.3 دولار .ولكن الجوانب السلبية تفوق الجوانب الايجابية أضعاف مضعفة وتتمثل في انخفاض مبيعات العديد من كبرى الشركات التي تتركز في الصين مثل شركة أبل وشركة شيفرولية ونتيجة انخفاض مبيعات تلك الشركات فقد تأثرت اقتصاديات العديد من دول العالم ومنها الاقتصاد الامريكي لان تمثل ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم.

والسبب الذي جعل التجارة العالمية تتأثر في ذلك الوقت القصير هو أن الصين ظلت لسنوات طويلة مهيمنة علي الكثير من مصادر الاقتصاد العالمي ونتيجة لذلك فقد أثرت علي العديد من المدن الصناعية مثل القطيف في المملكة العربية السعودية واحدي مدن الصين والتي تتمثل في وهان التي كانت منبع الوباء والتي تعد في الوقت نفسه المسؤولة عن اغلب الصادرات الصينية من السوفت وير والتكنولوجيا مما أدي الي انخفاض أثمان النحاس علي المستوي العالمي لانه المادة الخام الاساسية التي تدخل في صناعة الالكترونيات .وبالرغم من الاثار السلبية التي سببتها هذه الازمة الا أنها كانت تحمل العديد من الجوانب الايجابية أن أزمة كورونا جاءت الي حد ما في صالح الدول النامية التي تحصل علي وارداتها من الدول الكبرى مثل الصين ونتيجة لانخفاض طلب الدول الكبرى علي المواد الخام التي تدخل في الصناعات الكبرى أدي ذلك الي انخفاض الاستيراد من الدول الكبرى من قبل الدول النامية وحيث يساعد الدول النامية علي استغلال مواردها والاعتماد علي نفسها في تصنيع ما تحتاجه من منتجات بدل من الاستيراد من الدول الأخرى.

أن فيروس كورونا لا يمثل المعاناة البشرية التي يواجها البشر في كافة انحاء العالم فقط بل يمثل ايضا معاناة اقتصادية لكافة دول العالم لذلك هو ليس فيروسا معديا علي المستوي الطبي فحسب بل فيروسا معديا علي المستوي الاقتصادي ايضا .ففي بداية العام الجديد كان الاقتصاد العالمي يتجه في طريقه الي انتعاش جيد ولكن منذ أن بدأت هذه الازمة التي لا يعرف الاقتصاديين في أي وقت ستنتهي وتعود التجارة الدولية لما كانت عليه ولكن انقلب كل شئ رأسا علي عقب نتيجة هذه الجائحة وفي 4 مارس 2020 أكد صندوق النقد الدولي أن اقتصاديات الدول تتجه نحو مسارات أكثر ركودا وأكثر خطورة .واكد ايضا أن هذا الوباء يختلف عن باقي الاوبئة التي مر بها العالم في العصور القديمة لانه ضرب بشدة اقتصاديات الدول الكبرى ومن أهمهم (الصين واليابان والمانيا وبريطانيا وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية) ونتيجة لتأثر هذه الاقتصاديات بأزمة كورونا تراجعت معدلات التجارة الدولية علي المستوي العالمي والسبب في ذلك هو ان هذه الدول تمثل حوالي 41%من الصادرات الصناعية علي مستوي العالم وتمثل حوالي 65% من التصنيع العالمي وتمثل حوالي 60% من الناتج المحلي الاجمالي . وبتعبير أحد الاقتصاديين عندما تعطس هذه الدول تصاب بقية دول العالم بالبرد فهذه الاقتصاديات تتمثل في الولايات المتحدة واليابان والمانيا وبريطانيا والصين وكوريا . ولقد نشر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية مذكرة في 4مارس 2020 موضحا فيها تأثير فيروس كورونا علي التجارة الدولية والاثار الاقتصادية المترتبة عليه ويوضح التقرير التي جاء في المذكرة أنه حدث انخفاض كبير

في مؤشر المشتريات التصنيعية في الصين حيث قدر هذا الانخفاض بحوالي 20درجة وهو ما يمثل ادني حد انخفاض سجلته الصين منذ عام 2004وهذا الانخفاض يعني وجود انخفاض في الانتاج بنسبة 2% وهذا الانخفاض تسبب في انخفاض يقدر بحوالي 50مليار دولار امريكي في التجارة بين الدول وكما وضح ان القطاعات الاكثر تضررا من هذا الانخفاض هي صناعة الادوات الدقيقة والآلات واجهزة الاتصالات ومعدات السيارات .واكدت رئيسة قسم التجارة الدولية والسلع التابعة للأونكتاد(باميلا كوك هاميلتون)أن الاقتصاديات الاكثر تضررا في مناطق مثل الاتحاد الاوروبي حيث تقدر حجم الخسائر التي حققتها نتيجة هذه الازمة حوالي 15.5 مليار دولار وبلغ حجم خسائر اليابان حوالي 5.2 مليار دولار .وتعد الولايات المتحدة الامريكية من أكثر الدول التي تأثرت صادراتها بسبب أزمة كورونا حيث انخفضت صادرات أمريكا بحوالي 9.6في المئة الي 187.7 مليار دولار حيث تراجعت حجم الواردات في امريكا وقدرت بحوالي 9.6% الي 232.2 مليار دولار في شهر مارس الماضي ليرتفع حجم العجز التجاري الي حوالي 44.4 مليار دولار في ظل جائحة كورونا وفق لما صرحت بيه وزارة التجارة الامريكية ,ولقد انكمش الاقتصاد الامريكي بنسبة 4.8% خلال الربع الاول من العام الحالي بسبب الضغوطات الحادة التي فرضها فيروس كورونا علي كل دول العالم واكد مكتب التحليل الاقتصادي الامريكي ان الاقتصاد الامريكي انكمش في خلال 3اشهر من هذا العام بشكل اسرع منذ الازمة المالية التي مر بها في عام 2008. وكان من المتوقع أن فيروس كورونا لو ظهر في بلد اخري غير الصين لما كان له صدي واسع كما حدث الان لان الصين تعد من الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول الأخرى مثل دول النامية وعلي سبيل المثال تعد الصين اكبر مستور د للبترول من دول الخليج حيث تمثل الصين نحو 16%من الناتج المحلي العالمي.

2-2 تضرر الوضع المالي والاسهم العالمية في ظل أزمة كورونا:

لقد خلقت أزمة كورونا أزمة صحية لم يسبق لها مثيل في السنوات الماضية لذلك ادت الاجراءات اللازمة لاحتواء الفيروس الي حدوث هبوط اقتصادي علي مستوي العالم وحدوث خلل في الاستقرار المالي العالمي حيث انخفضت اسعار الاصول الخطرة الي مستويات متدنية جدا منذ تفشي هذا الوباء ويعد الانخفاض الذي حدث في اسعار الاصول الخطرة منذ بداية انتشار فيروس كورونا أكبر انخفاض يشهده العالم بعد الانخفاض الذي حدث في عام 2008 نتيجة الازمة المالية في ذلك الوقت .فعلي سبيل المثال تحمل العديد من اسواق الاسهم في اقتصاديات الدول الكبرى والصغرى انخفاضات بنسبة 30%او اكثر ونتيجة لفيروس كورونا و بدأت تظهر الضغوطات علي الاسواق الكبرى للتمويل قصير الاجل مثل السوق العالمية للدولار الامريكي ، ونتيجة التقلب الشديد التي حدث في السوق المالي العالمي حدث تراجع شديد في سيولة الاسواق الدولية مثل سوق سندات الخزانة الامريكية .ولقد حدث تذبذب في السوق المالي في 3 اشهر الماضية علي نحو غير مسبوق عليه حيث ارتفعت اسعار السندات الحكومية الي مستوي مرتفع جدا في 6مارس2020 في حين تراجعت اسعار الاسهم علي المستوي العالمي بسبب الاختلالات التي سببها فيروس كورونا ,حيث انخفض العائد علي السندات الحكومية لأجل 10سنوات الي حوالي 0.7%حيث كان العائد في بداية العام الحالي حوالي 1.9% وسجلت السندات الحكومية البريطانية والالمانية مستويات قياسية ايضا في انخفاض معدلات العائد علي السندات نتيجة انخفاض في اثمان السندات.

وأوضحت (صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية) أن العائد علي السندات الخزانة الامريكية لأجل 10سنوات تراجع بأكثر من 0.3%في بداية شهر مارس وهذا يعتبر اكبر انخفاض منذ حدوث الازمة المالية عام 2008 وفي الوقت التي كانت تنخفض فيه العوائد علي السندات نتيجة ارتفاع في اسعار السندات كانت الاسهم العالمية تحقق معدلات تراجع منخفضة نتيجة تفشي جائحة كورونا حيث انخفضت الاسهم الامريكية في التعاملات المبكرة في بورصة نيويورك كما انخفض مؤشر (ستاندرد أند بورز 500) بنسبة 3%تقريبا خلال شهر مارس الماضي ,وانخفضت مؤشرات الاسهم الرئيسية في اوروبا بنحو 4%, وحقق مؤشر (ستوكس 600) انخفاضا شديدا تمثل بنسبة 12%منذ بداية العام

وبالرغم من هذه الجوانب السلبية التي حققها فيروس كورونا علي العالم والخسائر التي حققتها الدول ,الا أنه كانت له العديد من الجوانب الايجابية علي المستوي الاجتماعي وعلي المناخ البيئي ايضا وتمثلت الجوانب الايجابية علي المستوي الاجتماعي في

تحقيق الترابط والتماسك الاسري بين افراد الاسرة حيث جمع شمل الاسرة ونتيجة العزل المنزلي الذي فرضه هذا الوباء علي المجتمع اصبحت الاسرة تناقش مشاكلها الاجتماعية ،وأصبحت النظافة الشخصية شيء مقدس عند كل فرد في الاسرة خوفا من أن يصاب أحدهما بهذا الفيروس ,ومن ابرز الايجابيات علي المستوي الاجتماعي هو انخفاض معدلات الجرائم بسبب التزام الجميع بالحظر التي فرضته الدولة .ويعد من أبرز ايجابيات كورونا أنه جعل البيئة وكوكب الارض يتنفس بشكل جيد بعد أن ازادت فيه معدلات الانبعاث الحراري وزيادة معدلات التلوث في دول العالم بسبب انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون الناتج عن المصانع الكبرى في الدول .ونتيجة لهذا الوباء أغلقت الكثير من المصانع وتوقفت العديد من الانشطة الاقتصادية وترتب علي ذلك انخفاض معدلات التلوث وانخفاض ثقب الاوزون .وقد كان لفيروس كورونا تأثير كبير على مسار عملية التعليم في أي دولة فمنذ أن بدأت الازمة في الانتشار وزيادة معدلات الاصابة كان من الصعب علي اي دولة أن تستكمل مسار العملية التعليمية بالطريقة التقليدية حتي لا يحدث تزاحم في المؤسسات والمنشأت التعليمية منعا لزيادة الاصابات بين الطلاب .فلجأت الدولة الي طرق اخري من أجل استكمال مسار العملية التعليمية وكان من اهم الوسائل التي لجأت لها الدولة هو التعليم عن بعد .ومن ضمن ايجابيات فيروس كورونا ايضا أنه اتاح مجالا للعمل من خلال المنزل من خلال الانترنت مثل التسويق الالكتروني وغير ذلك فيستطيع الفرد التي يجيد استخدام تكنولوجيا بشكل جيد أن يعمل وهو مقيم في المنزل ويحصل علي دخل يمكنه من العش بشكل جيد(**محمد رزق محمد عبد الحميد**، 2020) [2].

[2] محمد رزق محمد عبد الحميد، تأثير فيروس الكورونا على الاقتصاد العالمي و المصري، اصدارات المركز الديمقراطي العربي، جويلية 2020. على الموقع : https://democraticac.de/?p=67683

شكل رقم (1): توقعات أداء الاقتصاد العالمي (2020-2021)

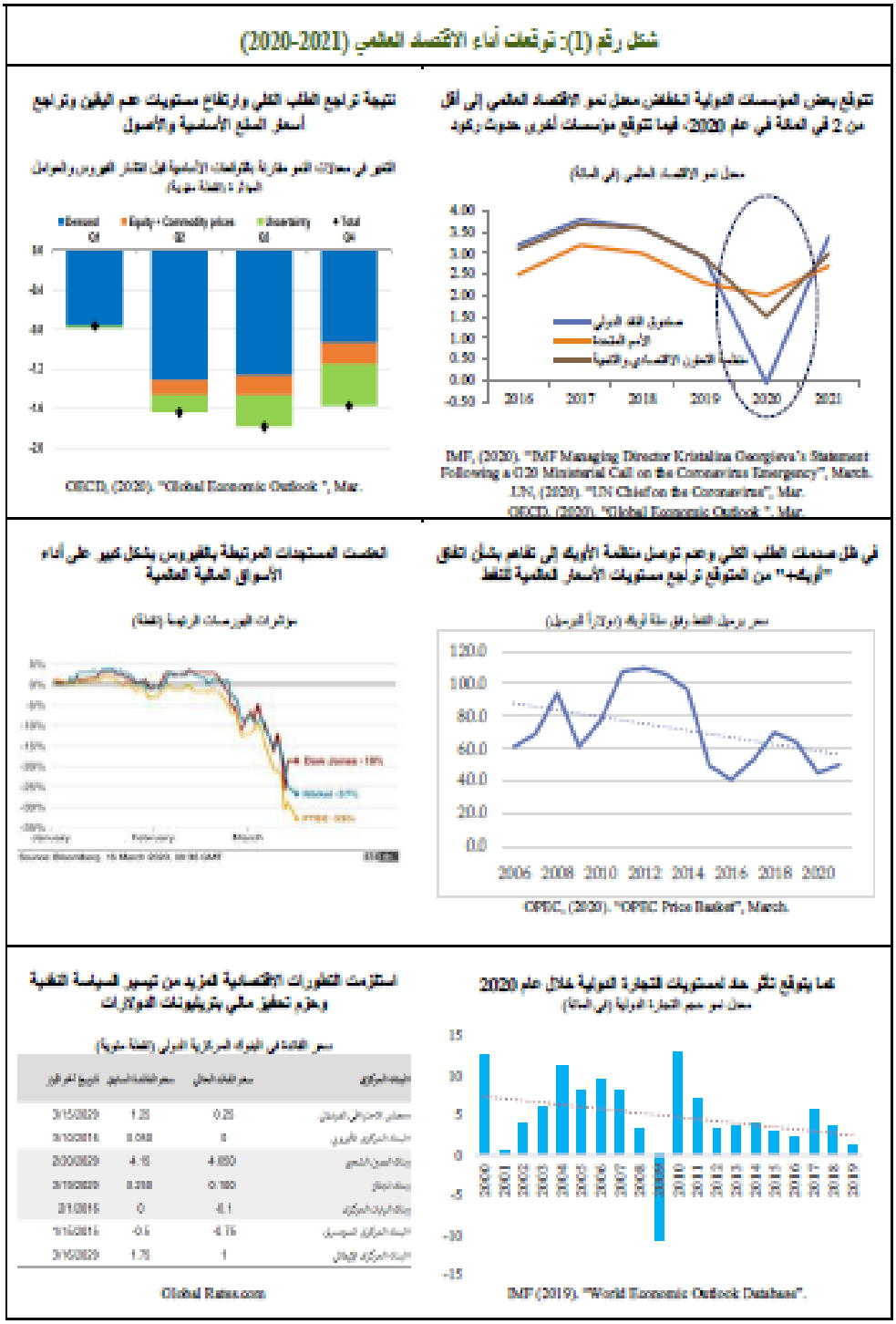

المصدر: تقرير" افاق الاقتصاد العربي" الاصدار الحادي 11- ابريل 2020 ص 14

رابعا : أسس نظرية حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تحتاج الوحدات الاقتصادية التي تهتم بمواكبة التطورات المتسارعة في البيئة الحالية الى توظيف التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في جميع المجالات بمستوى لا يقل عن ماهو سائد في البيئة المحيطة للوحدة الاقتصادية،، ونتيجة لذلك انتشر مصطلح التكنولوجيا في عالمنا اليوم والكل يسعى جاهدا الى الاستفادة القصوى من استخدام هذه التكنولوجيا المتطورة .

وقد تم تعريف التكنولوجيا Technology على انها مكونة من جزئين احدهما (Techno) والذي يعني التطبيق، يكون مفهوم التكنولوجيا هو العلم التطبيقي او الاسلوب العملي والثاني (Logy) أي العلم، وعند دمج الجزئين معا يكون مفهوم التكنولوجيا هو العلم التطبيقي أو الطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي، كما عرفت التكنولوجيا بانها تشير الى امكانية التطبيق العملي للوسائل العلمية المتطورة والحديثة على اعتبار ان هذه الوسائل العملية غالبا ما تتعلق بالتطورات الجديدة في العمليات أو الانتاج بالإضافة الى التقدم العلمي المؤثر في مختلف الانشطة التي يمكن استخدامها فيها (الشريدة، 2010 ص13).

وتم تعريفها على انها تحسينات في الاساليب الفنية التكنولوجية للانتاج لتمكن الوحدات الاقتصادية من زيادة وحدات الانتاج بأقل الموارد (Mcconnell&Brue,2008 p52) ، بينما تعد المعلومات نتاجا لمعالجة البيانات تحليلا أو تركيبا لاستخلاص ما تتضمنه، وتطبيق عمليات حسابية وموازنات ومعادلات وطرق إحصائية ورياضية ومنطقية ويرى كل من (Gelinas et al) ان المعلومات هي مجموعة من البيانات ذات معنى يتسم تجميعها لتصبح مهمة يمكن الإفادة منها في اتحاذ القرارات (Gelinas et al2004p16) وتعرف المعلومات ببساطة على انها ترتيب البيانات ضمن نماذج مفيدة (Romney 2000;p13) . &Steinbart

في حين تعرف تكنولوجيا المعلومات على انها مجموعة من الحواسيب والمعدات الداعمة والبرامج والخدمات والموارد المرتبطة والمطبقة لدعم مراحل العمل، التي تجعل المعلومات الرقمية التي تم توليدها وتخزينها من السهل استخدامها والمشاركة فيها (Mcnabb .2006;p 283) , وتعرف ايضا على انها اساليب وطرق جديدة ذات كفاءة عالية لتبادل المعلومات بين جميع المستخدمين باستخدام الحواسيب والفاكس والهواتف السلكية والانترنت(Mcconnell&Brue,2008 ;p312) وتعرف ايضا على انها جميع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني، و يقصد بها أيضا على انها اندماج ثلاثي الاطراف بين الالكترونيات الدقيقة والحواسيب ووسائط الاتصالات الحديثة التي تشمل جميع الاجهزة والنظم والبرمجيات المتعلقة بتداول المعلومات(سلمان ،2009 ص53-54) وأفضل مثال على تكنولوجيا المعلومات هو الحاسوب الذي يعرف على انه جهاز الياء الكتروني (وليس عقلا الكترونيا) لديه القدرة على استقبال البيانات وتخزينها داخليا ومعالجتها(اي اجراء العمليات الحسابية والمقارنات المنطقية) اوتوماتيكيا بواسطة برنامج من التعليمات للحصول على النتائج المطلوبة (خشبة،1990 ص7) ، اما البرمجيات فتعرف بانها البرمجيات التي تحتوي على التعليمات المطلوبة للأجهزة المادية لإكمال المهام المرغوب بها (Bodnar). &Hopwood ,1993; p109

وتعرف الاتصالات على انها تحويل الرسائل والمعلومات والتقارير بين محطات واطراف شبكات الاتصالات (Summers,1989 ;p733)، اما شبكات الاتصال هي المكون الرئيسي لنظم الاتصال الالكتروني والتي تقدم قنوات لتحويل البيانات الالكترونية، وهي في مستويات مختلفة حسب حاجة الوحدة الاقتصادية اليها، ومنها ربط حواسيب قليلة معاً بالأنترنت(Gelinas&Sutton,2001p185) وتعرف أيضا شبكات الاتصالات على انها دمج المعدات (الحواسيب) والاجراءات لتحويل البيانات والمعلومات من التجميع والمعالجة والتخزين لأهداف المستخدم، ان أحد الاسباب الرئيسية لاحتياج الوحدات الاقتصادية الى الشبكات هو توفير المعلومات المحدثة في الوقت المناسب الى الادارة لاتخاذ القرارات الملائمة (1989;p563 , Summers .) وتعرف برامج الاتصالات على انها البرامج التي تمكن الحاسوب من ارسال واستلام الرسائل والتقارير والتي تعتبر كجزء من الشبكة (Summers, 1989 ;p734)

وتعرف **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** على انها التكنولوجيا التي تدمج الحاسوب بالاتصالات السريعة العالية التي تربط البيانات التي تم تحميلها والصوت والفيديو بين المستخدمين للإفادة منها في اتخاذ القرارات (Mcnabb,2006 ;p 283). كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي التكنولوجيا التي تربط شبكات الحواسيب معا بواسطة الانترنت التي تسمح بتبادل المعلومات بين جميع المستخدمين في كل العالم بالوقت المناسب لاتخاذ قرارات رشيدة، وافضل مثال على تكنولوجيا الاتصالات

هو الانترنت الذي يعرف على انه شبكة الشبكات التي يتم من خلالها توصيل الملايين من اجهزة الحواسيب والشبكات المحلية والشبكات الواسعة، التي تستخدم لنقل وتبادل المعلومات على نطاق العالم (عبود والعاني ،2009 ص171) كما يعرف الأنترنت Internetعلى انه الترابط الهائل لشبكات الحاسوب ذات النطاق العالمي التي تمكن الاتصال بين البرامج التكنولوجية المتباينة (Gelinas et al, 2004 ;p119).

وقد بينت احدى الدراسات مميزات شبكة الانترنت التي من اهمها (البارودي ،2010 ص44):

- ان شبكة الأنترنت هي شبكة الشبكات التي تعد قاعدة انطلاق تقنية لتطوير الاتصالات الإلكترونية والنمو الهائل للأنشطة الاقتصادية
- يمثل الفضاء الرقمي الافتراضي للأعمال الإلكترونية، الفضاء الذي ينقل الأعمال من المحتوى الساكن الى المحتوى الديناميكي (تحديث، تطوير، توسيع، بحث) للحصول على المعلومات .
- إن شبكة الأنترنت هو أكبر مستودع للبيانات والمعلومات والمعارف، وأهم ما يميزها هو عدم حاجتها الى البنية التحتية ونمط الشركات الكبيرة والعملاقة والتي لم تعد مسألة حاسمة وضرورية لإنجاز الأعمال،

وينظر علم الاقتصاد الحديث الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست قاعدة للتغيير بل ادوات لإطلاق الامكانيات الابداعية والمعرفية المتجسدة في الافراد (الهاشمي، 2010 ص251) ولذلك أصبح مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شائعا ، إذ أن اهمية التكامل بين المعلومات والاتصالات تأتي من خلال امكانية الاستفادة من نظم المعلومات بشكل افضل عندما يتم دعمها بوسائل متطورة تتمثل بوسائل نقل سريعة أو معالجة سريعة، وبهذا فإن الاتصالات تعد جزءا مهما من التكنولوجيا لأنها تساعد على نقل وتوزيع المعلومات من مكان الى اخر بهدف توفيرها لمتخذي القرار في الوقت المناسب. (الشريدة،2010 ص17)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي مجموع الوسائل أو الأدوات أو التقنيات أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله إلى مختلف الجهات المعنية، بالاعتماد على عدة مراحل انطلاقا من الحصول على البيانات من البيئة ومراقبتها، يتم عملية معالجة البيانات التي تتضمن التبويب والتنظيم والتخزين والترميز والتحليل لنصل إلى النتائج المترتبة عن مرحلة المعالجة للاستفادة منها عند الحاجة .وتتمثل أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أنها تساعد المؤسسات على:(الأنصاري مصطفى أحمد، 2002 ، ص53)

- الحصول على المعلومات المطلوبة لأداء كملها بشكل مناسب ومتميز.

- إيجاد فرص جديدة للعمل.

- الاستفادة من فوائد ومزايا تقنيات الاتصال الحديثة.

1- انعكاسات جودة المعلومات على النمو و التنمية الاقتصادية

اسهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاهتمام المتزايد في المعلومات لتحسين جودتها وتوصيلها بأسرع ما يمكن الى متخذي القرارات لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، التي تعتمد بشكل اساس على المعلومات التي تتسم بجودة عالية لترشيد هذه القرارات وبالتالي تساعد على رفع معدلات التنمية الاقتصادية.

لقد اصبحت صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موردا اقتصاديا مهماء لكثير من الدول، ولا يمكن تجاهلء الدور الهام الذي تلعبه هذه الصناعة في تعزيز اقتصاديات الدول، ان صناعة تكنولوجيا المعلومات تسهم في تنمية الاقتصاد ودفع عجلة التنمية من خلال توفير بعض الفرص الوظيفية، اذ تحولت المعلومات الى منتجات اقتصادية على غرار المواد المعروضة في السوق التي تخضع لقانون العرض والطلب ، واسهمت التحولات التكنولوجيا بقسط كبير في تغيير المواقف الفردية من

استخدام المعلومات ووظائفها ، لإضفاء الصفة المادية على قيمتها ، إلى درجة جعلت من المجتمع الانساني مجتمعا قائما على مبدأ الاتصال الحاسوبي المعبر عن وصول الانسان الى التطور التكنولوجي في ميدان معالجة وتوزيع المادة الفكرية والمعرفية والاعلامية بواسطة الحاسوب. ولو امعنا النظر في الدعامات الحقيقية التي تقف وراء تقدم الدول الصناعية لوجدنا ان اهم دعامة هي الادارة والتنظيم ، وان تلك الادارة والتنظيم تقف ورائها دعامات وأسس، ومن تلك الدعامات والاسس الحديثة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات (سلمان ،2009 ص 53-54)

1-1 مفهوم التنمية الاقتصادية لو بحثنا في قواميس اللغة العربية لوجدنا ان تنمية الشيء تعني ارتفاعه من موضعه الى موضع اخر. ونما المال بمعنى زاد وكثر. ولكن مدلول التنمية في لغتنا المعاصرة لا تكفيه هذه المعاني التي تعرف كما يبرزها الاعلام على انها تغييرا اساسيا في كل انماط الحياة السائدة.

وينبع هذا التغير النوعي والكمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع. وهذا يعني ان تنمية المجتمعات المتخلفة هو نقلها من حالة الى حالة افضل ومن نمط معين الى نمط متقدم، كما تم تعريف التنمية على انها زيادة محسوسة في الانتاج والخدمات شاملة ومتكاملة ، مرتبطة بحركة المجتمع تأثيرا مستخدمة الاساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والادارة (محمد ،1979 ص20-21).

وأكد الباحثون في حقل الاقتصاد على ضرورة توضيح مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فمنهم من يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي (Economic growth) والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية، (Economic Development)،فالنمو الاقتصادي يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعي أو عفوي ، ويعرف النمو الاقتصادي ايضا على أنه تغيير في منحنى الانتاج الذي ينتج عن الزيادة في الموارد او تحسين التكنولوجيا لزيادة الناتج الحقيقي (الناتج القومي الاجمالي) او الناتج الحقيقي لكل فرد (Mcconnell & Brue, 2008 p303).

كما يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة في الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية معينة (الفهداوي وراضي، 2000 ص120) أما التنمية الاقتصادية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إداري. ويرى البعض الاخر أن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل ،وتعرف التنمية الاقتصادية ايضا على أنها تنصرف في جوهرها إلى التغيرات في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد كنتيجة لخلق الثروة(bartik,1995 p01), ويرى كل من (الفهداوي وراضي) ان التنمية الاقتصادية تعني التحولات في الانظمة والهياكل التي ترافق معدلات النمو المتحققة (الفهداوي وراضي، 2000 ص120).

ويتفق الباحثان على ان التنمية الاقتصادية تعني تغيير مع تحسن بفعل او اجراء اداري وهذا الاجراء يحتاج الى معلومات ذات جودة عالية لترشيد قرارات التنمية وفي مقدمتها قرارات الاستثمار.

استنادا لما سبق يمكن القول ان مفهوم النمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في دخل الفرد ، بينما يمثل مفهوم التنمية الاقتصادية التغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في تحسين وتطوير عناصر الانتاج والتكنولوجيا ، بالإضافة إلى الزيادة في دخل الفرد ، وبالتالي يعد مفهوم النمو الاقتصادي جزء من التنمية الاقتصادية لان الاخير اكثر شمولية.

2-1 النظريات المفسرة لعلاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنمو الاقتصادي(ICT)

❖ **نظرية المعرفة الجديدة :**

يمكن بيان العلاقة بين(ICT) والاقتصاد من خلال إيضاح كل من أثرها المباشر وغير المباشر .

***الأثر المباشر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي :**

تؤثر (ICT) على النمو الاقتصادي بشكل مباشر من خلال جانب العرض عن طريق القنوات الآتية :

(Samimi and Ledary, 2010)

1- إنتاج سلع وخدمات (ICT) يسهم مباشرة في القيمة المضافة الكلية المتولدة في الاقتصاد المحلي.

2- الزيادة في الإنتاجية في قطاع ICT ، تسهم في زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد المحلي .

3- استخدام رأسمالICT كمدخلات في إنتاج السمع والخدمات الأخرى

4- الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل.

***الأثر غير المباشر لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على النمو الاقتصادي :**

إن الأثر غير المباشر ل (ICT) يحدث من خلال استخدام ICT في القطاعات الأخرى للاقتصاد المحلي، ويمكن بيان هذا الأثر من خلال نظرية المعرفة الجديدة كعامل وسيط بين استخدامICT والنمو الاقتصادي :حيث يؤدي استخدام ICT إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة. فاستخدام الإنترنت مثلاً يلعب دورا كبيرا في نشر المعرفة في الاقتصاد(Choi &Yi, 2009) ويترتب عمى زيادة حجم المعرفة الجديدة تحسين جودة المنتجات القائمة وانتاج منتجات جديدة من ناحية، وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الكمية للاقتصاد من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي في النهاية إلى النمو الاقتصادي، والشكل رقم (2)يوضح ذلك.

شكل رقم (2) :أثر انتشار المعرفة على النمو الاقتصادي

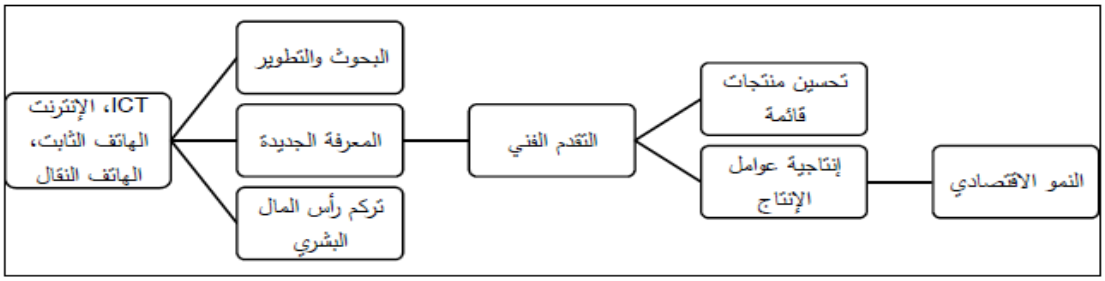

(Choi &Yi, 2009)

❖**نظرية انتشار شبكات الاتصال :**

الأثر الاقتصادي لشبكات الاتصال يظهر نفسه من خلال أشكال عدة من التأثير:

الأثر الأول :وهو ينتج من عمليات بناء هذه الشبكات؛ بطريقة مشابهة لأي مشروع بنية تحتية، فإنّ انتشار هذه الشبكات يخلق فرص عمل وهي بالتالي تعمل عمل الضارب في الاقتصاد

شكل رقم (03): أثر انتشار شبكات الاتصال على النمو الاقتصادي

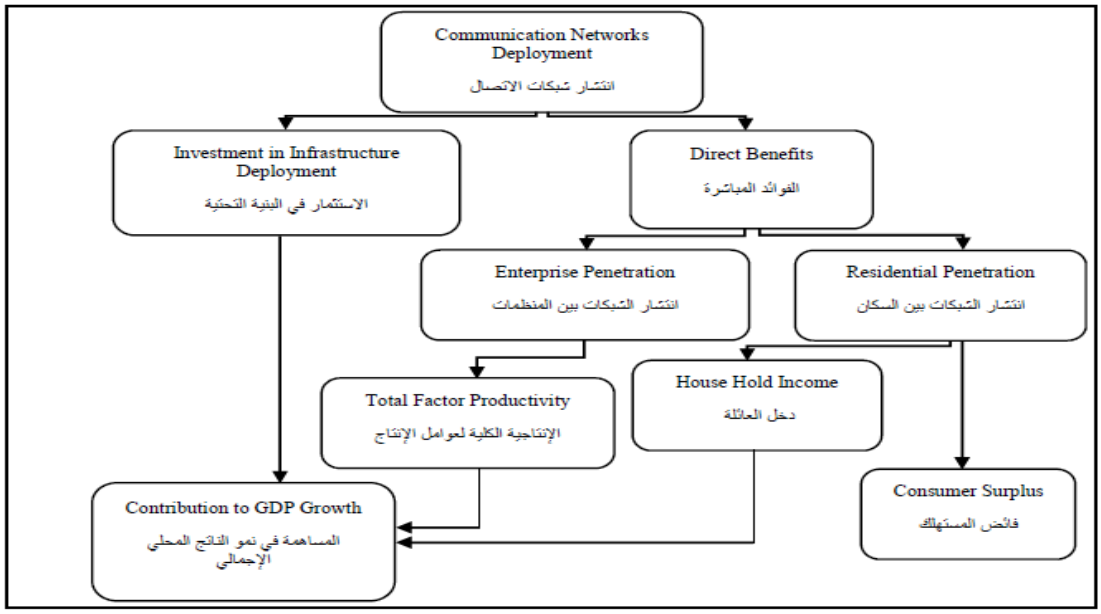

(ITU, 2012)

الأثر الثاني : وهو ينتج من الوفرات الخارجية، والتي تؤثر على كل من المشاريع والمستهلكين .حيث أنّ تبني لهذه الشبكات في مؤسسات الأعمال يؤدي إلى مكاسب متعددة في الإنتاجية، والتي بدورها تسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي .ومن ناحية أخرى، فإنّ تبني السكان لها يؤدي إلى ازدياد في الدخل الحقيقي كنتيجة لعمل الضارب، وأبعد من هذه المكاسب المباشرة، والتي تسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن السكان المستخدمون لهذه الشبكات يحصلون على مكاسب في إطار ما يسمى فائض المستهلك، والذي يعرف على أنه الفرق بين الأسعار التي يقبلون بدفعها مقابل استخدام لهذه الشبكات وأسعارها السائدة، هذا المؤشر، على الرغم من عدم القدرة على بيان أثره على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه من الممكن أن يكون مؤثرا لدرجة تكون فيها هذه المكاسب على شكل تسهل الوصول إلى المعلومات، والخدمات الحكومية .والشكل رقم (3) يوضح الآثار الاقتصادية لانتشار شبكات الاتصال على النمو الاقتصادي.

- **نظرية عتبة النفاذ الحرجة" "critical mass ":**

والتي تدرس أثر شبكات الاتصال على الاقتصاد، وتشير بأنّ أثر شبكات الاتصال على النمو الاقتصادي يصبح معنوياً فقط في حال كان مستوى نفاذ هذه الشبكات عالياً، على أيّ حال فإنّ (Gillett et al.. 2006) أكد على أن العلاقة بين النفاذ والنمو الاقتصادي لا ينبغي أن تكون خطية لأن المتبنين الأوائل لشبكات الاتصال سيحصلون على القسم الأكبر من المكاسب بينما المتبنين الجدد سيحصلون على القليل من المكاسب .والشكل الآتي يوضح نظرية عتبة النفاذ الحرجة.

الشكل رقم (4) :أثر انتشار الإنترنت واسع النطاق على النمو الاقتصادي

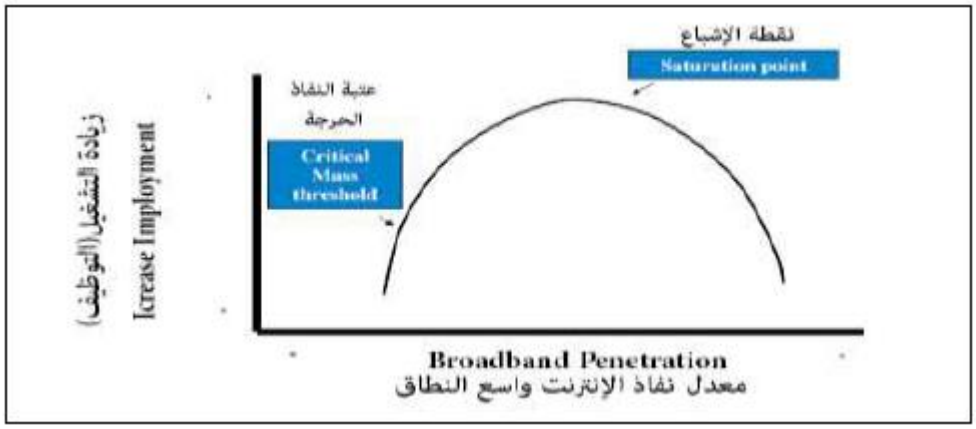

(Gillett et al.. 2006)

مع الأخذ بعين الاعتبار وجيتي النظر سيظهر بأن قوة العلاقة ستكون هي الأقوى فقط عندما يصل مستوى نفاذ التكنولوجيا نقطة حرجة محددة بشرط عدم الوصول إلى مرحلة الإشباع .والنتيجة المهمة التي يمكن الحصول عليها أنه حتى نحصل على آثار اقتصادية مهمة، فإن شبكات الاتصال تحتاج لوصول لمستوى عال من النفاذ .كماهو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (5): نسبة تأثير انتشار الإنترنت واسع النطاق على الناتج

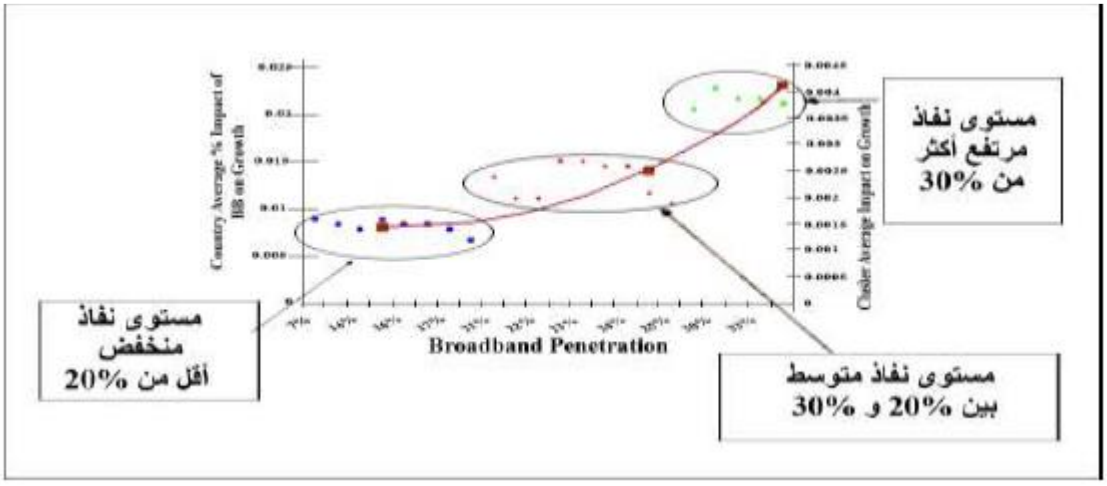

(OECD ,2012)

كما نلاحظ من الشكل السابق فإن البلدان التي يكون فيها مستوى نفاذ شبكات الاتصال منخفضاً (أقل من 20 %)، فإنّ زيادة مستوى النفاذ بنسبة 1% يساهم بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.008%) ، بينما في البلدان التي يكون فيما مستوى النفاذ متوسط(بين 20% و 30%)، فإنّ الأثر سيكون بنسبة (0.014%) ، أما في البلدان التي تكون فيها نسبة النفاذ أعلى من (30%) ، فإن الأثر سيكون (0.023%) . بالتالي فإنّ الأثر سيظهر في البلدان المتقدمة أما البلدان النامية فإنها إذا لم تعمل على زيادة نسبة النفاذ فإنّ الأثر سيكون محدوداً.

2- الآثار الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات

❖ الإسهام في النمو الاقتصادي:

إن تكنولوجيا المعلومات الاتصالات تسيم في النمو الاقتصادي على عدة مستويات: (OECD 2012)

الأول :إن انتشار شبكات الاتصال بين منظمات الأعمال يحسّن عامل الإنتاجية من خلال تسهيل تقديم خدمات أكثر فعالية (التسويق، المخزون الأمثل، الانسيابية في سلاسل التوريد.)

الثاني :الانتشار الكثيف لشبكات الاتصال يسرّع الإبداع والابتكار مما يسهل تقديم خدمات جديدة وخيارا ت أكثر(شكل جديد للتجارة، والوساطة المالية).

الثالث :شبكات الاتصال تؤدي لانتشار وظيفي أكثر كفاءة لمشاريع الأعمال مثل تسهيل الوصول إلى تجمعات العمال، الوصول إلى المواد الأولية، و الوصول إلى المستهلكين.

❖ أثرها على الإنتاجية :

إنّ اقتناء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس كافياً لوحده لتحسين الإنتاجية .في الحقيقة فإنّ الأدبيات الاقتصادية والإدارية تشير بأنها ضرورية لتعديل ممارسات الأعمال وبالتالي يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤثر على كفاءة المنظمة .تبعاً لذلك وبغض النظر عن السرعة في تبني التكنولوجيا، فإنّ أثرها على الكفاءة والإنتاجية يظهر من خلال ما يسمى " تراكم رأس المال غير الملموس" "accumulation of intangible capital" ، وبالتالي فإنّ اقتناء التكنولوجيا هو الخطوة الأولى لاستيعابها في ممارسات الأعمال حتى يمكن بعد ذلك تحسين الإنتاجية والكفاءة.

من المنطقي افتراض أن إنتاجية العاملين في المعلومات - والذين يعرفون على أنهم النسبة من تعداد السكان الفاعلين اقتصادياً ومجال عملهم هو معالجة المعلومات(الموظفون الإداريون، المدراء، المدرسون، الصحفيون –) تعتمد بشكل مباشر على الاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (Katz, 2009a) .

الشكل رقم (6): نموذج السببية بين التنمية الاقتصادية و انتشار عمال المعلومات

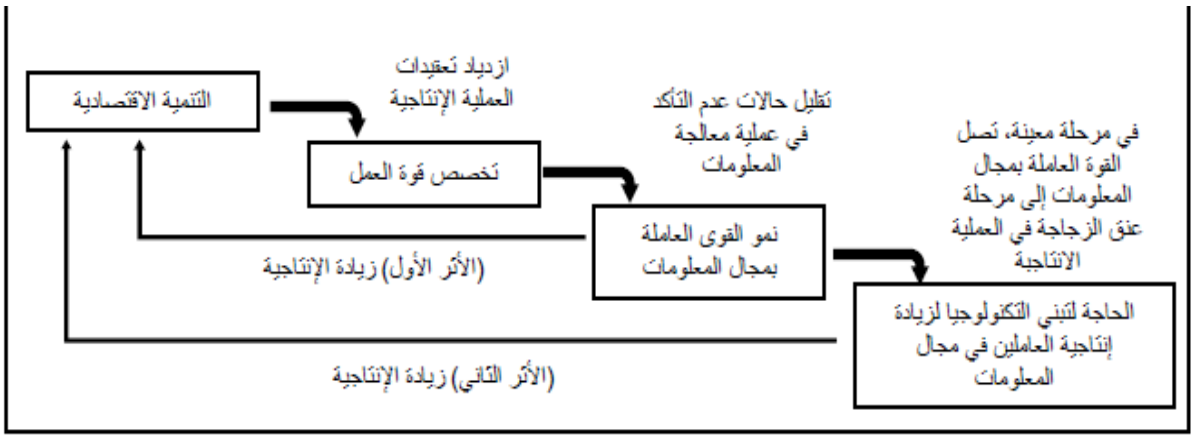

(Katz, 2009a)

تبعاً لنموذج السببية هذا فإن، النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في تعقيد عملية الإنتاج، بعدها التعقيد في عملية الإنتاج سيؤدي إلى ازدياد التعقيد الوظيفي بين الشركات (المزيد من المدخلات سيتم إدخالها، المزيد من الخطوات سيتم تنفيذها بشكل

متزامن، المزيد من التفاعلات بين موردي المواد الخام والمستهلك النهائي للمنتج) ، ردةّ الفعل الأول على هذا الأثر من قبل منظمات الأعمال هو إنشاء وظيفة " عمال معلومات " في بعض الأحيان، وعلى كل حال فإن عمال المعلومات يدخلون في عنق الزجاجة، حيث لا يمكن لهم النمو بشكل لانهائي لأنّ هذه العملية تُخفّض الموارد المتاحة لاستخدامات أخرى، وأبعد من ذلك عندما يصبح عمال المعلومات يشكلون نسبة كبيرة من قوة العمل، فالتعقيد في عملية
معالجة البيانات نفسيا تدخل عنق الزجاجة .وبمعنى آخر، هناك حدود لإمكانيات التخزين اليدوي، وتبادل ومعالجة الكميات الكبيرة من المعلومات، وهنا تبدأ مرحلة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فتبني هذه التكنولوجيا يهدف لزيادة إنتاجية عمال المعلومات والتعامل مع عنق الزجاجة، إن توافر أدوات الاتصال والحوسبة تسمح للشركات وعمال المعلومات ليكونوا أكثر إنتاجية في استثمار واستخدام المعلومات(Katz, 2009a).

❖ **أثرها على خلق الوظائف الجديدة :**

إن القيام ببناء شبكات الاتصال يؤثر على التشغيل في ثلاثة أشكال :بدايةً، إن بناء الشبكات يتطلب إنشاء وظائف جديدة بشكل مباشر(عمال التقنية، عمال البناء، صانعي معدات الاتصال وغيرها) ، بالإضافة إلى أنّ عملية خلق الوظائف تُحدث أثرًا غير مباشرًا على التشغيل(العمليات المتبادلة بين صانعي التجهيزات الكهربائية والمعدنية).
اخيرًا، فإن إنفاق الأسر المعتمد عمى الدخل المتولد من الوظائف المباشرة وغير المباشرة بدوره يدفع لخلق الوظائف أيضاً.

خامسا: دورتكنولوجيا الاعلام و الاتصال في زمن كورونا: دراسة حالة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لم يعد قطاع الاتصالات في زمن فايروس كورونا (كوفيد 19) يقتصر على التواصل التقليدي والبحث عن المعلومات، بل بات يشكل العمود الفقري لاستخدام البيانات والمحتويات والتطبيقات الرقمية من قبل الأفراد والحكومات والشركات لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي والاجتماعي في ظل التباعد الاجتماعي والإغلاق الكامل في معظم دول العالم.
تزايد الطلب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على خدمات وبيانات النطاق العريض بشكل ملحوظ خلال فترة انتشار الوباء .وشهدت الدول غير المستعدة لارتفاع الطلب ازدحام في الشبكة، وانخفاض متوسط سرعة الإنترنت وتدهور جودة الخدمة حتى في الأسواق الناضجة نسبيًا. قد يؤدي عدم المساواة في الوصول إلى اتصال عالي الجودة إلى تعريض الاستقرار للخطر بالاضافة إلى زيادة نسبة التفاوت الاجتماعي بين أولئك الذين بإمكانهم الاستمرار في الحد الأدنى من النشاطات الاجتماعية والاقتصادية دون تعريض أنفسهم لخطر الإصابة بالفيروس، ويعد اللاجئون إحدى تلك الفئات التي ليس لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت والتكييف مع الوضع الطبيعي الجديد.
كان ازدحام الشبكة خلال فترة انتشار (كوفيد 19) مصدر قلق كبير للعديد من البلدان. وهناك خمسة أسباب رئيسية وراء ازدحام شبكة الإنترنت:
الاستعمال المكثف للشبكة خلال النهار في المناطق السكنية (التي لم يتم تصميم الشبكات لخدمتها عند أوقات الذروة)، مما يؤدي إلى ازدحام شبكات "الميل الأخير" التي توفر الوصول إلى المستخدم
ازدياد الطلب على الفيديو وخدمات الترفيه الأخرى ذات النطاق الترددي العالي
ازدياد الطلب على تطبيقات المؤتمرات المرئية والخدمات السحابية
التعلم عن بُعد من قبل الطلاب من جميع الفئات العمرية
عدم توفر السعة الكافية للمستهلك من خلال شبكة النفاذ الدولية، وهي النقطة التي يدخل فيها الإنترنت إلى البلاد

1- الإجراءات المتخذة من قبل حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحسين الشبكة وتعزيز استخدام خدمات الانترنت

استجابت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل سريع وعملت على تحسين شبكات النطاق العريض وتعزيز خدمات الإنترنت. وعلى سبيل المثال قامت بعض الحكومات وشركات الإتصالات بتخفيف عبء شراء بطاقات التعبئة على مستخدمي الدفع المسبق، والسماح لهم بالدفع بعد الاستهلاك (مصر وتونس وفلسطين) ، كما قامت أيضاً بزيادة حجم حزمات الانترنت وسرعاته للمستخدمين من دون كلفة إضافية (لبنان والعراق والبحرين) ، وتغطية الكلفة الإضافية لزيادة الحصص الشهرية للمشتركين (مصر) ، وإلغاء حظر تطبيقات الصوت عبر بروتوكول الانترنت VoIP الإمارات العربية المتحدة وعمان) ، وتوفير المزيد من الطيف لشركات الإتصالات (الأردن والمملكة العربية السعودية) ، وتأمين التطبيقات السحابية مجاناً للشركات (فودافون في مصر) . وفي المملكة العربية السعودية ، تمكنت الحكومة من تأمين استمرارية الوصول إلى مختلف خدمات الحكومة الالكترونية بفضل استثمارها المستمر في البنية التحتية الرقمية الحديثة ومنصات الحكومة الرقمية خلال العقدين الماضيين.

التعليم الالكتروني : تم تطوير منصات للتعليم الالكتروني في العديد من دول المنطقة. على سبيل المثال، في السعودية أصبحت بوابة التعليم الوطني "عين" القناة الرئيسية للتعليم لأكثر من ستة ملايين مستخدم ، وتم تحديث منصة التعليم الرقمية لتوفير 300 ألف جهاز للطلاب المحتاجين، بالإضافة إلى تقديم أكثر من 100 ألف ساعة تعليمية رقمية تفاعلية للطلاب الجامعيين. كما قدمت الحكومات المصرية والسعودية والفلسطينية الإنترنت مجانًا لأساتذة الجامعات وبطاقات SIM مجانية للطلاب للوصول إلى منصات التعلم عبر أجهزتهم . وفي تونس والمغرب والبحرين وفر المشغلون الوصول المجاني إلى منصات التعليم عبر الإنترنت. أما في الأردن ، فقد جرى تطوير منصات جديدة لاستضافة مواد التدريس مثل"درسك"،و "إدراك"،و "جو أكاديمي" و"أبواب. "

تجدر الإشارة إلى أن ضعف الشبكات وتعذر وصول المستخدمين إلى خدمات النطاق العريض في بعض البلدان كلبنان والعراق والأردن دفع بحكوماتها إلى بث الدروس عبر التلفزيون أيضاً.

2- المخاطرونقاط الضعف الجديدة في البنية التحتية الرقمية

لكن رغم تلك الحلول والمبادرات الحكومية، برزت بعض المخاطر ونقاط الضعف المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل:

1. عدم قدرة العديد من مشغلي الاتصالات على مواصلة أعمالهم والتي تتطلب تواجد موظفيهم في مواقع العمل بسبب الاجراءات الخاصة بالاغلاق.
2. تعطل التجارة العالمية، خاصة مع البلدان المصدرة للمعدات الإلكترونية مما أثر على توافر الأجهزة والمعدات لشبكات وخدمات النطاق العريض
3. تزايد حالات سرقة وتخريب معدات الاتصالات
4. ازدياد الهجمات الالكترونية والأخبار المزيفة وحالات الاحتيال الرقمي التي تستثمر الذعر العام والبلبلة المحيطة بوباء كوفيد-19.
5. تهديد الخصوصية الذاتية من خلال استعمال البيانات الشخصية للاتصالات المحمولة من قبل بعض الحكومات لتعقب ومنع انتشار كوفيد-19.

3- أولويات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للاستفادة من الحلول الرقمية لتحقيق التعافي

مع الانتقال إلى مرحلة التعافي وسير البلدان بخطًى بطيئة وحذرة نحو إعادة اطلاق اقتصادها، ينبغي على بلدان المنطقة العمل على زيادة سعة خطوط اتصالات النطاق العريض، وإدارة ازدحام الشبكات، وضمان استمرارية الخدمات العامة الحيوية، وتعزيز التقنيات المالية لأن الطلب على الخدمات الإلكترونية كالرعاية الصحية وأنظمة الدفع عبر الهواتف المحمولة وخدمات توصيل الأغذية والتجارة الإلكترونية مرشح للارتفاع بشكل ملحوظ.

وفي هذا السياق، تكتسب "أهداف مراكش" الداعية إلى الشمول الرقمي والوصول إلى انترنت النطاق العريض بأسعار معقولة وجودة عالية وتطوير الخدمات المالية الالكترونية أهمية غير مسبوقة. وعلى حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعزيز جهودها للوصول إلى الأهداف التالية:

- الهدف الأول: زيادة السعات والتخفيف من ازدحام الشبكة لمنع الإنترنت من الانقطاع وضمان استدامته
- الهدف الثاني: ضمان استمرارية الخدمات العامة لتمكين المواطنين من الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لإنجاز معاملاتهم
- الهدف الثالث: تطوير الخدمات المالية الإلكترونية كالمدفوعات الرقمية والتحويلات النقدية من الحكومات إلى الأفراد لدعم الشركات والفئات الأفقر والأولى بالرعاية، مع التأكيد على أهمية تزويد المستفيدين بإثبات الهوية لضمان حصولهم على الخدمات
- الهدف الرابع: تعزيز مبادرات التعليم الإلكتروني لضمان استمرارية التعليم

ومع استمرار الحكومات في العمل على خلق بيئة مواتية لزيادة قدرة الشبكات ، وتحسين جودة الخدمات ، وتطوير خدمات مبتكرة تتبع أفضل الممارسات العالمية، من المهم التأكيد على عدد من الإجراءات ذات الأولوية على المدى القصير والمتوسط والطويل. والتي تشمل:

- إزالة العوائق لاستثمارات القطاع الخاص وتسهيل دخول مشغلين جدد إلى سوق الاتصالات من خلال تشجيع المنافسة وخفض رسوم الترخيص و تقاسم الإيرادات
- تنظيم تعريفات الجملة
- إقامة تعاون إقليمي لإنشاء أنظمة كابلات بحرية جديدة
- فتح الوصول إلى البنية التحتية الاساسية
- اعتماد سياسة النفاذ المفتوح من أجل إيصال كافة المشغلين الى البنية التحتية للاتصالات بطريقة غير تمييزية
- تشارك البنية التحتية بين المشغلين بما في ذلك بين قطاعات النقل والطاقة والاتصالات
- السماح باستخدام خدمات شائعة عالمياً كنقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت(VoIP)

باختصار، علينا الكف عن النظر إلى التنمية الرقمية بوصفها مجرد قطاع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .فالتقنيات الرقمية تُحدِث تحوُّلات جوهرية في اقتصاداتنا وبلداننا، وتؤثِّر على جميع القطاعات كالزراعة والتعليم والصحة والخدمات الحكومية والمالية .بمعنى آخر، إن التنمية الرقمية مشروع اقتصاد متكامل يجب ان يكون مبنياً على نظرة شاملة تهتم بالبنى

التحتية والمنصات والمهارات الرقمية والتطبيقات في المجالات الحيوية، مع السعي إلى ان يكون هذا الاقتصاد الرقمي قائماً على احترام البيانات الذاتية وعادلاً وشاملاً لتتاح إمكانيات التحول الرقمي للجميع[3].

الخاتمة:

شكلت الأوبئة على مر التاريخ أزمات اقتصادية كبرى وأدت إلى تحول في النظم الاقتصادية وحتى الاجتماعية بفعل آثار و مخلفات ذلك على طبيعة المجلات الاقتصادية، كما تسبب الأوبئة في بروز صناعات جديدة تكون بمثابة تحول في أولويات الطلب العالمي على السلع و المواد الأولوية، كما تظهر بعض القوى على الهرم الاقتصادي و هذا إما بفعل نجاح مجابهتها للوباء أو تفوقها الإنتاجي في مرحلة الأزمة إلا أن الفيروسات و الأمراض المعدية تكون نتيجتها على الدول المتخلفة أو النامية من ناحية إقتصادية تدهور في الموازنات العامة و في النفقات الحكومية و تساهم في حدوث أزمات يمكن أن تغير في أنظمة الحكم وخاصة في الدول العربية التي تعرف أزمات داخلية منها اليمن وسوريا وليبيا حيث سيكون لاقتصاداتها هشاشة أوسع و اقتراض أوسع من مؤسسات المالية الدولية، مما يعرضها لتدخلات خارجية في سياستها المالية والنقدية واخضاعهم لبرمج المراقبة لمساعدة مؤسساتهم واقتصادهم لضبط في المسار.

لقد أظهر وباء كوفيد 19 خللا في النظام الاقتصادي الدولي الذي ليس بجديد بحكم الاختلالات الماضية التي تولدت في الأزمات الاقتصادية السابقة 2008 و2014 وهذا نتاج للرأسمالية المعولمة القائمة على اللاّمساواة في توزيع العادل للثروات مع احتكار الثروة من طرف الأقلية العالمية و تزايد الفجوة العالمية في الدخل الفردي و القومي للدول.

قائمة المراجع

- الأنصاري مصطفى أحمد،2002، "**برنامج لإدارة الجودة الشاملة وتطبيقا لها في المجال التربوي**"، مركز قطب للتدريب التربوي لدول الخليج.
- البارودي، شيرين بدري توفيق ،2010، **"دور اقتصاد المعرفة في استدامة القدرة التنافسية للمصارف التجارية"** ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
- الشريدة، نادية عبد الجبار محمد،2010، **" متطلبات تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات ودورها في تعزيز نظامي المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية"**، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- الهاشمي، عبد الرحمن والعزاوي ، فائزة محمد ،2010 " **المنهج والاقتصاد المعرفي** "، ط 2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان .
- خشبة، محمد السعيد،1990، **"اساسيات الحاسبات الالكترونية"**، الوليد، القاهرة.
- سلمان، جمال داود ،2009، **"اقتصاد المعرفة"** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان .
- عبود، حارث والعاني، مزهر،2009، **"تكنولوجيا التعليم المستقبلي"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،

[3] للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الموقع التالي:-logs.worldbank.org/ar/arabvoices/digital-transformation-time-covid-19-case-mena

- الهاشمي، عبد الرحمن والعزاوي ، فائزة محمد ،2010،" **المنهج والاقتصاد المعرفي** "، ط 2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،
- Bodnar, George,H. &Hopwood, William,S.,1993,"**Accounting Information Systems**",Hall Inc, United States of America.
- Gelinas, Jr Ulric, J., Sutton, Steve, G. &Fedorowic, Jane ,2004, " **Business Processes & Information Technology** ", South -Western, United States of America.
- Gelinas,Jr Ulric, J. &Sutton, Steve, G. ,2001,"**Accounting Information Systems**", Thomson Learning, United States of America.
- Katz, R., L. & Suter, S.2009 a, " **Estimating the economic impact of the broadband stimulus plan** " (Columbia Institute for Tele-Information Working Paper).
- Mcconnell, Campbell r.& Brue, Stanleyl, 2008, " **Macroeconomics**", Irwin, United States.
- Mcnabb, Divad , 2006," **Knowledge Management in the Public Sector** ", M.,E.,Sharpe, United States of America.
- Mcnabb, Divad ,2006," **Knowledge Management in the Public Sector** ", M.,E.,Sharpe, United States of America.
- Romney, Marshall, B.&Steinbart, Paul John ,2000, "**Accounting Information Systems**", 8th, Pearson Premtice Hall, United States of America.
- Summers, Edward, Lee ,1989,"**Accounting Information Systems**", Houghton Miffin Company, United States of America.

دور الشباب الجامعي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية في قطاع غزة

The role of Palestinian university youth in the process of economic development in the Gaza Strip

إعداد الدكتور: سيد إبراهيم حسين أبو شمالة

مقدمة للمؤتمر الافتراضي الدولي حول: و اقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا - جامعة الإسراء – 15-2021/3/16م

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة دور الشباب الجامعي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية في قطاع غزة. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشباب الجامعي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشباب الجامعي في المحافظة الوسطى من قطاع غزة، وعددهم (4490) طالباً وطالبةً، وتم توزيع الاستبانات بنسبة (10%) من حجم مجتمع الدراسة، أي ما يساوي (449) طالباً وطالبةً، وتم استرداد (410) استبانة، مثلت عينة الدراسة الفعلية، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي: واقع مشاركة الشباب الجامعي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية جاء بوزن نسبي (58.7)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة)، ومعوقات مشاركة الشباب الجامعي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية جاء بوزن نسبي (75.0)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة)، وسبل تعزيز مشاركة الشباب الجامعي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية جاء بوزن نسبي (77.0)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة). وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: العمل على وضع خطط وبرامج تنموية تهتم بقضايا الشباب الفلسطيني، والعمل على تفعيل التعاون بين كافة المؤسسات التي تعنى بالشباب والتنمية، وضرورة الاهتمام بالبحث العلمي الذي يختص بمجال الشباب وتنمية حاجاته وقضاياه.

الكلمات المفتاحية: الشباب الجامعي الفلسطيني – التنمية الاقتصادية.

Abstract:

This study examined the role of Palestinian university youth in the process of economic development in the Gaza Strip. The study aimed to identify the role of Palestinian university youth in the process of economic development. The study adopted the descriptive and analytical approach, and the study population consisted of all university youth in the central governorate of the Gaza Strip, and their number was (4490) male and female students, and the questionnaires were distributed by (10%) of the size of the study population, which is equal to (449) male and female students. Retrieving (410) questionnaires, which represented the actual study sample, and the questionnaire was used as a tool to collect data, and among the most important results of the study were the following: The reality of the participation of Palestinian university youth in the economic development process came with a relative weight (58.7), which is an approval rating (medium), and obstacles The participation of Palestinian university youth in the economic development process came with a relative weight (75.0), which is an approval rating (medium), and ways to enhance the participation of Palestinian university youth in the process of economic development came with a relative weight (77.0), which is a (large) degree of approval. The study recommended several recommendations, the most important of which are: Work to lay down development plans and programs that deal with the issues of Palestinian youth, work to activate

cooperation between all institutions concerned with youth and development, and the need to pay attention to scientific research in the field of youth and develop their needs and issues. Key words: Palestinian university youth - economic development.

الإطار العام للدراسة:

مقدمة:

يعتبر قطاع الشباب في المنطقة العربية عموماً، وفي فلسطين بشكل خاص قضية تحتاج للكثير من الدراسة والبحث والتعمق، وذلك كون الشباب طاقة بشرية قادرة على التفكير والتغيير والإبداع، فهذه الشريحة تمثل القاعدة الأساسية لأي مجتمع، وتساهم في تحديد معالم ومسار مستقبله بكافة تفاصيله وعناصره ومقوماته، لذا يجب العمل على توفير كل فرص الدعم للنهوض بهم على كافة المستويات.

نستطيع أن نصف شريحة الشباب بأنها مورد بشري قد يكون الأهم في مجتمع يفتقر إلى الموارد الطبيعية لأن الشباب يتمتعون بخصائص عديدة منها الجسمية والعقلية حيث أنهم المحرك الأول للتغير الاجتماعي والتنمية، وهذا يجعل منهم حجر الأساس للمجتمع ومستقبله وذخيرته القادمة، والقوة لدفع المجتمع إلى الأمام، وتستدعي الخصوصية البالغة لهذه الشريحة من المجتمع ومن صناع القرار وراسمي السياسات الجهد الأكبر لدمج الشباب في عملية التغيير والتطوير والتنمية.

يعاني الشباب في فلسطين عامة من مشكلات تحول دون تحقيق طموحاتهم، وقد تكون هذه المشكلات تحديات داخلية، وخارجية في جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يتطلب أن يكونوا مستعدين لها وقادرين على مواجهتها بحكمة وتعقل، وإطلاق الطاقات المكبلة التي تقف عائقاً في تحقيق التغير المنشود باتجاه بناء الشباب الواعي والقادر على خدمة القضايا الخاصة بهم وبمجتمعهم.

إن مكونات الواقع الفلسطيني الحياتي السياسية والأمنية والإقتصادية والفكرية والنفسية والتربوية والبيئية تلعب دوراً كبيراً في تحديد طبيعة المشكلات التي يعاني منها الشباب، فهي تشكل عوامل تحدد أنماط سلوك الشباب وألوان الفكر لديهم وطبيعة ردودهم وإستجاباتهم لما يستجد في أفق الحياة الفلسطينية المخنوقة.

انطلاقاً من ذلك، حظي موضوع التنمية إهتماماً بالغا سواء في الدول المتقدمة أو النامية من قبل المؤسسات المعنية، فالتنمية هي الهدف الذي تسعى إليه معظم الشعوب والمجتمعات باعتبارها، وسيلة أساسية يمكن من خلالها تقدم الدول و رفاهيتها.

وتحظى فلسطين بوجود شريحة واسعة من الشباب ضمن نسيجها المجتمعي حيث بلغت نسبة الشباب (15–29) سنة في فلسطين 30% من إجمالي السكان يتوزعون بواقع (38.1%) في الفئة العمرية (15–19) سنة و61.9% في الفئة العمرية من (20–29) سنة من مجموع السكان حتى منتصف عام 2014م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

والجدير بالذكر أن فئة الشباب لا يمكن إختزالها في فئة واحدة دون سواها, ولكن ضرورات البحث تستلزم تسليط الأدوار على مواقف محددة عند فئة منهم وهي الشباب الجامعي الفلسطيني تلك الفئة التي تتميز بالوعي والعلم والثقافة, والتي تمثل نسبة كبيرة في أوساط الشباب الفلسطيني, ويعتبر إعداد الشباب الجامعي وتأهيله لتفعيل مشاركته في مختلف جوانب تنمية المجتمع, لأن مشاركتهم وإسهامهم يعد عاملاً أساسياً وضرورياً لتوصيل جهود التنمية وضمان إستمرارها فهم أكثر فئات المجتمع فتوة وحيوية.

وبالنظر إلى الواقع الفلسطيني المعاصر على طول مسار الحركة التحررية الفلسطينية كان وما زال الشباب الفلسطيني وخاصة الشباب الجامعي موضع فعل القوى السياسية كوقود للحركة النضالية، لا سيما أن لهذا القطاع من الشباب طموحاته، ولديه القدرة على التفكير والإبداع والتغيير، كما أن له مشاكله ومعيقات تطوره.

لقد عانى الشباب في فلسطين من مشكلات وتحديات داخلية وخارجية حالت دون تحقيق طموحاتهم ونظراً لأن شباب اليوم هم مستقبل الغد، وهم قادته وحاملو هويته الحقيقية يصبح من المهم جداً تنمية السياسات والبرامج الموجهة لتلبية حاجات الشباب الفلسطيني وتعزيز وجوده ودوره في المجتمع وبما أن الشباب شريحة هامة في المجتمع فهم يعانون من مشكلاته العامة ويواجهون مشكلات خاصة على كافة الأصعدة الوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

وفي الوقت الذي يفرض فيه الاحتلال الصهيوني حصاره على فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة من كل الجوانب يتمسك الشباب الفلسطيني بإرادة التحدي والصمود وقد أثبت الشباب الفلسطيني على مدار التاريخ إنه قادر على العطاء الغير محدود، كما أن له دور كبير وفعال في بناء المجتمع وتنميته بصفة عامة لأنه المعبر عن حضارة الأمة وثقافتها (عبد القادر: 2010).

وبعد الاطلاع على بعض الدراسات المتاحة والتي تشير إلى تهميش الشباب وعدم إعطائهم المساحة الكافية للمشاركة في مجالات التنمية, مما شكل دافعاً لإجراء دراسة ميدانية حول "دور الشباب الجامعي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية" وذلك بهدف التعرف على مواقف واتجاهات الدراسة, أهميتها النظرية والتطبيقية معاً من أنها تتجه مباشرة نحو فحص المطلب الأول لعملية التنمية الاقتصادية التي يحتاجها مجتمعنا الفلسطيني, المتمثل في تحليل العنصر الرئيس لهذه العملية ألا وهو قوة العمل الحقيقي التي يمثلها جيل الشباب وقدرته على التغيير والتنمية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تحاول هذه الدراسة بالإجابة عن تساؤل رئيس وهو:

ما دور الشباب الجامعي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية في قطاع غزة.

ويتفرع من التساؤل الرئيس عدة تساؤلات على النحو التالي:

1. ما مدى مشاركة الشباب الجامعي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية؟
2. ما معوقات مشاركة الشباب الجامعي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية؟
3. ما سبل تعزيز مشاركة الشباب الجامعي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على مدى مشاركة الشباب الجامعي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية.
2. تحديد معوقات مشاركة الشباب الجامعي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية.
3. بيان سبل تعزيز مشاركة الشباب الجامعي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

1. المساهمة في تجديد العلم وتقدمه وتطوره.
2. تقديم إسهام فكري عن فئة عمرية تعد مجهولة لدى العديد من المسؤولين والمتخصصين في علم الاجتماع بفعل توجيه الاهتمام الكبير نحو ماهو سياسي.

الأهمية التطبيقية:

1- تتناول مخرجات الدراسة ومدى الاستفادة منها في وضع سياسات وبرامج متخذي القرار.
2- إن الشباب وخاصة الشباب الجامعي هو مركز التنمية الاقتصادية، ولا شك أن مسار التنمية قد يتأثر باتجاهات ومواقف هؤلاء الشباب.
3- تنبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة هذه الفئة وما تحمله من مسؤوليات.
4- المساهمة في وضع الخطط بما يتناسب مع احتياجات الشباب الفلسطيني وتحويلهم إلى أحد أهداف التنمية وغايتها.

مصطلحات الدراسة:

الشباب الجامعي الفلسطيني:

إن تحديد مفهوم الشباب من المشكلات الصعبة التي يواجهها دارسو الشباب وبالتركيز على المفاهيم المستخدمة في علم النفس، نجد أنها تشير إلى الشباب أما على أنهم كبار المراهقين أو على إنهم "صغار البالغين" أما اولئك الذين يستخدمون المفهوم الأول، فنراهم يميلون إلى إعتبار سلوك الشباب كما لو كان بقايا من عدم النضج الذي تتميز به مرحلة الطفولة، ومن ثم يميلون إلى إستخدام "لفظ المراهقة" يصفون بها عدم ثبات السلوك لدى الشباب، وفي المقابل نجد أن من يستخدم المفهوم الثاني "صغار البالغين" أكثر تفاؤلا ليعني الإشارة إلى النضج والمسؤولية والعقلانية التي تكمن وراء ما يبديه هؤلاء الشباب من سلوكيات مضطربة وغير مستقرة (الخطيب، 2006: 40).

يعرف الشباب بأنه حالة بيولوجية ونفسية واجتماعية مرتبطة بمدى زمني معين يستطيع الفرد أن يشكل حالة مستقلة أو يمكنه كذلك من ناحية الإعتماد على الذات والسعي لبناء مستقبل مستقر (أبو دف والأغا، 59:2004).

أما المفهوم السائد للشباب فهو يتماشى مع المفهوم الذي حددته الأمم المتحدة والذي يتناول مرحلة تتراوح أعمارها ما بين 15-24 عاما (مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، 2002: 17).

حظيت مرحلة الشباب بدراسات جميع العلوم حيث أن الشباب يمثل حقيقةً اجتماعيةً حتمية، وهي كذلك لا تمثل مرحلة نمو مفاجئ، إنما هي إمتداد حتمي وطبيعي للعمليات الإنسانية التي تبدأ منذ الطفولة وحتى نهاية الحياة، وترتفع مكانتهم بقدر الطاقة المتجددة فيهم وحجم العمل، والجهد الذي يقدمونه لمجتمعهم (جبريل محمد، 2003: 10).

عملية التنمية الاقتصادية:

هي العملية الاقتصادية التي تصبح من خلالها الاقتصاديات النامية أكثر تقدماً, أي البلدان ذات مستويات المعيشة المتدنية تصبح من خلالها ذات مستويات أعلى, عن طريق تحسين الصحة العامة, والرفاهية, والمستوى التعليمي.

إن التنمية الاقتصادية تشمل مواضيع أوسع بكثير من إحصائيات الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي فالتنمية الاقتصادية تأخذ بعين الاعتبار تأثر مواطني أي بلد بمستويات معيشتهم, وفي الحرية التي يتمتعون بها.

هي تلك العملية التي يمكن عن طريقها توجيه جهود الافراد والهيئات الحكومية والغير حكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية في المجتمع وتستند الى برامج وخطط علمية مدروسة للوصول إلى الاهداف المرجوة (مدحت أيوب، 285:2001).

حدود الدراسة:

1. **المجال الجغرافي**: اقتصرت الدراسة على المحافظة الوسطى من 1- قطاع غزة
2. **المجال البشري**: تقتصر هذه الدراسة على عينة من الشباب الجامعي الفلسطيني.

الإطار النظري للدراسة:

دور الشباب في التنمية الاقتصادية:

يستطيع الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل، والإنتاج والخلق أن يسخر كل قوى الطبيعة، ومصادرها وليس هناك أقدر على ذلك من الشباب، حيث تقع على عاتقة مهمات جسام في التنمية الحضارية التي هي في الحقيقة تنمية اقتصادية واجتماعية، وثقافية متكاملة، كما يمكن أن يقوم الشباب المثقف بأداء دور هام وفعال في توعية الجماهير بضرورة التنمية الاقتصادية بالنسبة للمجتمع وتعريف هذه الجماهير بالفوائد التي تعود على الفرد والدولة من وراء التنمية، ورغم أن تحقيق التنمية الاقتصادية يقع أساساً على عاتق الدولة التي تقوم بالتخطيط، ووضع البرامج الخاصة بالتنمية، وتنفيذ تلك

البرامج عن طريق أجهزة الدولة المختلفة، ألا أن الجماهير، ولاسيما الشباب يقع على عاتقهم عبء هام وأساسي أيضاً في المساهمة في توفير المقومات اللازمة لعملية التنمية والمشاركة الايجابية فيها، فهي تقوم بدور مكمل لدور الدولة ولا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية، وكلما كانت القوى العاملة من شباب المجتمع متعلمة ومدربة كلما أمكن الاسراع بعملية التنمية والارتفاع بمعدلها أما إذا لم تكن على القدر المطلوب من التعليم والتدريب فإنها تصبح من العناصر المعوقة للإنتاج وتتسبب في ضياع جانب كبير من الموارد وذلك نظراً لما للتعليم من أثر مباشر في تحسين إنتاجية العمل، وبوجه عام أن جميع مراحل التنمية الاقتصادية تعتمد على أساساً على الموارد البشرية ثم الموارد المادية، ويتوقف مدى تحقيق أهداف كل مرحلة على حسب استغلال هذه الموارد حيث نرى أن الدول النامية تختلف من حيث استغلال هذه الموارد حيث نرى أن الدول النامية تختلف من حيث معدلات نمو اقتصادها طبقاً لاختلاف قدراتها على هذا الاستغلال (علي حلمي, 0000: 244-255).

ويمثل الشباب مركز القوى في الموارد البشرية للمجتمعات ولذلك فإن ضمان حسن توجيه الشباب والاستفادة الكاملة من جهودهم يعتبر حجر الزاوية في جميع مراحل التنمية الاقتصادية، ويزداد الاهتمام بموضوع الموارد البشرية في معظم دول الاقتصاد النامي، حيث تشكل أكثر الموارد الطبيعية توفراً وأقلها استخداماً، وتنمية الموارد البشرية لأي دولة تمثل أعز مواردها الطبيعية وأعلاها بحكم ما تمتاز به من إمكانات النمو والقدرة على تغير باقي الموارد الأخرى ويقصد هنا بالموارد البشرية الاستثمار في العمل الإنساني في التعليم والتدريب والصحة والتغذية والسكن، وكذلك تنمية القدرات والمواهب والمشاركة في الخدمات الحكومية والتطوعية، ومن هنا يجب أن لا ينسى الشباب بذل كل الجهد في نشر الوعي بين الجماهير بأهمية الإصلاح الاقتصادي في المجتمع ومساندته للبرامج والسياسات الإصلاحية الاقتصادية بما يعود على الشباب والمجتمع بالخير والرفاهية، ومع أهمية توعية الشباب بمجالات العمل المختلفة، فالشباب هم الطاقة وقوة العمل الحقيقية المميزة باستمرارية القدرة على العطاء والإبداع وحماية مكتسباته، وأن دوره في عمليات التنمية بمختلف مجالاتها لا حدود لها.

وكما يتميز الشباب بخصائص القدرة الإنسانية المنتجة في أقصى وأقوى مراحلها وصورها، ونحن في المجتمعات النامية في أشد الحاجة إلى كل يد تنتج وتعمل وعلى المجتمع أن يحرص على تلك الطاقة، ويشغلها فعلاً للعمل، والانتاج وذلك بتوفير العمل المناسب للشباب وتهيئة فرص الترقي حسب الجهد المبذول في الانتاج وإعطائه الفرصة لتحقيق ذاته بكل إمكانياته وقدراته، فالشباب ثروة قومية قادرة على أن تلعب دوراً أساسياً في تقديم اقتصاديات البلاد ونموها.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1. **دراسة، غريب عبد السميع غريب (2000)، بعنوان: شباب الجامعة في مواجهة معوقات التنمية المحلية "دراسة مقارنة بين الشباب الجامعي الذي يسكن في المناطق الريفية وبين الشباب الذين يسكنون في المناطق الحضرية فيما يتعلق بالاتجاه نحو المشاركة في التنمية.**

هدفت هذه الدراسة تحديد أهم اتجاهات الشباب نحو المشاركة في التنمية المحلية وخاصة شباب الجامعات المصرية في مجالات تحديد مفهوم التنمية ومدى الاهتمام والاتجاه نحو المشاركة التنموية، والتعرف على أهم معوقات التنمية، وسبل التغلب عليه.

استخدم الباحث في هذه الدراسة المقارنة بين الريفين والحضريين من شباب الجامعة والمبحوثين ومقارنة ثانية بين فئتين من الطلبة هما: الذكور والإناث، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تم اختيار عينة عشوائية طبقية، وجمعت المعلومات بواسطة استبيان، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية: أن شباب الجامعة المبحوثين يتوافر لديهم كثير من السمات التنموية لكن لا يعرفون الطريق الصحيح لتحويل هذه السمات والخصائص الى واقع ملموس, فهم في الغالب لا يشتركون في مجالات التنمية المحلية سواء في الريف او في الحظر لأسباب كثيرة في مقدمتها عدم امكانية الموائمة والتوازن بين التحصيل الدراسي من ناحية وبين المساهمة في مشروعات وبرامج التنمية المحلية, وحظى موضوع التنمية المحلية باهتمام كثير

من قبل المبحوثين، حيث يشعرون بأنه هام جداً فيما يتعلق بعدد من الموضوعات والمجالات التنموية كتنظيم الاسرة والادخار والمشكلات البيئية وأشار غالبية المبحوثين إلى مجالات المشاركة في التنمية المحلية واعتبروا أن المشاركة هي التعرف إلى المشكلات الاجتماعية بالحي ومحاولة التعاون مع الأهالي من أجل علاجها بالجهود الذاتية, أما ثاني هذه المجالات فكان الاشتراك في دعم الاهالي, وأكدت الدراسة على ضرورة أن تسهم الأحزاب في التشجيع والاشراف على مشروعات التنمية ودعمها وعدم اغفال دور الإعلام.

2. دراسة محمد مصطفي الأسعد (2003)، بعنوان: مشكلات الشباب الجامعي وتحديات التنمية (بحث نظري وميداني على و اقع الجامعة اللبنانية).

هدفت هذه الدراسة الي اكتشاف وتحليل المشكلات التي يعاني منها طلاب الجامعة اللبنانية وتحديات التنمية التي تتعلق بأوضاع الشباب الجامعي واتجاهاتهم وآرائهم في قضايا تعليمية واجتماعية وتربوية وثقافية متعددة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة والمقابلة والملاحظة كأداة لجمع البيانات وتم اختيار عينة عشوائية وبلغت العينة 445 طالبا وطالبة. وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: أن طلاب الجامعة اللبنانية يعانون من مشاكل اجتماعية واقتصادية ونفسية وتربوية ويشعرون بالحيرة والقلق واليأس من المستقبل الذي ينتظرهم ويعانون من عدم ارتباط برامج التعليم الجامعي لسوق العمل, وينقصهم التوجيه المهني ولديهم اتجاهات ايجابية في ما يخص تقسيم الوقت، ولديهم تصور واضح لاحتياجاتهم التربوية، لا يتفقون بأهمية النظام التعليمي الجامعي الرسمي، وعندهم رؤية واضحة لصفات كلا من الطالب والاستاذ الجيد, وتشكل العائلة مرجعية هامة بالنسبة لهم كما أن المشاكل تجعلهم يشعرون أنهم في وضع هامشي لا يساعد علي اندماجهم الاجتماعي, مما يضعف من فاعليتهم في الاسهام بتنمية وطنهم.

3. دراسة عاطف أمين محمد (2003)، بعنوان: المتغيرات المتعلقة بأزمة التنمية في المجتمع المصري خلال الفترة 1970 - 1990م.

هدفت هذه الدراسة التعرف الي طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية والخارجية المتعلقة بأزمة التنمية في مصر خلال السبعينيات والثمانينات، واعتمدت الدراسة على عدة اساليب منهجية هي: الأسلوب التاريخي والاسلوب الوصفي والاسلوب المقارن والاحصائي كما اعتمدت علي دليل دراسة الحالة على عينة عملية هي 20 حالة من المثقفين المصريين، وقد تم اجراء مقابلات مفتوحة معهم لمعرفة موقفهم من القضايا التي تضمنها الدليل، كذلك استخدمت أداة تحليل المضمون. وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: أن آليات التبعية لن تخدم اهداف التنمية في مصر بالقدر الكافي،بل عملت علي تأزيمها، في حين خدمت مصالح الرأسمالية العالمية، وأن أزمة التنمية في مصر تعد دليل علي فشل آليات السوق التلقائية في الخروج من هذه الأزمة, ويتطلب ذلك ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بجانب الاخذ بآليات السوق.

4. دراسة جميل عمر نشوان (2004) بعنوان: دور طلبة الجامعات الفلسطينية في تنمية المجتمع المحلي.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور طلبة الجامعات الفلسطينية العادية والجامعات التي تتبني التعليم عن بعد في تنمية المجتمع المحلي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكانت اداة الدراسة استبانة تكونت من محورين هما: الممارسات – والمعيقات التي تواجه طلبة الجامعات في تمية المجتمع المحلي، وتكونت عينة الدراسة من 135 طالبا وطالبة من جامعة القدس المفتوحة و 115طالبا وطالبة من جامعة الأقصى، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: أن ممارسات طلبة الجامعات الفلسطينية في تنمية المجتمع المحلي ضعيفة، ووجود العديد من المعوقات تواجه طلبة الجامعات الفلسطينية في تنمية المجتمع تتعلق بإدارة الجامعات والمجتمع، وبالطلبة انفسهم، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات عينة الدراسة علي فقرات الاستبانة طبقا لمتغير الجنس، ووجود فروق ذات دلالة احصائية في استجابات عينة الدراسة علي فقرات الاستبانة في المجال الاول، وذلك لصالح جامعة القدس المفتوحة، لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابة عينة الدراسة علي فقرات

الاستبانة في المجال الثاني والمجموع، وجود فروق ذات دلالة احصائية في استجابات عينة الدراسة علي فقرات الاستبانة لصالح كليات التنمية الاجتماعية ثم تليها كلية التربية ثم الكليات العلمية.

5. **دراسة، صفاء على الرفاعي (2007)، بعنوان: الخصائص الاجتماعية وتأثيرها على عملية التنمية في كل من مصر والجزائر- دراسة مقارنة.**

هدفت هذه الدراسة للتعرف الى الخصائص الاجتماعية وأثرها على عملية التنمية في كل من مصر والجزائر، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي مستخدمة تحليل الوثائق التاريخية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن العنصر البشري هو المحرك الاساسي واحد عناصر الثروة النادرة في منظومة التنمية، وأن للاستعمار دوراً بارزاً في تكريس التخلف والتابعية للبلدان المستعمرة من خلال نهب واستنزاف الموارد من ناحية وجعل تلك البلدان تابعة من ناحية أخرى، وأن تحليل تاريخ التجربة التنموية لكل من مصر والجزائر يبرز الدور الذي لعبته الدولة في عملية التنمية والتي كان لها تأثيرها الاكبر في تحديد البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري والجزائري، وأن التجربة التي انطلقت بها كل من مصر والجزائر من الاعتماد على تحقيق تنمية اقتصادية وذلك من خلال نظام اقتصادي (صناعي – زراعي) قوي يكون هو الاساس لتحقيق التنمية، وأن شكل الملكية الزراعية والقوانين التي اصدرتها كل من مصر والجزائر في هذا الشأن كان لهما دور في وجود ازمة انتاج زراعي بشكل كان له تأثير كبير على اشباع الحاجات الاساسية، وكان لبرامج التنمية التي وضعتها كل من مصر والجزائر أثر واضح في ظهور وتشكيل ابنية طبقية لم تكن تألفها تلك المجتمعات من قبل الاستقلال، اذ ظهرت الطبقة الوسطى، وتمثلت ملامح السياسة الاجتماعية لكل من مصر والجزائر في عدة قضايا اهمها التعليم والخدمات الصحية والاسكان.

الدراسات الأجنبية:

1. **دراسة Borden, Lisalynne (2002)، بعنوان: التنمية الاجتماعية ومنع الانحراف.**

هدفت هده الدراسة الى معرفة سبب عدم قدرة النظريات على تفسير السلوك الانحرافي واختبار 17سنة - قدرة التعميم لنظرية التنمية الاجتماعية وثم تطبيق هده الدراسة على الشباب بين11 من مناطق مختلفة بالولايات المتحدة وتوصلت الدراسة الى النتائج والتوصيات التالية: أن الافكار كانت مدعومة جزئيا وخصوصا المتغيرات النظرية التي شرحت نسبه متوسطة من الاختلافات في انحراف النشء، واقترحت الحاجة الى المزيد من الابحاث للحصول على قيمة أفضل لتفسيرات القوى النظرية.

2. **دراسة Washington State University (2003) ، بعنوان: الشباب والتنمية.**

هدفت الدراسة الى تنمية الشباب ليكونوا مواطنين منتجين ملبيين لحاجة المجتمع والعمل على تأهيلهم لشغل مناصب هامة وحساسة وتنمية روح القيادة لديهم وزيادة مشاركتهم مع استغلال قواهم الذاتية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: زيادة عدد الشباب في المناصب داخل المؤسسات، تشجيع الشباب في العمل الاجتماعي، زيادة امكانية ارشاد الشباب داخل الثقافات المختلفة، خلق اتحاد مجتمعي ومشاركة بين الوكالات والمدارس والمنظمات لمناقشة الشباب المحلي، تدريب الشباب لمخاطبة مختلف طوائف المجتمع، توفير فرص للشباب للاحتكاك بأفكار وأماكن جديدة، توفير مكان آمن للشباب للتعلم، تصميم نظام للمتطوعين والاستثمار من هؤلاء المتطوعين واعطائهم فرص للتعلم والمشاركة، تطوير مجال تنمية الشباب وزيادة مصادر التنمية وعمل شراكة خلاقة وإبداعية.

3. **دراسة Lakin. Rebecca (2005), بعنوان: إتاحة الفرص للشباب لتغيير عالمهم" تقويم لفاعلية خدمة لزيادة التنمية الموجهة".**

هدفت هذه الدراسة الي تقييم فاعلية برنامج الخدمة المجتمعية للشباب لتنميتهم نفسيا واجتماعيا والمشاركة في الخدمة المجتمعية، بحيث توصلت الدراسة الي النتائج الآتية: أن البرنامج يزيد من معدل التطور الذاتي للمشاركين، وأن مفاتيح الاصلاح

تضمنت ارشاد مبادرات الطلاب وقوتهم واتاحة الفرصة لهم، وشجعت علي التعاون والاجتماع علي اعطاء القرار بمعني الحس المجتمعي.

4. دراسة Lain America (2005)، بعنوان: نمو المشاركة الشبابية في امريكا اللاتينية.

هدفت هذه الدراسة للتعرف الي اهمية استخدام الاتصالات كوسيلة لدعم التنمية الدائمة، بحيث ناقشت هذه الدراسة سبل دعم مبادرات التوصيل بين الشباب لتبادل الخبرات، ومشاركة الشباب في وضع السياسة العامة، ومعرفة السبل والطرق الناجحة للعمل مع الشباب، وتوصلت الدراسة الي أن نمو المشاركة الشبابية يبرهن على عزم الشباب التأثير على التنمية الاجتماعية في المنطقة ويضع حلولا خلاقة لحل مشاكلهم.

5. دراسة England (2005)، بعنوان: المشاركة الشبابية في مشاريع حركة الشباب الدولي.

هدفت هذه الدراسة الي مشاركة الشباب في مشاريع حركة الشباب الدولي من خلال المنظمات الشبابية المحلية وتطوير سبل المشاركة في العمل الشبابي الدولي على المستوي الوطني والمحلي، والتأثير على سياسة التنمية الشبابية محليا ووطنيا. وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية: أن 1500 شاب سيصبحون نشيطين اجتماعيين داخل مجتمعاتهم .من خلال مشاريع حركة الشباب الدولي، هناك عدد ملحوظ من المشاركين سيكون من الاقلية السوداء، خمسة مراكز مميزة لعمل الشباب الدولي سيتم تطويرها في أنحاء انجلترا، ستوفر موارد وتقنيات ونماذج للعمل مع الشباب في الشؤون الدولية.

التعقيب علي الدراسات السابقة:

يتضح بعد استعراض الدراسات السابقة أنها أجريت في أزمنة مختلفة وفي أماكن مختلفة من العالم، وركزت علي شريحة معينة من شرائح المجتمع هي الشباب، حيث ركزت معظم الدراسات علي علاقة الشباب ومواقفهم واتجاهاتهم ودورهم في عمليات التنمية وتعرفت الي أهمية القيم المعاصرة بين الشباب وأهم القضايا النظرية التي تتعلق بهم، كما برزت في الدراسات السابقة بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بموقف الشباب من القيم الثقافية والمشاركة السياسية والاجتماعية، واتجاهاتهم نحو قضايا المجتمع مثل :التعليم والزواج والتنشئة الاجتماعية، ومن ثمة معرفة المشاكل التي يوجهها الشباب وأبرز المعوقات التي تواجهها التنمية. وقد توصلت الدراسات السابقة الي أهم النتائج التالية:

-ان شريحة الشباب هي أكثر الشرائح قدرة علي التغيير والمشاركة في عمليات البناء والتنمية.

-ادراك الشباب بحدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي يواجهونها.

-أكدت الدراسات علي أهمية وضرورة الاستفادة من قدرات الشباب بحيث يوجد هناك توجه لدي الشباب بالمشاركة السياسية والقضايا الأخرى.

-التشجيع علي تنمية روح المواطنة وعلي أهمية حقوق الفرد ومسئوليته تجاه جعل العالم مكان أفضل.

-إن الدراسات دعت الي زيادة أعداد الشباب في المناصب السياسية والاجتماعية، وشجعت على التفاعل الاجتماعي، وحثت بمشاركتهم في اتخاذ القرار والعمل التطوعي للمجتمع.

-إن الشباب الجامعي يعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية وتربوية واليأس من المستقبل.

-إن السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها بعض الدول أثرت في أحداث تحولات حتمية في البني الاجتماعية للبلاد وأثرت بدورها على توحيد التنمية المستقلة أو أبعادها.

-إن الشباب أدرك أن سياسة الانفتاح الاقتصادي أثرت علي العملية التعليمية من خلال انتشار المدارس الخاصة.

-إن آليات التبعية لم تخدم أهداف التنمية بل تعمل علي تأزمها وزيادة في التخلف.

-إن الشباب الجامعي لديهم كثير من السمات التنموية، لكن لا يعرفون الطريق الصحيح الي تحويل هذه السمات الي واقع ملموس.

-إن العنصر البشري هو المحرك الاساسي لعمليات التنمية.

وحول المناهج والأدوات المستخدمة فقد اتفقت الدراسة الحالية مع الكثير من الدراسات السابقة حول المنهج والأداة الذي استخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي، كما ونلاحظ أن الدراسات السابقة تنوعت من حيث تناولها للمنهج، فهناك دراسات استخدمت منهجاً واحدا، وهناك دراسات استخدمت أكثر من منهج واحد، مثل دراسة عاطف أمين.

الإطار المنهجي للدراسة:

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعدى ذلك إلى التحليل والربط والتفسير، للوصول إلى استنتاجات.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشباب الجامعي في المحافظة الوسطى من قطاع غزة، وعددهم (4490) طالباً وطالبةً، ويتوزع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجداول التالية:

جدول رقم (1) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجامعة

م	الجامعة	العدد	النسبة المئوية %
1	الإسلامية	1643	36.7
2	الأزهر	1178	26.4
3	الأقصى	1669	36.9
المجموع		**4490**	**%100**

عينة الدراسة:

1. عينة الدراسة الاستطلاعية:

تم اختيار عينة استطلاعية مكونة من عدد (30) من الشباب الجامعي في قطاع غزة، وذلك للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة.

2. عينة الدراسة الفعلية:

تم توزيع الاستبانات بنسبة (10%) من حجم مجتمع الدراسة، أي ما يساوي (449) طالباً وطالبةً، وتم استرداد (410) استبانة، مثلت عينة الدراسة الفعلية، ويتوزع أفراد عينة الدراسة حسب الجداول التالية:

جدول رقم (2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع

م	النوع	العدد	النسبة المئوية %
1	ذكر	140	34.1
2	أنثى	270	65.9
المجموع		**410**	**%100**

جدول رقم (3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

م	التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية %
1	علوم	156	38.0
2	آداب	254	62.0

م	التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية %
المجموع		410	%100

جدول رقم (4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجامعة

م	الجامعة	العدد	النسبة المئوية %
1	الإسلامية	150	36.6
2	الأزهر	110	26.8
3	الأقصى	150	36.6
المجموع		410	%100

جدول رقم (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب إجمالي دخل الأسرة

م	إجمالي دخل الأسرة	العدد	النسبة المئوية %
1	أقل من 1500 شيكل	155	37.8
2	من 1500-أقل من 3000 شيكل	112	27.3
3	من 3000-أقل من 4500 شيكل	93	22.7
4	4500 شيكل فأكثر	50	12.2
المجموع		410	%100

جدول رقم (6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الانتماء السياسي

م	الانتماء السياسي	العدد	النسبة المئوية %
1	فتح	132	32.2
2	حماس	140	34.1
3	جهاد إسلامي	51	12.4
4	جبهة شعبية	21	5.1
5	جبهة ديمقراطية	26	6.3
6	حزب الشعب	13	3.2
7	مستقل	11	2.7
8	غير ذلك	16	3.9
المجموع		410	%100

أداة الدراسة لجمع البيانات:

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، والتي تم تصميمها خصيصاً، للتعرف على دور الشباب الجامعي الفلسطيني في عجلة التنمية.

مكونات الاستبانة:

تتكون الاستبانة من:

1. **البيانات الشخصية**: وتشتمل على البيانات الشخصية التالية: (النوع، التخصص العلمي، الجامعة، إجمالي دخل الأسرة، الانتماء السياسي).
2. **محاورو اقع التنمية الاقتصادية**، ويشتمل على (15) فقرة.
3. **محورمعوقات التنمية الاقتصادية**، ويشتمل على (15) فقرة.
4. **محورسبل تعزيزالتنمية الاقتصادية**، ويشتمل على (15) فقرة.

مقياس التدريج:

تم اعتماد استجابات أفراد عينة الدراسة حسب مقياس من (1-3)، حيث (1) تمثل أدنى درجة موافقة، و(3) تمثل أعلى درجة موافقة، وتم تقييم درجات الموافقة بحسب مقياس التدريج المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (7): مقياس درجات المو افقة

المتوسط الحسابي		الوزن النسبي		درجة المو افقة	الوزن الرقمي
من	إلى	من	إلى		
1	1.66	%33.33	%55.33	قليلة	1
1.67	2.33	%55.34	%77.67	متوسطة	2
2.34	3	%77.68	%100	كبيرة	3

صدق أداة الدراسة (الاستبانة):

يعني صدق أداة الدراسة أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال التالي:

1. **الصدق من وجهة نظر المحكمين (صدق المحتوى/ الصدق الظاهري):**

تم عرض الاستبانة على عدد (13) من المحكمين من أصحاب الخبرة والاختصاص، من أجل التأكد من سلامة الصياغة اللغوية للاستبانة، ووضوح تعليمات الاستبانة، وانتماء المحاور للاستبانة ككل، وانتماء الفقرات لمحاور الاستبانة، ومدى صلاحية الاستبانة لقياس الأهداف المرتبطة بهذه الدراسة، وبذلك تم التأكد من صدق الاستبانة من وجهة نظر المحكمين.

2. **صدق الاتساق الداخلي (الصدق البنائي):**

تم حساب صدق الاتساق الداخلي لمحاور وفقرات الاستبانة، بعد تطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (30) من مجتمع الدراسة، ومن خلال إيجاد معاملات الارتباط لمحاور وفقرات الاستبانة، كما هو مبين في الجداول التالية:

جدول رقم (8): صدق الاتساق الداخلي لمحاورالاستبانة

المحور	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	الدلالة
واقع التنمية الاقتصادية	0.629	0.000	0.05
معوقات التنمية الاقتصادية	0.704	0.000	0.05
سبل تعزيز التنمية الاقتصادية	0.894	0.000	0.05

يتبين من الجدول السابق أن جميع المحاور تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائياً، وتفي بأغراض الدراسة.

ثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

يعني ثبات أداة الدراسة أن الأداة تعطي نفس النتائج تقريباً لو طبقت مرة أخرى على نفس المجموعة من الأفراد، أي أن النتائج لا تتغير، وقد تم التأكد من ثبات الاستبانة من خلال التالي:

1. **الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ:**

تم التأكد من ثبات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (9): معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

المحور	معامل الارتباط
واقع التنمية الاقتصادية	0.920
معوقات التنمية الاقتصادية	500.9
سبل تعزيز التنمية الاقتصادية	420.9
الاستبانة ككل	**290.9**

يتبين من الجدول السابق أن معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة هي معاملات ثبات دالة إحصائياً، وتفي بأغراض الدراسة.

2. **الثبات بطريقة التجزئة النصفية:**

تم التأكد من ثبات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاور الاستبانة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (10): معاملات الارتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاور الاستبانة

المحور	معامل الارتباط	
	قبل التعديل	بعد التعديل
واقع التنمية الاقتصادية	0.623	0.768
معوقات التنمية الاقتصادية	0.858	0.924
سبل تعزيز التنمية الاقتصادية	0.865	0.928
الاستبانة ككل	**0.871**	**0.931**

يتبين من الجدول السابق أن معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة هي معاملات ثبات دالة إحصائياً، وتفي بأغراض الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة.

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية:

نتائج السؤال الأول ومناقشتها:

ينص السؤال على ما يلي:

ما و اقع مشاركة الشباب الجامعي في خطط التنمية الاقتصادية؟

تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، كما هو مبين في الجداول التالية:

جدول رقم (11): تحليل فقرات محورو اقع التنمية الاقتصادية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة المو افقة
1	تعتبر الموارد البشرية هي الأساس في عملية التنمية الاقتصادية.	1.863	0.760	-3.638	0.000	62.114	4	متوسطة
2	يحقق الاعتماد على الخبرات المستوردة أهداف التنمية الاقتصادية.	1.715	0.712	-8.110	0.000	57.154	10	متوسطة
3	يؤدي الاعتماد على المعونات الخارجية الى تنمية اقتصادية.	1.785	0.784	-5.546	0.000	59.512	7	متوسطة
4	تحتاج التنمية الاقتصادية إلى وجود قطاع عام قوي.	1.583	0.652	-12.960	0.000	52.764	14	قليلة
5	يستطيع القطاع الخاص تحقيق التنمية الاقتصادية.	1.888	0.855	-2.658	0.008	62.927	2	متوسطة
6	تعتبر مشكلة البطالة بين أوساط الشباب الفلسطيني ناتجة عن الزيادة السكانية.	1.585	0.836	-10.049	0.000	52.846	13	قليلة
7	تعتبر مشكلة البطالة ناتجة عن عدم تناسب مخرجات التعليم مع سوق العمل.	1.741	0.741	-7.064	0.000	58.049	9	متوسطة
8	يعتبر وجود البطالة في المجتمع الفلسطيني ناتج عن الحصار والاغلاق الفلسطيني المفروض عليه.	1.895	0.810	-2.621	0.009	63.171	1	متوسطة
9	يكمن حل مشكلة البطالة في اوساط الشباب الجامعي في الهجرة الى الخارج.	1.868	0.814	-3.277	0.001	62.276	3	متوسطة
10	تكمن حل مشكلة البطالة في أوساط الشباب الجامعي في اقامة مشاريع تنموية.	1.817	0.691	-5.360	0.000	60.569	6	متوسطة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
11	تسهم مشاركة الشابات في الانتاج في تحقيق التنمية الاقتصادية.	1.754	0.816	-6.115	0.000	58.455	8	متوسطة
12	يجب مشاركة الجماهير الشعبية في وضع الخطط التنموية والاقتصادية.	1.820	0.843	-4.335	0.000	60.650	5	متوسطة
13	تتطلب التنمية محاربة النزعة الاستهلاكية لدى الجماهير (ترشيد الاستهلاك).	1.690	0.739	-8.482	0.000	56.341	11	متوسطة
14	يسهم ارتفاع معدل التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية.	1.629	0.713	-10.535	0.000	54.309	12	قليلة
	المحورككل	**1.760**	**0.501**	**-9.723**	**0.000**	**58.653**		**متوسطة**

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- واقع مشاركة الشباب الجامعي في خطط التنمية الاقتصادية جاء بوزن نسبي (58.653)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة).
- أعلى فقرة رقم (8)، وهي (يعتبر وجود البطالة في المجتمع الفلسطيني ناتج عن الحصار والاغلاق الفلسطيني المفروض عليه)، وقد جاءت بوزن نسبي (63.171)، وهي بدرجة موافقة (متوسطة).
- أدنى فقرة رقم (4)، وهي (تحتاج التنمية الاقتصادية إلى وجود قطاع عام قوي)، وقد جاءت بوزن نسبي (52.764)، وهي بدرجة موافقة (قليلة).

حيث ظهرت أن الفقرة رقم (8) في واقع التنمية الاقتصادية حصلت على أعلى نسبة مشاركة من قبل الشباب وتساوي (63.1%) والتي تنص على أن الموارد البشرية هي الأساس في عملية التنمية الاقتصادية، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم(5) بنسبة (62.9) والتي تنص على ان القطاع الخاص يستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية، وجاءت الفقرة رقم (9) بالمرتبة الثالثة بنسبة (62.2%) والتي تنص على أن حل مشكلة البطالة في أوساط الشباب الجامعي يكمن في الهجرة إلى الخارج، وجاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (1) بنسبة (62.1%) والتي تنص على أن اعتبار الموارد البشرية هي الأساس في عملية التنمية الاقتصادية، وجاءت في المرتبة الخامسة الفقرة رقم (12) وكانت نسبتها (60.6%) والتي تنص على أنه يجب مشاركة الجماهير الشعبية في وضع الخطط التنموية والاقتصادية، وجاءت في المرتبة المرتبة السادسة الفقرة رقم (10) بنسبة (60.5%) والتي تنص على أن حل مشكلة البطالة في أوساط الشباب الجامعي الفلسطيني تكمن في إقامة المشاريع الاقتصادية التنموية، اما في المرتبة السابعة فجاءت الفقرة رقم (3) وكانت نسبتها(59.5%) والتي تنص على أن الاعتماد على المعونات الخارجية يؤدي إلى تنمية اقتصادية، وجاءت الفقرة رقم (11) بالمرتبة الثامنة حيث كانت نسبتها(58.4) والتي نصت على أن مشاركة الشباب في الإنتاج تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، اما الفقرة رقم (7) فجاءت في المرتبة التاسعة بنسبة (58%) والتي تنص على أن مشكلة البطالة ناتجة عن عدم تناسب مخرجات التعليم مع سوق العمل، اما في المرتبة العاشرة فجاءت الفقرة رقم (2) بنسبة (57.1%) والتي تنص على ان الاعتماد على الخبرات المستوردة يحقق أهداف التنمية الاقتصادية، وكانت المرتبة الحادية عشر من نصيب الفقرة (13) بنسبة(56.3%) والتي تنص على أنه تتطلب التنمية محاربة النزعة الاستهلاكية وترشيدها لدى الجماهير، وجاءت الفقرة رقم (14) بالمرتبة الثانية عشر بنسبة (54.3%) والتي تنص على أن ارتفاع معدل التعليم يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية،

وجاءت الفقرة رقم (6) بالمرتبة الثالثة عشر بنسبة (52.8%) والتي تنص على أن مشكلة البطالة بين أوساط الشباب الجامعي الفلسطيني ناتجة عن الزيادة السكانية، وجاءت في المرتبة الرابعة عشر والأخيرة الفقرة رقم (4) وكانت نسبتها (52.7%) والتي نصت بأن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى وجود قطاع عام قوي.

يتضح من تحليل الجدول السابق أن من أولويات واقع التنمية الاقتصادية لدى العينة ما يلي:

1- تقدم العنصر التكنولوجي، والمورد البشري يعتبر الأساس المحرك والثروة الحقيقية لمنظومة التنمية الاقتصادية في أوساط الشباب الفلسطيني، وهذا ما نادى به كارل ماركس عندما منح دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية دوراً بارزاً في احداث التغيير والتنمية في المجتمعات، وهو ما أكدته دراسة صفاء الرفاعي.

2- برز اتجاه لدى شباب العينة يفيد بأن وجود قطاع عام قوي في المجتمع الفلسطيني يساعد على تحقيق تنمية اقتصادية.

3- أكدت نتائج الدراسة أن حل مشكلة البطالة في أوساط الشباب الجامعي يكمن في إقامة مشاريع تنموية اقتصادية، وأن مشكلة البطالة هي بالأساس ناتجة عن سياسة الحصار، والاغلاق الإسرائيلي وانقسام المجتمع الفلسطيني، وعدم تناسب مخرجات التعليم مع سوق العمل الفلسطيني.

4- كما دلت نتائج الدراسة إلى ان ارتفاع مستوى التعليم يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا ما يتفق مع دراسة عاطف أمين: 2000م والتي أكدت على ضرورة التعليم في التنمية.

5- ضرورة مساهمة الجماهير في وضع الخطط التنموية الاقتصادية وذلك بالمساهمة في إنجاح هذه الخطط.

6- أما حول محاربة النزعة الاستهلاكية لدى الجماهير دلت إلى أن هذا الاتجاه لدى العينة كان متوسطاً إلى حدٍ ما، وهنا يعتقد الباحث أن السبب في ذلك يكمن في أن المجتمع الفلسطيني هو بالأساس مجتمع مستهلك وليس منتج، وعدم وجود ارشاد للمواطنين من قبل المؤسسات المحلية بخطرة وحدة الاستهلاك المتنامي.

7- على صعيد المرأة وجد اتجاه متوسط حول مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية مما يدلل على أن هناك عدم تفهم لدى عينة الدراسة بحيث يقلل من أهمية دور المرأة في التنمية الاقتصادية.

8- أن الاعتماد على المعونات الخارجية والقدرات الذاتية معاً في تحقيق التنمية أمر غير مجدي، وهنا يرى الباحث ان المعونات الخارجية لم تحقق تنمية لأنها مرتبطة بسياسات خارجية من جهة الممول ولا تخدم مصلحة المجتمع بقدر ما تخدم مصالح الجهة الممولة وتعزيز التبعية مما يكبح وجود تنمية حقيقة وشاملة.

9- وحول سبب مشكلة البطالة ايضاً رأى أفراد العينية أنه ليست الزيادة السبب الرأسي في ذلك، وأنها أحد الأسباب، وحمل أفراد العينة السبب في مشكلة البطالة للاحتلال، وممارسته التي يفرضها من اغلاق والحصار ومصادرة الأراضي، وتدميره للبنى الاقتصادية.

10- كما اتضح دور محوري للقطاع الخاص يمكن أن يساهم في تحقيق تنمية، وذلك لان القطاع الخاص الفلسطيني هو في طور النشأة والتكوين، ولم يتضح بعد لكي يتأهل ليأخذ دوره للمساهمة في تحقيق مجالات اقتصادية.

11- كذلك دلت النتائج أن هناك اتجاهاً متصاعداً حول توجهات أفراد العينة إلى الهجرة للخارج وذلك لازدياد معدلات البطالة نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لما يشهده المجتمع الفلسطيني من ظلم واضطهاد وحصار وانقسام.

12- كما تبين من نتائج الدراسة تأكيد الشباب على رفضهم الاعتماد على الخبرات الأجنبية المستوردة، والمعونات الخارجية، لان ذلك يعمل على تعزيز التبعية، وأكدوا على ضرورة الاعتماد على الذات الفلسطينية، وهي من أهم العوامل التي تحقق عملية التنمية.

نتائج السؤال الثاني ومناقشتها:

ينص السؤال على ما يلي:

ما معوقات مشاركة الشباب الفلسطيني في التنمية الاقتصادية؟

تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (12): تحليل فقرات محور معوقات التنمية الاقتصادية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة المو افقة
1	يعيق الاحتلال مشاركة الشباب في التنمية.	2.329	0.757	8.804	0.000	77.642	2	متوسطة
2	يعيق ضعف السلطة والفساد الإداري مشاركة الشباب في عملية التنمية.	2.256	0.757	6.854	0.000	75.203	6	متوسطة
3	يقوض كبح الحريات الشخصية مشاركة الشباب في العمل التنموي.	2.300	0.737	8.243	0.000	76.667	3	متوسطة
4	يوجد لدى السلطة الفلسطينية خطط واضحة لمساهمة الشباب في عمليات التنمية.	2.241	0.732	6.680	0.000	74.715	8	متوسطة
5	يعيق غياب النظام العام وظهور الميليشيات وعدم استتباب الأمن مشاركة الشباب في التنمية.	2.212	0.760	5.650	0.000	73.740	10	متوسطة
6	عدم وجود حوافز للشباب يقلل فرص مشاركتهم في عمليات التنمية.	2.180	0.767	4.764	0.000	72.683	12	متوسطة
7	تسهم انتشار ظاهرة البطالة، والفقر في المجتمع الفلسطيني في اعاقة مشاركة الشباب في التنمية.	2.139	0.796	3.537	0.000	71.301	13	متوسطة
8	يكبح الاعتماد على الخبرات الأجنبية المستوردة مساهمة الشباب في التنمية.	2.237	0.747	6.415	0.000	74.553	9	متوسطة
9	تمثل الكثافة السكانية العالية في قطاع غزة تحديا حقيقيا أمام مشاركة الشباب في خطط التنمية.	2.134	0.739	3.673	0.000	71.138	14	متوسطة
10	عدم وجود موارد بشرية متدربة	2.210	0.785	5.411	0.000	73.659	11	متوسطة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
	يقلل من مساهمة الشباب في التنمية.							
11	يعزز النظام التعليمي الجامعي من مشاركة الشباب في عملية التنمية.	2.298	0.733	8.221	0.000	76.585	4	متوسطة
12	يعيق التطرف الديني مشاركتي في التنمية.	2.276	0.730	7.647	0.000	75.854	5	متوسطة
13	تقف ثقافة العنف السائدة في المجتمع الفلسطيني حائلاً دون مشاركة الشباب في التنمية.	2.251	0.755	6.738	0.000	75.041	7	متوسطة
14	يسهم التشجيع على الهجرة في اعاقة مشاركة الشباب في قضايا مجتمعهم.	2.334	0.735	9.200	0.000	77.805	1	كبيرة
	المحوركل	**2.243**	**0.580**	**8.476**	**0.000**	**74.756**		**متوسطة**

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- معوقات مشاركة الشباب الفلسطيني في التنمية الاقتصادية جاء بوزن نسبي (**74.756**)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة).
- **أعلى فقرة** رقم (14)، وهي (يسهم التشجيع على الهجرة في اعاقة مشاركة الشباب في قضايا مجتمعهم)، وقد جاءت بوزن نسبي (77.805)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).
- **أدنى فقرة** رقم (9)، وهي (تمثل الكثافة السكانية العالية في قطاع غزة تحديا حقيقيا أمام مشاركة الشباب في خطط التنمية)، وقد جاءت بوزن نسبي (71.138)، وهي بدرجة موافقة (متوسطة).

حيث أن الفقرة رقم (14) من معوقات التنمية الاقتصادية حصلت على أعلى نسبة من المعوقات من قبل الشباب وتساوي (77.8%) والتي تنص على أن التشجيع على الهجرة يسهم في إعاقة مشاركة الشباب في قضايا التنمية، وجاء في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) من معوقات التنمية الاقتصادية بنسبة (77.6%) والتي تنص على أن الاحتلال الإسرائيلي يعيق مشاركة الشباب في التنمية، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (3) بنسبة (76.6%) والتي تنص على أن كبح الحريات الشخصية يقوض مشاركة الشباب في العمل التنموي، وجاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (11) بنسبة (76.5%) والتي تنص على أن النظام التعليمي الجامعي يعزز مشاركة الشباب في عملية التنمية، وجاءت في المرتبة الخامسة الفقرة رقم (12) بنسبة (75.8%) والتي تنص على أن التطرف الديني يعيق مشاركة الشباب في عملية التنمية، وجاءة الفقرة رقم (2) في المرتبة السادسة، وكانت نسبتها (75.2%) والتي تنص على أن ضعف السلطة، والفساد الإداري يعيق مشاركة الشباب في عملية التنمية، وجاءت في المرتبة السابعة الفقرة رقم (13) بنسبة (75%) والتي تنص على أن ثقافة العنف تقف حائلا دون مشاركة الشباب في التنمية، أما الفقرة رقم (4) فكان لها نصيب المرتبة الثامنة بنسبة (74.7%) والتي تنص على أن السلطة ليس لها خطط واضحة لمساعدة الشباب في عملية التنمية، حيث جاءت الفقرة رقم (8) بالمرتبة التاسعة بنسبة (74.5%) والتي تنص على أن التدخلات الخارجية التي تفرض على المجتمع الفلسطيني تعيق مشاركة الشباب في التنمية، وجاءت في المرتبة العاشرة الفقرة رقم (5) بنسبة (73.7%) والتي تنص على أن غياب النظام العام وظهور الميليشيات وعدم استتاب الأمن يعيق مشاركة الشباب في التنمية، أما الفقرة رقم (10) فحصلت

على المرتبة الحادية عشر بنسبة (73.7%) والتي تنص على أن عدم وجود موارد بشرية مدربة يقلل من مساهمة الشباب في العمل التنموي، وجاءت في المرتبة الثانية عشرة الفقرة رقم (6) بنسبة (72.6%) والتي تنص على أن عدم وجود حوافز مادية ومعنوية للشباب يقلل فرص مشاركتهم في عملية التنمية. أما المرتبة الثالثة عشرة فكانت من نصيب الفقرة رقم (7) وكانت نسبتها (71.3%) والتي تنص على أن انتشار ظاهرة البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني يساهم في إعاقة مشاركة الشباب في التنمية، أما في المرتبة الرابعة عشرة والأخيرة فكانت الفقرة رقم (9) ونسبتها (71.1%) والتي تنص على أن الكثافة السكانية العالية في قطاع غزة تمثل تحدياً حقيقياً أمام مشاركة الشباب في خطط التنمية. ويتضح من تحليل النتائج السابقة ما يلي:

1. إدراك الشباب الجامعي الفلسطيني بخطورة الاحتلال الإسرائيلي بكل أشكاله وأنه السبب الحقيقي في إعاقة مشاركة الشباب في التنمية.
2. إن ضعف مؤسسات السلطة الوطنية وتفشي ظاهرة الفساد الإداري، وانتشار البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني تعيق مشاركة الشباب في تحقيق التنمية الاقتصادية.
3. إن غياب النظام العام في المجتمع الفلسطيني وظهور الميليشيات وبروز حالة العنف تقف حائلا دون مشاركة الشباب في التنمية.
4. أكد الشباب أن التدخلات الخارجية التي تفرض على المجتمع الفلسطيني، والتي تتحكم في خطوط سير التنمية في المجتمع الفلسطيني يعيق مشاركة الشباب في تحقيق التنمية.
5. عدم وجود موارد طبيعية، وحوافز مادية ومعنوية، تقلل من فرص مشاركة الشباب في عملية التنمية.
6. أكدت النتائج أن كبح الحريات الشخصية يعيق مشاركة الشباب في العمل التنموي.
7. إن عدم وجود موارد بشرية مدربة، وانخفاض المستوى التعليمي والمعرفي والثقافي يحد من مشاركة الشباب في التنمية.
8. إن الكثافة السكانية العالية في قطاع غزة تمثل تحدياً حقيقياً، كما أن التشجيع على الهجرة يسهم في إعاقة مشاركة الشباب في تحقيق التنمية.
9. إن البناء الاجتماعي الفلسطيني القائم على أساس العلاقات العشائرية يعيق مشاركة الشباب في التنمية.
10. إن الاعتماد على الخبرات الأجنبية المستوردة يعيق مشاركة الشباب في التنمية، وهو ما يعزز التبعية ويكرس التخلف داخل المجتمع الفلسطيني.
11. إن طغيان العمل الوطني التحرري على العمل التنموي يعيق مشاركة الشباب في التنمية، كما أنّ السلطة ليس لديها خطط وطنية واضحة لمساهمة الشباب في التنمية، مما يشكل عائقا أمام المشاركة في التنمية.
12. إنّ التطرف الديني يعيق مشاركة الشباب في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويلاحظ مما سبق إدراك الشباب الجامعي الفلسطيني لحدة المعوقات السياسية والاقتصادية والتي هي السبب الرئيسي في عدم تحقيق التنمية.

نتائج السؤال الثالث ومناقشتها:

ينص السؤال على ما يلي:

ما سبل تعزيز مشاركة الشباب الجامعي في خطط التنمية الاقتصادية؟

تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (13): تحليل فقرات محور سبل تعزيز التنمية الاقتصادية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة المو افقة
1	يعزز مساهمة الشباب الفلسطيني في دحر الاحتلال من عملية التنمية الاقتصادية.	2.354	0.850	8.422	0.000	78.455	2	كبيرة
2	تضع السلطة الوطنية خططا لتعزيز مشاركة الشباب للمساهمة في قضايا مجتمعهم.	2.246	0.882	5.656	0.000	74.878	12	متوسطة
3	يجب وجود ثقافة تنموية لدى الشباب الجامعي متوازية مع ثقافة المقاومة التي ينتهجها.	2.302	0.868	7.051	0.000	76.748	7	متوسطة
4	يجب وضع حوافز مادية ومعنوية لضمان مشاركة الشباب في قضايا التنمية.	2.300	0.836	7.263	0.000	76.667	8	متوسطة
5	يعزز القضاء على البطالة والفقر في أوساط الشباب من مشاركتهم في التنمية.	2.637	0.639	20.181	0.000	87.886	1	كبيرة
6	يعزز ممارسة الشباب لحرياتهم واحترام حقوقهم من مشاركتهم في التنمية المجتمعية.	2.300	0.859	7.068	0.000	76.667	8	متوسطة
7	تسهم تنمية روح القيادة عند الشباب في تعزيز مشاركتهم في التنمية.	2.266	0.800	6.726	0.000	75.528	11	متوسطة
8	يجب أن تعمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على نشر الوعي التنموي في أواسط الشباب.	2.305	0.852	7.246	0.000	76.829	6	متوسطة
9	يعزز نشر الديمقراطية من مشاركة الشباب في التنمية.	2.320	0.817	7.917	0.000	77.317	5	متوسطة
10	يعزز توحيد الخطاب السياسي بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني من مشاركة الشباب في التنمية.	2.283	0.838	6.837	0.000	76.098	10	متوسطة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة المو افقة
11	يعزز احترام السلطة والديمقراطية من مشاركة الشباب في التنمية.	2.334	0.844	8.018	0.000	77.805	3	كبيرة
12	يعزز التخلص من ظاهرة التطرف الديني من مشاركة الشباب في عمليات البناء والتغير الوطني.	2.212	0.866	4.963	0.000	73.740	13	متوسطة
13	تأخذ المؤسسات الدينية دورها في حث الشباب على المشاركة في كافة قضايا مجتمعة.	2.327	0.848	7.803	0.000	77.561	4	متوسطة
	المحوركك	**2.322**	**0.689**	**9.468**	**0.000**	**77.398**		**متوسطة**

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- سبل تعزيز مشاركة الشباب الجامعي في خطط التنمية الاقتصادية جاء بوزن نسبي (**77.398**)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة).
- **أعلى فقرة** رقم (5)، وهي (يعزز القضاء على البطالة والفقر في أوساط الشباب من مشاركتهم في التنمية)، وقد جاءت بوزن نسبي (87.886)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).
- **أدنى فقرة** رقم (12)، وهي (يعزز التخلص من ظاهرة التطرف الديني من مشاركة الشباب في عمليات البناء والتغير الوطني)، وقد جاءت بوزن نسبي (73.740)، وهي بدرجة موافقة (متوسطة).

ويتضح من ذلك أن الفقرة رقم (5) من فقرات تعزيز المشاركة لدى الشباب للتنمية الوطنية حصلت على أعلى نسبة لها، وتساوي (87.5%) والتي تنص على أن القضاء على البطالة والفقر في أوساط الشباب يعزز من مشاركتهم في التنمية، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) وبنسبة (78.4%) والتي تنص على أن مساهمة الشباب الفلسطيني في دحر الاحتلال يعزز عملية التنمية الاقتصادية، وجاءت الفقرة رقم (11) في المرتبة الثالثة بنسبة (77.8%) والتي تنص على أن احترام السلطة والديمقراطية تعزز من مشاركة الشباب في التنمية، وكانت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (13) بنسبة (77.5%) والتي تنص على ضرورة أخذ المؤسسات الدينية دورها في حث الشباب على المشاركة في كافة قضايا التنمية، وجاءت في المرتبة الخامسة الفقرة رقم (9) بنسبة (77.3%) والتي تنص على أن نشر الديمقراطية يساعد على تعزيز مشاركة الشباب في التنمية، وجاءت الفقرة رقم (8) في المرتبة السادسة بنسبة (76.8%) والتي تنص على ضرورة عمل المؤسسات الحكومية والغير حكومية على نشر الوعي التنموي بين الشباب، أما المرتبة السابعة فكانت الفقرة رقم (3) بنسبة (76.7%) والتي تنص على أنه من الضروري وجود ثقافة تنموية لدى الشباب الجامعي متوازية مع ثقافة المقاومة التي ينتهجها، أما المرتبة الثامنة فكانت للفقرتين رقم (4)، ورقم (6) وجاءتا بنسبة (76.6%) واللتان نصتا على ضرورة وضع حوافز مادية ومعنوية لضمان مشاركة الشباب في قضايا التنموية، وأن ممارسة الشباب لحرياتهم واحترام حقوقهم يعزز مشاركتهم في التنمية الاقتصادية، أما في المرتبة العاشرة فكانت الفقرة رقم عشرة (76) والتي تنص على توحيد الخطاب السياسي والوطني بين فصائل العمل الفلسطيني سيعزز من مشاركة الشباب في عملية التنمية، وكانت في المرتبة الحادية عشر الفقرة رقم (7) بنسبة (75.5%) والتي تنص على أن تنمية روح القيادة والمبادرة عند الشباب تسهم في تعزيز مشاركتهم في التنمية، أما المرتبة الثانية عشر فكانت للفقرة رقم (2) بنسبة (74.8%) والتي تنص على أن تضع السلطة خططاً لتعزيز مشاركة الشباب في قضايا التنمية، أما في المرتبة الأخيرة فجاءت الفقرة رقم (12) وبلغت نسبتها (73.7) والتي نصت على التخلص من ظاهرة التطرف الديني والحزبي يعزز من مشاركة الشباب في عمليات والبناء والتغيير.

ويتضح من خلال النتائج السابقة الذكر بأن هناك تصورات وأولويات لدى الشباب الجامعي الفلسطيني لتعزيز سبل مشاركتهم في خطط التنمية الاقتصادية وهي كالتالي:

1. ضرورة أن تضع السلطة خططاً لتعزيز مشاركة الشباب في قضايا التنمية وذلك عن طريق وضع اليات تتمركز حول اهتمامات واحتياجات الشباب في المجتمع الفلسطيني، والتي من شأنها أن تساعد الشباب في العمل التنموي سواء كانت هذه الاحتياجات اقتصادية أو اجتماعية، أو ثقافية، أو سياسية.
2. العمل على إحلال سيادة النظام العام والقضاء على الفوضى مما يؤدي إلى تعزيز مشاركة الشباب في قضايا مجتمعهم، وذلك عن طريق بسط سلطة القانون مع العلم بأن ظاهرة الفوضى والفلتان الأمني والسياسي، والاجتماعي والاقتصادي تعمل على تأزيم المشكلة التنموية، وتسهم في القضاء على أي أمل من شأنه أن يساعد على مشاركة الشباب في التنمية.
3. إن العمل على دحر الاحتلال الصهيوني يعزز عملية التنمية الاقتصادية، وان من أولويات التنمية الاقتصادية هي الاستقلال وإنهاء الاحتلال، لأنه يكرس حالة التخلف والتبعية له، مما يشكل عقبة في طريق التقدم والتنمية.
4. العمل على تنمية روح القيادة والمبادرة عند الشباب.
5. ضرورة ممارسة الشباب لحرياتهم واحترام حقوقها.
6. ضرورة وجود ثقافة تنموية لدى الشباب الفلسطيني متوازية مع ثقافة المقاومة التي ينتهجها.
7. العمل على قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة.
8. توحيد الخطاب السياسي والوطني بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني سيعزز من مشاركة الشباب في عملية التنمية، لان تضارب المواقف السياسية والتناقضات فيما بينها يجعل حالة التخلف مستعصية، مع العلم ان أي نجاح في التنمية يرتكز في الأساس على توحيد الجهود المبذولة بين كافة الفصائل والمواطنين معاً من جهة ومع المؤسسات المعنية من جهة أخرى.
9. العمل على مشاركة الشباب في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
10. ضرورة القضاء على البطالة والفقر بين أوساط الشباب الفلسطيني.
11. ضرورة وضع الحوافز المادية والمعنوية لضمان مشاركة الشباب للاستمرار في العمل.
12. ضرورة أن تأخذ المؤسسات الدينية دورها الحقيقي في حث الشباب على المشاركة في كافة قضايا مجتمعهم.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. الشباب الفلسطيني عامة والشباب الجامعي خاصة لهم دور كبير ومهم في تنمية المجتمعات وبنائها.
2. إن المجتمعات التي تحتوي على نسبة كبيرة من الفئات الشابة تعتبر من أقوى المجتمعات وذلك كون الشباب طاقة هائلة في بنائها وتحركاتها ورفعتها.
3. يعتبر الشباب من أهم ركائز أي أمة وأساس الإنماء والتطوير فيها كما أنهم بناة مجدها وحضاراتها وحماتها وسر نهضتها وخط الدفاع الأول والأخير عنها.
4. على سواعد الشباب تقوم خطط التنمية والتطوير.
5. يؤمن الشباب على اختلاف انتماءاتهم السياسية ومواقعهم الاجتماعية بضرورة المشاركة لتحقيق التنمية الشاملة والعمل الدؤوب والمتواصل لتحقيقها وتحقيق التربية الوطنية وزيادة التأهيل العلمي وزيادة معرفتهم بقضايا مجتمعهم.

توصيات الدراسة:

فمن هنا فإن الباحث يقدم ببعض التوصيات إلى صناع القرار وذوي العلاقة من أجل رسم السياسات اللازمة للشباب وجعلهم طاقة منتجة وليست طافة مستهلكة، والتي يرى فيها من وجهه نظرة الحد الأدنى لدفع المشاركة في المجالات إلى أقصى مدى ممكن لها، ايمانا منه بأن فلسطين لكل الفلسطينيين على اختلاف انتماءاتهم السياسية ومواقعهم الاجتماعية، ولذلك يتوجب لتحقيق المشاركة في التنمية الشاملة العمل الدؤوب والتواصل لتنمية الشباب الفلسطيني بالتربية الوطنية والتأهيل العلمي وزيادة معرفتهم بقضايا مجتمعهم.

وفيما يلي عرض لأهم التوصيات:

1. العمل على تفعيل التعاون بين كافة المؤسسات التي تعنى بالشباب والتنمية.
2. عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل وإشراك الشباب في اتخاذ القرارات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.
3. تعزيز العلاقات وتطويرها بين الشباب بالدول الصديقة من خلال بروتوكولات التآخي بين منظمات الشباب في البلدان المختلفة، وبين أقطار العالم العربي والدولي.
4. العمل على إعادة النظر في المناهج والتخصصات العلمية والتربوية للموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وأن تضع في أولوياتها مساقات تهتم بالبعد التنموي.
5. العمل على توحيد جهود الشباب وتوجيهها نحو الأهداف الوطنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
6. ضرورة أن تأخذ منظمات المجتمع المدني دورها في دعم قدرات ومواهب الشباب، ونشر ثقافة المعرفة والديمقراطية لديهم.
7. ضرورة أن تكون دور العبادة مكاناً ثرياً وآمناً لبث روح العمل والتعاون في خدمة أفراد المجتمع، وأن تعمل على توحيد الخطاب الديني ليقوم على العقل والعلم والاعتدال والواقعية والتسامح تجاه الآخر ومعتقداته.
8. أن تسهم الأسرة في تنشئة أفرادها تنشئة سليمة قائمة على بث روح التعاون والمشاركة والاعتماد على الذات بما يخدم المصلحة العامة للمجتمع لإعداد جيل قادر على تحمل المسؤولية.
9. ضرورة وضع تعريف واضح ومحدد للشباب يتم التعامل به بين كافة المؤسسات الفلسطينية الحكومية والأهلية.

الدراسات المقترحة:

يقترح الباحث إجراء الدراسات التالية:

1. دور الشباب العربي في عملية التنمية الاقتصادية.
2. دور المؤسسات الأهلية في عملية التنمية الاقتصادية.
3. واقع الشباب الفلسطيني في ظل الحصار.

المراجع:

1. أبو دف والأغا (2004)، التلوث الثقافي لدى الشباب في المجتمع الفلسطيني ودور التربية في مواجهته، قسم التربية، الجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة، العدد 1، غزة، فلسطين.
2. جبريل محمد (2003)، الشباب وصنع القرار، بانوراما - المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية، مشروع تجمع الشباب للقيادة، غزة، فلسطين.
3. جميل عمر نشوان (2004) بعنوان: دور طلبة الجامعات الفلسطينية في تنمية المجتمع المحلي.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
5. ريما عبد القادر (2010)، إنسان أون لاين، نافذة الخير، تجربة الحصار، مؤتمر يحمل معاناة شباب غزة، 2010/9/27م.

6. صفاء على الرفاعي (2007)، الخصائص الاجتماعية وتأثيرها على عملية التنمية في كل من مصر والجزائر(دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية.
7. عاطف أمين محمد (2003)، بعنوان: المتغيرات المتعلقة بأزمة التنمية في المجتمع المصري خلال الفترة 1970 - 1990م.
8. عاطف محمد أمين (2000)، المتغيرات المتعلقة بأزمة التنمية في المجتمع المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.
9. على حلمي (2006م)، دور الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
10. غريب عبد السميع غريب (2000)، بعنوان: شباب الجامعة في مواجهة معوقات التنمية المحلية "دراسة مقارنة بين الشباب الجامعي الذي يسكن في المناطق الريفية وبين الشباب الذين يسكنون في المناطق الحضرية فيما يتعلق بالاتجاه نحو المشاركة في التنمية.
11. مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (2002)، السياسة العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.
12. محمد مصطفي الأسعد (2003)، بعنوان: مشكلات الشباب الجامعي وتحديات التنمية (بحث نظري وميداني على واقع الجامعة اللبنانية).
13. مدحت أيوب (2001)، دور الجمعيات التعاونية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة، مصر.
14. يحيى الخطيب (2006)، العولمة والقيم الاجتماعية للشباب في المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.

The Impact of COVID-19 on Small & Medium Enterprises (SMEs) in Libya; Outcomes and Expectations

Dr. Suleman B Mohamed Hamed
Associate Professor
University of Ajdeabya , Libya.
E-mail Suleman.Hamed@uoa.edu.ly

Dr. Abdelfatah Othman M
Associate Professor
University of Benghazi , Libya.
E-mail Abdelfatah.244@gmail.com

Mr. Gheith Othman Mohamed
Assistant Lecturer
University of Benghazi , Libya.
E-mail gheith.othman@uob.edu.ly

Abstract:

This Study aimed to determine the impact of COVID-19 pandemic on the financial performance of SMEs in Libya. The study conducted a questionnaire to collect the primary data required from the study sample.

The findings reveal that SMEs in Libya are significantly affected by COVID-19 pandemic, the increasing of number random lockdown days, lack of wise monetary policy decisions and travel restrictions have severely affected the financial performance of most SMEs surveyed. In contrast, the imposed restriction on internal movement within cities and areas in the beginning of the outbreak of COVID-19 pandemic in Libya had surprisingly a positive impact on some of courier enterprises and medical firms. The study also found that some of SMEs surveyed were worst hit by COVID-19 faced a more severe decrease in financial performance as compare to others.

Based on the findings of the study, we recommend that business owners, regularity bodies , government , and central bank have to integrate forces to help SMEs in the Libyan to handle the negative financial impact of COVID-19 crisis. They must provide with comprehensive policy to handle the negative impact of the crisis in the future as well.

Key words: COVID-19, Financial performance, SMEs, Libya.

1- Introduction:

The year 2019 ended with incredibly challenges for the global community. The outlook of the novel coronavirus, known as COVID-19, has led to an unparalleled health crisis. This crisis has had unprecedented and serious impacts on all aspects of how people communicate, work, produce, trade, consume and live. The economic ramifications of the pandemic quickly became apparent, and small and medium sized enterprises (SMEs) have been once again on the front lines. With workers and customers staying indoors, and supply chains tested by

shutdowns, the small companies that provide 70% of jobs in countries around the world and about half of economic activity have been put under stress (International Trade Centre, 2020).

2- Problem of the study:

In 2020 COVID-19 affected almost all countries and more than 70 million people around the world, in addition to its impact on public health, COVID-19 pandemic has caused a major economic shock. However small and medium enterprises (SMEs) have been severely affected by this crisis due to the fragility of their financial positions , as well as SMEs have less resilience in dealing with the costs these shocks entail . This paper highlights the impact of COVID-19 pandemic on (SMEs) in the Libya, focusing on three questions as follows:

i. First, to what extent SMEs in Libya are affected by the COVID-19 pandemic?
ii. Second,what are the procedures taken by the business management to reduce the expenses during this crisis?
iii. Third, how might alternative policy proposals impact business and employment resilience?

3- Objectives of the study:

The paper aimed to describe the impact of COVID-19 on SMEs in Libya through the following:

i. Explore the economic effects of COVID-19 on SMEs in Libya.
ii. Knowing how long SMEs expected the crisis to last, and how their expectations affect their decisions.

4- The importance of the study:

This study will provide empirical evidence of Libyan business environmental about economic crisis caused by COVID-19. As well as diagnosis the situation and trying to make relevant policy in order to reduction the negative impact on small businesses, and which employ many people in different sector.

5- Methodology:

An exploratory methodology was adopted with extensively reviewing the available literature, including, research papers, and reports in the relevant field. Further, to add empirical evidence, we collected data from small, and medium enterprises (SMEs) operating in Libya.

5.1. Primary data & survey instrument; The data were collected by administering an online questionnaire due to various reasons including time and financial constraints, and most importantly, due to COVID-19 outbreak and lockdowns. Many researchers also adopted a similar approach and found it useful as well as time and cost-saving (Shafi et al , 2020).

5.2. Sample description & survey instrument; the respondents were chosen through stratified random sampling. The study sample consisted of the Libyan SME's owners and managers. The e-survey instrument has (32) Items, covering both demographics (e.g., education, Specification, Job title, and experience), and assessment

of the effects of the COVID-19 pandemic on SMEs (changes in employment status, work hours/pay, and personal/household finance).Analyzing the data in order to get empirical findings by descriptive statistic and finally making conclusion and recommendations.

6- Literature Review :

For the purpose of determining the impact of the COVID-19 pandemic on SMEs in Libya, this requires understand of the dimensions of this crisis around the world by reviewing the literatures;

6.1. (Alekseev et al , 2020) : **"The Effects of COVID-19 on U.S. Small Businesses ; evidence from owners, managers, and employees":** To Achieve the objectives of the study , the researchers analyzed a large-scale survey of owners, managers, and employees of small businesses in the United States to understand the effects of the early stages of the COVID-19 pandemic on those businesses. The survey was fielded in late April 2020 among Facebook business page administrators, frequent sellers on Facebook's e-commerce platform Marketplace, and the general Facebook user population. We observe more than 66,000 responses covering most sectors of the economy, including many businesses that had stopped operating due to the pandemic. The survey asks 136 questions covering topics such as changes in business operations and employment, changes in financing patterns, and the interaction of household and business responsibilities. We characterize the adjustments implemented to survive the pandemic and explore the key challenges to continue operating or to re-open. We show how these patterns differ across industry, firm size, owner gender, and other firm characteristics.

6.2. (Alhawal & et al , 2020): "Impact of COVID-19 on SME in Saudi Arabia ,A Large scale" . For the purpose of understanding the magnitude of the impact of the Coronavirus pandemic (COVID-19) on SME in Saudi Arabia , MSME (Micro, Small and Medium Enterprises) from 13 administrative regions (Riyadh,Makkah, Madinah, Qassim, Eastern Region, Asir, Tabouk, Hail, Northern Border, Jazan, Najran, Al-Baaha, and Al-Jowf) participated in this survey. The survey was conducted from 16 to 22 April, 2020 .99.5% of the sample MSMEs of the study were negatively affected by the result of the Coronavirus pandemic (COVID-19). The "pessimistic view"1 is the likely scenario for more than 66% of the business owners if the Corona crisis continues in the coming month. Importantly, 65.2% of MSME were affected on its operations in a "very high" manner. 14.7% of the SME temporarily laid off more than 10 employees.

6.3. (Shafi & et al , 2020) titled **: Impact of COVID-19 pandemic on micro, small, and medium-sized Enterprises operating in Pakistan .** The outbreak of coronavirus disease (COVID-19) has severely affected the global and Pakistani economy. Major victims of the COVID-19 outbreak are micro, small, and medium-sized enterprises (MSMEs). This article aims to assess the impact of COVID-19 outbreak on these businesses and provide policy recommendations to help MSMEs in reducing business losses and survive through the crisis. We adopted an exploratory methodology with comprehensively reviewing the available literature, including policy documents, research papers, and reports in the relevant field. Further, to add empirical evidence, we collected data from 184

Pakistani MSMEs by administering an online questionnaire. The data were analyzed through descriptive statistics. The results indicate that most of the participating enterprises have been severely affected and they are facing several issues such as financial, supply chain disruption, decrease in demand, reduction in sales and profit, among others. Besides, over 83% of enterprises were neither prepared nor have any plan to handle such a situation. Further, more than two-thirds of participating enterprises reported that they could not survive if the lockdown lasts more than two months. The findings of our study are consistent with previous studies. Based on the results of the research, different policy recommendations were proposed to ease the adverse effects of the outbreak on MSMEs. Although our suggested policy recommendations may not be sufficient to help MSMEs go through the ongoing crisis, these measures will help them weather the storm.

6.4. **(Beglaryan , Mane ; Shakhmuradyan, Gayane , 2010)** : **The impact of COVID-19 on small and medium-sized enterprises in Armenia: Evidence from a labor force survey**. This paper assesses the impact of COVID-19 pandemic on SMEs in Armenia. The analysis of representative nationwide survey data reveals that as compared with large-company employees, SME employees are more affected by the crisis, having been laid off or having reduced work hours and pay. Logistic regression results show that being employed by an SME doubles the likelihood of layoff and pay reduction. There is also support for the hypotheses that employees in sectors which allow for remote work, e.g., education and information and communication services, as well as those who have medium to high professional qualifications, have been less affected by the crisis. The findings call for more targeted government assistance to SMEs and low-skilled workers.

6.5. **(**Bartik **& et al , 2020)** : **The impact of COVID-19 on small business outcomes.** The survey was conducted between March 28 and April 4, 2020. The timing of the survey allows us to understand expectations of business owners at a critical point in time when both the progression of COVID-19 and the government's response were quite uncertain. The results suggest that the pandemic had already caused massive dislocation among small businesses just several weeks after its onset and prior to the availability of government aid through the Coronavirus Aid, Relief, and Economic Security (CARES) Act. Across the full sample, 43% of businesses had temporarily closed, and nearly all of these closures were due to COVID-19. Respondents that had temporarily closed largely pointed to reductions in demand and employee health concerns as the reasons for closure, with disruptions in the supply chain being less of a factor. On average, the businesses reported having reduced their active employment by 39% since January. The decline was particularly sharp in the Mid-Atlantic region, where 54% of firms were closed and employment was down by 47%. Impacts also varied across industries, with retail, arts and entertainment, personal services, food services, and hospitality businesses all reporting employment declines exceeding 50%; in contrast, finance, professional services, and real estate-related businesses experienced less disruption, as these industries were better able to move to remote production.

6.6. **(Ruochen & et al , 2020)** : **The Impact of COVID-19 on Small and Medium-sized Enterprises (SMEs):** To better measure the short-term and mid-term impact of COVID-19 on SMEs, the Enterprise Survey for Innovation

and Entrepreneurship in China (ESIEC) team, led by Peking University, conducted two rounds of follow-up phone interviews in February and May 2020 with previously sampled SMEs in seven provinces, which are largely representative at the provincial level and the major industrial level for China as a whole. The phone interviews asked entrepreneurs about the operational status, major challenges, and business outlook of their businesses as well as their feelings about COVID-19. The rapid telephone interviews, in combination with the baseline survey, provide us with rich and timely information to study the impact of COVID-19 on SMEs. Our survey shows that COVID-19 cast a heavy toll on SMEs. At the time of the first wave of phone interviews in February 2020, although most provincial governments allowed businesses to reopen, often with stringent conditions, only about 20% of SMEs resumed production. 14% of surveyed firms would be unable to last beyond a month with their current cash flow, while 50% would not survive beyond three months. Nearly half of SMEs did not expect their businesses to reopen within a month or were uncertain about the timing of reopening. From the findings of our survey, it is expected that 16% of SMEs would run out of cash before their expected business reopening date.

6.7. **(Ruochen & et al , 2020)** : **The impact of COVID-19 on small business owners :** This paper provides analysis of impacts of the pandemic on the number of small businesses in the United States using nationally representative data from the April 2020 Current Population Survey the first month fully capturing early effects. The number of business owners in the United States plummeted by 3.3 million or 22% over the crucial 2 month window from February to April 2020. The drop in active business owners was the largest on record, and losses to business activity were felt across nearly all industries. American businesses were hit especially hard experiencing a 41% drop in business activity. Latinx business owner activity fell by 32%, and Asian business owner activity dropped by 26%. Simulations indicate that industry compositions partly placed these groups at a higher risk of business activity losses. Immigrant business owners experienced substantial losses in business activity of 36%. Female business owners were also disproportionately affected (25% drop in business activity). Continuing the analysis in May and June, the number of active business owners remained lowdown by 15% and 8%, respectively.

7- Population and Sample of the study :

This study conducts e-survey analysis on owners & managers of SMEs in Libya. (100) Questionnaires were distributed to the respondents, (62%) of them are valid.

8- Collection and analysis of the data :

Primary data were collected by online questionnaires during November 2020, and due to the limit time, the survey sent to only (100) SMEs in Libya, (62%) of them are valid. And the statistical analysis conducted as follows:

8.1. Qualifications of respondents:

The following chart reveals qualifications of respondents.

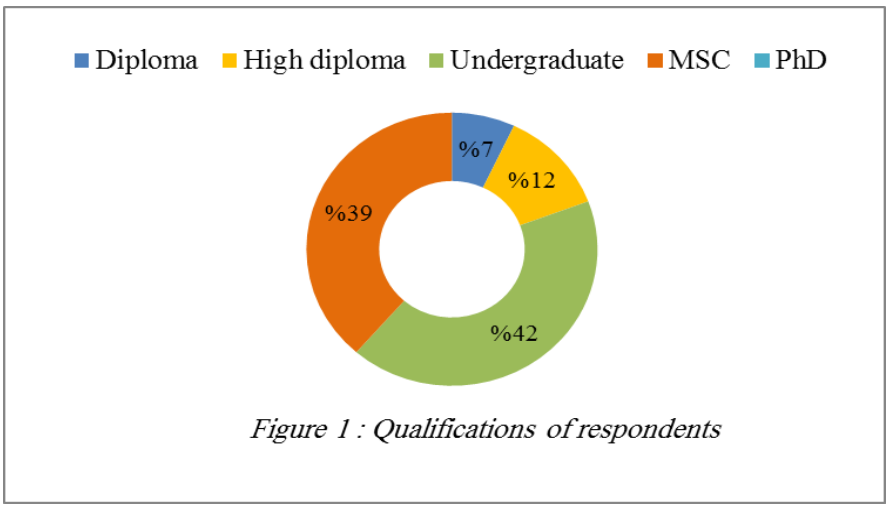

Figure 1 : Qualifications of respondents

The above chart illustrates that most of the respondents have proper education level, (42%) of them have undergraduate, while (39%) have postgraduate (MSc).

8.2. Specialization of respondents;

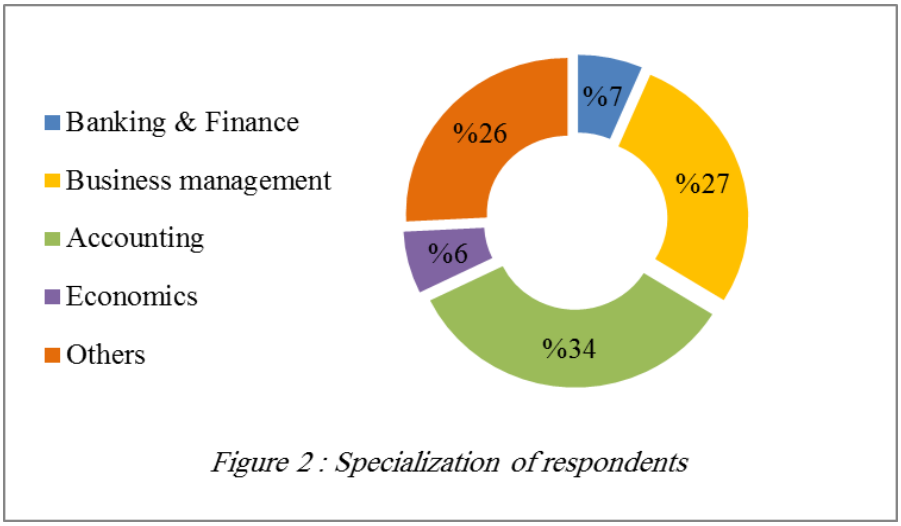

Figure 2 : Specialization of respondents

The above chart shows that (34%) of respondents specialize in accounting, whereas (27%) specialize in business management.

8.3. Job title of respondents;

The next chart shows job title of respondents, where they are decision makers in the SMEs surveyed, and there positions authorise them to make critical decisions urgently, in line with the circumstances that caused the outbreak of this pandemic.

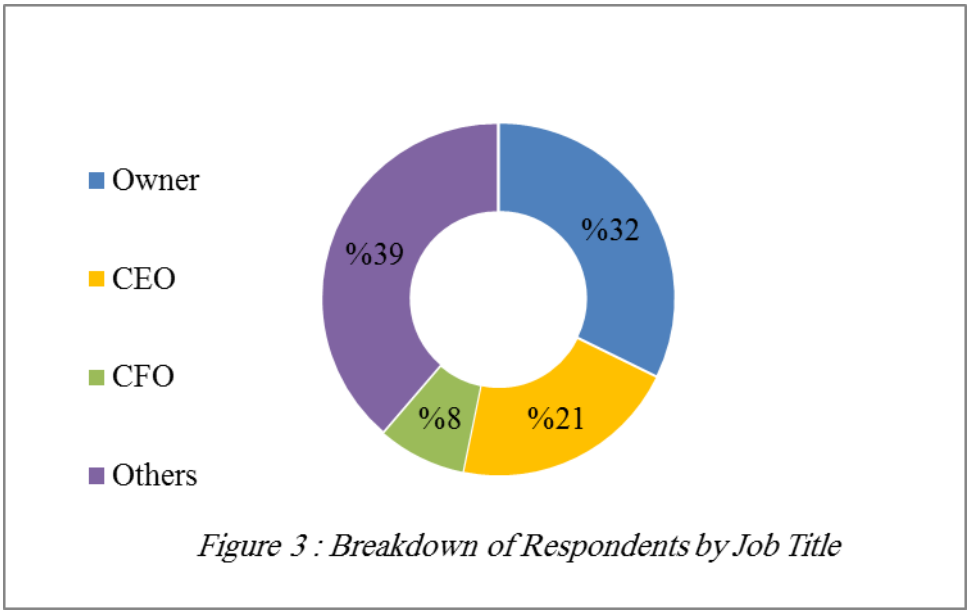

Figure 3 : Breakdown of Respondents by Job Title

The above chart reveals that (32%) of the respondents are owners, the rest percentages are belong to top management jobs.

8.4. Experience of respondents;

The experience of respondents indicates to number of working years in the same jobs and same business.

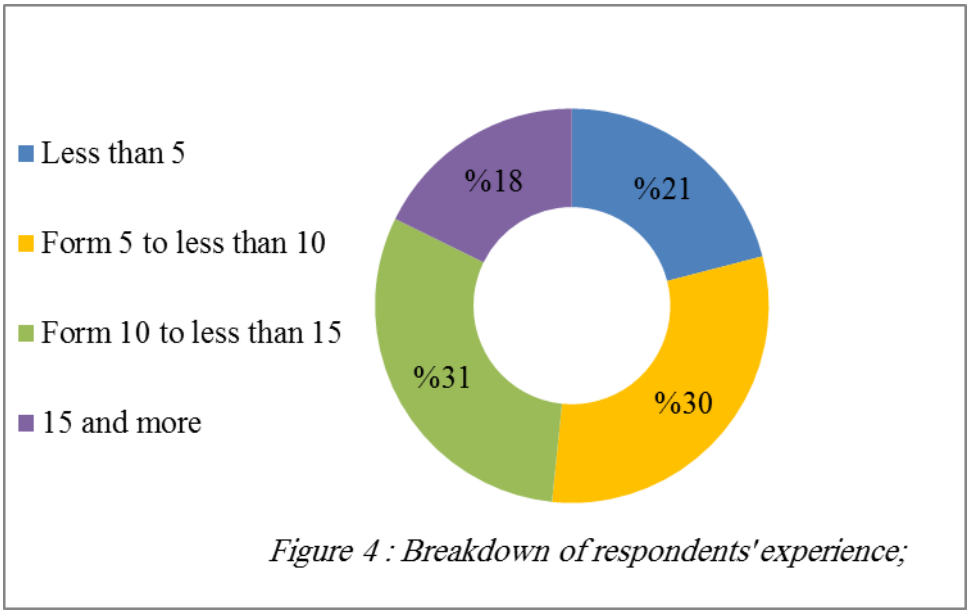

Figure 4 : Breakdown of respondents' experience;

The above chart reveals that most of the respondents have an experience exceeding 5 years; this result is reflected in the reliability.

Overall, this information indicates that most of the respondents are able to understand the questionnaires, and thus their answers and the results achieved can be trusted.

8.5. Sector Analysis;

The COVID-19 pandemic has affected on most of business sectors to varying degrees negatively or positively, and following breakdown of SMEs surveyed:

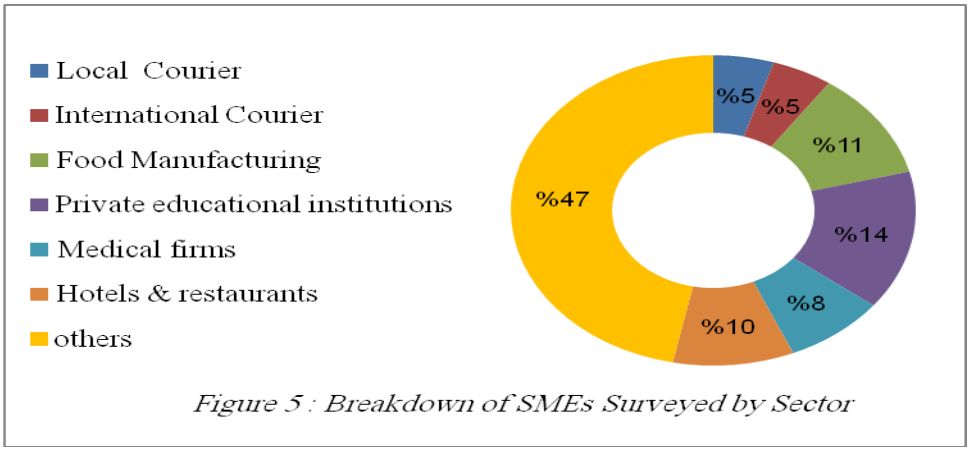

Figure 5 : Breakdown of SMEs Surveyed by Sector

The majority of SMEs surveyed belong to different sectors (47%), closely followed by private educational institutions (14%) , then (10%) belong to hotels & restaurants.

8.6. Firm size;

How many employees did the firm has before the COVID-19 pandemic?

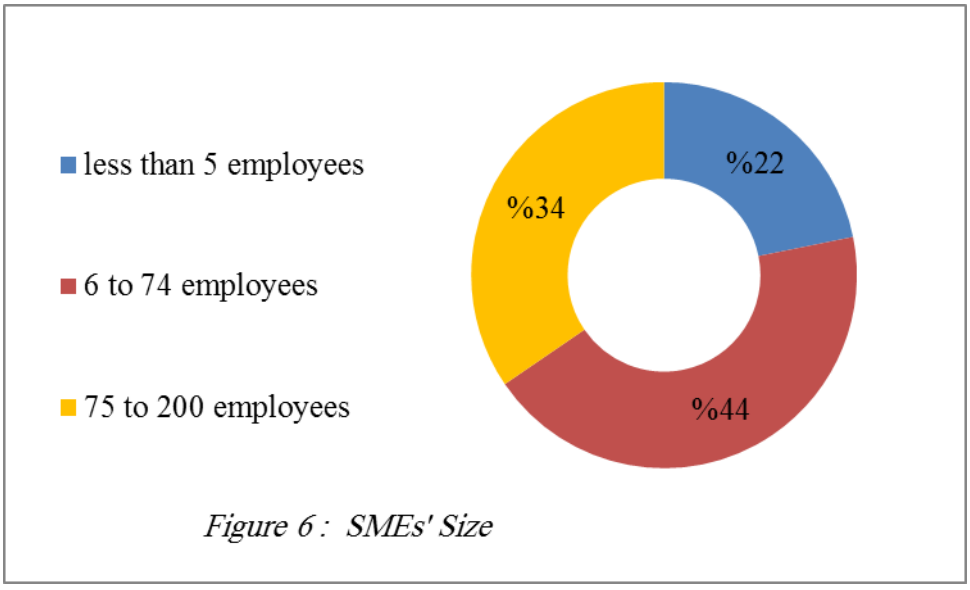

Figure 6 : SMEs' Size

The above figure displays the Breakdown of SMEs Surveyed by size According to the number of their employees, where (22%) are micro enterprises, while (44%) of them are small enterprise, and (34%) are medium enterprise.

8.7.The impact of COVID-19 pandemic on SMEs;

Has COVID-19 pandemic affected on your businesses neither negatively nor positively?

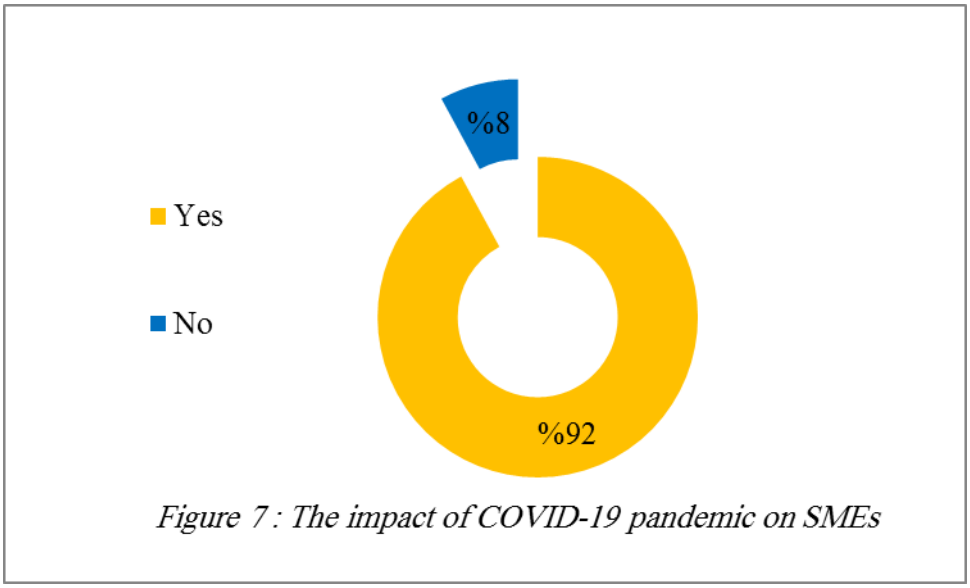

Figure 7 : The impact of COVID-19 pandemic on SMEs

This figure demonstrates that respondent's views about the impaction of COVID-19 pandemic on their SMEs, the findings displays that the majority of SMEs affected by COVID-19 lockdown (92%), while (8%) of them believe that there is no effection of COVID-19 pandemic on their firms.

8.8. The negative impact of COVID-19 pandemic on SMEs;

Has COVID-19 pandemic impacted negatively on your firms?

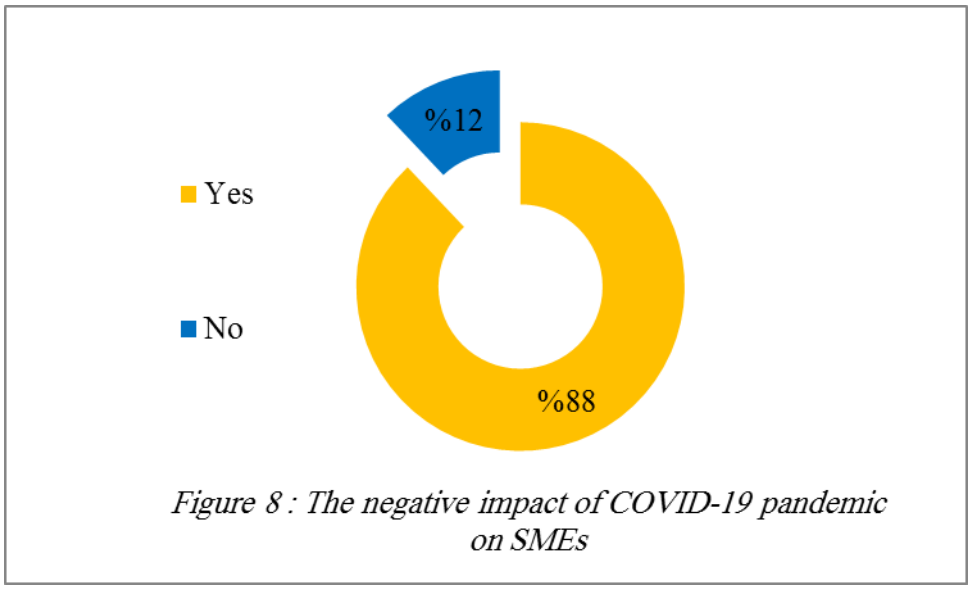

Figure 8 : The negative impact of COVID-19 pandemic on SMEs

This figure displays that (88%) of the respondents believe that COVID-19 pandemic affected negatively on their businesses, while (12%) of them think that there is no negative affection of COVID-19 pandemic on SMEs.

8.9. The level of COVID-19 negative affecting on SMEs negatively;

To what extent has COVID-19 pandemic negatively affected your business?

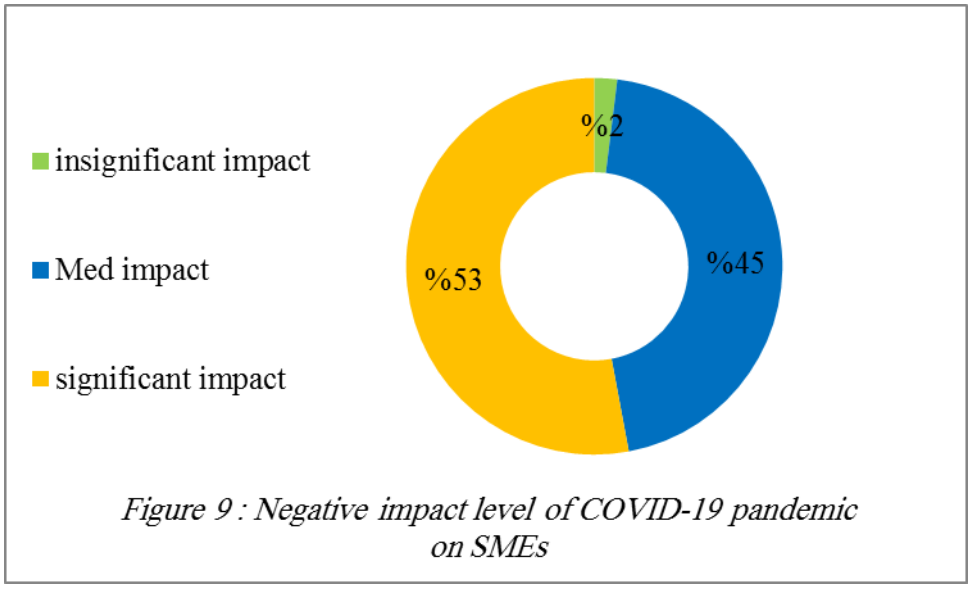

Figure 9 : Negative impact level of COVID-19 pandemic on SMEs

The above figure reports that (53%) of the SEMs surveyed have been significantly impacted by COVID-19, while (45%) of them have been moderately impacted.

8.10.Branches of Business;

How many branches do you have?

This question will led to another question about the closed branches as a result of COVID-19.

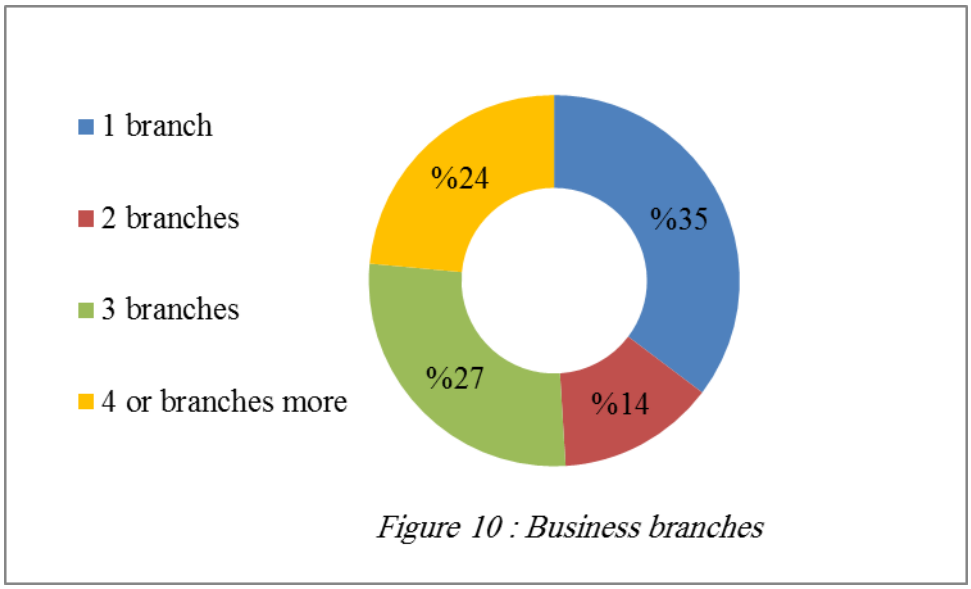

Figure 10 : Business branches

This chart illustrates that (65%) of SMEs have more than one branches before COVID-19 pandemic. The following paragraphs will discuss locations of businesses and their branches. As well as number of branches which have been closed permanently?

8.11.Locations of Business branches;

Where are your branches located?

The next charts shoes the locations of business branches;

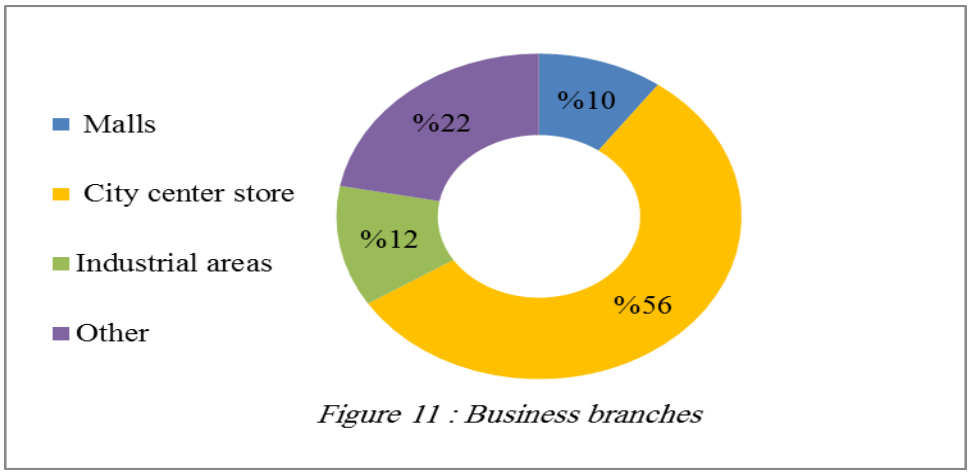

Figure 11 : Business branches

This chart shoes that (56%) of the SMEs Surveyed are located on city center "stores" , while (22%) of them are located on malls, and the rest are located on Industrial area and outside cities.

8.12.Closed branches;

How many branches are closed as a result of COVID-19 crisis?

The answer of this question indicates that due to COVID-19 crisis, business activities reduced to avoid more losses.

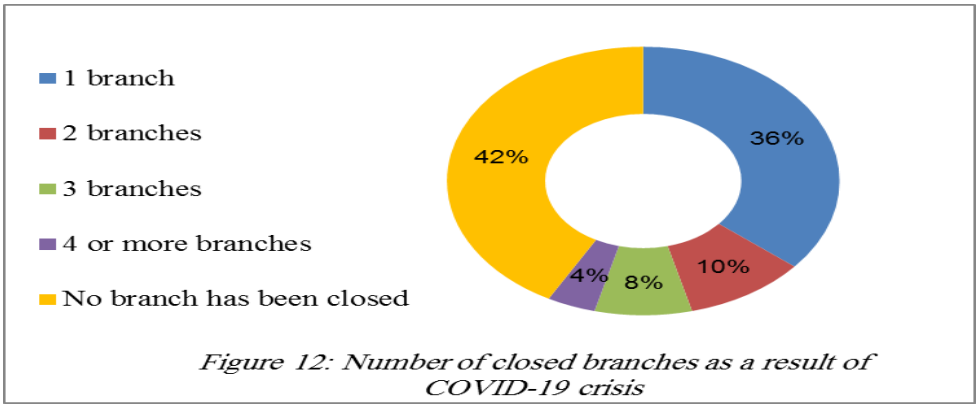

Figure 12: Number of closed branches as a result of COVID-19 crisis

This chart shoes that most of the SMEs surveyed still survived, within these (42%) did not close any branch, despite (36%) of them reduce their activities by closing (1) branch , while (10%) close (2) branches as a result of COVID-19 crisis.

8.13. Job loss in times of COVID-19 pandemic;

How many employees whose contracts have been terminated due to the COVID-19 crisis?

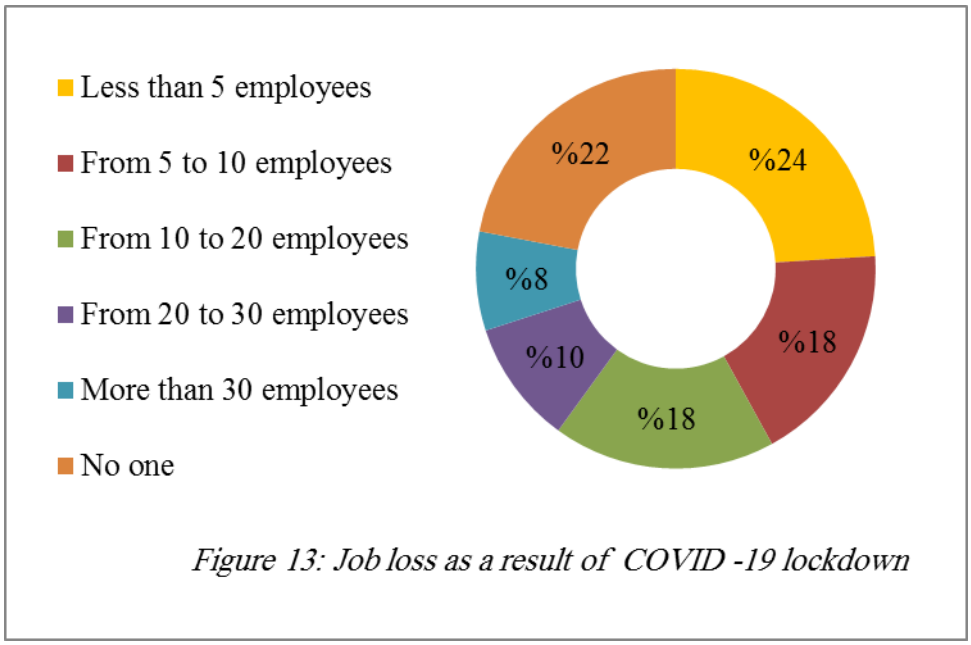

Figure 13: Job loss as a result of COVID -19 lockdown

This figure displays COVID-19 negatively affected on the manpower of SMEs surveyed, (24%) of those firms terminated less than (5) their employment contracts, closed followed by (18%) terminated (5 to 20) of their employment contracts, whiles (22%) of them do not ruminate any employment contracts.

14.Types of wages and Salary;

What type of wages and salaries owed to your employees?

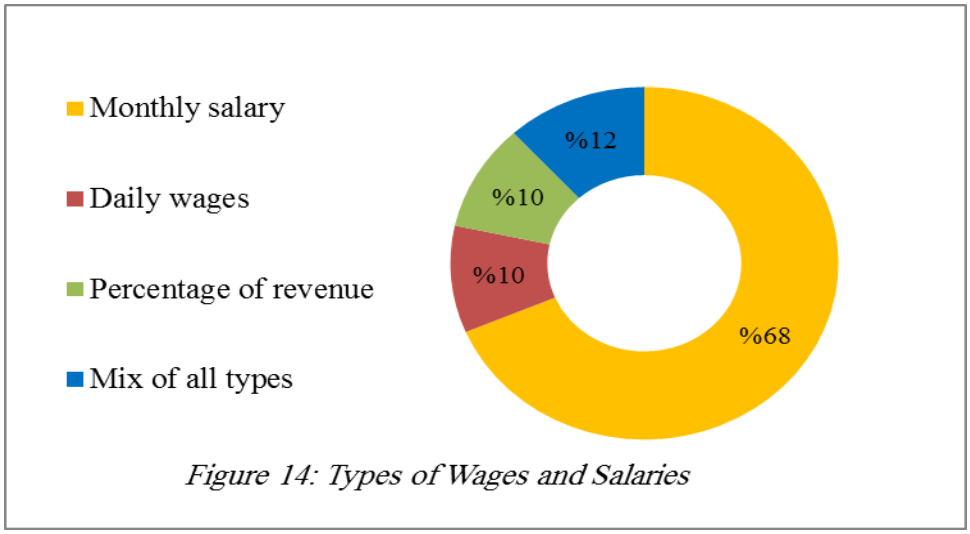

Figure 14: Types of Wages and Salaries

This chart displays breakdown of wages and salaries types adopted in SMEs surveyed , the majority of businesses reported that they pay a monthly salary, while (10%) of them pay daily wages and percentage of revenue , whereas (12%) of those firms use mix of salary types.

8.15.Types of Customer Services;

How do you provide customer services?

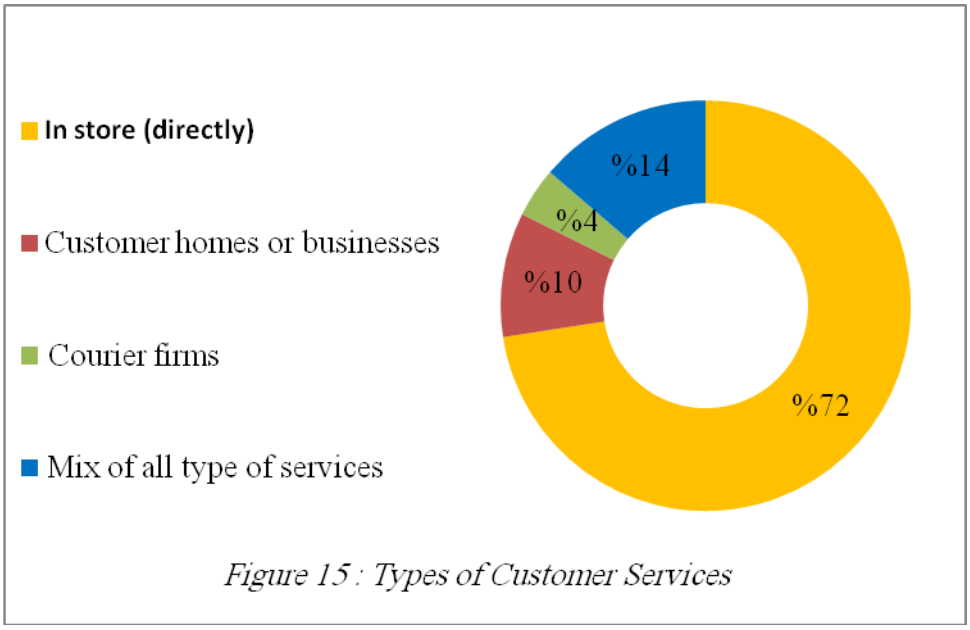

Figure 15 : Types of Customer Services

The chart illustrates that most of SMEs surveyed provide their customer services in stores directly (72%), that means they will be significantly impacted by COVID-19 lockdown, where their employees and customers may be on self-quarantine.

8.16.Possible Scenarios in time of COVID-19;

If COVID-19 pandemic continues in the next months, What is the likely scenario to follow?

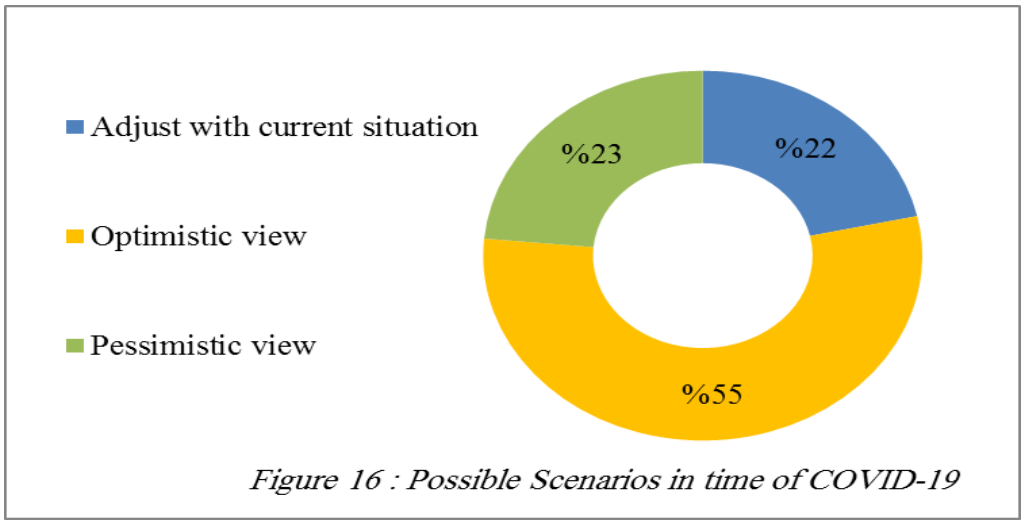

Figure 16 : Possible Scenarios in time of COVID-19

The above figure displays that majority of respondents (55%) have an optimistic view of their business' ability to survive despite the impact of lockdown caused by COVID-19 pandemic vs (23%) have a pessimistic view.

8.17.Reduction on SMEs' sales due to COVID-19;

To which level COVID-19 negatively affected on your sales during second half of 2019 compare with your sales during of the first half of 2020?

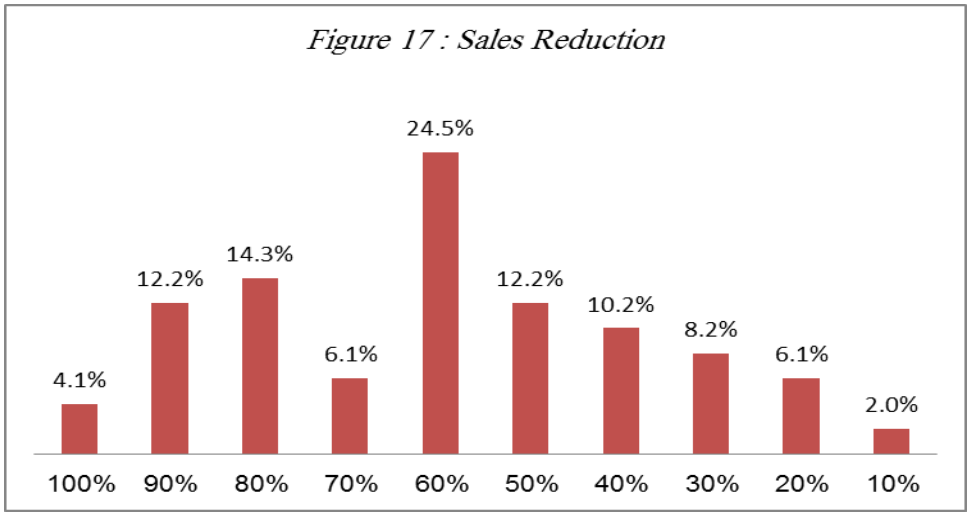

This chart shoes that (25%) of the respondents believe that their business' sales reduced by (60%) during the first half on 2020 compare with the second half of 2019 as a result of COVID-19 pandemic.

8.18.Reduction on SMEs' revenue due to COVID-19;

To which level COVID-19 negatively affected on your revenue during second half of 2019 compare with your sales during of the first half of 2020?

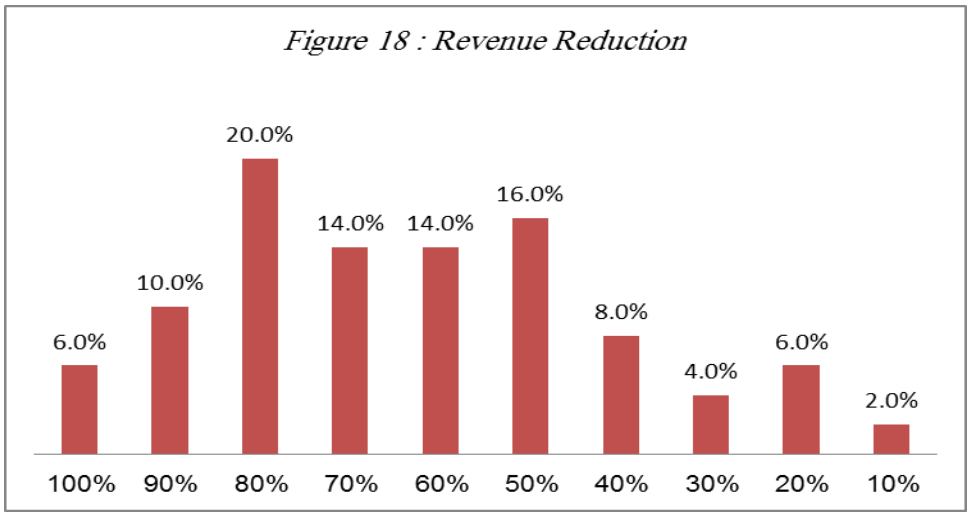

This chart displays that (20%) of the respondents believe that their business' revenue reduced by (80%) during the first half on 2020 compare with the second half of 2019 as a result of COVID-19 pandemic.

8.19.Going Concern;

Due to the circumstances caused by this pandemic, how long your business can be survive?

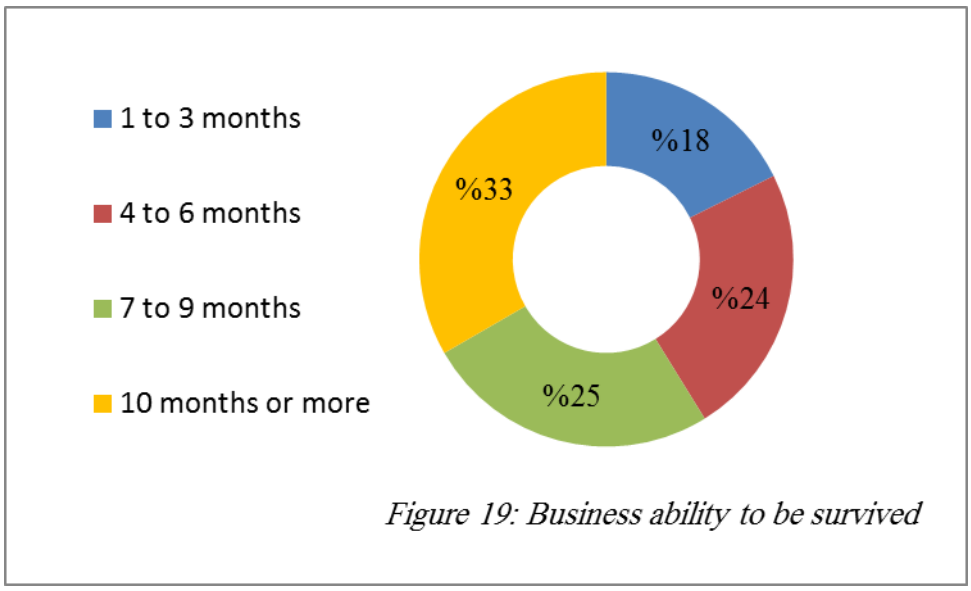

Figure 19: Business ability to be survived

The figure (19) displays breakdown of ability to be survive "going concern" due to COVID-19 pandemic, where (18%) of SMEs surveyed will be survive (1 to 3) months only, while (24%) of them will be survive for (4 to 6) months , closed followed by (25%) survive for (7 to 9) months.

8.20.Procedures to reduce SME's expenses;

What are the procedures taken by the business management to reduce the expenses during this crisis?

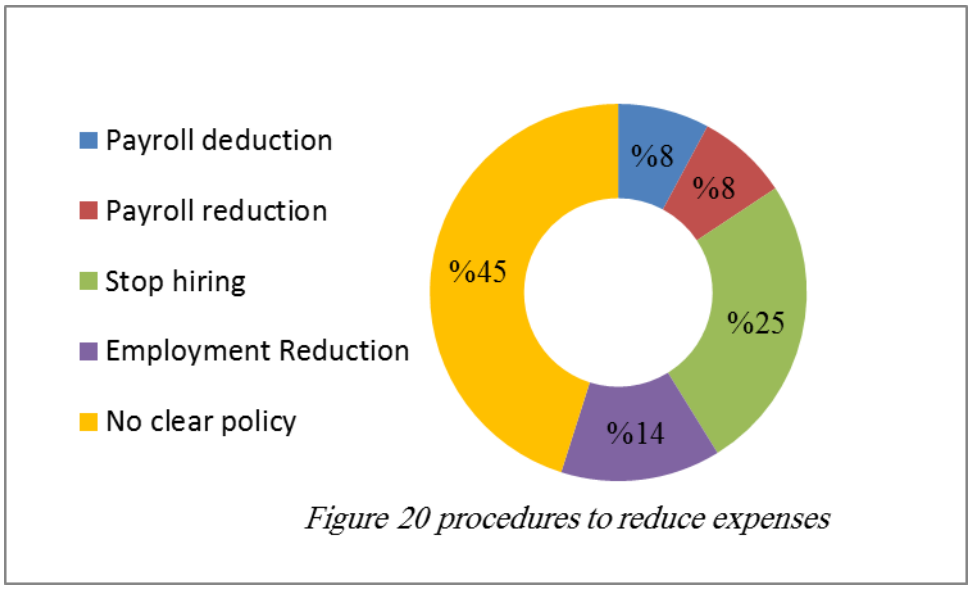

Figure 20 procedures to reduce expenses

This figure reveals procedures to reduce expense during COVID-19 pandemic, where (25%) of SMEs surveyed stop hiring, while (45%) of their have no clear policy .

8.21.SME's ability to meet their obligations towards their employees;

To what extent is the firm able to meet its financial obligations towards their employees?

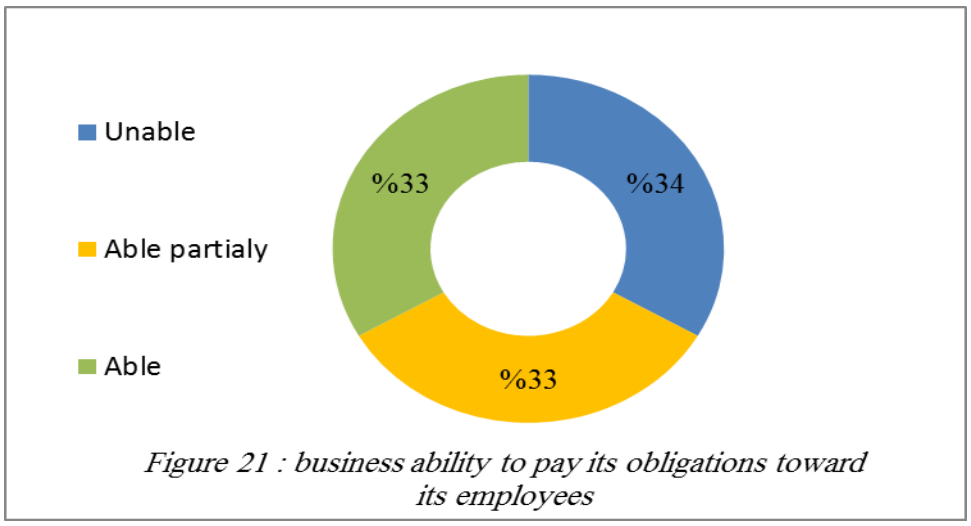

Figure 21 : business ability to pay its obligations toward its employees

The figure (21) displays that (34%) of SMEs surveyed are unable to meet their obligations toward their employees, while (33%) of them able partially and (33%) are able.

8.22.SME's ability to meet their obligations towards their suppliers;

To what extent is the firm able to meet its financial obligations to suppliers?

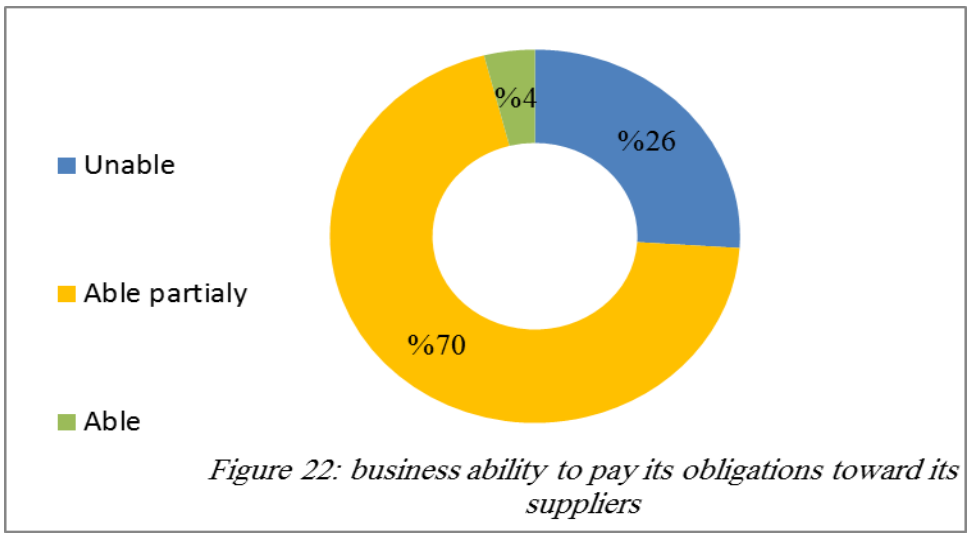

Figure 22: business ability to pay its obligations toward its suppliers

This figure reveals (70%) of SMEs surveyed are able partially to meet their obligations toward their suppliers, while (26%) of them unable, and (4%) only are able.

8.23.SME's ability to meet their obligations towards other fixed costs;

To what extent is the firm able to pay other fixed costs?

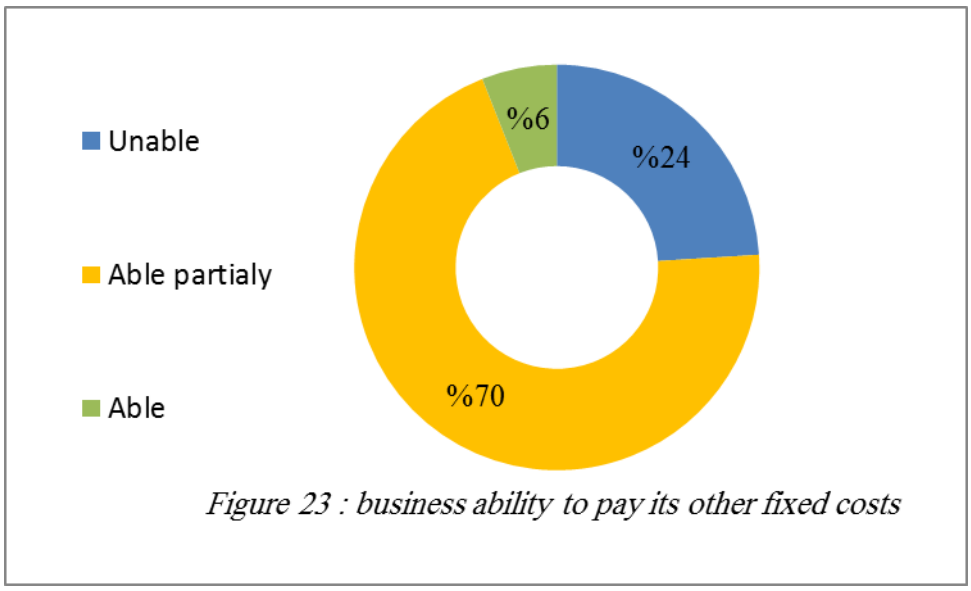

Figure 23 : business ability to pay its other fixed costs

This chart shows that (70%) of SMEs surveyed are able partially to meet their obligations toward their fixed costs, while (24%) of them unable, and (4%) only are able.

8.24.The funding to overcome the economic effects of COIVD-19 pandemic;

Due to the economic effects of the COVID-19 Pandemic it is not yet clear what levels of funding will now be available e survive in 2021. Consequently, are there any local institutions that provide specific funding opportunities to overcome this crisis?

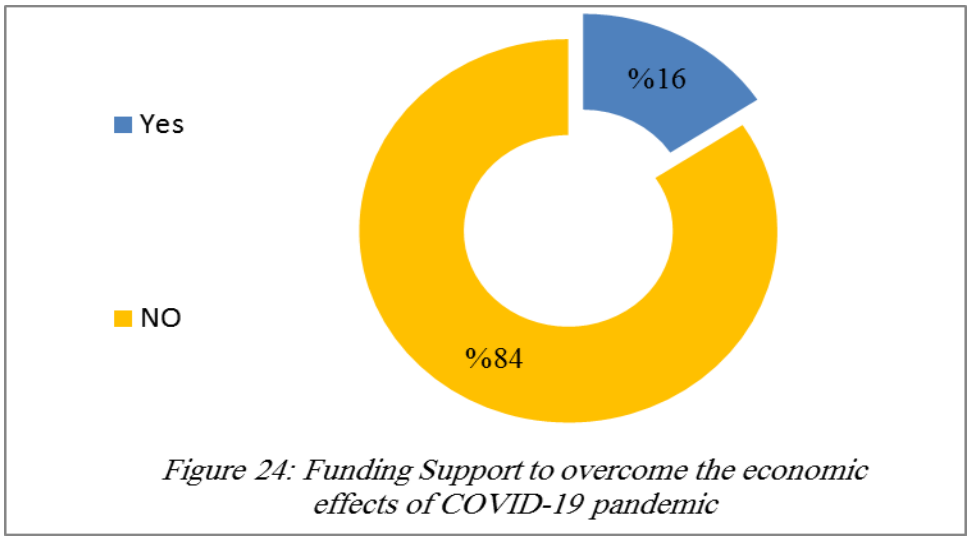

Figure 24: Funding Support to overcome the economic effects of COVID-19 pandemic

The above figure displays that the majority of respondents (84%) believe that there are no local institutions that provide specific funding to overcome this crisis.

8.25.Applying for grants or loans; ;

If your answer to the Q (8.24) was yes; did you apply for grants or loans from the funding institution?

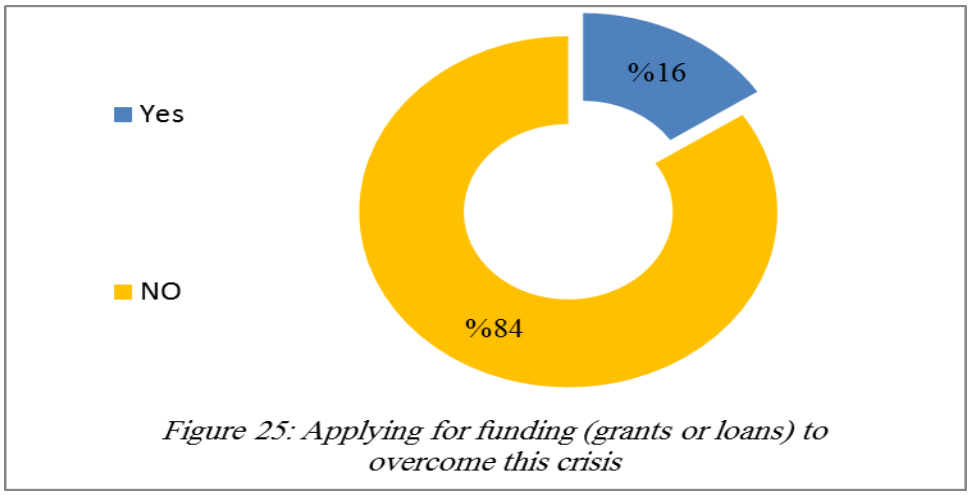

Figure 25: Applying for funding (grants or loans) to overcome this crisis

This chart shows that (84%) of the respondents have not applied for grants or loans to overcome the economic effects of COVID- 19 pandemic , while only (16%) of them already applied. This result indicates that SMEs in Libya need to adopt special governance policies in order to be able to overcome this crisis.

8.26.Type of financial support required;

What kind of support required in order to reducing the effects of this crisis on your business?

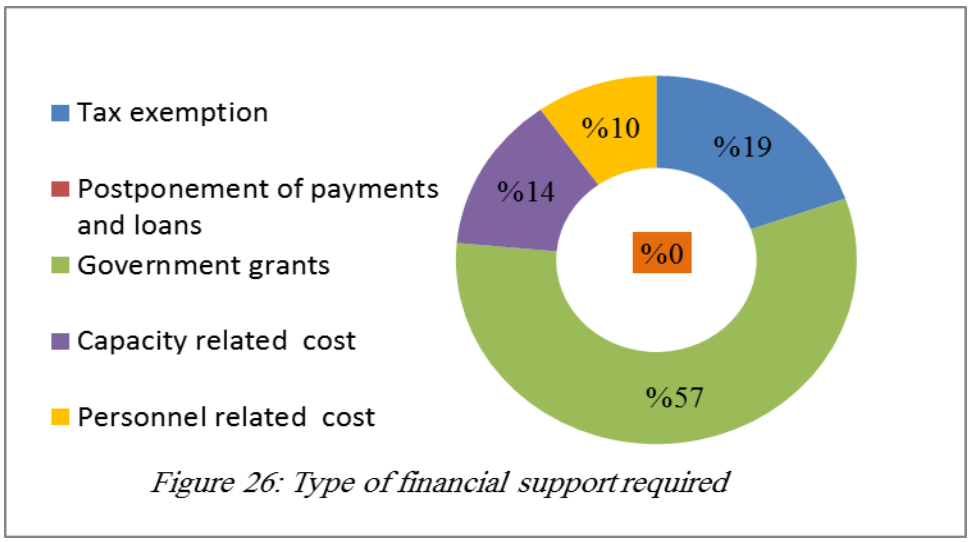

Figure 26: Type of financial support required

The chart displays that (57%) of the respondents prefer government grants, while (19%) pick out tax exemption, the rest chose procedures to reduction their fixed cost.

8.27.Possibility of transforming to electronic services:

Due to the COVID-19 lockdown, do you think that the impact of COVID-19 pandemic can be reduced through e-services?

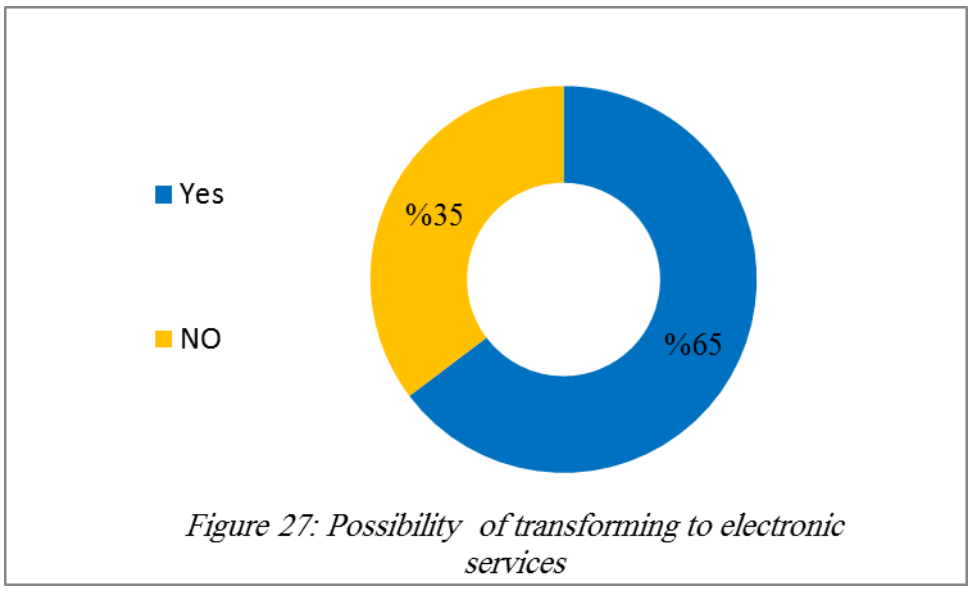

Figure 27: Possibility of transforming to electronic services

This figure illustrates that (65%) of SMEs surveyed can be transformed into e-services, while (35%) of them cannot adopt e-services, and they will be in critical situation if this crisis continuous.

8.28.Consulting e-services specialists;

In order to Transforming into E-services, did you consult specialists of e-system?

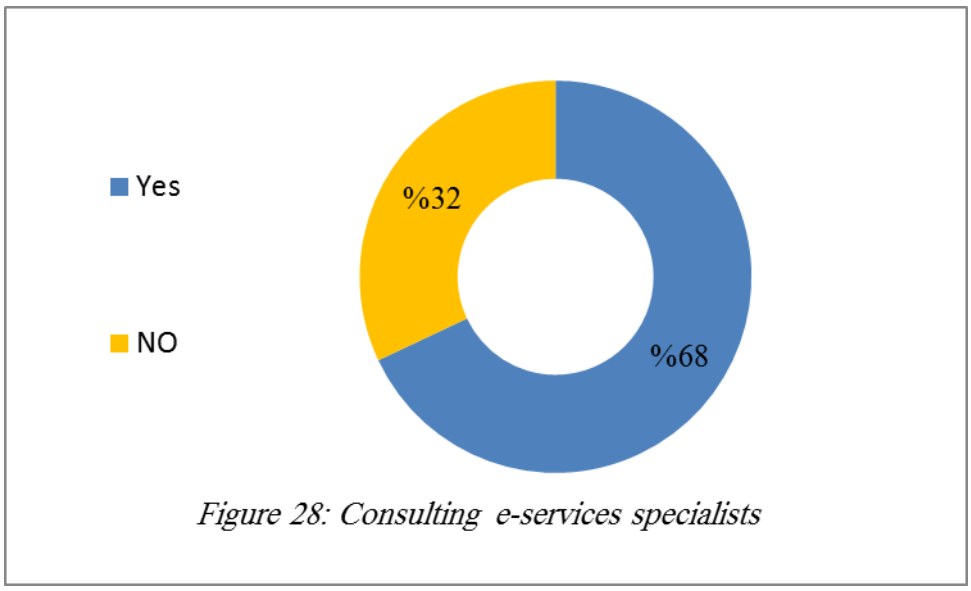

Figure 28: Consulting e-services specialists

The percentages in this chart almost the same ones in the previous chart, where SMEs that can transform into e-services, consulted specialists to help them in this matter.

9- Discussion and Conclusions:

In our survey, findings reveal that due to the COVID-19 pandemic outbreak and lockdowns, many SMEs have been severely affected. Consequently, these businesses are facing a variety of issues such as wages and salaries,

payments for suppliers and other fixed costs. As well as decreasing in demand and reduction in sales and profit. Furthermore, in order to tackle with the current situation and cover cash flow shortages, many firms are adopting a variety of strategies such as apply for a loan, shut down the business completely and partially to reduce costs, lay off employees and reduce staff payroll. In addition, some of SMEs surveyed reported that they could not survive if the lockdown lasts more than 3 months. Finally, despite, most of SMEs surveyed transforming into electronic services.

10-Recommendations and Suggestions:

Based on the findings, we have suggested different policy measures to help SMEs ease the sufferings. Particularly, our policy measures have been divided into the following categories;

10.1. Creating and maintaining a safe workplace by taking appropriate precautionary measures for COVID-19 to protect of the employees.

10.2. Boost the national economy: allow trade to operate semi normally through home delivery, online services.

10.3. Income and employment support for SMEs :

i. Financial assistance by granting tax exemptions to SMEs.

ii. Remotely and flexible working,

10.4. Applying crisis management ; Preplanning and learning from experience, and build resilience capability.

11- References :

[1] (Alekseev , Georgij ; Amer , Safaa ; Gopal, Manasa ; Kuchler , Theresa ; Schneider , JW ; Stroebel , Johannes & Wernerfelt , Nils C , 2020) , in titled : The Effects of COVID-19 on U.S. Small Businesses: Evidence from Owners, Managers, and Employees , National Bureau of Economic Research , 1050 Massachusetts Avenue , Cambridge, MA 02138

[2] Alhawal,Hisham Mohammed W; Nurunnabi, Mohammed & Al-yousef , Nourah (2020) : The impact of COVID-19 on SME in Saudi Arabia, A Large scale survey , Saudi Economic Association –Prince Sultan – Saudi Arabia.

[3] Bartik, Alexander W; Bertrand, Marianne ; Cullen , Zoe ; Glaeser, Edward L ; Luca Michael & Stanton ,Christopher (2020) : The impact of COVID-19 on small business outcomes, vol. 117 j no. 30 www.pnas.org/cgi/doi/10.1073/pnas.2006991117.

[4] Beglaryan , Mane ; Shakhmuradyan, Gayane , (2020) : The impact of COVID-19 on small and medium-sized enterprises in Armenia, Small business international Review , ISSN 2531-0046, volume 4 , issue 2.https://doi,org/10.26784/sbir.v4i2.298

[5] International Trade Centre (2020) : COVID-19: The Great Lockdown and its Impact on Small Business , see http://www.intracen.org/covid19/.

[6] Robert Fairlie (2020) : The impact of COVID-19 on small business owners: Evidence from the first three months after widespread social distancing restrictions, Journal of Economics and Management Strategy , DOI: 10.1111/jems.12400.

[7] Ruochen Dai, Hao Feng, Junpeng Hu, Quan Jin, Huiwen Li, Ranran Wang, Ruixin Wang, Lihe Xu, and Xiaobo Zhang (2020) : The Impact of COVID-19 on Small and Medium-sized Enterprises (SMEs): Evidence from Two-wave Phone Surveys in China, center for global development.www.cgdev.org

[8] Shafi, Mohsin ; Liu, Junrong & Ren , Wenju (2020) : Impact of COVID-19 pandemic on micro, small, and medium-sized Enterprises operating in Pakistan , Research in Globalization 2 (2020) 100018: https://www.journals.elsevier.com/resglo.

اقتصادات الشرق الأوسط مابين حصار الجائحة وجسر التعافي

د. محمد ابراهيم محمد

دكتوراة في الاقتصاد والمالية العامة

محاضر في كلية الحقوق جامعة الاسكندرية

m_ebrahim_y@yahoo.com

الملخص:

تتعلّق المسارات المستقبلية لاقتصاد منطقة الشرق الأوسط بعوامل عديدة، وإذا كانت قوة التحمل الداخلي لكل اقتصاد تُمثل العامل الحاسم في تعافيه من أي أزمة، فإن الأمر مختلف نسبيًّا في ظل الأزمة الراهنة، باعتبارها أزمة اقتصادية عالمية ذات أبعاد عديدة ومعقدة، وتمثل تبعاتها الاقتصادية، ولا سيما على صعيد تقييد حركة التجارة وتأثيرها السلبي على حركة رؤوس الأموال، مصدرًا رئيسيًّا لتهديد مقومات نمو الاقتصادات النامية والصاعدة، لأهمية هذين الأمرين بالنسبة للأداء الاقتصادي لتلك الدولة، بما في ذلك دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . فقد تؤدي أزمة كورونا، واستمرارها لفترة طويلة على مستوى المنطقة، أو لدى شركائها التجاريين الرئيسيين؛ إلى تعطل الإنتاج لفترات ممتدة، واتساع دائرة تأثيراتها السلبية على سلاسل الإمداد، وانهيار مستويات الثقة والطلب بدرجة أكبر. ولأن دول الشرق الأوسط -في معظمها- تعد منتجة، ومصدرة للسلع الأولية ومصادر الطاقة، فإن هذه التطورات تُبقي على فرص نمو الطلب العالمي على تلك المنتجات في حدودها الدنيا.

الكلمات المفتاحية : سياسات- اغلاق-تعافي –مالية –حزم

"The economies of the Middle East are between the siege of the pandemic and the bridge of recovery"

Dr. Mohamed Ibrahim Mohamed

PhD in Economics and Public Finance

Lecturer at the Faculty of Law, Alexandria University

Abstrac

The future paths of the economy of the Middle East region depend on many factors, and if the internal endurance of each economy is the decisive factor in its recovery from any crisis, then the matter is relatively different in light of the current crisis, as it is a global economic crisis of many and complex dimensions, and represents its economic consequences, especially In terms of restricting trade movement and its negative impact on the movement of capital, it is a major source of threatening the growth fundamentals of developing and emerging economies, due to the importance of these two matters to the economic performance of that country, including the countries of the

Middle East and North Africa region. The Corona crisis, and its prolonged continuation, may lead to the region, or to its main trading partners; The disruption of production for extended periods, the widening of its negative effects on supply chains, and the collapse of levels of confidence and demand to a greater extent. And because the countries of the Middle East - in most of them - are producers and exporters of primary commodities and energy sources, these developments keep the opportunities for the growth of global demand for these products at a minimum.
Key words: policies - shutdown - recovery - financial - packages

المقدمة :

استجابت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسرعة كبيرة لإحتواء فيروس كورونا(COVID-19) من خلال القيام بسياسات مالية تُقدر، وخطط مؤسسية لدعم الأسر والمؤسسات المتعددة ،حيث ساعدت إجراءات الاحتواء الصارمة في الحد من الموجة الأولى، وتم رفعها تدريجيا من يونيو فصاعدًا. ولكن منذ ذلك الوقت يبدو أن الوضع أكثر تباينًا في دول الخليج حيث عملت على الحد من نمو العدوى حتى الآن بإجراءات أكثر حزم وصرامة ، على عكس مناطق آخرى في الشرق الأوسط تعاني من هشاشة اقتصادية كبيرة . مما ستكون معه الأزمة اختبارًا حاسمًا لمرونة المنطقة ،وإذا تجسدت المخاطر المتوقعة بسبب عدم اليقين من انتهاء الأزمة ، فيمكن أن تقوض بشكل كبير آمال ازدهار اقتصادات تلك البلدان ،وتتحدى استقرارها السياسي.

مشكلة البحث

مع الموافقة على توفير اللقاحات المتعددة التقنية ، تعززت التوقعات بحدوث تعافٍ عالمي وارتفعت أسعار الأصول ذات المخاطر، رغم تزايد الإصابات بفيروس كوفيد-19 واستمرار أوجه عدم اليقين التي تخيم على آفاق الاقتصاد. وإلى أن تصبح اللقاحات متاحة على نطاق واسع، يظل انتعاش أسعار السوق والتعافي الاقتصادي مرهونين باستمرار الدعم من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. وينطوي التوزيع غير المتكافئ للقاحات على مخاطر تفاقم مواطن الضعف المالي، وخاصة في اقتصادات الأسواق الواعدة. وقد أدى تيسير السياسات إلى تخفيف ضغوط السيولة حتى الآن، إلا أن ضغوط الملاءة قد تعاود الظهور في المستقبل القريب، وخاصة في الشرائح ذات المخاطر الأكبر في أسواق الائتمان والقطاعات المتضررة بشدة من الجائحة. وقد تُلقي التحديات التي تواجه الربحية في بيئة أسعار الفائدة المنخفضة بآثارها على قدرة البنوك على الإقراض ومدى رغبتها في ممارسته مستقبلاً. وينبغي أن يستمر صناع السياسات في تقديم الدعم إلى أن تترسخ جذور التعافي المستدام، ذلك أن نقص هذا الدعم قد يهدد تعافي الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فعلى صناع السياسات أن يكونوا مستعدين أيضا لمخاطر حدوث تصحيح سوقي في ظل رهان المستثمرين على استمرار الدعم المقدم من السياسات وحالة التراخي المتغلغلة في الأسواق مع زيادة ارتفاع تقييمات الأصول.

فرضيات البحث

1- تعاني بلدان الشرق الأوسط من أزمات عديدة ،ومتلاحقة ولكن السؤال هل عمقت جائحة كورونا من آثار تلك الأزمات .

2- سياسات الاغلاق العام الكبير لها دور كبير في الحد من الآثار الاقتصادية الكبيرة التي سببتها جائحة كورونا، ولكن هل هي كافية بحد ذاتها أم كان يتطلب الأمر اجراءات نوعية اخرى .

3- سياسات المالية العامة لها دور كبير في دعم الاقتصادات وقت الأزمات العالمية سواء من خلال الحزم المالية المتنوعة أو خفض أسعار الفائدة .

- هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى أولًا يتم تناول فيه واقع اقتصادات بلدان الشرق الأوسط وقت جائحة كورونا وما أدت اليه من آثار اقتصادية متعددة ثم ثانيًا تم التطرق إلى المرحلة الثانية وهى مرحلة أمتصاص آثار جائحة كورونا ومحاولة الوصول إلى مرحلة التعافي من خلال سياسات المالية العامة والسياسات النقدية .

- **منهج البحث**

المنهج الوصفي التحليلي الذي يسعي إلى وصف وتحديد، وتشخيص حجم المشكلة موضوع الدراسة للوصول إلى تحديد الجوانب المختلفة لها، وبيان الآثار المُترتِبة عليها اقتصاديًا .

1-أولًا : و اقع اقتصادات بلدان الشرق الأوسط في ظل غمار مواجهة كوفيد-19

1-2 **الوضع العام** : تتسبب الجائحة في اضطرابات اقتصادية هائلة في المنطقة من خلال الصدمات المتزامنة، بما في ذلك انخفاض في الطلب المحلي والخارجي وانخفاض أسعار النفط وتعطل التجارة وسلاسل القيمة العالمية وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين وتشديد الظروف المالية. بسبب انخفاض الطلب العالمي، انخفضت أسعار السلع وأحجامها. مع اتساع التفاوتات الإحصائية وأوجه الهشاشة المالية البدائية)لا سيما فيما يتعلق بحالات الافلاس والقروض متعثرة التسديد والحصول على الائتمان ،ازدادت ضعف الاقتصادات النامية بشكل كبير بسبب الأزمات. نتيجة لذلك، سيتأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي بشدة في عام ٢٠٢٠ . مع الأخذ في الاعتبار تدابير الاحتواء القوية التي تنفذها اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جانب الاضطراب في سلاسل التوريد العالمية والخصائص الهيكلية للاقتصادات الفردية، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتقلص جميع اقتصادات منطقة الشرق لأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٠ باستثناء مصر، بمتوسط - ٤,١ ٪. تشير أحدث التقديرات إلى أن النمو في منطقة الشرقالأوسط وشمال إفريقيا قد ينخفض إلى - ٦,٦ ٪ للبلدان المصدرة للنفط و - ١٪ للبلدان المستوردة للنفط في عام 232020 . ومن المتوقع أن تشهد ليبيا ولبنان أكبر انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي بقيم - ٦٦,٦ ٪ و- ٢٥ ٪ على التوالي.

1-2-1 **الأوضاع المآساوية لمناطق الصراع ذات الاقتصادات الهشة**

تشكل تفشي فيروس كورونا تحديا كبيرا نظرا للأضرار التي لحقت بالنظم الصحية أن تطبيق التدابير الوقائية للحد من انتشار المرض أمر صعب. البلدان التي دُمرت فيها مرافق الرعاية الصحية جزئيا خلال الحرب ولا تزال الحوكمة هشة للغاية وغير منسقة في مناطق معينة، تفتقر إلى القدرة اللازمة للاستجابة للأزمة من حيث المرافق الطبية والمعدات والموظفين. في سوريا تقدر منظمة الصحة العالمية 10 أن ٧٠ ٪ من العاملين في مجال الرعاية

الصحية قد غادروا البلاد كمهاجرين أو لاجئين، في حين أن ٦٤ ٪ فقط من المستشفيات و ٥٢ ٪ من مراكز الرعاية الصحية الأولية لا تزال تعمل بكامل طاقتها. إحدى التفسيرات المحتملة للعدد المنخفض لحالات فيروس كورونا المبلغ عنها في هذه البلدان في بداية الجائحة يشير إلى نقص في سعة الأَسِرّة أو صعوبة الوصول إلى المستشفيات، وغالبا ما يموت الناس في المنزل. بالإضافةإلى ذلك أدى الافتقار إلى القدرة على الفحص إلى شهور من نقص في التقارير، لا سيما في سوريا واليمن. تفاقم الوضع خلال الصيف مع تزايد عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا والوفيات المرتبطة به بسرعة. في الوقت نفسه، ثبت أن تنفيذ تدابير الاحتواء أمر صعب في سياق الأوضاع الاقتصادية الهشة فعلا ، والتي لا تستطيع تحمل القيود اللازمة للحد من انتشار الفيروس.

1-3 سياسات الإغلاق العام الكبيروماتبعها من آثار اقتصادية متنوعة :

قامت البلدان العربية بإتخاذ اجراءات فورية فور انتشار الجائحة في بلدانها بهدف التخفيف من من وطأة الآثار الاقتصادية الخطيرة المترتبة عليها منها إغلاق المدارس والشركات وحظر السفر الكلي والجزئي ورصد الافراد المعرضين للاصابة وعزلهم ، والزام الافراد بإجراءات طبية وقائية منها الزامهم بارتداء الكمامات ،وتوجيه موارد الدولة نحو الرعاية الطبية لمواجهة الموجات من تفشي الفيروس سواء الأولي أو الثانية .

1-3-1 العبء الملقي على المالية العامة في مواجهة تفشي فيروس كورونا :

تبنت حكومات البلدان العربية ممثلة في البنوك المركزية ووزارات المالية حزم تحفيزية بقيمة تصل إلى مايقارب من 194 مليار دولار ،بهدف دعم الفئات المتضررة وتقليل الفاقد الاقتصادي المتوقع ، الناتج عن الإغلاق العام الكبير ،وهو ماأدي إلى تقييد النشاط الاقتصادي وما تبعه من تأثير على دخول الأفراد والشركات،وشملت حزم التحفيز عدة تدخلات مابين مزيد من المخصصات المالية لدعم الأنظمة الطبية ،وخفض الفائدة مابين 1.5 و3.0 نقاط مئوية ، وخفض من الاحتياطي الإلزامي ، والمزيد من دعم الأئتمان من خلال مزيد من السيولة ، تأجيل فوائد وأقساط القروض المستحقة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدد تتراوح مابين ثلاثة أشهر وستة أشهر بالإضافة إلى أعفاء المواطنين من خدمات المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات لمدد محددة، ويلاحظ فيما سبق تباين مستويات الحزم التحفيزية على حسب الملاءة المالية لكل دولة ،وكذلك مستويات شبكات الأمان الاجتماعي ، وقدرة الدولة على حشد الأموال وتوجيها الصحيح في وقت قصير لحشدها لتجاوز الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة(**عبدالمنعم .وطلحة ،2020،ص 3)**

1-3-2 حوالات المغتربين

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تأثير كبير على الحوالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة الواردة من أوروبا ودول الخليج. والسبب الرئيسي لهذا التأثير هو كون البلدان المرسل منها تعاني من أزمات اقتصادية غير مسبوقة تُترجم إلى انخفاض دخول الأفراد الذين يقومون بالحوالات المالية. ففي عام ٢٠١٨ ، تلقت المنطقة حوالات بإجمالي ٦٢ مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها ٩٪ مقارنة بالعام السابق. وبسبب جائحة كوفيد-19 يتوقع أن تنخفض الحوالات إلى منطقة الشرقالأوسط وشمال إفريقيا بنسبة ١٩,٦ ٪ أى مايعادل ٤٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠(drlow,2020,covid-crisis through amigration)

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33634/COVID-19-Crisis-Through-a-Migration-Lens.pdf?sequence=1&isAllowed=y

أما مصر ولبنان من بين الاقتصادات في المنطقة الأكثر تضررًا من انخفاض الحوالات بسبب فيروس كورونا,وتعد مصر خامس أكبر متلق للحوالات في العالم، حيث بلغت ٢٦,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ والتي تعادل نحو ١٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في حين كانت قيمة الحوالات خلال الفترة من يناير إلى مارس حوالي المتوسط المعتاد البالغ ٦ مليار دولار أمريكي، ,وحدث انخفاض بمقدار ٢,٣ مليار دولار أمريكي خلال الفترة من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٠ . وفي لبنان بلغت الحوالات ٧,٣ مليار دولار أمريكي أو ١٢,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي(في ٢٠١٩ . ولكن بسبب الأزمة الحالية فإن وظائف المهاجرين معرضة للخطر في البلدان المصدرة للنفط بسبب انخفاض أسعار النفط ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى حوالات أقل.**(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،2020،ص19)**

1-3-3 الإنعكاس السلبي لكوفيد-19 على قطاع السياحة في بلدان الشرق الأوسط : تعتبر السياحة ركيزة اقتصادية أساسية لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي عام ٢٠١٩ ساهم قطاع السفر والسياحة بسبة ٣,٥٪ من نمو الناتج المحلي الإجمالي ، كما تضمن ايضًا ٦,٧ مليون وظيفة وذلك وفقا للمجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) .و ستؤدي إجراءات المواجهة و الاحتواء الاقتصادية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، وهي الأسواق الدولية الرئيسية للسياحة في المنطقة، إلى هبوط حاد في عدد الوافدين. ففي النصف الأول من عام ٢٠٢٠ أفادت منظمة السياحة العالمية (UNWTO)أن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شهدت انخفاضًا بنسبة ٥٧ ٪ و ٦٢ ٪ على التوالي في عدد السائحين الوافدين، المقاربة من المتوسط العالمي البالغ ٦٥ ٪ 44 . تشير الدلائل الأولية إلى أن الوضع قد ساء على مدار الصيف، حيث أبلغت عن انخفاض بنسبة ٤٢ ٪ في معدلات الإشغال في فنادق الشرق الأوسط في يوليو، وهو يمثل أدنى مستوى إشغال مطلق(untwo،2020,world tourism) **https://doi.org/10.18111/wtobarometereng**

تعد مصر والمغرب من بين أكثر دول العالم تضررًا من خسائر في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع السياحة . علاوة على ذلك فإن إلغاء الأحداث الكبرى في المنطقة وضع ضغطًا على اقتصاد الدول العربية التي تعتمد بشكل كبي على السياحة والوافدين ، بما في ذلك معرض إكسبو ٢٠٢٠ في دبي ،والحج السنوي في المملكة العربية السعودية ،والذي كان من المتوقع أن يجذب على التوالي ٢٥ مليون زائر، ومليونين سائح متدين. وفي دول مجلس التعاون الخليجي تقدر شركة برايس ووترهاوس كوبر (PwC) خسارة ما يصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ وظيفة متعلقة بالسياحة نتيجة للأزمة. يتوقع السيناريو الأساسي لمركز التجارة العالمي للانتعاش الصادر خسارة إجمالية قدرها ٣,٤ مليون وظيفة في قطاع السفر والسياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. wttc.june2020,world middle east recovery.scenanos. and) economic impact. From covid-19)https://wttc.org/Research/Economic-Impact/Recovery- Scenarios-2020-Economic-Impact-from-COVID)

1-3-4 انهيار اسعار النفط

أدت تدابير احتواء كوفيد -19 إلى انكماش عالمي غير مسبوق وانهيار في الطلب على المنتجات النفطية في جميع أنحاء العالم. في عام ٢٠٢٠ ، مما أدى إلى تضخم الاختلالات. وكانت النتيجة واحدة من أكبر صدمات الأسعار في

سوق الطاقة في التاريخ. حيث تهاوى أسعار خام برنت إلى ما دون ٢٠ دولا را للبرميل عند أدنى مستوياته، بإنخفاض يقرب من ٧٠ ٪ من قيمتها السوقية (slav,2020, opec+deal woudnot solve the oil storage crisis)

https://oilprice.com/Energy/Crude-Oil/OPEC-Deal-Wont-Solve-The-Oil-Storage-Crisis.html . كان لانخفاض أسعار النفط تأثير مباشر على منتجي النفط في الشرق الأوسط وشمال افريقيا . ومن أهمهم المملكة العربية السعودية حيث انخفضت عائدات النفط بنسبة ٢٤ ٪ على أساس سنوي في الربع الأول. وكان الانخفاض في الإيرادات غير النفطية على نطاق مماثل حيث بلغ حوالي ١٧ ٪ في الربع الأول. استجابت الحكومة لانخفاض الإيرادات بتوجيه الوزارات الحكومية لخفض إنفاقها بنسبة ٢٠ - ٣٠ ٪، لكن هذا لم يحدث بالسرعة الكافية لتعويض انخفاض الإيرادات فتدنت الميزانية الفصلية إلى عجز بلغ حوالي ٩ مليارات دولار أمريكي. كان هذا أكبر انخفاض في الأصول الأجنبية منذ ٢٠ عاما ،وأكبر بنحو ٥٠ ٪ من الانخفاض الأكثر حدة الذي واجهته بعد انهيار أسعار عام ٢٠١. **(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2020 ، ص20)**

1-3-5 تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر

تشير التقديرات الأولية إلى أن قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ انخفضت بالفعل بنسبة ٧١ ٪ في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢٠) من ٨٩,٦ مليار دولار أمريكي إلى ٢٦,٢ مليار دولار أمريكي(مقارنة بالفترة نفسها من عام ٣٣٢٠١٩ . وتمثل الاستثمارات في مجالات جديدة أكثر من ٨٠ ٪ من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط ، بينما تتم عمليات الاندماج والاستحواذ في معظمها في دول مجلس التعاون الخليج. (domat,2020.What starte as a reaction to falling oil prices has spread from energy to banking and other sectors of the regional economy.)

https://www.gfmag.com/magazine/february-2020/wave-m-megadeals-mena

ومن المتوقع ايضًا أن تؤثر الاضطرابات التي تسببها الجائحة على قرارات الشركات متعددة الجنسيات من حيث توجيه نشاطها الاقتصادي والانتاجي وتوزيعه الجغرافي . مما جعل بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبدأ في الاستجابة نحو الدخول ضمن التكوين الجديد المحتمل لسلاسل القيمة. حيث تعمل تونس على ترسيخ مكانتها كوجهة للمستثمرين، وخاصة مصنعي مكونات السيارات الذين يتطلعون إلى الانتقال من الولايات المتحدة والصين إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط. كما توجد خطط لمراجعة قانون الاستثمار الحالي للتركيز على القطاعات ذات الأولوية وتحسين الهيكل التنظيمي والمؤسسي واستكشاف سبل تضافر أفضل بين الوكالات المسؤولة عن تشجيع الاستثمار وتسهيله. - (Oecd,202,investment in the mena region in the time of covid 19)

https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/investment-in-the-mena-region-in-the-time-of-covid-19-da23e4c9/

1-3-6 معاناة الشركات الصغيرة والمتوسطة

تشير دراسة استقصائية شملت ٤٢ شركة كبيرة و ٦١ شركة صغيرة تابعة لغرفة التجارة الأمريكية في مصر إلى أن ٨٥ ٪ من الشركات التي شملتها الدراسة انخفضت الإيرادات فيها بنسبة ٥٠ ٪ فالتأثير كبير بشكل خاص على الشركات الصغيرة والتي تتوقع جميعها خسائر في الإيرادات تشمل القطاعات المتأثرة بشكل خاص الضيافة والسياحة والبناء والعقارات والتصنيع والنفط والغاز والتسويق. علاوة على ذلك أبلغت ٥٠ ٪ من الشركات الصغيرة و ٤٥ ٪ من الشركات المتوسطة الحجم فعلا عن الآثار الاقتصادية السلبية التي تعاني منها تلك الشركات (p15, American chamber of commerce of Egypt ,2020).

في الأردن أظهر استطلاع للرأي شمل ٢٩٠ شركة صغيرة ومتوسطة في قطاعات مختلفة أن ٩٨ ٪ من الشركات أبلغت عن انخفاض في الإيرادات، وإن ٩١ ٪ منها تعرضت لخسارة كاملة في الإيرادات أثناء الإغلاق الكامل. بدورها، ترى ٨٥ ٪ من الشركات التي شملتها الدراسة أن الأزمة الحالية تشكل تهديد ا كبيرا لأنشطتها، خاصة تلك الشركات الموجودة في جنوب البلاد وتلك العاملة في قطاع السياحة والضيافة (Ipsos (2020), "Assessment of the impact of the COVID19 crisis on SMEs: Identifying measures to ensure business continuity) .في تونس أظهر مسح شمل ٦٠٠ شركة صغيرة ومتوسطة في قطاعات مختلفة أن67 ٪ من الشركات أفادت بأنها واجهت صعوبات مالية في الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك توقعت غالبية المؤسسات م تناهية الصغر (٥٧ ٪)والشركات الصغيرة (٧٩ ٪) التي شملها الاستطلاع انخفاضا في الإيرادات في الأشهر الثلاثة المقبلة، مع توقع انخفاض متوسط بنسبة ٢٤ . ٪ ويشير استطلاع آخر شمل ٤٦٧ شركة صغيرة ومتوسطة تونسية إلى أن ٨١ ٪ من الشركات شهدت انخفاضا في الإيرادات بسبب الأزمة، منها ٥٨ ٪ أفادوا بتراجع بنسبة تزيد عن 50%.

(Ministry of Industry and SMEs, Tunisia (2020) -Impact du Covid-19)

2- ثانيًا : مرحلة مابعد امتصاص الصدمة الاقتصادية :

على الرغم من أن الموافقات الأخيرة على اللقاحات أدت إلى إذكاء الأمل في حدوث تطور إيجابي في الشهور القليلة القادمة ، إلا أنه وسط موجات العدوى وتمحور الفيروس في بريطانيا ،من المتوقع لأن يحقق الاقتصاد العالمي نموًا قدره 5.5 % في عام 2021 ،وبنسبة قدرها 4.2% في عام 2022 مما يعكس تعافي الاقتصاد العالمي بشكل جزئي وذلك نتيجة الدفع بدفعات كبيرة من اللقاحات المتنوعة بالاضافة الي الدعم المقدم من المؤسسات النقدية العالمية وعدد قليل من الاقتصادات العالمية الكبري. **(صندوق النقد الدولي ، 2021ص1)**

1-2- الحزم المالية الموجهة في بلدان الشرق الأوسط

قامت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بإتخاذ خطوات هامة للحد من انتشار كوفيد19 على مستوى جميع البلدان العربية .

2،1،1الحزم االمالية الموجهة في البلدان (المصدرة للبترول)

- في الكويت قامت بعمل مبادرة صندوق تمويلي بقيمة 10 ملايين دينار كويتي بمشاركة البنوك التجارية لمجابهة تفشي فيروس كورونا والحد من انتشاره وكذلك لمجابهة الاحتياجات التمويلية الطارئة ،والعاجلة للحكومة الكويتية في مواجهة الازمة. . **(صندوق النقد الدولي ، 2021ص4)**
- بلغت الحزم المالية الموجهة التي وافقت عليها الحكومة السعودية للاقتصاد السعودي بمايبلغ قيمته 226 مليار ريال (60.3 مليار دولار)، لمواجهة تداعيات كوفيد19. وتمثل نسبة التحفيز إلى الناتج المحلي الإجمالي السعودي بين أعلى المعدلات على مستوى العالم.(اتحاد الغرف العربية،2020)http://uac-org.org/ar/News/details/2399 /
- نبنت الأمارات مساعدات تحفيزية بقيمة 77 مليار دولار أى 283 مليار درهم لدعم خطوط الانتاج ومساندة القطاعات المتضررة ودعم السيولة. (عبدالمنعم .وطلحة ،2020،ص 3)
- أما في قطر قامت بدعم السوق المالي بحزمة من السياسات التحفيزية بحوالي 23.4 مليار دولار أى حوالي 75 مليار ريال قطري. (عبدالمنعم .وطلحة ،2020،ص 4)
- أنشئ في العراق حسابًا خاصًا لمحاربة فيروس كورونا بقيمة بقيمة 20 مليون دولار، كما خصص البنك المركزي العراقي مبلغ 30 مليار دينار عراقي لدعم الجهوداحتواء فيروس كورونا.
- وفي البحرين قامت الحكومة بالإعلان عن حزم موجهة بقيمة 560 مليون دينار بحريني ما يعادل 1.5 مليار دولار لمواجهة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد البحريني (IMF,2020) https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19

2،1،2الحزم المالية الموجهة في البلدان المستوردة للبترول

- في **المغرب**، تم الدعم بمليار دولار أمريكي، بهدف دعم القطاعات الاقتصادية الأكثرتضررًا بفيروس كروونا ،وعلى الأخص دعم البنية التحتية تونس المرتبطة بالقطاع الصحي و دعمها بالمعدات والمستلزمات الطبية. (عبدالمنعم .وطلحة ،2020،ص 5)

- إتخذت مصر مجموعة من الإجراءات الاقتصادية لمواجهة أزمة "كورونا" ،والتى أنتهت بتخصيص 100 مليار جنيه من وزارة المالية لمواجهة فيروس كورونا، وخفض أسعار الغاز الطبيعى للصناعة بقيمة 4.5 دولار، وخفض أسعار الكهرباء للصناعة بقيمة 10 قروش.بالإضافة إلى مبادرة "العملاء المتعثرين" المتضررين من القطاع السياحي، وتوفير مليار جنيه للمصدرين خلال شهرى مارس وأبريل 2020 لسداد جزء من مستحقاتهم، ورفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضرائب واجبة السداد مقابل 10% فقط من الضريبة المستحقة عليهم. واحتوت الإجراءات أيضًا،تقديم الدعم اللازم للقطاعات الأكثر تأثرًا بانتشار فيروس كورونا ،وإعفاء الأجانب من الأرباح الرأسمالية ، وتوفير 50 مليار جنيه للتمويل العقارى لمتوسطى الدخل من خلال البنوك، إضافة إلى مبادرة التمويل السياحى لتحقيق استمرار تشغيل وتمويل مصاريف الفنادق بمبلغ يصل إلى 50 مليار جنيه مع تخفيض تكلفة الإقراض لتلك المبادرة إلى نسبة تصل إلى 8%.(موقع ايكونومي،2020،السيسي يعلن حزمة إجراءات اقتصادية لمواجهة "كورونا") https://economyplusme.com/29734/

- وفي **تونس** حددت السلطات خطة طوارئ بقيمة (2.5 مليار دينار تونسي، تشمل إعفاءات ضريبية، ودعم نقدي مباشر للأسر الفقيرة ،وذوي الدخل المعدومة والمحدودة بحوالي 150 مليون دينار تونسي، بالإضافة إلى 100 مليون دينار تونسي لدعم القطاع الصحي بالمستلزمات الطبية اللازمة للتصدي لفيروس كورونا. (عبدالمنعم .وطلحة ،2020،ص 5)
- وأخيرًا في موريتانيا، قامت السلطات بفتح حساب خاص لمواجهة كورونا باسم "الصندوق الخاص للتضامن Covid-19 " ،حيث وصلت قيمة التبرعات حوالي582 مليون أوقية. كما حددت وزارة الصحة خطة استجابة على المدى القصير بقيمة 10 ملايين دولار لاحتواء تفشي الوباء. كماساهم البنك الدولي الحكومة الموريتانية بدعم مالي قيمته 5.2 مليون دولار لدعم جهودها في مواجهة فيروس كورونا . (World Bank (2020), "World Bank Supports Mauritania's COVID-19 Response)

https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/02/world-bank-supports-mauritanias-covid-19-response

2،2 خفض أسعار الفائدة

تبنت غالبية مؤسسات النقد العربية سياسات نقدية موجهة من خلال خفض أسعار الفائدة مستفيدة من قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بإجراء جولتين من خفض الفائدة في هذا الصدد
(cox,2020. The Federal Reserve has taken massive steps to help markets. Here's what's left in its arsenal)
https://www.cnbc.com/2020/03/15/the-federal-reserve-has-taken-massive-steps-to-help-markets-heres-whats-left-in-its-arsenal.html

2،2،1الدول العربية المصدرة للبترول

- قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بخفض معدل فائدة اتفاقيات الشراء بواقع 75 نقطة أساس ،بالإضافة إلى تخفيض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بواقع 75 نقطة أساس من1.25 إلى 0.50 بالمائة. (مؤسسة النقد العربي السعودي،2020)https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx
- تفاعلت مؤسسات النقد العمانية مع الأزمة الحالية، حيث عمل البنك المركزي العماني على تخفيض معدلات الفائدة على إعادة الشراء بواقع 75 نقطة أساس من25 إلى 0.50 في المائة، وخفض سعر الفائدة على عمليات تبادل العملات الأجنبية بواقع 50 نقطة أساس، ورفع آجال عمليات مبادلة العملات إلى مدة ستة أشهر.(البنك المركزي العماني،2020) https://cbo.gov.om/ar
- في الامارات تم تخفيض معدل فائدة شهادات الإيداع التي يصدرها لأجل أسبوع واحد بحوالي0.75 نقطة مئوية ،مع العلم أن شهادات الإيداع المُصدرة من قبله تعتبر الوسيلة الرئيسة لآلية انتقال تغيرات معدلات فائدة السياسة النقدية للجهاز المصرفي. كما خفض مصرف الإمارات المركزي سعر الفائدة على هوامش المرابحات التسهيلات والائتمانية بنحو 50 نقطة أساس. بالإضافة إلى ذلك،وافق مجلس إدارة المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة على تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب بمقدار 50 في المائة لجميع البنوك من 14 في

المائة إلى 7 في المائة. في نفس السياق،وصلت قيمة الدعم الإجمالي المقدم من مصرف الامارات المركزي حوالي 256 مليار درهم أى ما يعادل 69.2 مليار دولار(البنك المركزي الاماراتي،2020)https://www.centralbank.ae/ar

- خفض مصرف البحرين المركزي سعر الفائدة لشهادات الإيداع لمدة أسبوع من 2.25 في المائة إلى 1 في المائة، وسعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 2 في المائة إلى75. في المائة وسعر الإقراض لليلة واحدة من 4 في المائة إلى 1 في المائة. بالإضافة إلى عمل تخفيض على نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لمصارف التجزئة من 5 في المائة إلى 3 في المائة. كما شجعت الحكومة المصارف والمؤسسات المالية على الاستجابة لجولات التخفيض التي أعلنها البنك المركزي على أسعار الفائدة بواقع 50 نقطة أساس، بتخفيض هوامش الأرباح ،ومعدلات الفائدة للعملاء المتأثرين بفيروس كورونا.(مصرف البحرين المركزي،2020)https://www.cbb.gov.bh/ar

2،2،2 الدول العربية المستوردة للبترول

- . كان للدول المستوردة للنفط أيضًا نصيبًا من سلسلة الاجراءات المتبناة للتخفيف من آثار الفيروس، حيث أستخدمت أدواتها النقدية مثل أسعار الفائدة الإسمية، وأسعار الخصم، والتسهيلات الائتمانية، والاحتياطي النقدي القانوني، والأدوات الأخرى الائتمانية في محاولة لتجاوز تداعيات انتشار الفيروس.
- فى الأردن أعلن البنك المركزي في 16 مارس 2020 خفض معدلات الفائدة بنحو 100 نقطة أساس على أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبله، في حين خفض سعر الفائدة على شهادات الإيداع لليلة واحدة بمقدار 75 نقطة أساس، احتوى قرار التخفيض أيضًا سعر الفائدة الرئيس للبنك المركزي وسعر فائدة إعادة الخصم، وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة، ، وسعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة. كما خفض البنك المركزي أسعار الفائدة النقدية بمقدار 300 نقطة أساس، بالإضافة إلى خفض معدل العائد على شهادات الإيداع لليلة واحدة من 10.25 في المائة إلى 9.25 في المائة بواقع 50 نقطة أساس .(البنك الأردني المركزي،2020)https://www.cbj.gov.jo /
- البنك المركزي التونسي خفض سعر الفائدة الرسمي بمقدار 100 نقطة أساس. كما دعمت السلطات النقدية القطاع الخاص بالعديد من الحزم ، من خلال مطالبة البنوك بتأجيل سداد القروض القائمة ،ووقف أي رسوم على المدفوعات الإلكترونية والسحوبات، إنشاء صناديق استثمارية، ، بالإضافة إلى تفعيل آلية للدولة لتغطية الفرق بين معدل الفائدة الأسمي وسعر الفائدة .(البنك المركزي التونسي،2020) https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/index_ar.jsp
- قام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة النقدية بمقدار 300 نقطة أساس، لتنخفض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسة، وسعر الائتمان والخصم إلى 9.25 بالمائة، و 10.25 بالمائة، و 9.75 بالمائة، و 9.75 بالمائة على التوالي. كما أصدر البنك المركزي المصري توجيهاته إلى البنوك التجارية بالسماح بتحديد حدود ائتمانية لمقابلة تمويل عمليات الاستيراد للسلع الضرورية، ولتلك التي تساعد في الحد من انتشار فيروس كورونا مثل الأدوات الطبية والأقنعة الطبية ،وغيرها من المستلزمات الضرورية.

ولمراعاة البعد الاقتصادي والاجتماعي والظروف الاستثنائية ، اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات بشكل استباقي ،كخفض أسعار العائد الأساسية ب 300 نقطة أساس في اجتماعها الطارئ

بتاريخ 16 مارس 2020 . وفي ضوء ما تقرر، أعلنت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الحالية تعد مناسبة في الوقت الحالي و تحقق معدل التضخم المستهدف البالغ 9 ±(٪ 3 ٪(في الربع الرابع من عام 2020 واستقرار الأسعار على المدى المتوسط (البنك المركزي المصري ،2020)
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.asp

- اتخذ مصرف لبنان المركزي إتجاهًا مغايرًا لمواجهة الفيروس من خلال تشجيع المصارف التجارية على منح أولوية للتحويلات النقدية الأجنبية على الرغم من معاناة الاقتصاد اللبناني من شح النقد الأجنبي. ولكن الغاية أهم، وهي شراء المستلزمات الطبية الضرورية لمجابهة فيروس كورونا. (مصرف لبنان المركزي،2020)
https://www.bdl.gov.lb
- أعلن البنك المركزي الموريتاني عن اتخاذ مجموعة من التدابير لمساندة الاقتصاد ضد فيروس كورونا، شملت تخفيض معدل الفائدة من 6.5 في المائة إلى 5 في المائة، وتخفيض معدل الإقراض الهامشي من 9 في المائة إلى 6.5 في المائة، بالإضافة إلى تخفيض نسبة متطلبات الاحتياط ي النقدي القانوني من 7 في المئة إلى 5 في المئة(البنك المركزي الموريتاني،2020)https://www.bcm.mr/index.php?lang=ar

النتائج

1- مازالت حالة عدم اليقين هي المسيطرة على المشهد.
2- عانت اقتصادات الشرق الأوسط في ظل تفشي جائحة كورونا .
3- قطاعات هامة يعتمد عليها اقتصادات البلدان العربية عانت من التراجع مثل حوالات المغتربين وتصدير البترول والصناعات والصغيرة والمتوسطة وغيرها .
4- قامت المؤسسات النقدية بتوجيه كامل دعمها لمساعدة اقتصادات بلدانها من الانهيار من خلال الحزم المالية الموجهة ،وخفض أسعار الفائدة .

التوصيات

1- مازالت الاسر الأولي بالرعاية في اشد الحاجة إلى تقديم المزيد من الدعم ،وبصفة خاصة بعد الانخفاض الكبير لعمليات تحويلات المغتربين .
2- تقديم الدعم المتواصل إلى الشركات المتوسطة والصغيرة ، والتي تدعم قطاع عريض من شعوب الشرق الأوسط
3- وضع خطط طويلة الأمد لحماية الخطوط الأمامية للمواجهة من القطاع الطبي نتيجة الضغط الغير طبيعي والاستثنائي على تقديم الخدمة.
4- تعويض الدولة عن الدعم الاستثنائي المقدم في صورة حزم مالية موجهة أوتخفيض الفائدة، يكون بشكل تدريجي وليس مرة واحدة أو بشكل مفاجئ كالضرائب التصاعدية حتى يكون التعافي من الآثار الاقتصادية لكورونا محتمل وقابل للتجاوز .

المراجع

1- البنك المركزي المصري ، 2020،بيان لجنة السياسات النقدية ،القاهرة .

2- صندوق النقد الدولي ، يناير 2021، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ، جنيف.

3- عبدالمنعم هبه ،وطلحة الوليد ،2020 ،حزم التحفيز المتبناة في مواجهة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية ، موجز سياسات العدد الثاني عشر ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

4- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،أكتوبر2020 ،الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID-19)في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،باريس.

5- American chamber of commerce of Egypt (2020) covid -19 response : impact on business activity survy findings from amcham Egypt members.

6- Ipsos (2020), "Assessment of the impact of the COVID19 crisis on SMEs: Identifying measures to ensure business continuity," C19 Impact Series – SMEs Edition.

7- IMF (2020), https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19.

8- World Bank (2020), "World Bank Supports Mauritania's COVID-19 Response ", available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/02/world-bank-supports-mauritanias-covid-19-response

9- http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/investment-in-the-mena-region-in-the-time-of-covid-19-da23e4c9/

10- http://uac-org.org/ar/News/details/2399/

11- https://economyplusme.com/29734/

12- http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.asp

13- https://www.cbb.gov.bh/ar/

14- http://www.cbj.gov.jo/

15- https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/index_ar.jsp

16- https://www.gfmag.com/magazine/february-2020/wave-m-megadeals-mena

17- wttc.(june2020).world middle east recovery.scenanos. and economic impact. From covid-19

18- Unwto(2002) ,world tourism barmeter,august,september,2020,vol,no5

إشكالية الاقتصاد غير المهيكل ببلدان شمال إفريقيا في سياق جائحة كورونا

-المغرب نموذجا-

The problematic of the informal sector in North African countries in the context of the coronavirus pandemic - the case of Morocco -

عصام القرني

Issam ELKARNI

دكتور في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط/المغرب

Dr in public law, University Mohamed V, Rabat / Morocco

الملخص:

شأنه في ذلك شأن باقي بلدان شمال إفريقيا، يعاني المغرب من إشكالية الاقتصاد غير المهيكل؛ إذ أصبح هذا الشكل غير الصحي من الاقتصاد مكونا أساسيا في المنظومة الاقتصادية الوطنية، فالأنشطة غير النظامية تساهم بقدر مهم في الناتج الداخلي الإجمالي كما توفر فرصا كثيرة "للشغل". وفي المقابل، للقطاع آثار سلبية على توازن الاقتصاد واستدامته وعلى وضعية العاملين بالقطاع؛ وقد شكلت أزمة جائحة فيروس كورونا حالة خاصة كشفت عن المخاطر المتعددة الأبعاد لهذا القطاع، خاصة على الفئات العاملة في الأنشطة غير المهيكلة.

لذلك فالتعامل مع هذا الإشكال في المستقبل أصبح ضرورة ذات أولوية، وفقا لمقاربة شاملة تزاوج بين التشجيع والإخضاع للقانون، كما تأخذ بعين الاعتبار باقي الإشكالات السوسيواقتصادية المتقاطعة مع ظاهرة الاقتصاد غير المهيكل.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير المهيكل - جائحة كورونا - الاقتصاد الوطني – الإدماج - الشغل

Abstract:

Like the rest of North Africa, Morocco suffers from the problematic of the informal economy. As this unhealthy form of the economy has become a basic component of the national economic system, informal activities contribute a significant amount to the gross national product and also provide many opportunities for "work". On the other hand, the sector has negative effects on the sustainability of the economy and on the status of workers in the sector. The Coronavirus pandemic crisis was a special case that revealed the multidimensional risks of this sector, especially for workers in informal activities.

Therefore, addressing this problematic in the future has become a priority necessity, according to a comprehensive approach that combines encouragement and submission to the law, as it takes into account the rest of the socio-economic problems intersecting with the phenomenon of the informal economy.

Key words: Informal economy - Coronavirus pandemic - National economy – Integration - Work

مقدمة:

تعاني معظم الدول النامية، ومن بينها بلدان شمال إفريقيا، من ظاهرة الاقتصاد غير المهيكل؛[4] حيث تنتشر هذه الظاهرة على نطاق واسع بكافة هذه البلدان، وأضحت تشكل أحد أبرز الخاصيات المميزة لاقتصادات بلدان شمال إفريقيا والدول النامية بشكل عام؛ مما جعلها إشكالا اقتصاديا هيكليا عويصا بالنسبة لحكومات هذه الدول.

ومن خلال تقدير مكانة القطاع الموازي ورصد أهميته بدول شمال إفريقيا، يبدو واضحا أن هذا المكون أصبح يمثل جزءا رئيسيا في الاقتصاد الوطني بمجمل هذه الدول؛ إذ يساهم بنسبة مهمة في الناتج القومي الإجمالي، ويوفر فرصا كثيرة للشغل، كما يساهم في تشجيع الاستهلاك؛ وعلاوة على ذلك، فهو يعد موردا اقتصاديا لعيش عدد مهم من الأفراد والأسر.

ومما لا ريب فيه، أن هذا "الوجه الإيجابي" للاقتصاد غير المهيكل، يخفي وراءه حقيقة كون هذا النوع الموازي من النشاط الاقتصادي، ما هو إلا نتيجة سيئة لاختلال المنظومة الاقتصادية وعدم انضباطها للمبادئ والقواعد التي ينبغي أن تؤطر الميدان الاقتصادي؛ فالأنشطة الاقتصادية المندرجة ضمن هذا الحيز، هي أعمال غير منضبطة للقانون، مفتقدة للاستدامة، آثارها السلبية خطيرة على الأشخاص الممارسين لها أنفسهم وعلى باقي المواطنين وعلى الوضع الماكرواقتصادي برمته.

مساوئ انتشار الاقتصاد غير المهيكل، تظهر بشكل مستمر على مستويات عدة في الظرفيات العادية، لكنها تتضاعف وتتخذ أبعادا أكثر خطورة خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية وغيرها؛ فتصبح مشكلا حادا يزيد من تعميق وقع هذه الأزمات وآثارها.

ولعل جائحة وباء فيروس كورونا، التي انطلقت في البداية كمشكلة صحية، لتتحول بسرعة كبيرة إلى أزمة حادة مسّت كافة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول، تشكل مثالا دقيقا على مخاطر الاقتصاد غير المهيكل؛ ذلك أن الدول التي تنتشر بها هذه الظاهرة، عانت اقتصاديا أكثر من الدول ذات الاقتصادات المنضبطة للقانون، كما أنها وجدت صعوبة في السيطرة على انتشار الوباء داخل الأماكن والقطاعات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية غير المنظمة. وبالموازاة مع ذلك، فقد الكثير من الشباب وظائفهم بالقطاع، وتدهورت الأوضاع المادية والاجتماعية لعديد من الأسر التي كانت توفر مدخول عيشها من هذا القطاع، نتيجة لهشاشة الوحدات الاقتصادية غير المهيكلة وضعف الحماية الاجتماعية التي يتوفر عليها العاملون بهذه الوحدات. كل ذلك أدى بشكل مباشر إلى ارتفاع معدل البطالة وتأزم الأوضاع المادية للمواطنين، إلى جانب زيادة الضغط على مالية الدولة التي أضحت عاجزة عن التدخل بفعالية أمام هذا الوضع الاستثنائي.

المغرب، كنموذج لدول شمال إفريقيا والتي تتشابه أوضاعها إلى حد كبير بشأن هذه الظاهرة، عانى على امتداد العقود الأخيرة من الآثار السلبية للاقتصاد غير المهيكل؛ وخلال فترة جائحة وباء فيروس كورونا، طفت هذه الآثار إلى السطح واشتدت حدتها، وبات واضحا أن التعامل في المستقبل مع الظاهرة، يعد من الأولويات التي يجب أن تنكب عليها السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي؛ ففي النهاية لا يمكن تحقيق طموح الولوج إلى نادي الدول الصاعدة، في ظل منظومة اقتصادية مختلة يشكل الاقتصاد الخارج عن سلطة القانون أحد ركائزها الأساسية.

تأسيسا على ما سبق، نحاول من خلال هذه المساهمة، مقاربة إشكالية محورية يثيرها البحث في هذا الموضوع، تتلخص في مدى القدرة على إدماج الاقتصاد غير المهيكل بالمغرب في مرحلة ما بعد أزمة جائحة كورونا.

[4] - الاقتصاد أو القطاع غير المهيكل أو غير الرسمي أو الموازي أو غير النظامي أو الخفي أو اقتصاد الظل، كلها مفاهيم تدل على نفس المعنى في هذا السياق، وبالتالي فإننا لم نميز في استعمالها ضمن هذه المساهمة.

معالجة هذه الإشكالية المركزية تستلزم تفكيك مجموعة من التساؤلات الفرعية، أبرزها : كيف يمكن تقييم وضع الاقتصاد غير المهيكل بالمغرب وبباقي دول شمال إفريقيا؟ ما هي أبرز تجلياته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والصحية؟ كيف أثّر وتأثّر بجائحة كورونا؟ وكيف تعاملت السلطات العمومية معه خلال هذه الفترة؟ ما مدى نجاعة تدخلها في هذا الميدان؟ وما هي مخاطره، خاصة في ظرفية الأزمات؟ إلى أي حد يمكن العمل على إدماجه ليخضع للقانون؟ وما هي المقاربات المقترحة لتحقيق ذلك؟ وما الضمانات اللازم توفيرها للنجاح في تنزيل هذه المقاربات؟

لتحليل مختلف هذه التساؤلات والبحث عن أجوبة لها، تم تقسيم هذه المساهمة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

أولا: القطاع غير المهيكل بالمغرب، محاولة في التقييم

ثانيا: جائحة وباء كورونا والاقتصاد غير المهيكل

ثالثا: نحو مقاربة ناجعة لإدماج القطاع غير المهيكل

أولا: القطاع غير المهيكل بالمغرب، محاولة في التقييم

يعد المغرب من البلدان النامية التي ينتشر بها القطاع غير المهيكل على نطاق واسع؛ يساهم بنسبة مهمة في الإنتاج الوطني ويُشغل أعدادا كبيرة من الأفراد وله دور محوري في تنشيط الدورة الاقتصادية سواء على مستوى توفير العرض أو فيما يخص تشجيع الاستهلاك.

ويشمل الاقتصاد غير المهيكل في المغرب، كافة وحدات الإنتاج غير الزراعية التي تمارس أنشطة إنتاجية للسلع والخدمات دون الامتثال للأحكام القانونية والمحاسبية التي تخضع لها المقاولات؛ ويستثنى من هذا المجال الأنشطة غير المشروعة أو غير القانونية.(Haut-Commissariat au Plan, 2020, p.1)

وقد سبق للمندوبية السامية للتخطيط أن أنجزت خلال السنوات الأخيرة بحثا وطنيا، أصبح فيما بعد يعد مرجعا أساسيا لتقييم واقع الاقتصاد غير المهيكل بالمغرب. وتشير نتائج هذا البحث إلى أن عدد الوحدات الانتاجية غير المهيكلة بلغ سنة 2013 حوالي 1,68 مليون وحدة؛ ويتزايد عدد الوحدات بمتوسط سنوي قدره 19 ألف وحدة، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 1,2% مقابل 1,5% سنة 2007.(Haut-Commissariat au Plan, 2020, p.3) هذه المعطيات تؤكد أن القطاع مازال في مرحلة النمو والتكاثر، رغم تراجع وثيرة نموه في السنوات الأخيرة.

وعلى العموم، هناك مؤشرين أساسين يبرزان مكانة القطاع غير المهيكل ضمن الاقتصاد الوطني المغربي، أولهما نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام وحجم العمالة داخل هذا القطاع. لكن من الواضح أن هناك تضارب في الأرقام المقدمة بشأن هذين المؤشرين من قبل المؤسسات الرسمية نفسها، ففي الوقت الذي قدرت فيه المندوبية السامية للتخطيط نسبة مساهمة القطاع غير المهيكل في الناتج الداخلي الخام غير الزراعي بحوالي 11,5% (معطيات سنة 2013)، اعتبرت دراسة أعدها بنك المغرب أن هذه النسبة تفوق 31% (المتوسط السنوي ما بين سنتي 2006 و2017)؛ وهو ما يتماشى مع تقدير صندوق النقد الدولي الذي يرى أن هذه النسبة تبلغ حوالي 34% كمتوسط سنوي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1991 و2015؛ كما اعتبرت مؤسسة "Roland Berger" في إحدى دراساتها الاستشارية أن هذه النسبة بلغت 21% سنة 2014.(LAHLOU et al, 2020, p.3)

أما بخصوص مؤشر التشغيل، فإنه وفقا لمنظمة العمل الدولية، تبلغ نسبة العمالة غير الرسمية بالمغرب حوالي 80% من إجمالي العمالة (سنة 2018)، وهي نسبة أعلى مما هو عليه الأمر بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (67%)، ولكنها أقل من المسجلة بإفريقيا جنوب الصحراء (86%).(LAHLOU et al, 2020, p.p. 22-23) وعلى نقيض هذه المعطيات، فالمندوبية السامية للتخطيط، حسب آخر بحث قامت به سنة 2013، تقدر نسبة العمالة بالقطاع غير المهيكل في حدود 36% من مجموع مناصب الشغل غير الفلاحية المحدثة على الصعيد الوطني، وهو ما يوازي حوالي 2,4 مليون منصب شغل. (Haut-Commissariat au Plan, 2020, p.4)

من الواضح أن هناك تباين كبير في المؤشرات المحددة لحجم الاقتصاد غير المهيكل بالمغرب، ولعل ذلك راجع بالأساس إلى المنهجية والفرضيات والمراجع التي تعتمدها كل جهة في تقييمها لهذا القطاع، والذي بطبيعته الخفية وغير الرسمية يبقى من الصعب رصده وتشخيصه بدقة؛ لكن الثابت هو أن مختلف الأرقام والمؤشرات التي حاولت تشخيص حجم الاقتصاد غير المهيكل بالمغرب، تعكس، على تباينها، الحضور الكبير وغير العادي لهذا الشكل من الاقتصاد.

ومن أجل تقديم صورة مقارنة للاقتصاد غير المهيكل بالمغرب وباقي بلدان العالم، نقدم الرسم البياني التالي:

الاقتصاد غير المهيكل بالمغرب وبباقي جهات العالم (1991-2015)(LAHLOU et al, 2020, p.23)

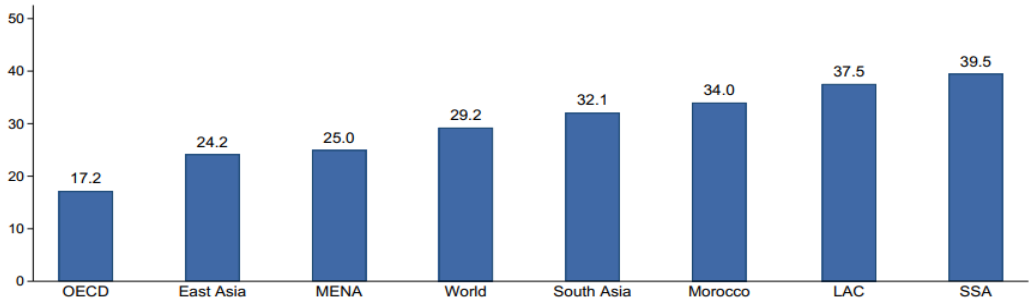

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: MENA أمريكا اللاتينية والكاريبي: LAC

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: OECD إفريقيا جنوب الصحراء: SSA

يبدو من الواضح أن المغرب يعتبر من الدول التي تعرف انتشارا كبيرا للاقتصاد غير المهيكل، لأن نسبته ضمن مجموع الاقتصاد الوطني تفوق على التوالي المتوسط العالمي (29%) والمعدل المسجل ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (25%) وهو المجال الإقليمي الذي ينتمي إليه. وتعد منطقة جنوب آسيا هي الأقرب للمغرب، نسبيا، من حيث نسبة القطاع غير المهيكل (32%)، أما بلدان شرق آسيا إلى جانب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فانتشار الاقتصاد غير المهيكل بها يبقى محدودا مقارنة بالمغرب وبباقي دول العالم.

أما على مستوى بلدان شمال إفريقيا، وإذا ما اعتمدنا معطيات المندوبية السامية للتخطيط، فمساهمة الاقتصاد غير المهيكل في الناتج الداخلي الخام بالمغرب تظل، نسبيا، من بين الأضعف بدول المنطقة، وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي:

مساهمة الاقتصاد غير المهيكل في الناتج الداخلي الإجمالي ببعض بلدان شمال إفريقيا

(صندوق النقد العربي، 2017، ص. 7)

تُبرز المقارنة بين الدول الواردة بالرسم البياني أن نسبة الاقتصاد غير المهيكل بكل من مصر وتونس وليبيا، تضاعف نسبته بالمغرب على مستوى مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي، لكن هذه الإحصائيات لا يمكن الاعتداد بها بشكل مطلق، نظرا لتضاربها وتباينها مع إحصائيات أخرى. ولعل ما يكرس هذا التضارب في الأرقام، هو ارتفاع هذه النسبة بالمغرب مقارنة بنفس الدول، حينما يتعلق الأمر بمؤشر العمالة بالقطاع غير المهيكل، وهو ما يكشفه الرسم البياني التالي:

مساهمة الاقتصاد غير المهيكل في العمالة الإجمالية ببعض بلدان شمال إفريقيا

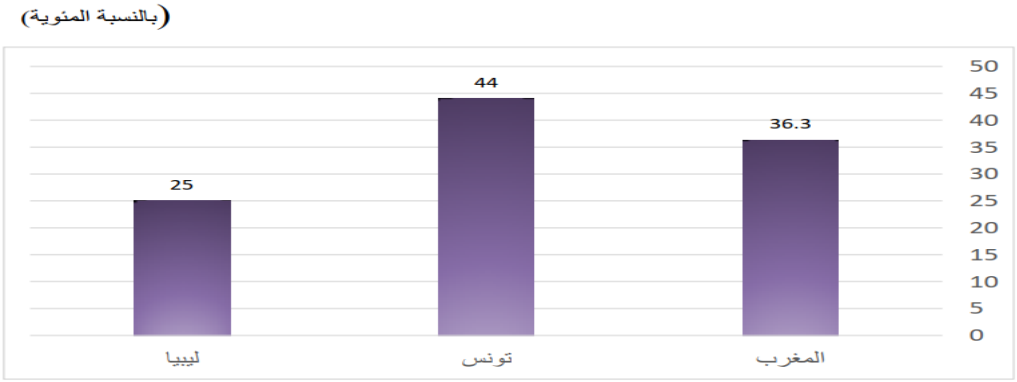

(صندوق النقد العربي، 2017، ص. 8)

وفيما يخص توزيع أنشطة الاقتصاد غير المهيكل حسب طبيعتها، فالثابت، رغم التطورات الطفيفة التي طرأت على هذا التوزيع، هو أن حوالي نصف وحدات الإنتاج غير المهيكلة تندرج في قطاع التجارة (50%)، والربع بقطاع الخدمات (25%)، والربع الآخر يخص قطاعي الصناعة والبناء (25%)، وهو ما يوضحه بتفصيل الرسم البياني أسفله. وبالتالي فالقطاع غير المهيكل بالمغرب هو قطاع تجاري بالأساس.

تطور إنشاء وحدات الإنتاج غير المهيكل حسب القطاع

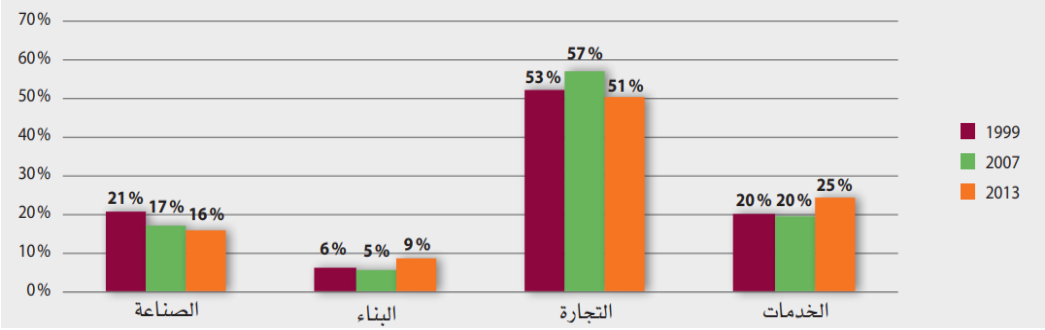

(الغاز وبوزينب، 2021، ص.1)

ومن مميزات العمل غير المهيكل بالمغرب، هو أن غالبية اللذين يتوجهون للعمل والاستثمار في هذا القطاع هم من الذكور، ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين 35 و59 سنة. كما تؤكد غالبية الدراسات المنجزة على ضعف مستوى التكوين التعليمي والمهني لأرباب العمل وللعاملين في الأنشطة غير المهيكلة؛ وتنتشر غالبية هذه الأنشطة في مجال الشغل غير الفلاحي بالوسط الحضري (سبع وحدات إنتاجية غير مهيكلة من أصل 10 تنشط بالوسط الحضري). (بوخريص، 2017، ص.433)

إذن، فالاقتصاد غير المهيكل بالمغرب يمثل مكونا رئيسيا في الاقتصاد الوطني، يؤثر في المنظومة الاقتصادية ويتأثر بها، تأقلم مع مرور الوقت مع النموذج الاقتصادي وأصبح من خصائصه الأساسية، وأضحى عاملا مساهما في تحقيق نوع من "التوازن الاقتصادي" على المستوى الواقعي، خاصة ما يتعلق بالتخفيف من حدة البطالة وإنعاش الحركة التجارية والدورة الاقتصادية، لكن مساوئ انتشار الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة تفوق بكثير منافعها، ويزداد الأمر سوءا في الظرفيات الصعبة وخلال الجوائح والأزمات.

ثانيا: جائحة وباء كورونا والاقتصاد غير المهيكل

تكمن خطورة وباء فيروس كورونا المستجد في سرعة انتشاره وتغطيته لكافة بلدان العالم، الأمر الذي جعل آثار هذا الفيروس تتعدى ما هو صحي، لتلامس كافة المجالات الحيوية في المجتمع، خاصة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي؛ فالتحديات التي واجهت الحكومات مع انتشار هذا الوباء، تجاوزت الأبعاد الصحية لتشمل المخاطر السوسيواقتصادية في الحاضر وعلى المدى المتوسط والبعيد.

المغرب شأنه في ذلك شأن مختلف العالم، تأثر اقتصاده بشكل قوي بالأزمة الناتجة عن الجائحة، حيث سجل نمو الناتج الداخلي الإجمالي تراجعا حادا بلغ 7%- سنة 2020،(المندوبية السامية للتخطيط، 2021، ص. 2) ومست الأزمة قطاعات محددة أكثر من غيرها.[5] أما القطاع غير المهيكل فقد تأثر بتداعيات الجائحة بصيغ وأشكال متعددة ومتنوعة.

[5]- القطاع السياحي وقطاع الخدمات من بين أهم القطاعات التي تضررت بشكل كبير بفعل تداعيات الجائحة بالمغرب.

وهكذا، فإذا كانت ظاهرة القطاع غير المهيكل بالمغرب ليست بالإشكالية الجديدة، فإن أزمة جائحة كورونا ساهمت في تسليط الضوء على هذا القطاع وإبراز مخاطره على المجتمع والاقتصاد، وأعادت النقاش حول ضرورة معالجة هذا الإشكال الذي عجزت مختلف الحكومات المتعاقبة عن التعامل معه بفعالية.

أول ما عرّت عنه الجائحة، هو الانتشار الكبير للاقتصاد غير المهيكل؛ ففي سياق التدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، سبق أن أعلن وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أن 4 ملايين و300 ألف أسرة تعمل في القطاع غير المهيكل من المقرر أن تستفيد من دعم الصندوق[6] الخاص بتدبير جائحة كورونا المستجد (كوفيد19)؛(البوابة الإلكترونية الرسمية للمملكة المغربية) وهو رقم كبير جدا، يكشف أن جزءا كبيرا من الساكنة تشتغل بهذا القطاع.

وفي أوج تفشي جائحة كورونا، لوحظ أن السلطات العمومية وجدت صعوبة في تنزيل التدابير الوقائية الهادفة إلى الحد من انتشار الفيروس داخل القطاع غير المهيكل، فطبيعة هذا الأخير غير المنظمة والعشوائية أحيانا واللامنضبطة لمعايير وشروط السلامة، جعلت منه مجالا خصبا لانتشار الفيروس، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى تعليق ممارسة مجموعة من الأنشطة التي تندرج في هذا القطاع.

هذا الوضع أدى إلى فقدان الكثير من الأفراد لمصادر دخلهم، نتيجة لتدابير الحجر الصحي ووقف ممارسة الأنشطة غير المهيكلة. ونظرا لكون الفئات التي تعمل بهذا الميدان، عادة ما تفتقر للحماية الاجتماعية والتغطية الصحية وباقي الحقوق الأساسية للعمل اللائق، ستجد نفسها معرضة للبطالة على امتداد عدة أشهر، خاصة وأن تدابير الإغلاق الجزئي أو الكلي التي تعلن عنها الحكومة بين الفينة والأخرى تبعا لتطور وضعية انتشار الوباء، استمر لمدة طويلة، مما أثر سلبا على الأنشطة غير المهيكلة، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات.

مواجهة لهذه الظرفية الصعبة، اتخذت السلطات العمومية في الأشهر الأولى لسنة 2020 عددا من التدابير الخاصة بدعم ومساعدة الفئات المتضررة من آثار الجائحة؛ وقد شمل هذا الدعم المساعدات المالية المباشرة المقدمة للأسر العاملة في القطاع غير المهيكل التي فقدت مورد دخلها بسبب الحجر الصحي. تراوحت هذه المساعدات التي انطلقت ابتداء من شهر أبريل سنة 2020، ما بين 800 و1200 درهم للشهر حسب عدد أفراد الأسرة وذلك على امتداد 3 أشهر (همت هذه المساعدات حوالي 4,3 مليون أسرة). (رئاسة الحكومة، 2021، ص. 42)

بيد أن هذه المساعدات على أهميتها، لم تكن ناجعة بما فيه الكفاية لعدة أسباب، أولها أن قيمة الدعم المقدم لم يكن كافيا لعدد من الأسر، نتيجة لارتفاع تكاليف العيش مقارنة مع الدعم المقدم، وثانيها أنها هذا الدعم لم يتعدى مدة ثلاثة أشهر نتيجة لتواضع الاعتمادات المرصودة لهذا البرنامج والمتأتية أساسا من صندوق تدبير جائحة كورونا الذي تم إحداثه لهذا الشأن. وبالتالي فتضرر القطاع والعاملين به ظل يعاني طيلة الأشهر الموالية، فلم تكن خلال هذه الفترة أي تدابير لمساعدة العاملين بالقطاع، نظرا لمحدودية القدرة المالية للدولة، خاصة وأن ميزانية الدولة هي الأخرى تراجعت مداخيلها بشكل ملحوظ بفعل التداعيات المالية والاقتصادية للجائحة.

في هذا الإطار، أكدت المندوبية السامية للتخطيط في مذكرة استراتيجية أعدتها بشراكة مع الأمم المتحدة والبنك الدولي، بأن الفئات النشيطة بالقطاع غير المهيكل عانت أكثر من غيرها من تداعيات جائحة كورونا بسبب الصدمة الصحية التي أثرت

[6] - أُحدث هذا الصندوق (حساب خصوصي للخزينة) بأوامر من جلالة الملك محمد السادس، وذلك بقصد توفير أموال عمومية لمواجهة تداعيات الجائحة.

بشكل مباشر على سوق الشغل، مما عرض هذه الفئات إلى الفقر والمرض، نتيجة لعدم استفادتهم من أنظمة الحماية الاجتماعية وبالتالي غياب الدعم في حالة فقدانهم لمصادر عيشهم.(Haut-Commissariat au Plan, et al., 2020, p.7)

ولا شك في أن فئة النساء النشيطات بالقطاع غير المهيكل، كان وقع الأزمة الناتجة عن جائحة فيروس كورونا عليها صعبا، على اعتبار أن أعباء العناية الأسرية وتربية الأطفال والعناية بكبار السن والمرضى وبذوي الاحتياجات الخاصة تقع على هؤلاء النساء؛ وبالتالي فتدابير الحجر الصحي وانقطاع مصدر رزق أو تراجع مدخول هاته الفئة أدى إلى تعميق هشاشة أوضاعهن، وهو الإشكال الذي مس مختلف البلدان العربية بدرجات مختلفة.(منظمة العمل العربية، 2020، ص. 21)

ومن زاوية أخرى، لا يجب إغفال كون الأنشطة غير المهيكلة، تساهم بشكل أو بآخر في انتشار وباء فيروس كورونا، ذلك أن القطاع يفتقر لشروط السلامة الصحية (ضعف النظافة والجودة في المنتجات) وتغيب فيه معايير الوقاية وشروط التباعد الجسدي (الازدحام في الأسواق الشعبية والمحلات العشوائية مثلا)، كما لا يخضع للرقابة اللازمة، وهي كلها عوامل جعلت منه وسطا لنقل العدوى بالفيروس.

وهكذا، فالقطاع غير المهيكل شكّل على الدوام مشكلا ذو أبعاد متعددة، صحية واجتماعية واقتصادية، إلا أن جائحة فيروس كورونا، أبانت بشكل أوضح عن مخاطر هذا القطاع، كما عمقت من الآثار السلبية الناتجة عن انتشاره، الأمر الذي يجعل من ضرورة التعاطي معه بجدية وفعالية في المستقبل، مطلبا ذا طابع أولوي/استعجالي.

ثالثا: نحو مقاربة ناجعة لإدماج القطاع غير المهيكل

شكل إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد النظامي بالمغرب مطلبا على امتداد العقود الماضية؛ وكان مختلف الفاعلون العموميون والخواص والمهتمون بهذا الميدان على دراية بإشكالية الاقتصاد غير المهيكل وانعكاساته على التنمية المتوازنة والمستدامة؛ لكن السياسات الحكومية الخاصة بهذا الإشكال، لم تكن في المستوى المطلوب ولا بالفعالية اللازمة لإيجاد حلول جدرية لمشكل الانتشار الواسع للاقتصاد غير المهيكل، والنتيجة هي استمرار القطاع في نموه رغم التدابير المتخذة للحد من اتساع رقعته.

في هذا الإطار، سبق للمغرب أن أحدث وزارة منتدبة مكلفة بالمقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم سنة 2013،[7] وهو تعبير عن إرادة سياسية في التعامل مع إشكالية الاقتصاد غير المهيكل؛ لكن هذه التجربة باءت بالفشل، فلم تقدم هذه الوزارة أي قيمة مضافة في مجال إدماج القطاع غير المهيكل، الأمر الذي أدى إلى التخلي عن هذا القطاع الوزاري بسرعة سنة 2017 مع حكومة سعد الدين العثماني.

ومن بين المبادرات اللافتة للانتباه التي اتخذتها الحكومة لإدماج القطاع غير المهيكل، إحداث نظام المقاول الذاتي، وهو نظام مبسط أُحدث سنة 2015، يسمح بصفة اختيارية بإنشاء مقاولات فردية صناعية أو تجارية أو حرفية أو خدماتية بالنسبة للأشخاص اللذين يحققون رقم معاملات سنوي محدود،[8] ويقدم النظام مجموعة من الامتيازات، أهمها تبسيط مساطر وإجراءات إنشاء أو إغلاق المقاولة الفردية، والإعفاء من إلزامية التقييد في السجل التجاري ومسك محاسبة، وأيضا الإعفاء الدائم من الضريبة على القيمة المضافة والإعفاء من الرسم المهني لمدة 5 سنوات، مع الخضوع لضريبة مبسطة قدرها 0,5% من

[7] - حكومة عبد الإله بنكيران الثانية، وقد عُين السيد مامون بوهدود كوزير منتدب لهذه الوزارة.

[8] - 500.000 درهم، إذا كان النشاط الممارس يندرج ضمن الأنشطة الصناعية أو التجارية أو الحرفية؛ و200.000 درهم، إذا كان النشاط يندرج في إطار تقديم خدمات.

رقم المعاملات المحصل عليه بالنسبة للأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية، و1% من رقم المعاملات بالنسبة لمقدمي الخدمات، إضافة إلى إمكانية توطين النشاط في محل السكنى، مع الاستفادة من نظام للتغطية الاجتماعية.(القانون رقم 114.13 المتعلق بنظام المقاول الذاتي، 2015)

وقد شكل هذا النظام آلية أساسية بالنسبة للحكومة، هدفت من خلالها إلى مساعدة الشباب على تأسيس مقاولات وتيسير ولوجهم إلى سوق الشغل، موازاة مع تشجيع القطاع غير المهيكل على الاندماج في النسيج الاقتصادي المنظم، عبر الاستفادة من المزايا الاجتماعية والجبائية والولوج إلى التمويلات المتاحة.(رئيس الحكومة، 2017)

على مستوى نتائج هذا البرنامج، وحسب الإحصائيات الرسمية المتوفرة، فقد فاق عدد التسجيلات الفعلية في السجل الوطني للمقاولين الذاتيين 230 ألف تسجيل إلى حدود متم يونيو 2020. وإذا كان هذا الرقم يبرز الاهتمام المتزايد الذي أصبح يحظى به هذا الإطار القانوني الجديد،(وكالة المغرب العربي للأنباء، 2021) فلا شك أن عملية التسجيل غير كافية لتقييم نجاعة هذا البرنامج، خاصة إنْ لم يسهم في تخفيف معدلات البطالة وتحسين الوضع الاقتصادي للمنخرطين فيه، إلى جانب تقليص الأنشطة غير المهيكلة؛ والواقع أن مختلف هذه المؤشرات لم تعرف أي تحسن ملحوظ إلى حدود الآن. كما أن التقييم يحتاج الوقوف عند مآل المقاولات الذاتية المحدثة وتتبع وضعيتها وتشخيص الصعوبات التي تعاني منها وليس فقط الاكتفاء بإحصاء عدد المسجلين في هذا النظام.

وعلى العموم، فالسياسات الاقتصادية المنتهجة بالمغرب منذ عقود، تميزت بتهميش إشكالية القطاع غير المهيكل، وبقيت المبادرات المتخذة بهدف النهوض بالقطاع غير ملائمة ولا تتوجه بشكل مباشر للمعنيين بهذا القطاع؛ واتخذت هذه المبادرات أشكالا متعددة، من قبيل تشجيع الصناعة التقليدية والنهوض بالمقاولات الصغرى والتمويل بالقروض الصغرى ودعم الأنشطة المدرة للدخل (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية)[9]، وأيضا المبادرات الهادفة إلى دعم الشباب حاملي الشهادات لخلق مقاولات صغرى. وعليه، فبالإضافة إلى محدودية نتائج هذه البرامج، فإنها لا تمس إلا جزءا محدودا من الفاعلين في القطاع غير المهيكل.(بوخريص، 2017، ص.434)

إن إدماج القطاع غير المهيكل ليس بالأمر اليسير، خاصة وأنه أصبح إحدى الخصائص الأساسية للنمط الاقتصادي الوطني؛ وبالتالي فكسب هذا الرهان الصعب سيتطلب وقتا، وسيحتاج إلى مقاربة مندمجة تتوخى إدماج القطاع عبر تثمينه، دون فقدان وظائفه السوسيواقتصادية الإيجابية الحالية، كما لا يجب لهذه المقاربة أن تُبلور بمعزل عن باقي مكونات المنظومة الاقتصادية الأخرى، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ولا ريب في أن مواجهة هذه الإشكالية المعقدة، يستلزم معالجة الأسباب والعوامل التي تدفع الأشخاص المعنيين إلى إنشاء وحدات غير مهيكلة عوض تأسيس مقاولات رسمية مصرح بها وخاضعة للقانون. والبحث في طبيعة هذه الأسباب، يبين أن الحلول الملاءمة يجب أن تتراوح بين التشجيع والتحفيز من جهة والزجر من جهة ثانية.

ويقع على عاتق الحكومة الجزء الأكبر من المسؤولية في توفير البيئة المواتية لقيام منشآت منظمة ومستدامة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العمال بالاقتصاد غير المنظم المستبعدة من هذا النطاق في الوقت الحالي. كما أن النجاح في

[9] - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي مشروع تنموي انطلق بناء على تعليمات من جلالة الملك محمد السادس في ماي 2005. استهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية تهدف هذه المبادرة أساسا إلى محاربة .والاجتماعية للفئات الفقيرة... وجعل المواطن المغربي أساس الرهان التنموي، عبر تبني منهج تنظيمي قوامه الاندماج والمشاركة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي وتيسير مساهمة المواطنين المعنيين في تشخيص حاجياتهم ومطالبهم وتحقيقها، رصدت لها أموالا عمومية مهمة إلى حدود اليوم.

الانتقال إلى القطاع المنظم، يتطلب إبرام "ميثاق جديد" بين الأشخاص والمنشآت والحكومات، على أساس بناء القدرات وتعزيز الانتاجية وضمان التمكين في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتمتع بها.(مكتب العمل الدولي بجنيف، 2014، ص.32)

وبالتالي فالمقاربات التي تقوم على التطبيق الجاف للقانون، قد تؤدي إلى تهديد الاستقرار والسلم الاجتماعي وإلحاق المزيد من الضرر والحرمان بشريحة سكانية هي مهمشة في الأصل، فإقدام السلطات على حظر الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة المنتشرة بالشوارع مثلا، لا ينتج عنه إلا تغيير الموقع الجغرافي للاقتصاد غير الرسمي وظهور آفات اجتماعية وأمنية أخرى أكثر خطورة، طالما أن التدابير المتخذة لا تكون مصحوبة بإصلاحات شاملة توفر بدائل مستدامة للوظائف غير الرسمية. (غالين، 2018، ص.6)

إن من بين المنطلقات الأساسية لتحفيز الأشخاص على الاندماج في الاقتصاد النظامي، تخفيف الالتزامات القانونية والضريبية التي يتطلبها هذا الانتقال، مع إبراز المنافع التي يمكن للوافدين على القطاع الرسمي جنيها؛ وهذا الأمر يتطلب توفير نماذجا وصيغا اقتصادية ملاءمة لكل صنف من أصناف الأنشطة غير المهيكلة؛ والأكيد أن الإعفاءات الجبائية وتيسير مساطر تأسيس الوحدات المقاولاتية والتعاونية وتخفيف الأعباء القانونية لهذه الوحدات، يعد أحد الركائز الأساسية لهذه النماذج، زيادة على توفير صيغ تمويلية تتلاءم والوضع الاقتصادي لهذه الوحدات وتأخذ بعد الاعتبار الأبعاد الثقافية والاجتماعية للفئات المستهدفة. كما أن التكوين والتتبع والمساعدة وتقديم الدعم، يعد ضروريا في هذه العملية، خاصة وأن الفئات النشيطة بالاقتصاد غير المهيكل، عادة ما لا تتوفر على مستوى تعليمي ومهني جيد.

والأكيد أن هذا الأمر سيتطلب من الدولة بذل مجهود أكبر، وستكون لذلك كلفة مادية، على الأقل على المدى القريب والمتوسط، ولذلك لا يجب أن يُنظر إلى عملية الدمج على أنها ستوفر مداخيلا مالية لميزانية الدولة، خاصة بالنسبة للاقتصاد غير النظامي الذي يتخذ طابعا معيشيا، وهو الصنف الذي يمس فئة عريضة داخل المجتمع.

ومن المهم الإشارة إلى أن الاقتصاد غير المهيكل، ليس دائما هو تلك الأنشطة ذات الطبيعة المعيشية التي تمارسها فئات محدودة الدخل ولا تحقق من ورائها أرباحا كبيرة؛ بل هناك جزء مهم من هذا القطاع يقف وراءه فاعلون اقتصاديون يجنون مقابله أرباحا كبيرة؛ وهذا الصنف من الأنشطة نوعان، إما أن تكون غير نظامية في مجملها، أو تجمع بين النظامي وغير النظامي، كأن نجد مقاولة مهيكلة تخضع للقانون في ظاهرها، لكنها في المقابل تمارس أنشطة أخرى غير رسمية خارج إطار القانون؛ فيكون الهدف الأساسي من وراء هذه الممارسة، التملص من الالتزامات المالية اتجاه الدولة (الضرائب والرسوم) والأجراء (واجبات الضمان الاجتماعي/ الالتزام بالحد الأدنى للأجور)، بهدف مضاعفة الأرباح دون سند شرعي.

وعليه، من الضروري أن يواجه هذا الشكل من الاقتصاد غير المهيكل، طبقا لمقاربة زجرية. ويتطلب الأمر تكثيف المراقبة وجعلها أكثر فعالية لضبط الأنشطة التي تدخل في هذا المجال وإخضاعها للقانون، لأنها مضرة بخزينة الدولة، وتنتهك الحقوق الأساسية للعمل والعمال كما تؤثر سلبا على المنافسة النزيهة، وتضر أيضا باقتصاد السوق الحر الذي يتأسس على المساواة في الحقوق والواجبات بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

هذا، ويبقى الاقتصاد غير المهيكل إشكالية متقاطعة مع إشكاليات سوسيواقتصادية أخرى، مثل إشكالية البطالة والفقر؛ فندرة فرص الشغل المتوفرة، يعد عاملا أساسيا يدفع الكثير من الشباب للجوء إلى القطاع غير المهيكل أو ممارسة الأنشطة غير الشرعية؛ كما أن الفئات الفقيرة أو محدودة الدخل، لا تجد حلولا كثيرة أمامها غير الانخراط في هذا القطاع. ومن تم فالمقاربات الشاملة والناجعة لمعالجة إشكالية الاقتصاد غير الرسمي، لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف هذه الأبعاد المترامية والمتقاطعة

لهذه الظاهرة التي تتداخل وتتأثر كما تؤثر في الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المغرب ومختلف الدول المغاربية ومعظم الدول النامية بشكل عام.

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق، فالأمر يتطلب بلورة استراتيجية بعيدة المدى خاصة بإدماج القطاع غير المهيكل، تُشرك المعنيين بهذا القطاع وتمازج بين مقاربة التحفيز والتشجيع، والزجر حينما يتطلب الأمر ذلك، تتقاطع مع مختلف إشكالات الاقتصاد الوطني وتأخذ بعين الاعتبار توجه الاقتصاد العالمي ومستقبله في ظل الظرفيات المالية والاقتصادية الصعبة، في أفق تطوير المنظومة الاقتصادية وجعلها أكثر كفاءة على مستوى الإنتاج والتشغيل. كما يجب السهر على تنزيل هذه الاستراتيجية بشكل سليم، وتعديلها كلما تطلب الأمر ذلك، حتى تِؤتي أثارها على أرض الواقع.

وفيما يلي عرض لأهم النتائج والتوصيات التي تم الانتهاء إليها:

النتائج:

- هناك تضارب كبير في الأرقام المقدمة بشأن حجم الاقتصاد غير المهيكل، ليس فقط بين المؤسسات الدولية والوطنية، بل بين هذه الأخيرة نفسها.

- يشكل الاقتصاد غير المهيكل مكونا رئيسيا للاقتصاد الوطني، ويؤثر بشكل قوي في جميع حلقات الدورة الاقتصادية، وبذلك فهو إشكال اقتصادي هيكلي.

- الغالبية العظمى من الساكنة النشيطة المشتغلة بالمغرب، تعمل في القطاع غير المهيكل، ما يعني أن التشغيل بالمغرب يعاني من الهشاشة، لأن هذا القطاع الذي يشكل أول مصدر للتشغيل لا يوفر الشروط الأساسية للشغل.

- المبادرات المتخذة لدمج القطاع غير المهيكل، فشلت في تقليص الأنشطة غير المهيكلة بسبب عدم جديتها وفقدانها للطابع الشمولي والمندمج.

- أبانت أزمة جائحة كورونا عن الانتشار الواسع للاقتصاد غير المهيكل، كما أبانت عن تضاعف مخاطره الصحية والسوسيواقتصادية خلال فترة الأزمات.

- التدابير والإجراءات المتخذة للحد من آثار جائحة كورونا على القطاع غير المهيكل، اتسمت بالتواضع، لأنها جاءت محدودة في الزمن وضعيفة من حيث حجم الاعتمادات المالية المرصودة لدعم العمال بهذا القطاع.

- البطالة والفقر والهشاشة الاجتماعية، تمثل عواملا أساسية تدفع الكثير من الأفراد لممارسة الأنشطة غير المهيكلة.

- جائحة كورونا تشكل فرصة سانحة للتعامل مع إشكالية الاقتصاد غير المهيكل كأولوية من أولويات السياسات العمومية في المستقبل.

التوصيات:

التوصيات العامة:

- ضرورة قيام السلطات العمومية المختصة بتقييم موضوعي وشامل لطبيعة وحجم الاقتصاد غير المهيكل، يتطرق، بالإضافة إلى المعطيات الكمية، إلى أصناف الأنشطة غير المهيكلة والإشكالات التي يواجهها الفاعلون بهذا الاقتصاد والمقترحات المقدمة لدمجه في الاقتصاد المنظم، ومن المهم إعمال المقاربة التشاركية أثناء القيام بهذا العمل.

- بلورة استراتيجية تشاركية ومندمجة بعيدة المدى لدمج الاقتصاد غير المهيكل، على أن تتم المزاوجة بين مقاربتي التحفيز والزجر، مع خلق الآليات وتوفير الوسائل الكفيلة بتنزيل هذه الاستراتيجية بشكل سليم.

- إعمال مبدأي التدرج والمرونة في تطبيق التدابير الخاصة بإصلاح منظومة القطاع غير المهيكل، خاصة تلك التي سينتج عنها تكاليف إضافية للفاعلين في القطاع.

التوصيات الخاصة:

- التعامل مع إشكالية القطاع غير المهيكل في إطارها الاقتصادي والاجتماعي العام، ولذلك فإصلاح القطاع يجب أن يتم بشكل متقاطع ومتكامل مع باقي الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

- توفير بدائل اقتصادية وتدبيرية معقولة وعملية تتلاءم وطبيعة الأنشطة غير المهيكلة، بالموازاة مع تأهيل الفاعلين بالقطاع عن طريق التكوين والتتبع وتقديم المساعدة والدعم.

- تجنب التعاطي مع إصلاح القطاع غير المهيكل بمنطق البحث عن تعبئة موارد إضافية لخزينة الدولة، وذلك على الأقل في المراحل الأولى للإصلاح.

- القيام بحملات تحسيسية عبر مختلف الوسائط المتاحة، تنصب أساسا حول إبراز مكاسب الاندماج في الاقتصاد غير المهيكل وتوضح القنوات والسبل المتاحة لذلك.

- تقوية المؤسسات المكلفة بمراقبة وضبط الميدان الاقتصادي واحترام القوانين والتدابير المنظمة لهذا المجال، وذلك عبر منحها اختصاصات تقريرية وتعزيز مواردها البشرية والمادية. مع التركيز على أجهزة المراقبة الضريبية ومفتشيات الشغل والمؤسسات المكلفة بمراقبة المواد الاستهلاكية.

- التمييز، في التعامل مع القطاع غير المهيكل، بين الأنشطة ذات الطابع المعيشي والتي تحتاج نوعا من التحفيز لإدماجها، والأنشطة التي لا تعدو عن كونها غشا ضريبيا أو تعسفا على حقوق الأجراء والتي يجب إخضاعها للقانون بشكل صارم.

- تخفيف الالتزامات المسطرية والجبائية إلى أقصى حد ممكن، كإجراء تحفيزي محوري.

- تقييم نظام المقاول الذاتي، من أجل الوقوف على مدى نجاعته، بهدف تطويره بناء على الخلاصات والنتائج المتوصل إليها.

- تخصيص دعم مالي إضافي للفئات النشيطة بالقطاع غير المهيكل، والتي تضررت بفعل إجراءات الإغلاق التي فرضتها السلطات العمومية في المراحل الموالية لانتشار جائحة كورونا.

قائمة المراجع:

- صندوق النقد العربي، أمانة اللجنة الفنية(8-9 نوفمبر 2017)، إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية "عربسات".
- فوزي بوخريص(2017)، العمل غير المهيكل بالمغرب: تقرير حول "العمل غير المهيكل"، راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.
- لمياء الغاز، ياسمين بوزينب(مارس 2021)، القطاع غير المهيكل: الخصائص الرئيسية ووتيرة التطور، مختصرات المندوبية السامية للتخطيط، عدد 16.
- ماكس غالين(يوليوز 2018)، فهم الاقتصادات غير الرسمية في شمال إفريقيا: من النظام والقانون إلى العدالة الاجتماعية، تحليل السياسات الدولية، مؤسسة فريدريش إيبرت.
- مكتب العمل الدولي بجنيف(2014)، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 2014/103، التقرير الخامس، الطبعة الأولى.
- المملكة المغربية، رئاسة الحكومة(يناير 2021): سنة من تدبير جائحة كوفيد-19.
- المندوبية السامية للتخطيط(يناير 2021)، الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2021.
- منظمة العمل العربية(2020)، دراسة حول: تأثير جائحة كوفيد- 19على أوضاع العاملات في القطاع غير المنظم في المنطقة العربية.
- وكالة المغرب العربي للأنباء(7 أكتوبر 2020)، "نظام المقاول الذاتي طوق نجاة في مواجهة القطاع غير المهيكل"، مقال منشور بالموقع الإلكتروني للوكالة (http://www.mapexpress.ma)، تمت زيارة الموقع يوم 05 أبريل 2021.
- جواب رئيس الحكومة سعد الدين العثماني على سؤال عادي حول: "القطاع غير المهيكل" يوم الاثنين 27 نونبر 2017 بمجلس النواب، في إطار الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة.
- البوابة الإلكترونية الرسمية للمملكة المغربية www.maroc.ma، تمت زيارة الموقع يوم 01-04-2021.
- القانون رقم 114.13 المتعلق بنظام المقاول الذاتي الصادر يوم 19 فبراير 2015، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6344 بتاريخ 12 مارس 2015.
- Haut-Commissariat au Plan(12/10/2016), Introduction de monsieur Ahmed Lahlimi ALAMI, haut-commissaire au plan à la présentation des résultats de l'enquête nationale sur la sphère des activités informelles au Maroc, Rabat.

- Haut-Commissariat au Plan, Système des Nations Unies au Maroc et Banque mondiale(Juillet 2020), Impact social et économique de la crise du covid-19 au Maroc, Note stratégique.
- Kamal LAHLOU, Hicham DOGHMI et Friedrich SCHNEIDER, The Size and Development of the Shadow Economy in Morocco, Document de travail, Bank Al-Maghrib, Décembre 2020.

آليات إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستعادة نشاطها الاقتصادي لمرحلة التعافي بعد جائحة كورونا- كوفيد19

Mechanisms for preparing small and medium enterprises to restore their economic activity for the recovery phase after the Corona-Covid pandemic

أ.د. صديقي أحمد
د. الطيبي عبد الله
جامعة أحمد دراية، أدرار-الجزائر
جامعة أحمد دراية، أدرار-الجزائر

الملخص:

يعد موضوع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات ذات الاهتمام البالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى معظم دول العالم، فهي تساهم بدور كبير في إنتاج الثروة وخلق فرص العمل، لذا فان أغلب الدول في العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تؤديه هذه المؤسسات في عملية الابتكار وإعادة الهيكلة وتحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية.

ولقد كان لوباء كورونا كوفيد 19 تأثير سلبي على معظم القطاعات بشكل خاص على القطاع الاقتصادي الذي تأثر بشدة في جميع دول العالم التي شهدت انتشار الوباء، على غرار الدولة الجزائرية التي تأثر اقتصادها بشكل كبير بجائحة كورونا.

وتأتي المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في طليعة المؤسسات الاقتصادية المتضررة المؤسسات التي تأثرت بشكل كبير بهذه الأزمة الصحية نتيجة لكورونا الوباء الذي أثر سلبا على مواردهم المالية وسلوكهم الطبيعي أنشطتهم.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، كوفيد19، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إجراءات التعافي، النشاط الاقتصادي

Abstract:

The issue of interest in small and medium enterprises is one of the most important issues of great importance in economic and social development in most countries of the world, as they contribute a great role in producing wealth and creating job opportunities. Therefore, most countries in the world have become aware of the special economic role that these institutions play in the process. Innovation, restructuring, economic modernization and social stability. Small and medium enterprises contribute effectively to various economic indicators.

And I have The Corona Covid 19 pandemic had a negative impact on most sectors, especially the economic sector, which was severely affected inall countries of the world in which the epidemic spread, similar to the Algerian state whose economy was affected greatly by the Corona pandemic.

At the forefront of the affected economic institutions are the small and medium enterprises that were greatly affected by this health crisis as a result of the Corona pandemic, which negatively affected their financial resources and the normal conduct of their activities.

Key words: Corona virus, COVID-19, Small and Medium Enterprises, Recovery Measures, Economic Activity .

مقدمة:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا من قبل مختلف الدول، نظرا لمساهماتها الفعالة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فهي تعد إحدى الحلول الأساسية للقضاء على البطالة، كما تلعب دورا هاما في زيادة الناتج الداخلي الإجمالي والصادرات، لذا يعتبر هذا القطاع أداة فعالة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد سعت الدولة الجزائرية إلى تحسين تنافسية مؤسسات هذا القطاع خاصة مع سعيها لتحرير تجارتها الخارجية وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مما يزيد من حدة المنافسة، ويعتبر الإبداع والابتكار والتشجيع على البحث والتطوير من أهم مقومات تحقيق الميزة التنافسية والارتقاء بمستوى الأداء إلى مستوى تنافسي من حيث السعر والجودة ومن هذا المنطلق، وفي هذه الأجواء التنافسية شديدة الصعوبة، برزت أهمية منظومات العمل المستحدثة، التي تعمل على تطوير وتحديث مفهوم دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة والوصول بها إلى التعافي في نشاطها الاقتصادي خاصة في ظل أزمة كورونا كوفيد19.

أ- أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على مدى مساهمة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و كذا التعرف على دورها في إيجاد الحلول في ظل الأزمة.

ب- مشكلة الدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الجوهري التالي: " كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استعادة نشاطها الاقتصادي لمرحلة التعافي بعد جائحة كورونا- كوفيد19 ؟ "

لتحليل هذه الإشكالية ومحاولة إبراز أهمية دعم حاضنات الاعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل ترقية الصادرات، عملنا على تقسيم هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية :

- أين تكمن شروط نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهل الجزائر لها البيئة المناسبة لخلق مثل هذه الإستراتيجية.
- ما هو سبب توجهات الاقتصادية الحالية على قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- هل توجد مظاهر ونماذج حقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر.
- هل يعتبر التعاون والتكامل فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاع نشاطها من شأنه أن يساهم في بناء متطلبات ترقيتها و الرفع من إنتاجيتها.

ج- أهمية البحث

نسعى من خلال بحثنا إلى إبراز المساهمة العلمية في التفصيل للإطار النظري لإشكالية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل أزمة كوفيد19، من خلال وعي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بأهمية الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات وإيجاد حلول كافية لتنويع حركية الاقتصاد، الذي يتأتى من احتضانها من خلال تقديم الدعم الفني والمالي، و تبرز أهمية البحث من الاعتبارات الآتية:

- محاولة توضيح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال تحليل مختلف جوانبه وأبعاده.
- عرض آفاق ومستقبل تعافي نشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما بعد جائحة من خلال توضيح المشاكل و مستوى قدرتها على المنافسة في ظل اقتصاد السوق.

تقسيمات الدراسة

للإجابة على التساؤل الجوهري والإلمام بكافة جوانب الدراسة نقسمها إلى المحاور التالية:

أولاً: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانياً: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

ثالثاً: انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رابعاً: الإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا

أولا: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهر مصطلح" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعب تقد يم صورة واحدة له، و هذا راجع لاختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث تعتبر هذه الدول المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية الاقتصادية.

1-2- التعريف المعتمد في الاتحاد الأوربي :

لقد اعتمد الاتحاد الأوربي إلى إيجاد تعريف موحد داخل المجموعة الأوربية ، لان وجود أكثر من تعريف على مستوى الاتحاد وعلى مستوى الدولة ، أمر من شأنه أن ينشىء نوعا من عدم الاتساق ، بالإضافة إلى التأثير السلبي على التنافسية بين المؤسسات المختلفة (لخلف، 2003-2004)، قام الإتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام1996 كما هو ملخص في الجدول الموالي:

الجدول رقم01 : التعريف المعتمد في الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد الموظفين	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للميز انية
المصغرة	09	-	-
الصغيرة	49	07 مليون اورو	05 مليون أورو
المتوسطة	249	40 مليون أورو	27مليون أورو

المصدر: سعيد عمير، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حافز أم عائق أمام تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، الشلف ، يومي 17/ 18 أفريل 2006، ص: 696.

1-3- التعريف المعتمد في الجز ائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون18/01 المؤرخ 2001/1212 و المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي ينص على :تعرفّ المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كان وضعها القانوني مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، و لا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج (الرسمية، 15 ديسمبر2015)، وهي تحترم معايير الاستقلالية (*) الجدول التالي:

الجدول رقم02: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني الجز ائري.

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميز انية السنوية

(*): المؤسسة المستقلة: هي مؤسسة لا تكون نسبة 25 % وأكثر من رأسمالها أو حقوق الانتخاب في حوزة مؤسسة أخرى مشتركة بين عدة مؤسسات أخرى لا تتطابق في حد ذاتها مع التعريف الخاص بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

المصغرة	01 الى09	أقل من 20 دينار	أقل منى 10 مليون دينار
الصغيرة	10الى49	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
المتوسطة	50الى 250	200مليون إلى 2 مليار	من 100الى 500 مليون دينار

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة رقم01 /18 المؤرخ في 2001/12/12، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تداخلاً كبيراً في المصطلحات حسب التعريفات والقوانين، فما يعتبره المشرع الجزائري مؤسسة مصغرة حسب القانون السابق، يعتبر ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من تشريعات الدول العربية، لذلك عندما يورد الباحثون خصائص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (كما سنرى في العنصر الموالي) نجدها تنطبق أكثر على المؤسسات المصغرة عندنا في الجزائر.

2-خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص العامة التالية: (شتيوي، 2002،ص:23)

- مؤسسات صغيرة أو متوسطة بمؤشر عدد العاملين، أي تستخدم عدداً محدوداً من العاملين لا يفوق 250 عامل و/ أو موظف، في أغلب الأحيان تهيمن الشخصية في تنظيمها مما يجعلها تتمتع بمرونة عالية و القدرة على التغيير، لأنها تملك تنظيماً بسيطا لا يسمح بتخصص عالٍ، و قد تكون هذه الميزة أحد أسباب الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تمارس المؤسسة الصغيرة و المتوسطة نشاطاً واحداً، وهذا ما يساعد في تقليل تعقيد متطلبات إدارة المؤسسة، مما يتطلب مهارات و طرق تسيير بسيطة يمكن لأي شخص مهما كانت درجة تعلمه و برأس مال محدود جداً أن يقيم مشروعاً صغيراً يؤمن له حياته.
- تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمعدلات فشل عالية ممثلة في الموت، الغلق أو التصفية مقارنة بالأعمال الكبيرة، و تهديد الفشل قائم على مدى حياة العمل الصغير، إلا أنه أعلى في سنوات التأسيس الأولى، و نسبته الأكبر هي نتيجة عدم رغبة أصحابه في الإبقاء عليه بسبب الخسائر المالية التي يعرضهم لها، مما يضطرهم لتصفيته (برنوطي، 2005 ، ص35-38).
- تتميز إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأداء الرجل الواحد، حيث يقوم المدير (المالك) مع عدد قليل من المساعدين بوظائف الإنتاج، التمويل الشراء البيع والاتصالات الشخصية، كما أنه لا يوجد بها استشاريون للوظائف الإدارية المتخصصة، مما يؤدي بها إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل (محمد، 1998، ص: 35-36.).

3- أهمية حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تّعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا حيويا من الاقتصاد في كل مجتمع تقريبا، فهي تّمثل أصحاب الأعمال وزبائن الشركات الأكبر في سلاسل التوريد على حد سواء، وسيكون الحفاظ على هذه الشركات قائمة وتعزيز قدرتها على إعادة تنشيط عملياتها بسرعة بمثابة نقطة انطلاق للاقتصاد ككل، وتبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي (حسيبة، 18/17 أفريل 2006):

3-1- التأثير الكبير في التخفيض والتخفيف من مشكل البطالة :

تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 45% من إجمالي العمالة في البلدان الناشئة وحوالي 70% في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد تؤثر الخسارة المفاجئة والحادة على الطلب على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على

ممارسة أعمالها، كما قد تسفر تدابير الإغلاق العام عن زيادة معدلات البطالة، على سبيل المثال لجأت نسبة 50% من جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة و78% من الشركات الصغيرة التي تمتلك عائدات تبلغ أقل من 20 مليون دولار في الواليات المتحدة إلى تسريح الموظفين مؤخرا، وهو ما أسفر عن معدلات قياسية للبطالة.

2-3- إمكانية التقليل من المخاطر المنهجية طويلة الأجل

قد يسفر الفشل في حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة عن أثر مضاعف في الاقتصاد الأوسع نطاقا ويعترض أي فرصة للتعافي للخطر أولا سيكون لانخفاض الإنفاق والاستهلاك تأثير مضاعف على الشركات الكبيرة، وذلك لتعرض الأفراد لخسائر في الدخل وتزايد حالة الغموض، وبالمثل من المرجح أن تثري الأزمة تساؤلات حول جهود التنمية الاقتصادية الإقليمية إذ تعتمد المدن الصغيرة على الشركات الصغيرة والمتوسطة في احتياجات التوظيف والنشاط الاقتصادي، وقد تواجه صعوبات كبرية وتزايدا في معدلات الهجرة في حال جرى إغلاق تلك الشركات الصغيرة.

ثانياً: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات الوطنية خارج المحروقات

إن هيكل الصادرات الجزائرية يعرف حالة اللاتوازن حيث سيطر على هذه الصادرات قطاع المحروقات وكما هو معروف أن سعر هذه المواد تعرف تقلبات في الزيادة والانخفاض، وهو ما ينجر عنه أثار سلبية على الاقتصاد الوطني ولقد سعت السلطات الحكومية إلى إيجاد بدائل لهذه الصادرات من خلال تنويع هيكل التجارة الخارجية وترقيتها، وهذا من خلال إنشاء وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها قادرة على زيادة الصادرات و اقتحام الأسواق العالمية مما يساهم في زيادة معدلات النمو.

الجدول رقم03: تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات 2010- 2018.

الوحدة مليون طن

نوع الصادرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات خارج المحروقات	1526	2062	2062	2165	2582	2063	1780	1890
النسبة %	2.67	2.81	2.87	3.28	4.11	5.46	5.93	5.44
الصادرات المحروقات	55527	71427	69804	63752	35724	28246	32873	32873
النسبة %	97.33	97.19	97.13	96.72	95.89	94.54	94.07	94.56
المجموع	57053	73489	71866	65917	62886	37787	30026	34763

المصدر: إحصائيات صادرة عن الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية 2018/12/10.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن نسبة صادرات المحروقات عرفت ارتفاع خلال سنتي 2012، 2013 في حين عرفت انخفاض من عام 2015 إذ بلغت قيمتها 35724 بنسبة 94.54% من إجمالي حجم الصادرات، لترتفع في سنة 2017 بقيمة 32873 مليون دولار مقارنة ب 28246 مليون دولار سنة 2016 أي نسبة 16.38% .

- من جانب أخر نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات تبقى نسبتها ضعيفة جدا فمثلا سجلت 5.46% من إجمالي الصادرات سنة 2016، أي ما يعادل 1780 مليون دولار بانخفاض 13.71% عن سنة 2015 حيث يرجع السبب يعود إلى انخفاض في أسعار البترول العالمية مما يؤدي إلى تراجع الصادرات الكلية للجزائر عامة وخاصة الصادرات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

شكل رقم01: تطورقيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات 2010-2017

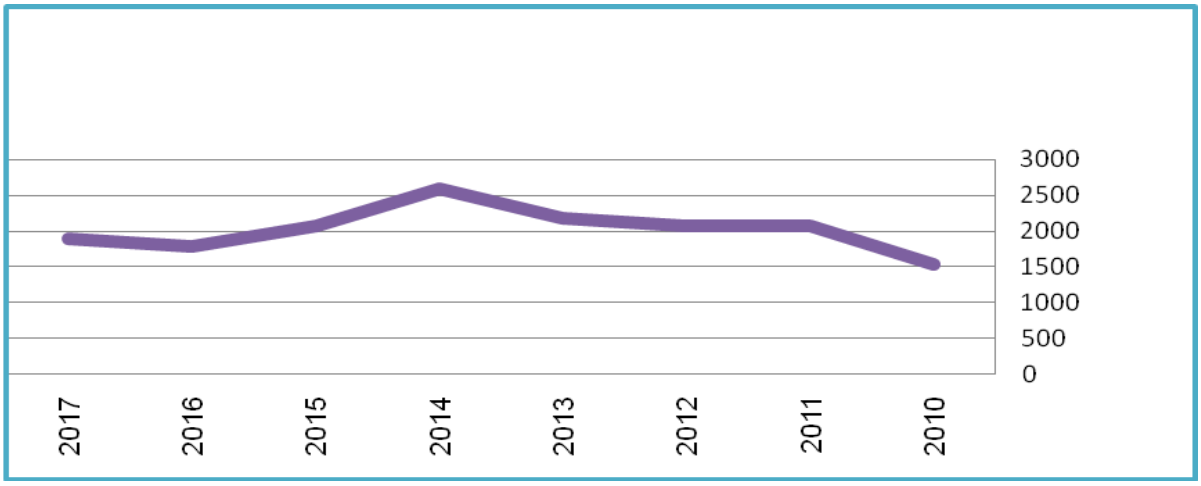

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا عل المعطيات سابقة.

عند قراءاتنا لبيانات الشكل البياني يتضح للعيان أن قيمة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة تبقى ضعيفة جدا لقيمة الصادرات الإجمالية وهو ما يجعلنا نتساءل عن الدعم المالي المقدم في هذا المجال لتنويع الصادرات خارج المحروقات بهدف تنويع مصادر جلب العلمية الصعبة من جهة لكن ما يمكن أن نقوله أن مجال ترقية التنافسية للمنتجات المصدرة لمخرجات هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى تحقيق مكانة في الأسواق العالمية، والشيء الملفت انه في سنة 2014 عرفت تراجع حصتها السوقية الأمر الذي لا يتوافق مع العدد المتزايد من سنة لأخرى في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع هذا الاختلال حسب المختصين إلى غياب التنسيق ووضع إستراتيجية تُعنى براعية ومتابعة نمو وتطوير هذه المؤسسات للتحقيق الأهداف المرجوة و بلوغها مراحل التصدير وضمان مكان لها في الأسواق الإقليمية العالمية كما قلنا من خلال تحسين من مستويات التنافسية.

2- التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات قطاع المحروقات

إن اعتماد الجزائر على الصادرات ذات الطابع الريعي (البترول، الغاز) جعل الصادرات الأخرى تعاني من تنوعها على الرغم من إنتاجها برامج من الاصطلاحات والنظم الاقتصادية وكذا تحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة لجلب العملة الصعبة، ومن جانب أخر كما هو معروف أن الصادرات الجزائرية ضعيفة جدا من حيث قيمتها السوقية مقارنة مع الصادرات الدول الأخرى غير المحروقات لان هذه الدول تعمل على تنويع صادراتها خارج المحروقات.

الجدول رقم04: تطور التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات 2012 – 2017.

الوحدة/ مليون دولار.

السنة	المواد الغذائية	المواد الخام	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	الطاقة والتشحيم
2012	315	168	1527	32	19	69804
2013	402	109	1458	28	17	62960

2014	323	109	2121	16	11	60304
2015	335	106	1693	19	11	32690
2016	327	84	1597	53	18	27102
2017	348	37	1348	74	20	32864
النسبة%	1.13	0.29	4.5	0.18	0.06	93.84

المصدر: إحصائيات صادرة عن الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ، حصيلة التجارة الخارجية 2018/12/10.

عند مشاهدتنا لقيم الجدول نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات غير متنوعة بالدرجة المطلوبة، وكما هو معروف لسبب سيطرة قطاع أو صادرات، حيث بلغت قيمة الصادرات للسلع خارج المحروقات 7.10% وهذا في سنة 2017، وتشمل مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج المحروقات أساسا و المتمثلة في المواد نصف المصنعة التي تحتل المرتبة الأولى في هذا المجال مقارنة بالسلع الأخرى حيث تمثل 4.5% من إجمالي الصادرات، ثم السلع الغذائية بحصة 1.4% أي ما يعادل 329 مليون دولار و تأتي المواد الخام في المرتبة الثالثة بنسبة 0.31 % أي ما يعادل 84 مليون دولار وفي الأخير تأتي السلع الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 0.2%، 0.08% على التوالي.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القيمة المضافة

إن التوزيع الغير العادل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال نشاطها فمن الصعب معرفة الوزن الحقيقي لها في توفير وخلق الثروة على المستوى الوطني لها، إن المساهمة الصغيرة والمتوسطة للقيمة المضافة على مستوى الوطني، وكذا حسب مجال نشاطها سيكون مفيدا لها إلى حد بعيد لتشخيص مكانتها وتقييم أدائها في الاقتصاد الوطني فالجدول الآتي يوضح القيمة المضافة خارج المحروقات خلال 2010- 2017.

الجدول رقم05: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة 2010/ 2017.

الوحدة/دج

السنة	مؤسسات قطاع الخاص		مؤسسات قطاع العام		المجموع
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2012	5553.9	90.42	587.86	9.58	6141.76
2013	6463.9	90.54	675.06	9.46	7138.19
2014	6540.75	89.26	786.47	10.74	7327.22
2015	7597.59	89.48	893.41	10.52	8491
2016	7940.80	89.72	998.20	10.28	8851
2017	8801.75	90.62	910.25	9.37	9712

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على : نشريات المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية، مدير المنظومات الإعلامية و الإحصائية لسنوات: 2012،2013،2014،2015،2016،2017، على التوالي.

فمن خلال المعلومات الخاصة بالجدول فنلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص له دور مهم في زيادة القيمة المضافة من سنة لأخرى إذ ارتفع من 5553.9 مليار دينار سنة 2012 إلى 8201.75 مليار دينار خلال سنة 2017، كما تراوحت النسبة 90.42%، 90.62% من جانب أخر.

نلاحظ تراجع مساهمة القطاع العام في تحقيق القيمة المضافة لحساب القطاع الخاص حيث انخفضت نسبة مساهمته من 9.58% إلى 9.37% وهذا خلا ل 2012 و2017 على التوالي و من هنا نلاحظ الأهمية الاقتصادية للقطاع الخاص في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري.

شكل رقم02: نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة 2017/2010

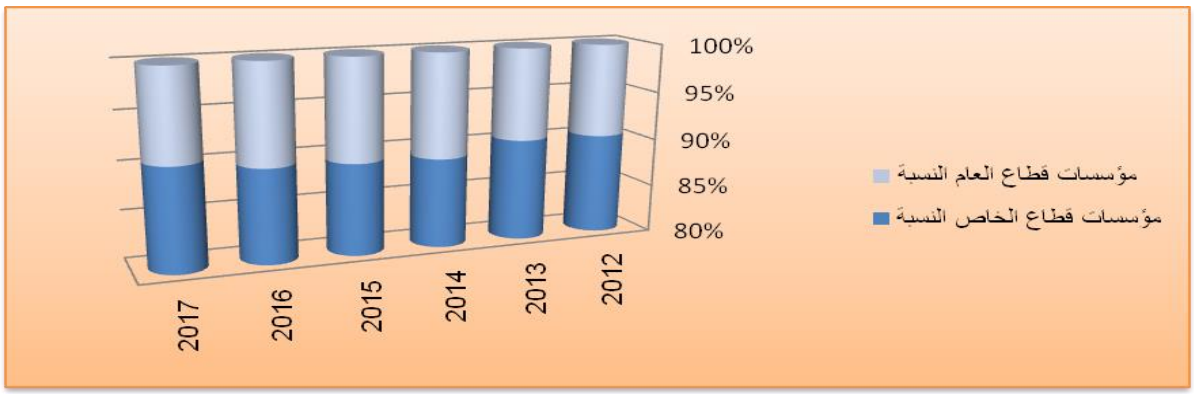

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا عل المعطيات سابقة.

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها الأثر الفعال في زيادة قيمة الناتج الوطني الخام فهي تؤدي دورا مهماً ومعتبراً من حيث تنويع المنتوج الوطني لان الاقتصاد الوطني يرتكز عليها أساسا إذا تم القليل من الاعتماد على قطاع المحروقات.

إن عند دراستنا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخ(PEB) خارج قطاع المحروقات حيث و صلت قيمة هذه المؤسسات في مساهمتها للناتج ب 13843 مليار دينار، فهذه المؤسسات يمكنها أن تحقق النمو الاقتصادي وعليه فان توفير الدعم وتشجيع المستمر لقطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر يبقى أمراً مهما بهدف دفع عجلة التنمية لمختلف المجالات (الاقتصادي، الاجتماعي)، وحتى نوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة وتطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني لها.

الجدول رقم06: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام 2012-2017.

القطاع / السنوات	مساهمة القطاع الخاص		مساهمة القطاع العام		المجموع
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2012	5813.02	87.99	793.38	12.01	6606.40
2013	6741.19	88.3	893.24	11.70	7634.43
2014	7338.65	86.10	1187.93	13.90	8526.58

2015	7924.51	85.78	1313.36	14.22	9237.87
2016	8442.32	84.90	1501.6	15.09	9943.92
2017	12100.8	87.41	1742.20	12.58	13843

المصدر: إحصائيات الناتج الداخلي الخام، وزارة المالية الجزائرية على الموقع:

http://www.dgppmf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2017.pdf

يتضح لنا من خلال قيم الجدول أن مساهمة القطاع العام دائما له حصة الأكبر في زيادة و تطوير الناتج الداخلي الخام حيث سجلت زيادة خلال الفترة 2012-2017 من 5813.02 إلى 12100.8 مليار دينار جزائري، إن هذا التطور راجع إلى السياسات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لقواعد السوق من جهة ومن جهة ثانية نلاحظ أن مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام دائما في تراجع مستمر مقارنة بالقطاع الخاص حيث تراجعت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع العمومي من 14.22 سنة 2015 إلى 12.58 سنة 2017، ومن هنا تبرز أهمية القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي فأهمية توسيع عدد الاستثمارات الخاصة في مجال المؤسسات الناشئة يبقى أمراً ضروريا في إطار عمليات تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر

تتأثر اقتصاديات أغلب بلدان العالم بجائحة كورونا على غرار الجزائر وهذا علة مختلف القطاعات خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد.

1- انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى القريب

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعتبر هي الأكثر تضرروا بسبب أزمة كوفيد 19، وبالتالي فان من الواجب على هذه المؤسسات إيجاد آلية لتجنب مشكل التوقف والإفلاس وذلك لقلت المواد المالية المحدودة لمجابهة الأثار المتعلقة بهذه الأزمة، خاصة قطاعات الأشغال العمومية، والخدمات بصفة أكثر كواكلات السياحة والسفر.

وبالرجوع إلى الإجراءات والتدابير الوقائية من انتشار وباء فيروس كورونا التي باشرتها الدولة الجزائرية لاسيما ما جاءت به المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 2020 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا(كوفيد 19) ومكافحته، فان المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة تحافظ على نسبة 50% من العمال من اجل مواصلة النشاط الاقتصادي، غير أن هذه التدابير تبدو غير كافية لتفادي توقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن مواصلة نشاطها الاقتصادي (الشعل، الأحد 09 أفريل 2020، ص:08).

وأدى غلق معظم النشاطات الاقتصادية كنشاط خدمات النقل المسافرين وفضاء الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم بالإضافة إلى إمكانية غلق نشاطات أخرى بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا إلى التأثير سلبا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي عدم ديمومتها اقتصاديا، وتكبدها خسائر مادية لا يمكن تحملها.

وفضلا عن ذلك فان رئيس منتدى المؤسسات بالجزائر صرح قائلا أن طول أمد هذه الأزمة سيكون له انعكاسات اقتصادية واجتماعية صعبة داعيا إلى ضرورة تموقع الجزائر أكثر في السوق العالمية كشريك لأوربا ما بعد كورونا.

وبالرغم من توجيه الوزير الأول بالجزائر تعليماته إلى ضرورة الإبقاء على النشاط الاقتصادي فيظل التقيد الصارم بتدابير الوقاية من الوباء، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضررت كثيرا ولم تستطع مواجهة جائحة كورونا.

وأدت تداعيات فيروس كورونا إلى تضرر قطاع الخدمات الذي يعتبر ثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يشمل قطاع الخدمات المصرفية والسياحية و التأمينات والترفيه وخدمات الانترنت والمعلومات والنقل وغيرها.

وبالنسبة لخدمات المطاعم فانه يوفر سوق شغل لليد العاملة سواء المنظمة منها أو أصحاب العمل اليومي وهي من بين القطاعات التي عرفت صدمة كبيرة نجمت عن هذا الوباء وتكبدت خسائر مادية لا يمكن تداركها في الوقت في الوقت الراهن مع الإشارة أن الحكومة قررت تعليق نشاط المقاهي والمطاعم ضمن إجراءات الوقاية من انتشار الوباء.

ويؤدي الحجر المنزلي الجزئي أو الكلي إلى تسريح الكثير من العمال التابعين للمؤسسات الصغيرة مما ينجم عنه زيادة في معدلات البطالة على العكس تماما بالنسبة للموظفين التابعين للقطاع العام فأنهم لا يتأثرون طالما أن الدولة ستضمن أجورهم، بالإضافة أن هناك العديد من المؤسسات سيشهر إفلاسها وأخرى من المحتمل جدا تنوي توقيف نشاطها بسبب عدم قدراتها على التحمل والاستمرار في النشاط نظرا لمحدودية الدخل المادي لها وأنها لا تملك سيولة مالية كبيرة تمكنها من الصمود أمام هذه الجائحة (وسيلة، 2017).

وزيادة على ذلك فان جائحة كورونا أثرت كثيرا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ليس لها القدرة على الصمود أمام هذه الجائحة خاصة إذا استمرت لوقت طويل، وفي ظل افتقاد هذه المؤسسات للقدرة التمويلية على غرار مؤسسات الخدمات، و تضمنت الاستجابة الاقتصادية للحكومات إزاء جائحة "كوفيد-19 "مجموعة من التدابير لمساعدة الأفراد والشركات على الصمود في وجه الأزمة. ومع ذلك، وجدت الشركات الصغيرة والمتوسطة نفسها في موقف بالغ الصعوبة، فقد أجريها الطلب المتراجع على اتخاذ قرارات انطوت على تسريح العمال؛ في حني تفتقر الكثير منها إلى الموارد المالية لتجاوز الأزمة ومن المحتمل أن تتعرض ثلث الشركات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان إلى الإفلاس في غضون ثالثة أشهر منذ بدء الجائحة في بلدنها، وستكون قدرتها على الحفاظ على أعمالها قائمة أمرا بالغ الأهمية في مرحلة التعافي بعد الأزمة، حيث تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة في ثلثي إجمالي العمالة على الصعيد العالمي، ونصف نسبة الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

نفذت الحكومات منذ بداية الجائحة عدداً كبيرا من البرامج التي تهدف إلى تلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمثل الهدف الرئيس من هذه البرامج في تزويد أصحاب الشركات بالأموال والدعم اللازمين على المدى المنظور وتعتبر تلك الإجراءات مهمة، إلا أن زيادة تأثيرها إلى أقصى حد يتطلب من صانعي السياسات النظر في أربعة إجراءات إضافية، ألا وهي تسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على الدعم الحكومي، وتمكني بيئة عمل داعمة من خلال تطوير"مركز إدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة"، وتوجيه التركيز على تعزيز الاستدامة والقدرة على التحمل، وإعادة التخطيط للوضع الطبيعي المقبل.

2- مدى تأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأزمة كورونا

على الرغم من حاجة جميع الشركات إلى التكيف بسرعة مع الزعزعة وحالة الغموض المتزايدة، كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة سريعة التأثر بالأزمة بشكل خاص. ويوجد ثالثة عوامل تزيد من تداعيات الأزمة المحتملة على الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالشركات الكبيرة، و يتضح هذا التأثر من خلال (نبيل، 2020):

2-1- تراجع الطلب وتحديات السيولة

انخفض الطلب بشكل كبري منذ انتشار الجائحة، ووفقا لحوالي 15 دراسة استقصائية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، تواجه أكثر من نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة بالفعل خسائر فادحة في الإيرادات، مع امتلاك العديد منها أرصدة احتياطية قد تساعدها في الصمود بضعة أشهر فقط. ففي البرتغال، أفادت نسبة 37% من الشركات الصغرى والمتوسطة عن انخفاض الإنتاج بنسبة أكثر من 50% ومع بداية تفشي المرض في الصين، أفادت ثلثا الشركات الصغيرة والمتوسطة عن وجود ما يكفي من النقد لتغطية التكاليف الثابتة لمدة لا تزيد عن شهرين، أما في الواليات المتحدة، لم تمتلك الشركات الصغيرة سوى27 يوما فقط من التدفقات النقدية، وقد أسفرت هذه العوامل مجتمعة عن جعل الشركات الصغيرة والمتوسطة في موقف صعب للغاية، في حني تواجه العديد منها خطر الإغلاق الدائم.

2-2- تراجع سلاسل التوريد والعمليات غير المرنة

لا يمتلك القائمين على الصغيرة والمتوسطة الموارد التي تمتلكها الشركات الكبيرة في المجالات الوظيفية الأساسية لإدارة الضغوط التجارية والاستجابة للجائحة، ويتجلى هذا النقص في عدم قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تكييف سلاسل التوريد وعمليات الإنتاج بسرعة، كثيرا ما تحصل الشركات الصغيرة والمتوسطة على مدخلات من سلاسل التوريد التي أصبحت أطول وأكثر تعقيدا وأكثر عالمية، إلا أن الجائحة زعزعت سلاسل التوريد هذه، وهو ما أسفر عن افتقار العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الموارد التي تحتاج إليها للحفاظ على عملياتها قائمة.

إضافة إلى ذلك أسفرت الإجراءات التي كان الهدف منها الحد من انتشار المرض إلى زعزعة عمليات إنتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أن مصانع الشركات الصغيرة غري مصممة لإجراءات التباعد البدني، وال تمتلك الشركات عادة الخربة والموارد اللازمة لإعادة تنظيم عملياتها بسرعة.

2-3- تراجع التمثيل غير المتكافئ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الأكثر تضررا

ستكون بعض قطاعات الصناعة أشد تضررا من غريها في ظل الأزمة وفقاءلتحليلنا، وقد تستغرق وقتا أطول للتعافي بسبب الزعزعة في الطلب والعرض على المدى الطويل، وتزداد نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذه القطاعات بسبب الطبيعة المحلية للطلب وقلة عوائق الدخول إلى السوق، مثل قطاعات البيع بالتجزئة والفنادق والمطاعم والترفيه والبناء، على سبيل المثال، تمارس نسبة 60إلى 70% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أعمالها التجارية ضمن هذه القطاعات، وهو ما يجعل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر تأثرا بالأزمة.

3- أهم العقبات التي تقف أمام الاستجابة الأكثر فاعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الجائحة

أعلنت الحكومات عن حزم تحفيز غري مسبوقة، للتعامل مع المشكلات الفورية التي تخلقها الزعزعة. وتمكنا بعد إجراء تحليل من توثيق أكر من 1300 إجراء تحفيزي في 51 دولة بلغت قيمتها حوالي11 تريليون دولار، حيث خصصت هذه الإجراءات جزءا من أموالها لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على توفير الإغاثة النقدية المباشرة والفورية، مثل الإعفاء من الرسوم الحكومية وتقديم حوالات نقدية للشركات، إضافة إلى دعم الميزانية العمومية على المدى الطويل، مثل تقديم برامج ضمان الائتمان ولا تزال نهج الدعم في تطور مستمر، وتنظر بعض الحكومات في تقديم دعم إضافي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى الرغم من الجهد الذي تبذله الحكومات، لا تزال فاعلية الدعم الحكومي محدودة نتيجة للعوامل الثالثة المهمة التالية (الجمهورية، 2020):

- عدم وجود نهج متكامل وانعدام التنسيق تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة اليوم في أمس الحاجة إلى دعم شامل قائم على إستراتيجية متسقة. ومع ذلك، تتسم بيئة العمل الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعقيد، فهي تشمل واضعي السياسات والبنوك ومقدمي المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص والمنظمات غري الحكومية والجهات الدولية المانحة. وتفشل غالبية الحكومات في الوقت الحالي في تطوير بيئة العمل هذه لافتقارها إلى جهة تنظيمية واحدة تضمن توجيه جميع الجهود إلى الأهداف نفسها.

- تركيز الجهود نحو الحفاظ على الشركات قائمة على من التركيز على النمو في المدى المنظور بدلا المستقبل ركزت الحكومات استجاباتها على مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تجاوز الأزمة. وتهدف جميع الإجراءات التي قدمتها الحكومات تقريبا إلى تحسني السيولة من خلال تأجيل سداد الدفعات المستحقة، وتحويل القيمة إلى الشركات، مثل دعم أجور الموظفين وتخفيض الرسوم الحكومية، إضافة إلى دعم الميزانية العمومية (مثل تقديم برامج ضمان القروض.)

ويتناول عدد أقل من المبادرات التحديات الأطول أجال التي ستواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في التكيف مع مرحلة ما بعد الجائحة في حال لم يتعافى الطلب بعد نفاد الحوافز الحكومية، وبالتالي تعد مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تجاوز أزمة الجائحة أمرا بالغ الأهمية، إلا أنها ليست كافية، إذ تحتاج هذه الشركات إلى مساعدة في تصور الوضع الطبيعي المقبل لممارسة الأعمال التجارية. كما أنها تحتاج إلى خطة طويلة الأجل لإعادة تنظيم أعمالها والتعافي والتركيز على تجاوز أدائها السابق قبل الأزمة، وليس بلوغه فقط.

رابعاً: الإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا

توجد أربعة إجراءات لتعزيز تأثير التدابير الحالية لقد دفع نطاق الجائحة والتداعيات الاقتصادية الناتجة عنه العديد من المسؤولين الحكوميين إلى التساؤل عما إذا كانت استجاباتهم التي اتخذوها حتى اليوم كافية لحماية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفري الأساس للتعافي، وينطوي الهدف على الحصول على أكرب تأثري ممكن من الجهود الحالية وإعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تعاف اقتصادي أقوى بعد الأزمة.

ولاحظنا وجود أربعة إجراءات حاسمة في تجربتنا. يركز الإجراءان الأول والثاني على الاستجابة الفورية للجائحة، في حني يركز الإجراءان الأخريان على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز الأزمة وهي في وضع أكثر قوة.

1- سهولة حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على الدعم

إن زيادة مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تدابري الاستجابة تتطلب من واضعي السياسات العمل مع هذه الشركات بشكل مباشر، ومساعدتها في تحديد برامج المساعدة الصحيحة، والتعامل مع إجراءات تطبيق تلك البرامج وتأمين المساعدة لها، وقد أعدّت البلدان التي نفذت هذه التدخلات بنجاح.

لقد دفع نطاق الجائحة والتداعيات الاقتصادية الناتجة عنه العديد من المسؤولين الحكوميين إلى التساؤل عما إذا كانت استجاباتهم التي اتخذوها حتى اليوم كافية لحماية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الأساس للتعافي.

وبمجرد إعلام الشركات الصغيرة والمتوسطة بخدمات الدعم الأكثر صلة، تحتاج إلى الوصول السريع والسهل إليها، على سبيل المثال قد تعتبر القروض والمنح والضمانات التي تتطلب عمليات تطبيق معقدة عوائق تحول دون تحقيق ذلك الهدف،

خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة التي لا تمتلك عدداء كافيا من الموظفين أو الموارد التي يمكن تكريسها لعمليات تقديم طلبات الحصول على تلك القروض والمنح. في المقابل، تعتبر عملية تسهيل الإجراءات الإدارية أداة مهمة تساعد الحكومات في زيادة مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في برامج المساعدة، على سبيل المثال عرضت والية بافاريا الألمانية مساعدة فورية تتراوح بين 5000 و30 ألف يورو للشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة، وبالمثل قدم بنك كندا لتنمية الأعمال(BDC) قرضا للشركات الصغيرة يصل إلى 100000 دولار كندي يمكن الحصول عليه عبر الإنترنت في غضون 48 ساعة من وقت الموافقة.

2- تنسيق بيئة العمل الداعمة وتركيز جهودها

من خلال "مركز إدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة" تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة اليوم إلى دعم شامل. لذلك، من الضروري أن تعد الحكومات " مركز إدارة للشركات الصغيرة والمتوسطة" بصفته جهة تنظيمية واحدة، وتفعيل كامل المنظومة البيئية المتكاملة، وضمان مواءمة جميع الجهود مع الأهداف الرئيسة بهدف زيادة تأثري تدابري الاستجابة الحكومية إلى أقصى حد. وتتضمن الخطوات الضرورية الأولى معالجة مصالح الأطراف المختلفة، وزيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات، والتوفيق بني الطلب والعرض.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعمل مركز إدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة بمثابة مركز تحكم يراقب كيفية تنفيذ البرامج وأثرها عن كثب ويمثل حلقة لاستقاء ردود الفعل، وتمكن هذه الرؤى الثاقبة واضعي السياسات والمشاركين في بيئة العمل الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة من التكليف بسرعة وتوجيه مساعدتهم، وقد يُسفر فشل معظم الحكومات في تتبع التقدم في الوقت الحالي عن خلق نقاط عمياء تحد من قدرتها على اتخاذ إجراءات تصحيحية لتعزيز فاعلية البرامج. ويوفر مركز الإدارة أيضا معلومات حول مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في برامج الدعم الحكومية على مستوى القطاعات وعلى المستوى الإقليمي؛ وتعتبر هذه الرؤى الثاقبة ضرورية لحشد أصحاب المصلحة المعنيين في بيئة العمل.

3- توجيه التركيز على تعزيز الاستدامة والقدرة التنافسية

تعتمد سرعة التعافي على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على العودة إلى ممارسة العمليات المستدامة بعد الأزمة بعد نفاد تدابري التحفيز الحالية، ومن الضروري أن يوجه صانعو السياسات تركيزهم على تقديم ثلاثة تدخلات أساسية تنطوي على تأثري أكبر وأوثق صلة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، ألا وهي تعزيز الوصول إلى الطلب المحلي، ودعم التدويل، وتعزيز الإنتاجية.

- ستبقى حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من المشتريات الحكومية أقل مما هي عليه في العديد من الأسواق، وستبقى المشتريات الحكومية السبيل الوحيد والأكثر تأثيرا للتنمية المستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظرا لحصتها المرتفعة من إجمالي الطلب (الذي يمثل، على سبيل المثال، 30% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأكثر من 50% في البلدان النامية). ويمكن للحكومات النظر في تخفيف الأعباء الإدارية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تزال مشاركتها محدودة في المشتريات العامة، على سبيل المثال نفذت وزارة الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في كوريا الجنوبية إجراء يهدف إلى تبسيط العمليات والعبء الإداري في المشتريات العامة عن طريق الحد من عمليات التفتيش الميداني، وعرضت الحكومات في العديد من البلدان مدفوعات مسبقة مقابل الخدمات والسلع المشتراة.

- تزدهر الشركات الصغيرة والمتوسطة عند دمجها في سلاسل القيمة العالمية. لقد زعزعت الجائحة سلاسل التوريد والتجارة الدولية، وال تمتلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الموارد العادة تعزيز الروابط المقطوعة بمفردها. على هذا النحو يعتبر التركيز على تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في استراتيجيات التصدير الوطنية أمرا بالغ الأهمية.

4- ضرورة تعزيز برامج الإنتاجية للصغيرة والمتوسطة

يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواصلة تعزيز البرامج الخاصة بالعملية الإنتاجية للحفاظ و تعزيز قدرتها على المنافسة على الصعيد المحلي و الدولي.

وعلى الرغم من أن العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة كافحت خلال الأزمة، على سبيل المثال من خلال تقديم حلول التجارة الإلكترونية السريعة، يوجد حاجة ماسة إلى تحقيق مزيد من الابتكارات و الرقمنة لزيادة تعزيز اقتصاداتها وضمان بقائها قائمة، ويمكن للحكومات تسريع إعداد برامج الإنتاجية بالإضافة إلى زيادة فاعلية البرامج الحالية إلى أقصى حد من خلال إعطاء الأولوية للشركات الصغيرة والمتوسطة الأكثر احتياجا) من حيث الحجم والقطاع وإمكانات النمو(ومواءمتها مع التكنولوجيا المناسبة والبنية التحتية وحلول بناء القدرات، على سبيل المثال تدعم الوكالة الحكومية السنغافورية "وورك فورس" Workforce () الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب العمل من خلال برامج متعددة تهدف إلى مساعدة الشركات على تبني ممارسات الإدارة الاقتصادية للموارد، إضافة إلى تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وقد أسفر هذا البرنامج عن زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة بنسبة 40% إلى 70%، وفي أيرلندا ستوفر مكاتب الشركات المحلية في كل مقاطعة قسائم بقيمة 2500 إلى 10000 يورو - مع تمويل المثل بنسبة 50-50لدعم استمرارية الأعمال والابتكار والإنتاجية.

إعادة التخطيط للوضع الطبيعي المقبل يمكن لصانعي السياسات ومسؤولي الشركات الصغيرة والمتوسطة النظر في إعادة تقييم الاستراتيجيات القائمة وتكييف الأولويات مع البيئة الحالية، ويمكن للحكومات النظر في ثالثة مجالات رئيسة تتجاوز استجابات التحفيز الحالية.

- يمكن لصانعي السياسات إعطاء الأولوية للقطاعات التي تضررت بشدة ولكنها قادرة على تحقيق التعافي السريع من خلال تقديم تدخلات مخصصة حسب الحاجة (مثل قطاعي الصيانة والبناء) ويمكن أن يساعد هذا النهج في زيادة النشاط الاقتصادي مع الاستمرار في حماية الصحة العامة.

- يمكن للحكومات تسريع الجهود لدعم الشركات عالية الأداء والمبتكرة وذات إمكانات بلوغ مرحلة تسارع النمو. ووفقاً لتحليلنا، لا تمثل هذه الفئة سوى 2 إلى 3 % فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة في معظم البلدان، إلا أنها تولد أكثر من 60% من النمو الاقتصادي وفرص العمالة، على هذا النحو يمكن للحكومات أن تطمح إلى مضاعفة عدد الشركات متسارعة النمو على المدى المتوسط، أي نسبة الشركات متسارعة النمو من إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعد برامج المساعدة الفنية المستهدفة والقابلة للتطوير والمنصات الوطنية التي تحفز الابتكار في المنتجات واعتماد التكنولوجيا والرقمنة وإنشاء نماذج أعمال جديدة ضرورية لزيادة عدد الشركات متسارعة النمو، على سبيل المثال طور بنك كندا لتنمية الأعمال عام 2016 برنامجي تسارع النمو ومحرك النمو لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة سريعة النمو في سعيها إلى تحسين استراتيجيات نموها وهياكل التمويل والضوابط الداخلية، وستتمكن الشركات المشاركة في هذا البرنامج من الوصول إلى الخبرة الداخلية لبنك كندا لتنمية الأعمال وشبكته من رواد الأعمال. وقدم البرنامج الدعم لأكثر من 140 شركة حتى اليوم.

وأخيراً على الرغم من أن استجابة الحكومات تركز على الحفاظ على مواصلة الشركات الصغيرة والمتوسطة نشاطها، من الضروري استكمال هذه الجهود مع تعزيز ثقافة ريادة الأعمال التي تهدف إلى دعم ممارسة الأعمال في القطاعات ذات الأولوية، وزيادة عدد الوظائف الجيدة، وتحسني قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التحمل والصمود في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الراهنة وتعزيز قدرتها التنافسية.

تدرك الحكومات أن الشركات الصغيرة والمتوسطة ستكون محركا حيويا لمرحلة التعافي الاقتصادي بعد الأزمة، وقد نفذت الكثير منها بالفعل عدة برامج استجابة للجائحة. إلا أن ضمان وصول المساعدات إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وإحداث التأثير المطلوب يتطلب نهجاً أكثر شمولا. وستقوم الحكومات التي تتخذ أربعة إجراءات مستهدفة بتسريع عملية تعافيها وإعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النجاح المستدام.

خاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم آليات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ووسيلة لخلق فرص عمل جديدة، التي تساهم بفعالية في تطوير صناعات قائمة من خلال التكوين والتطوير حيث تقدم هذه المؤسسات المعلومات الكافية والدراسات اللازمة لخطط العمل وجدوى المشروعات وتسويق المنتجات، وتتنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الهدف الذي أنشأت لأجله.

ولكي تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها المتمثل في تنمية وتدعيم الاقتصاد الوطني وخلق تنوع في مصادر الدخل و لتفعيل دورها في تنمية القدرات التنافسية لهذه المؤسسات يجب عليها ما يلي:

تبني الأسلوب الحديث في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستخدام الحاضنات التكنولوجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي تركز على المهارات المتميزة عالمياً وربطها بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث بما يوفر لها قدرات أكثر تنافسية.

- توفير الاستراتيجيات والعناصر البشرية القادرة على تقديم الأفكار والتخطيط طويل المدى.
- التأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستعانة بالتجارب و الخبرات العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات.
- الاستغلال الأمثل للكفاءات الفنية في تقديم الدعم و المشورة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة، وكذا تقديم قاعدة بيانات مناسبة للإطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجاباً على إنتاجيتها.
- يجب العمل على التنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمعاهد من جهة أخرى، من أجل تطوير البحث العلمي والتكنولوجي.
- التنسيق مع مخابر البحث العلمي المحلية والدولية وتعزيز التعاون فيما بينها من اجل تنمية وتطوير الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة تكوين الموارد البشرية المؤطرة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء داخليا أو خارجيا والتركيز على تنمية وتطوير وتجديد المعلومات لدى المؤطرين بما يتماشى مع البيئة المحلية والدولية.
- يجب الاستفادة وأخذ العبر من النماذج والتجارب الدولية الناجحة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراستها وتبيان نقاط قوتها ومتطلباتها استمراريتها، وهذا لتفادي المخاطر التقنية والتنظيمية في تسيير هذه الحاضنات.

قائمة المراجع:

1- انعقاد مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية. (26 03, 2020). تاريخ الاسترداد 12 11, 2020، من www.radioalgerie.dz.

2- بريبش السعيد حسيبة. (18/17 أفريل 2006). إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول. المؤتمر الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. (صفحة ص:178). جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

3- بن عديدة نبيل. (اوت , 2020). انعكاسات جائحة كورونا كوفيد 19 على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة قانون التشغيل والعمل ، الصفحات 153-162.

4- الجريدة الرسمية. (15 ديسمبر2015). المواد: 5،6،7 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12. الجزائر .

5- جريدة الشعل. (الأحد 09 أفريل 2020، ص:08). مقال بعنوان الأزمة الاقتصادية و أزمة كورونا يهددان شركات البناء، العدد 18231.

6- سعاد نائف برنوطي. (2005 ، ص35-38). إدارة الأعمال الصغيرة للريادة، الطبعة الأولى. عمّان، الاردن: دار وائل للنشر.

7- سعد عبد الرسول محمد. (1998، ص: 35-36.). الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي .

8- سعود وسيلة. (2017). حوكمة كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تأليف أطروحة دكتوراه (صفحة ص: 73). جامعة محمد بوضياف، المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية.

9- سعود وسيلة (2017). حوكمة كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تأليف أطروحة دكتوراه (صفحة ص:73). جامعة محمد بوضياف، المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

10- عثمان لخلف. (2003-2004). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر. تأليف أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) (الصفحات 12-14). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

11- موسى شتيوي. (2002،ص:23). دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة في الأردن. الاردن: دار نديل للنشر والتوزيع.

أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجز ائري خلال الفترة 1990-2020

The impact of oil prices fluctuations on the Algerian trade balance during the period 1990-2020

د رحيمة بوصبيع صالح، ط د عبد الكريم دبار، ط د أبوبكر خالدي
Dr Bousbia Salah Rahima, Debbar Abdelkrim, Khaldi Abu Baker
1 أستاذ محاضر أ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجز ائر Bousbia.s.Rahima@gmail.com
2 طالب دكتوراه، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجز ائر abdelkerimdebbar39@gmail.com
3 طالب دكتوراه، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجز ائر aboubakerkhaldi79@gmail.com
Echahid Hamma Lakhdar University, Eloued / Algeria

الملخص:
يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990-2020) حيث عمدت الدراسة إلى نمذجة قياسية وتحليلية باستخدام نموذج *ARDL*،
توصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الآجل بين متغيرات الدراسة، مع وجود علاقة قصيرة الآجل أيضاً وهو ما أكدته معادلة *UECM* حيث ظهرت إشارة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية.
الكلمات المفتاحية: سعر برميل النفط، ميزان تجاري، عوائد نفطية، صادرات.

Abstract:
This research aims to study the impact of the Oil prices fluctuations on the Algerian trade balance for the period (1990-2020), The study carried out standard and analytical modeling using model ARDL.

The results found a long - term equilibrium relationship between study variables, with also a short-term relationship which is confirmed by the UECM equation, where the error correction coefficient signal was negative and significant

Key words: Oil Barrel Price, Trade Balance, Oil Revenue, Exports.

مقدمة:

يعتبر النفط عصب الاقتصاد العالمي الحديث فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل من الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، وقد أخذ النفط المكانة الأهم في مصادر الطاقة التي تعتمد عليها الحضارة البشرية طوال القرن العشرين حيث اعتمدت عليه بشكل كبير، ويعرف القرن العشرين بقرن النفط، حيث تطورت وتوسعت استخداماته واكتسب مكانة هامة، حيث أصبح يلعب دورا هاما في الحياة البشرية في حالات السلم، وتتعاظم هذه الأهمية في أوقات الحرب، مما جعله أكثر سلعة إستراتيجية في هذا العصر، ولذلك أصبحت الدول تصيغ سياستها تبعا لحاجتها له، حيث برز مفهوم أمن الطاقة على نطاق واسع، ولذلك أصبحت أسعار النفط ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمنتجي النفط والمستهلكين له، كما وأصبح يشكل حيزا معتبرا في سوق المبادلات التجارية الدولية، هذا الحيز المعتبر الذي يحتله في الاقتصاديات العالمية جعل لتقلبات أسعاره تأثيرا مباشرا وغير مباشر على صادرات وواردات الدول المنتجة والمستهلكة له على حد سواء .

والجزائر كغيرها من الدول المنتجة للنفط والتي يرتبط اقتصادها ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات حيث تشكل صادراتها النفطية ما يفوق 97% من إجمالي صادراتها، إذ تعتبر العوائد النفطية بمثابة الرئة التي يتنفس من خلالها الاقتصاد الوطني.

مما سبق ذكره يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين تقلبات أسعار البترول والميزان التجاري في الجزائر تدفعنا للبحث عن مختلف التفاعلات والتأثيرات لهذه العلاقة وعليه نجد أنفسنا أمام التساؤل الرئيسي التالي:

"ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2020 ؟"

وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال التطرق إلى العناصر الرئيسية التالية:

- نظرة عامة حول تقلبات أسعار النفط والميزان التجاري
- أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة

أولا: نظرة عامة حول تقلبات أسعار النفط والميزان التجاري

يحتل البترول مكان الصدارة في اقتصاديات الطاقة حيث يلعب دورا حيويا في العالم المعاصر، كما يتزايد دوره باستمرار بسبب كثرته وتعدد استعمالاته سواء في الدفاع القومي أو في الصناعة حيث يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم في تشغيلها، ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دونه، كما يكتسي أهمية كبيرة في القطاع الزراعي كونه مصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة من جهة واستعمال المنتجات البيتروكيماوية وأثرها في التقدم الزراعي من جهة أخرى:(أحمد، 2015/2014، ص5)، يشكل البترول ومنتجاته سلعة ذات قيمة مالية ضخمة في التجارة الدولية تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول، هي الدول النتيجة للبترول والدول المستهلكة وغير المنتجة وبلدان الشركات البترولية الكبرى، فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية العادية للإنسان:(بوجمعة، 2009/2008، ص34).

2- العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط

تصنف العوامل المتدخلة في تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية

1- 1 العوامل الاقتصادية :يعتمد الاستقرار في سوق النفط العالمي على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من البترول لأن البترول سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي، فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على البترول، ومن أهمها :(ميري، 2016، ص36):

أ- **الطلب العالمي على البترول:** ينقسم الطلب على البترول إلى نوعين، فالأول يتمثل في الطلب بغرض الاستهلاك، حيث أنه يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت في زيادة الطلب على المنتجات النفطية كما أن زيادة استهلاك البترول لكل من الصين والهند أثر على الطلب العالمي على النفط.أما النوع الثاني فهو الطلب بغرض المضاربة " الأسواق المستقبلية" فقد عرفته الأسواق في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وذلك بدخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية بهدف تحقيق الأرباح مما أثر على الطلب العالمي على النفط: (ميري، 2016،ص37).

ب- **العرض العالمي للنفط:** تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط، لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره، ومن أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط، كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دورا حيوياً في عرض النفط، كذلك المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية، والمراقب للأحداث خلال الفترة يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار (المزيني، 2013، ص334).

1 – 2 العوامل غير الاقتصادية: وتتمثل في جملة من العناصر ظاهرها غير اقتصادي ولكنها تؤثر بشكل أو بآخر على أحد العاملين الاقتصاديين المذكورين سابقا(العرض أو الطلب) ونوجز هذه العوامل في: (المزيني، 2013، ص337-340)

- ✓ العوامل الجيوسياسية: تلعب التوترات والاضطرابات عبر العالم دورا هاما ومؤثرا في تقلبات أسعار النفط كأحداث 11 سبتمبر 2001 .
- ✓ العوامل المناخية: وهي أسباب مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير مثل مخاوف زيادة قوة الإعصار (دين) وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية.
- ✓ عوامل نفسية: وهي لا تقل أهمية عن العوامل الأخرى كالخوف من تدني قيمة الدولار مقابل اليورو مما يدفع بالمستثمرين إلى استخدام النفط ملاذا آمنا في مواجهة ضعف الدولار.
- ✓ العوامل الفنية: تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشاكل فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة.
- ✓ عامل الندرة : كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في تقلبات الأسعار أمر طبيعي.
- ✓ العوامل البيئية: إن للسياسات البيئية المنتهجة من طرف الدول أثر كبير في تقلب أسعار البترول ومشتقاته: (ميري، 2016، ص46).

والشكل التالي يوضح تقلبات أسعار البترول الخام نتيجة الأحداث العالمية المختلفة خلال الفترة 1861-2019، والمتمثلة في أحداث اقتصادية كاكتشافات جديدة لآبار في مناطق مختلفة من العالم،وأخرى غير اقتصادية كان لها أثر واضح في تقلبات أسعار البترول مثل غزو العراق للكويت وأحداث الربيع العربي.

الشكل رقم (01): تقلبات أسعار البترول الخام للفترة 2019/1861

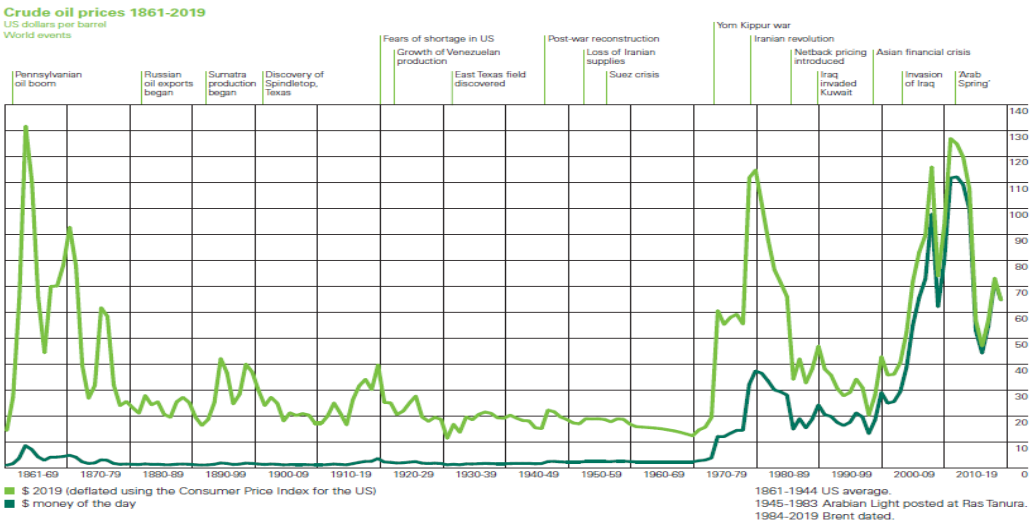

Source : BP Statistical Review of World Energy,Edition 69, 2020, p26.

3- الأزمات النفطية العالمية

تُعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل اقتصادية أو غير اقتصادية (محمود، 2015، ص 4) ، وكمثال على ذلك الأزمة الصحية العالمية الأخيرة المتمثلة في جائحة كوفيد 19 والتي كان لها الأثر الكبير على سوق النفط العالمي.

2-1 الأزمات النفطية قبل فترة الدراسة

شهد العالم خلال عقدي السبعينات والثمانينات عدة اهتزازات نفطية كان أبرزها أزمة 1973 ، والتي أطلق عليها اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973قررت منظمة أوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%.

ومع اندلاع شرارة حرب الخليج الأولى سنة 1979 ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ ثلاث مرات من 13 دولار إلى 32دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية، وذلك بسبب انخفاض الإنتاج الإيراني مما سبب شح في الإمدادات البترولية وبالتالي ارتفاع أسعار البترول: (محمود، 2015، ص5).

وفي أواخر الثمانينات وبالتحديد في مطلع 1986 تعرض العالم إلى نكسة نفطية جديدة عرفت بالأزمة النفطية العكسية لأنها تختلف عن الأزمتين النفطيتين الأولى والثانية، حيث أن هاتين الأخيرتين كان لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا، أما أزمة 1986 فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة انخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية، بسبب زيادة المعروض النفطي على الطلب النفطي، وعلى هذا الأساس اصطلح على تسميتها الأزمة النفطية العكسية لأنها تختلف عن الأزمتين الأوليين من حيث الآثار، لكن السبب الرئيسي مشترك والذي يتعلق بالاختلال بين الكميات المطلوبة والمعروضة للنفط: (الرحمان، 2015، ص116). وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل بعد أن كان في مستوى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى: (سمية، 2015، ص18).

2-2 أهم الأزمات النفطية خلال فترة الدراسة

لقد عرفت الفترة محل الدراسة عدة اهتزازات متفاوتة الآثار والنتائج كما حدث في سنة 1990 من ارتفاع للأسعار نتيجة حرب الخليج الثانية، كما تميزت سنة 2004 كذلك بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل(وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987 م)، وقد عُرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط: (محمود، 2015، ص4). وتبقى أهم أزمات هذه الفترة نعددها في الآتي:

أ- الأزمة النفطية سنة 2008

ارتفعت أسعار النفط بشكل قياسي في نهاية سنة2007 محققة 100 دولار للبرميل، وبعد انفجار أزمة 2008 التي تسببت في إفلاس المؤسسات والبنوك وكذلك حالة الكساد التي دخلها الاقتصاد، منعكسة بذلك على السوق النفطية التي كانت في أعلى مستوياتها حيث بلغ سعر برميل النفط 148.28 دولار ليتهاوى لسعر 61 دولار للبرميل نهاية سنة 2008، ثم يرتفع تدريجيا ليصل لسعر 80 دولار للبرميل سنة 2009: (مصطفى، 2018، ص4).

ب- الأزمة النفطية سنة 2014

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه

المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك)وتضاؤل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية و جيوسياسية: (محمود، 2015، ص5).

ت- الأزمة النفطية سنة 2020

مع نهاية سنة2019 وبالضبط في شهر نوفمبر انتشر وباء خطير عُرف بكوفيد 19 في مدينة ووهان الصينية وبسرعة تفشى ليصل إلى مناطق واسعة في الصين مما جعل الحكومة الصينية تباشر باتخاذ خطوات صارمة لاحتواء الوباء ومنع انتشاره، كإغلاق المدن والمنشآت والمصانع ومنع حركة السير وغيرها من الإجراءات، ونتيجة لذلك توقّع خبراء تراجع استهلاك النفط بواقع 25في المائة، لكن الأمر لم يتوقف على هذا الحد، فقد تطور الأمر بسرعة ليصبح عالميا وذلك مع إعلان منظمة الصحة العالمية في 30 جانفي 2020 ثم قرارها بأنه وباء خطير في 11 مارس، ما جعل دول العالم تحذو حذو الصين في سياسات محاربة هذا الوباء الخطير، وهذا ما انعكس على الاقتصاديات العالمية من جهة وعلى المحرك الرئيسي لها(النفط) سلبا من جهة أخرى (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص2): ، ليستيقظ العالم بعد هذا الإعلان على «زلزال اقتصادي» حيث انهارت أسعار النفط بصورة لم يسبق أن تم تسجيلها من قبل مطلقا في تاريخنا الحديث، فقد تراجعت الأسعار خلال دقائق معدودة بأكثر من 30%، وذلك بعد عدة أيام من الخسائر المتواصلة التي أدت به إلى أن يهوي إلى مستويات لم نعرفها منذ سنوات. ما حدث في الأسواق يشكل انهيارا وليس هبوطا عاديا أو منطقيا، هو انهيار بكل معنى الكلمة، إذ لا توجد سلعة تفقد ثلث قيمتها خلال دقائق معدودة، وهذا الانهيار في أسعار النفط له أسباب يمكن حصرها في الآتي:

- ✓ انتشار فيروس كورونا، والقلق العالمي غير المسبوق من الوباء، ما يعني بالضرورة أن العام الحالي سوف يشهد هبوطا حادا في الطلب على النفط ومشتقاته بسبب أن أغلب دول العالم اتخذت إجراءات للحد من السفر والتنقل، فضلا عن أن الصين هي مركز الوباء، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ودخولها في الركود يعني بالضرورة انخفاض طلبها على النفط والوقود بكل أنواعه.

- ✓ فشل التوصل إلى اتفاق لخفض الإنتاج بين منظمة «أوبك» وروسيا، وفشل الاتفاق مرده سياسي بكل تأكيد وليس اقتصاديا، حيث أن التوازن الذي كان متحققا في الأسواق طيلة السنوات الثلاث الماضية، كان يصب في مصلحة الجميع. وبمجرد فشل التوصل إلى اتفاق تراجعت أسعار النفط بنسبة 10%، وفي يوم التداول التالي، أي يوم الانهيار، هوت الأسعار بنحو 30%، وفقد النفط ثلث قيمته خلال دقائق معدودة.

- ✓ ربما تكون القشة التي قصمت ظهر السوق هي اشتعال حرب الحصص والأسعار بين روسيا والسعودية، وعدم التمكن من الوصول إلى اتفاق طويل المدى لتخفيض الانتاج، بالرغم من المساعي الامريكية الحثيثة التي توصلت إلى حدوث اتفاق بين كل من روسيا وأوبك ومنتجين آخرين يقضي بتخفيض الانتاج بـ 9.7 مليون برميل يوميا أي بنسبة 10 في المئة من المعروض العالمي، لكن الأسواق استقبلت هذا الاتفاق ببرودة، لأنه حتى بعد هذا التخفيض سيبقى الفائض في السوق في حدود 20 مليون برميل يوميا، إضافة إلى أن التخفيض لم يكن فوريا وعميقا، بل سيبدأ في أوائل ماي وسيكون ساري المفعول لشهرين فقط: (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص3).

4- **الميزان التجاري**

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا: (يونس، 2007، ص 181) ،الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة عادة 3 أشهر وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري(Nx) = إجمالي صادرات البلد(X) – إجمالي واردات البلد(Y)

الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد، إذا كان الميزان التجاري إيجابي يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا" فائض في الميزان"أو ما يسمى" الفائض التجاري، أما في حالة الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى" بالعجز التجاري "لكن لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري، هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي، أما الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي: (هجيرة، 2012، ص96) وينقسم إلى قسمين:

3- 1 الميزان التجاري السلعي (تجارة السلع المنظورة): يتم خلال هذا الحساب تسجيل قيمة المعاملات في السلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات. ويعتبر هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية بقيد دائن(+) إذ يترتب على عمليات التصدير زيادة تدفق العملة الأجنبية إلى داخل الدولة. ويتم تسجيل الواردات من السلع بقيد مدين (-) حيث يترتب على عمليات الاستيراد خروج العملة الأجنبية من الدولة: (ناصف، 2007، ص270).

3 - 2 الميزان التجاري الخدمي (التجارة غير المنظورة): وهو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة المتخذة لشكل خدمات(أي لشكل غير ملموس)، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في فترة زمنية معينة، ولها علاقة بالإنتاج والدخل خلال هذه الفترة: (حاتم، 1993، ص340).

ثانيا: عرض نموذج الدراسة(أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة):

تؤثر على الميزان التجاري عدة متغيرات اقتصادية مختلفة لكننا اقتصرنا في الجوانب التطبيقية لدراستنا على تقلبات أسعار النفط دونا عن المتغيرات الأخرى باعتبارها محور دراستنا...

ومن أجل فحص العلاقة بين الميزان التجاري وتقلبات أسعار النفط، سنقوم باستخدام مجموعة الأدوات القياسية والاختبارات المرتبطة معها والخاصة بمتغيرات السلاسل الزمنية مثل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية اختبار التكامل المشترك وسيتم مناقشتها أثناء عملية التحليل.

1- التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات:

تم جمع البيانات حول متغيرات الدراسة لقياس العلاقة بين الميزان التجاري وتقلبات أسعار النفط ، من مصادر رسمية مختلفة موضحة في الجدول الموالي، كما تم معالجة البيانات الإحصائية باستخدام برنامج **(EVIEWS10)**من أجل تقدير نموذج الدراسة خلال الفترة 1990-2020 المصاغ على النحو التالي:

$$Nx= C+ C(1)\times Oil+\beta$$

الجدول رقم (01) متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
Nx	**الميزان التجاري: ويُعبر عنه بصافي الصادرات وهو يمثل الصادرات من السلع المنظورة ناقص الواردات من السلع المنظورة.**	**التقارير السنوية لبنك الجزائر(2012-2017)** Direction Générale des Douanes, Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie 1963_2010 **صندوق النقد الدولي** https://data.imf.org/?sk=7A51304B-6426-40C0-83DD-CA473CA1FD52&sId=1542635306163
OIL	**أسعار البترول: وهو يمثل سعر برميل النفط الخام الجزائري(صحارى بلند) بالدولار الأمريكي للبرميل.**	OPEC Annua lStatistical Bulletin 2018 **نشريات أوبك الشهرية حول أسعار سلة أوبك** https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

2- اتجاه متغيرات الدراسة:

يبين التمثيل البياني أسفله اتجاه متغيرات الدراسة خلال الفترة 2020/1990، حيث لاحظنا أن كلا المتغيرين التابع والمتمثل في رصيد الميزان التجاري(**Nx**)والمتغير المستقل المتمثل في سعر برميل النفط (**Oil**) لهما نفس الاتجاه خلال تلك الفترة، حيث عرفت أسعار البترول تقلبات كثيرة خلال الفترة 1990-2020 حيث شهدت الأسعار انخفاضاً تدريجياً من سنة 1990 أين بلغ سعر البرميل من النفط 24.34 دولار حتى سنة 1994 أين بلغ سعر النفط (صحاري بلند) 16.19 دولار للبرميل تزامن معها انخفاض في رصيد الميزان التجاري الجزائري أين كان سنة 1990ي يحقق فائضاً بنسبة1.62 ليحقق سنة 1994 عجزاً بنسبة1.025ورغم التحسن الطفيف في سنة 1995 لكل من الأسعار ورصيد الميزان التجاري الا أنه شهد تراجعا في السنوات الموالية وهذا راجع بشكل أساسي لما عانته الأسواق العالمية جراء أزمة النمور الأسيوية سنة 1997 وهو نفس المشهد الذي تكرر خلال الفترة 2000-2009 كما نشهد انخفاضاً شديداً للأسعار خلال سنتي 2009 وسنة 2014 وهذا بسبب تزامن الأزمة الاقتصادية العالمية مع أزمة اليورو تلتها أزمة الفائض من المعروض في السوق النفطية بسبب دخول الغاز الصخري للسوق سنة 2014الملاحظ أن رصيد الميزان التجاري قد عرف تأثراً بنفس اتجاه وشدة تغير الأسعار.

الشكل(02): اتجاه وعلاقة متغيرات الدراسة للفترة 1990-2020

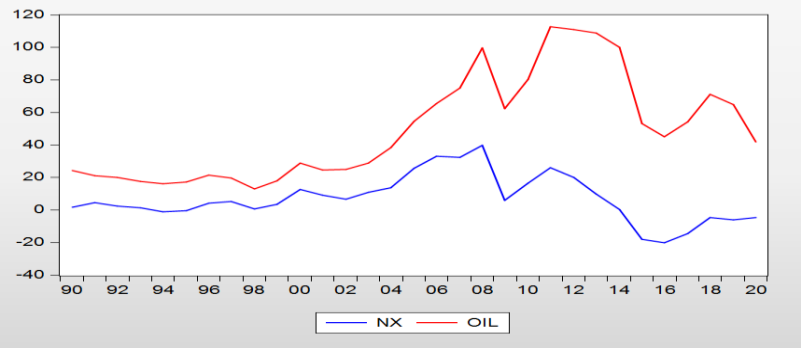

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات **EVIEWS10**

3- اختبار استقرارية متغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة):

يهدف هذا الاختبار إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة، والتأكد من عدم وجود انحدار زائف لهذه السلاسل، تفادياً لإعطاء علاقة ذات نتائج غير حقيقية بين المتغيرات، وكذا تحديد رتبة كل متغير على حدة، من خلال استخدام اختبارات جذر الوحدة (**unit root tests**)، المتمثلة في اختباري ديكي فولر المطور **ADF**واختبار فيليب بيرون**PP** لاختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة: (عثماني، 2017، ص 546).

فأدبيات الاقتصاد القياسي تؤكد على ضرورة استخدام اختبار جذر الوحدة الذي تعاني منه غالبية السلاسل الزمنية: (Nelson, 1982, p139-162) عند هذا المستوى من البحث سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمعرفة مدى استقرار المتغيرات، بمعنى التأكد من استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند حساب الفروق الأولى: (Granger, 1974,p 111-120). وتحديد رتب تكاملها من أجل تحديد أسلوب التقدير الأنسب من بين أساليب التقدير المختلفة. ومن المتعارف عليه أن عند إجراء الفرق الأول للسلسلة الزمنية يتم حذف الاتجاه العام والحد الثابت ومنه تم استخراج النتائج وهي موضحة في الجدول رقم 02.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level	
		NX	OIL
With Constant	t-Statistic	-1.7326	-1.4630
	Prob.	*0.4053*	*0.5382*
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7725	-1.4216
	Prob.	*0.6927*	*0.8335*
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6065	-0.6131
	Prob.	*0.1007*	*0.4433*
		n0	n0
		At First Difference	
		d(NX)	d(OIL)
With Constant	t-Statistic	-5.3475	-4.6435
	Prob.	*0.0001*	*0.0009*
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2984	-4.6297
	Prob.	*0.0009*	*0.0047*
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.4394	-4.7261
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*
		***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج Eviews10

* معنوية عند مستوى 10% حسب قيم (adj.t-Statistic) الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

** معنوية عند مستوى 5% حسب قيم (adj.t-Statistic) الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

*** معنوية عند مستوى 1% حسب قيم (adj.t-Statistic) الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

يوضح الجدول أعلاه أن كل المتغيرات معنوية عند المستوى وهي أكبر من 0.05 بالتالي هناك جذر وحدة عند المستوى كما يبين الجدول أن جميع القيم المحسوبة أكبر تماماً من القيم الحرجة لMackinnon (بالقيمة المطلقة) عند مستوى معنوية 1% و5% و10%، أي أن هذه السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، وعليه فكل متغير يعتبر متكاملا من الدرجة الأولى I(1)، وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة عند الفرق الأول، مما يعني أنه يمكن تقدير معاملات نماذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)★

4- اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

يتميز نموذج (ARDL) بإمكانية تقدير معاملات العلاقة قصيرة وطويلة الأجل في آن واحد، إلا أنه وفقا لـ (Pesaran ., 2001 et al) يشترط أن يكون المتغير التابع مستقر عند الفرق الأول I(1) لتطبيق هذا النموذج، والجدول التالي يبرز نتائج تقدير نموذج(ARDL):

الجدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج(ARDL)

Dependent Variable: NX
Method: ARDL
Date: 02/20/21 Time: 21:02
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): OIL
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
NX(-1)	0.796839	0.056963	13.98882	0.0000
OIL	0.476528	0.047724	9.985036	0.0000
OIL(-1)	-0.509222	0.046439	-10.96542	0.0000
C	2.642882	1.371164	1.927474	0.0649

R-squared	0.933899	Mean dependent var	7.204451
Adjusted R-squared	0.926272	S.D. dependent var	14.43898
S.E. of regression	3.920614	Akaike info criterion	5.693939
Sum squared resid	399.6515	Schwarz criterion	5.880766
Log likelihood	-81.40909	Hannan-Quinn criter.	5.753707
F-statistic	122.4451	Durbin-Watson stat	1.737266
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج Eviews10

نتائج الجدول تشير أنF تساوي 122.44 والمعنوية لكل متغيرات النموذج تساوي 0.0000 وهي أقل من 5% ما يعني أن النموذج معنوي أما معنوية الحد الثابت المقدرة بـ 0.06 فليست مهمة وغير مؤثرة، وبحسب نتائج الجدول فإن سعر النفط فيؤثر على رصيد الميزان التجاري بنسبة 92.62% لأن قيمة R adjusted تساوي 0.926272.

5- اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (اختبار منهج الحدود Bound test)

ويتم ذلك بالاعتماد على اختبار الحدود (Bounds Test) وكانت النتائج كالأتي:

★Autoregressive Distributed Lag Model

الجدول (04): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.794560	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج Eviews10

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود(ARDL) يوضح الجدول السابق نتائج حساب إحصائية F حيث جاءت قيمة (F=7.794) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقترحها كل من (Pesaran et al. 2001)،أي أكبر من 3.51 و4.16 و4.79 وأيضا 5.58 عند مستويات معنوية 1%،5%و10%، ما يعني وجود علاقة بين المتغيرين محل الدراسة أي رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط.

وعليه فنتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل والمتغير التابع. يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لعلاقة الأجل الطويل وفق نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة كما يلي:

$$Nx=C(1)\times Nx(-1)+C(2)\times Oil+C(3)\times Oil(-1)+C(4)$$

6- تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير:

تم تقدير العلاقة طويلة الأجل لاختبار معنوية معالم المتغيرات المفسرة على المدى الطويل، وكانت النتائج:

أ- تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج (**ARDL**) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (05): نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع Nx

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL	-0.160925	0.152768	-1.053392	0.3019
C	13.00881	8.030652	1.619894	0.1173
EC = NX - (-0.1609*OIL + 13.0088)				

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج **Eviews10**

تشير نتائج النموذج القياسي في الأجل الطويل والمبينة في الجدول أعلاه إلى أن معلمة سعر النفط **Oil** تمارس تأثيراً سلبياً وغير معنوي عند مستوى الدلالة 5%، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الميزان التجاري وسعر النفط في المدى الطويل في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث أن ارتفاع سعر النفط بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري بنسبة0.16%، كبداية، لينعكس في المدى الطويل ويمكن تفسير ذلك من خلال كون ارتفاع أسعار النفط في غالبه متأتي من سياسة علاجية لمنظمة أوبك لعلاج انخفاض الأسعار أثناء الأزمات من خلال تقليل المعروض من النفط في السوق العالمية وبالتالي انخفاض الحصة السوقية المستقبلية الخاصة بالجزائر باعتبارها عضو في المنظمة نظراً لتوفر منافسين وبدائل جديدة في السوق من مثل

الغاز الصخري التي ستعوض الناقص من العرض الخاص بمنظمة أوبك وبالتالي سينخفض الميزان التجاري نظراً لنقص الكميات المصدرة، من جانب أخر هناك الكثير من المنتجات المشتقة من البترول يتم استيرادها كمنتج نهائي للجزائر مما يفسر سبب العلاقة السلبية بين السعر والميزان التجاري الجزائري.

ب- **تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) :**

بعد الحصول على العلاقة الطويلة الآجل وفقاً لنموذج التكامل المشترك، يتم تقدير نموذج **UECM** الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع حيث تم تقدير العلاقة قصيرة الآجل وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (06): نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج ARDL (المتغير التابع (Nx))

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(NX)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/20/21 Time: 21:04
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL)	0.476528	0.043484	10.95862	0.0000
CointEq(-1)*	-0.203161	0.040485	-5.018209	0.0000

R-squared	0.841168	Mean dependent var	-0.209767
Adjusted R-squared	0.835495	S.D. dependent var	9.314779
S.E. of regression	3.777998	Akaike info criterion	5.560606
Sum squared resid	399.6515	Schwarz criterion	5.654019
Log likelihood	-81.40909	Hannan-Quinn criter.	5.590490
Durbin-Watson stat	1.737266		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج **Eviews10**

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن إشارة معامل تصحيح الخطأ **CointEq(-1)** فقد ظهرت المعلمة ($\lambda = -0{,}203$) سالبة ومعنوية عند مستوى الدلالة 5%، وهذا ما يؤكد نتائج التكامل المشترك، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل. وهذا يعني أن 20.3% من الخلل في التوازن لمتغيرة الميزان التجاري للفترة السابقة (t-1) يتم تصحيحه في الفترة الحالية (t)، يتضح أيضاً من خلال معادلة نموذج تصحيح الخطأ معنوية متغيرة أسعار النفط عند مستوى الدلالة 5%.

7- الاختبارات التشخيصية للنموذج:

1-7 التوزيع الطبيعي للبواقي:

لاختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر نستخدم اختبار (**Jarque-Bera test**) لفرض العدم (التوزيع الطبيعي للبواقي: H_0)، لنتحصل على الشكل الموالي:

الشكل رقم (03) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير

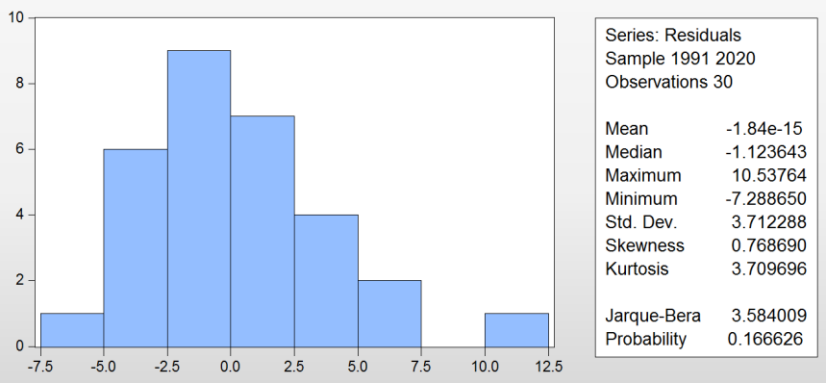

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج **Eviews10**

أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالشكل السابق أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيم الاحتمالية (**P-Values**)لـ **Jarque-Bera test** 3.58 وهي أكبر من مستوى المعنوية **5%**، كما أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.16 وهي اكبر من 0.05 ما يثبت اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي.

2-7 اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

لا يمكن الاعتماد على النموذج المقدر في حال ارتباط بواقيه ارتباطا ذاتيا بينها نظرا لأن هذا الارتباط من شأنه أن يؤثر سلبا على صحة القيم العددية للمعلمات المقدرة ومن ثم الخروج باستنتاجات مضللة لاختبارات المعنوية، لهذا يجب التأكد من خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة، وذلك باستخدام اختبار (**Breuch - GofrySenial Correlation LM test**) لفرض العدم (لا يوجد ارتباط سلسلي بين البواقي: H_0)

الجدول رقم (07): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي التقدير

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.013702	Prob. F(1,25)	0.9078
Obs*R-squared	0.016433	Prob. Chi-Square(1)	0.8980

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج **Eviews10**

أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالجدول السابق خلو بواقي النموذج المقدر من هذه المشكلة، حيث بلغت القيم الاحتمالية (**P-Values**)لـ ^{Fstatistic} 0.9078 وهي أكبر من مستوى المعنوية **5%**مما يؤكد على أنه يمكن قبول الفرض العدمي بأن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقيه.

3-7 اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

من ضمن مواصفات النموذج الجيد أن تكون بواقي التقدير وفقا له ذات تباين متجانس، لأن إسقاط هذا الفرض يسبب تحيزا في الأخطاء المعيارية المقدرة ومن ثم الحصول على نتائج مضللة، وقد تم الاعتماد على نتائج أحد الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض وهو اختبار **White**، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج اختبار White لعدم تجانس تباين البواقي

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.649184	Prob. F(3,26)	0.2024
Obs*R-squared	4.796069	Prob. Chi-Square(3)	0.1874
Scaled explained SS	4.880678	Prob. Chi-Square(3)	0.1807

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج **Eviews10**

كما هو مبين في الجدول السابق بلغت القيم الاحتمالية **P - values** لكل من **F-Statistic** و **Chi – Square** 0.202 و0.187 على الترتيب، وهما أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد أن بواقي التقدير ذات تباين متجانس.

4-7 اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة **(CUSUM)**،الذي يعد من بين أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات،ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية **ARDL**. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من **CUSUM** داخل الحدود الحرجة عند مستوى **5%** وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات **CUSUM** التي اقترحها كل من **Brown**، **Dublin** و **Evans (1975)**: (Pesaran, 1997) ، وهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل (04): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

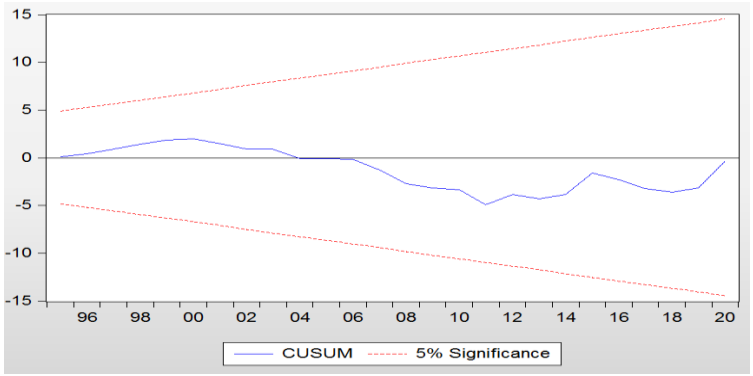

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج **Eviews10**

يتضح من خلال الشكل أن المعاملات المقدرة لنموذجARDLالمستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار المذكور لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية قمنا بدراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDLوبالاستعانة ببرنامج Eviews10، حيث سمحت لنا الجوانب النظرية للدراسة بتحديد جملة من العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، كما سمحت لنا الدراسة بالتعرف على أهم الأزمات النفطية التي شهدها العالم.

وتوصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الآجل بين متغيرات الدراسة، كما أظهرت الدراسة أنه ورغم تأثر الميزان التجاري الجزائري بالتغيرات التي تشهدها أسعار النفط إلا أنها في المدى الطويل ستكون ذات علاقة سالبة وذلك راجع لانخفاض الكميات المصدرة من النفط كآلية علاجية من منظمة أوبك لانخفاض الأسعار أثناء الأزمات التي شهدها السوق العالمي ففي ظل توافر بدائل ومنافسين خارج منظمة أوبك تخسر الجزائر حصتها المستقبلية من السوق النفطية العالمية، فضلا عن وجود واردات جزائرية من مشتقات نفطية.

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قصيرة الآجل أيضاً بين المتغيرات، وهو ما تؤكده معادلة UECM، بظهور إشارة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، كما بينت العلاقة القصيرة الآجل معنوية سعر النفط على الميزان التجاري في الجزائر في المدى القصير.

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
- بن حدو آمنة،حيمور مصطفى،أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الجزائري، ملتقى دولي حول: مابعد البترول التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورومتوسطية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 24/23 أكتوبر 2018.
- بيرش أحمد، أثر الإيرادات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2012/2000، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2015/2014.
- قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008.
- عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد 15، العدد1، 2013.
- عماد سالم محمد أبوميري، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2014/2000، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2016.
- دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر 2014/1986، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، 2015/2014.

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟، وحدة الدراسات السياسية، قطر، 29 أفريل 2020.
- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.
- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان الجزائر، 2012/2011.
- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.
- سمير شبانة، أحسين عثماني، أثر تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1986-2014)، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم البواقي، جوان 2017.
- مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة بعنوان:أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعوم الإسلامية قسنطينة، 14 ماي 2015.
- موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2015/2014.

ثانياً باللغة الأجنبية:

- Nelson, C., &Plosser, C. Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications, Journal of Money Economics, 1982, p 139-162.
- Granger, C., &Newbold, P,SpuriousRegession in Econometrics. Journal of Econometrics,1974, pp120-111.
- Pesaran, M. and Pesaran, B: Working with Microfit 4.0 : Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford UniversityPress. 1997
- BP Statistical Review of World Energy, Edition 69, 2020.

و اقع التحول الرقمي في الجامعات الليبية
دراسة تطبيقية علي جامعة الزاوية

The reality of digital transformation in Libyan universitiesAn applied study on Libyan universities

د. فوزي محمود الحسومي

رئيس قسم العلوم الادارية والمالية ، المعهد العالي للعلوم والتقنية ، ليبيا

Head of Administration Department, Higher Institute of Science and Technology, Libya

الملخص :

هدفت الدراسة الي التعرف علي التحول الرقمي , التعرف المتطلبات المتوفرة , التعرف علي المعوقات التي تواجه الجامعات الليبية للتحول الرقمي , استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي , كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات , توصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها هناك قصور من الإدارة العليا للتحول الرقمي سببه قلة الدعم المالي , الجامعة لا توفر المتطلبات التقنية اللازمة للتحول الرقمي , الجامعة لا توفر المتطلبات البشرية اللازمة للتحول الرقمي , وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات : دعم الإدارة العليا للجامعة للتحول الرقمي و توفير الدعم المالي والتقني والبشري اللازم للتحول الرقمي بالجامعة .

الكلمات المفتاحية : التحول الرقمي , متطلبات , معوقات , الجامعات الليبية

Abstract:

The study aimed at identifying digital transformation, identifying the available requirements, identifying the obstacles facing Libyan universities for digital transformation, the study used the descriptive and analytical approach, and the questionnaire was used as a tool to collect data. The study reached several results, the most important of which is the deficiency of the senior management for digital transformation. Because of the lack of financial support, the university does not provide the necessary technical requirements for digital transformation, the university does not provide the human requirements for digital transformation, and the study made a set of recommendations: Supporting the university's senior management for digital transformation and providing the financial, technical and human support necessary for the university's digital transformation.

Keywords: digital transformation, requirements, constraints, Libyan universities

المقدمة :

أصبح التحول الرقمي من الضروريات لكافة المؤسسات والهيئات التي تسعي إلي تطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين , من خلال برنامج شامل كامل في استخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات في كافة المجالات .

تغير العالم بشكل كبير ومستمر مع ظهور التكنولوجيا الرقمية , حيث حدثت تغيرات في جوانب المجتمع الحياتية سواء في العمل او التعليم والوصول إلي المعرفة والمعلومات وتطبيق التكنولوجيا الجديدة في جامعات العالم جعلتها اكثر جودة .

وقد فرض التحول الرقمي على المؤسسات الاستفادة من التقنيات الحديثة لتكون أكثر إدراكا ومرونة في العمل وقدرة على التجديد والابتكار وبهذه السمات تتمكن من مواكبة العصر ومواءمة الاحتياجات المتجددة بشكل أسرع لتحقيق النتائج المرجوة من أعمالها والسير نحو النجاح. (شعلان , 2016 , ص 49)

أن التحول من الجامعات التقليدية الي الجامعات الذكية يتطلب عددا من المتطلبات مثل توافر راس المال البشري , المباني الذكية , الادارة الذكية , البيئة التعليمية الذكية , شبكة المعلومات والمعارف دراسة (الرميدي وطلحي , 2018, ص20) .

ومن هنا جاءت الحاجة الي اجراء الدراسة الحالية لما لها من دور في تطوير التعليم الجامعي الليبي للتحول الرقمي لتحسين العملية التعليمية بالجامعات الليبية من خلال الدراسة العملية وتقديم التوصيات المقترحة .

المحور الاول : منهجية البحث

أولا : مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة الدراسة في التحديات التي تواجهها الجامعات الليبية وعدم قدرتها علي مواجهة هذه التحديات في التحول نحو التوظيف الالكتروني في الجامعة ومن خلال عمل الباحث في مجال العمل الاكاديمي , لاحظ الباحث قصور واضح في العمل الجامعي الاداري والتعليمي المتمثل في عدم توفر متطلبات التحول الرقمي بالجامعة عدم توفر قاعات دراسية مجهزة بوسائل الكترونية ولا يوجد شبكات تواصل الكتروني للعملية التعليمية بالجامعة , والعمل الاداري بالجامعة يتم بطريقة تقليدية , مما دعي الباحث القيام بدراسة تساعد الجامعة علي تطوير خدماتها ودلك من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا والتقنية الحديثة للتحول الرقمي بالجامعة , ونتيجة لعدم وجود دراسات سابقة عن بيئة الدراسة الحالية , وفي اطار دراستنا لهذا الموضوع يسعى الباحث إلي الاجابة علي التساؤل الرئيسي التالي : ما واقع التحول الرقمي في الجامعات الليبية ؟

ومن السؤال الرئيسي تتفرع التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما هي المتطلبات للتحول الرقمي من وجه نظر اعضاء هيئة التدريس والاداريين بالجامعات الليبية ؟

2- ما هي المعوقات للتحول الرقمي من وجه نظر اعضاء هيئة التدريس والاداريين بالجامعات الليبية ؟

ثانيا : أهداف البحث :-

1- التعرف علي واقع التحول الرقمي في الجامعات الليبية .

2- التعرف المتطلبات المتوفرة للتحول الرقمي في الجامعات الليبية .

3- التعرف علي المعوقات التي تواجه الجامعات الليبية للتحول الرقمي .

ثالثا : فرضيات البحث :-

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات الديموغرافية والتحول الرقمي ؟

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين دعم الإدارة العليا والتحول الرقمي ؟

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المتطلبات البشرية والتحول الرقمي ؟

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المتطلبات التقنية والتحول الرقمي ؟

رابعا : أهمية البحث :-

تكمن اهمية هذه الدراسة في التالي :

1- تتناول هذه الدراسة التحول الرقمي في الجامعات .

2- المساهمة في تحديد أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي الليبي .

2- التوصل الي مجموعة من النتائج والتوصيات التي تساعد في تطوير التعليم الجامعي والاستفادة من التحول الرقمي في الجامعات الليبية .

3- يأمل الباحث ان تضيف نتائج هذه الدراسة التحول الرقمي للتحسين من العملية التعليمية بليبيا .

خامسا : منهج البحث :-

يتم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، والاستعانة بالاستبيان كأداة لجمع المعلومات .

سادسا : حدود البحث :-

- الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة علي الجامعات الليبية - جامعة الزاوية .

-الحدود الزمنية : تم اجراء هذه الدراسة للعام 2020 .

- الحدود البشرية : اعضاء هيئة التدريس والاداريين بجامعة الزاوية .

سابعا : مصطلحات الدراسة :-

التحول الرقمي بالجامعة :

"هو عملية انتقال الجامعات التقليدية الي جامعات رقمية من خلال الاستخدام المكتف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الجامعة , واستبدال العناصر والعمليات المادية باخري افتراضية وتقديم كافة خدماتها بصورة الكترونية لزيادة قدرتها علي الاستجابة للمتغيرات الخارجية المعاصرة ".

ثامنا : الدراسات السابقة :-

تناول الباحث بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة , وفيما يلي عرض بالدراسات السابقة :

1- دراسة (اسامة , 2011) بعنوان : التحول الرقمي للجامعات المصرية ، المتطلبات والآليات

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم التحول الرقمي في الجامعات ، وعرض جهود التحول الرقمي في الجامعات المصرية ، والتحديات التي تواجه التحول الرقمي في الجامعات المصرية , توصلت الدراسة إلى اقتراح بعض الآليات اللازمة لتنفيذ التحول الرقمي للجامعات المصرية ، وهي ؛ تحليل الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية ، وتقييم بيئتها الداخلية ؛ لتحديد نواحي القوة والضعف ، وتحديد الرؤية ، وتوفير الدعم القيادي والإداري ، وتطوير الهياكل التنظيمية القائمة بالفعل ، ووجود إستراتيجية واضحة للتحول الرقمي ، والتركيز على البعد التكنولوجي ، وتنمية الموارد البشرية في الجامعة ، وتوفير الإمكانات المادية والمالية ، وتنمية الوعي المجتمعي بأهمية التعلم الإلكتروني ، ومحو الأمية الكمبيوترية لدى أعضاء المجتمع الجامعي .

2 – دراسة(الزين , 2016)اهمية التحول إلي التعليم الرقمي تقهقر أم تقدم

هدفت الدراسة إلي التعرف علي فوائد التعلم الرقمي والعقبات التي تحول دون تحقيق نجاحه , توصلت إلي عدة نتائج اهما ان هذا الشكل التعليمي سوف يزدهر في المستقبل , نظرا لما يوفره من تقليص للجهود وما يسهله للطالب والمعلم من حيث المتعة والفائدة .

3 - دراسة(امل , 2016) بعنوان:تأثير التحول الرقمي للمعرفة علي الثقافة المعلوماتية بكلية الاداب

هدفت الدراسة إلي معرفة روافد ومكونات الثقافة المعلوماتية لدي المتخصصين في مجال الاداب والعلوم الانسانية من اعضاء هيئة التدريس بكلية الاداب بقنا , استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل اراء اعضاء هيئة التدريس من خلال الاستبانة التي وزعت عليهم , توصلت الدراسة إلي ان ازدياد الثقافة المعلوماتية لدي اعضاء هيئة التدريس حيث تمثلت أول دوافع التعامل مع مصادر المعلومات الرقمية , توجد فروق بين اعضاء هيئة التدريس اتجاه استخدام المصادر الرقمية للمعلومات وفقا للسن والنوع والتخصص .

4 - دراسة (الاقبالي , 2019) بعنوان : مقتضيات التحول الي التعليم الرقمي في الوطن العربي

هدفت الدراسة الي التعرف علي المتطلبات الضرورية , توصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها ان كلية التربية بما تملكه من خبراء تربويين يقع عليها عاتق اعداد وتنظيم منهجيات وغايات وبرامج التعليم الرقمي , لا انهم اكثر خبرة ودراية بكافة ابعاد العملية التعليمية وضرورة ان يقود عملية نقل التعليم من تقليديته الي رقمنته هم مسؤلو التعليم وليس خبراء التقنية , التريث في استخدام وسائل التقنية الحديثة في التعليم حتى تكون النتائج المحققة عالية الجودة .

5 - دراسة (البلوشية , 2020) بعنوان : واقع التحول الرقمي في سلطنة عمان

هدفت الدراسة إلي التعرف علي الادوار التي تقوم بها المؤسسات المختلفة في مجال التحول الرقمي والحكومة الالكترونية , التعرف علي ابرز المشاريع المنفذة بها في التحول الرقمي , اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي , توصلت الدراسة إلي نتائج اهمها : قيام المؤسسات بجهود واضحة للتحول رقميا , من توعية وتثقيف وتدريب وتكامل وجاهزية , تمثلت ابرز مشاريع التحول في كنظام التصديق الالكتروني ومشروع منصة التكامل الحكومية , البوابة التعليمية الالكترونية , وبوابة الصحة الالكترونية , وتطبيقات الخدمات المختلفة المتاحة علي الهواتف الذكية .

المحور الثاني : الاطار النظري للبحث : -

اولا : مفهوم التحول الرقمي :

- يقصد بالتحول الرقمي دمج التكنولوجيا في جميع مجالات العمل , وهو تغير ثقافي يتطلب من المؤسسات اجراء تغيرات في نموذج العمل والإجراءات والعمليات بما يتلاءم مع التطور الرقمي في جميع وظائف المؤسسة . (سلا يمي وبوشي , 2019ص947.)
- تعريف التحول الرقمي علي انه توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المؤسسات والهيئات سواء الحكومية أو الخاصة بهدف تطوير الأداء المؤسسي والخدمات وتحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الفاعلية والإنتاجية , وتحسين الخدمات والحصول عليها , مما يضمن توفير الوقت والجهد (اسماعيل , 2018 , ص 78)
- الانتقال من نظام تقليدي الي نظام رقمي قائم علي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات العمل الجامعي , في ضوء مجموعة من المتطلبات المتمثلة في وضع استراتيجية للتحول الرقمي ونشر ثقافة التحول الرقمي , وتصميم البرامج التعليمية الرقمية , وإدارة وتمويل التحول الرقمي وتوفير المتطلبات البشرية والتقنية والأمنية والتشريعية .(أمين , 2018 , ص45)
- ضرورة أن يكون هناك تخطيط استراتيجي لتكنولوجيا المعلومات في المنظمات لكي تتمكن من تطوير ميزتها التنافسية والحفاظ على مركزها ولتحقيق هذا يجب أن تقوم المؤسسات بالتفكير الابداعي ويتضمن فهم قدرات النظام الحالي والتطلع لتحقيق ميزات مستقبلية للمنظمة(الحسومي، 2018, ص 106)
- الذي يعتمد على استخدام الوسائط التكنولوجية المختلفة والبرامج الالكترونية في الاتصال بين المعلمين والمتعلمين.(الحسومي وآخرون , 2020 , ص 24)
- يري الباحث بان التحول الرقمي بأنه اعتماد المؤسسات علي التكنولوجيا الحديثة في جميع انشطة المؤسسة وتبسيط الاجراءات وتسهيل تقديم الخدمات

ثانيا : أهداف التحول الرقمي :-

- الغاء نظام الارشيف الورقي واستبداله بنظام الارشيف الالكتروني .
- معرفة ما يجري في كل جوانب العمليات والأنشطة المختلفة داخل المؤسسة والتعرف علي نقاط القوة والضعف في الأداء اليومي مما يساهم في عملة المراجعة والتقييم المستمر .
- الغاء عامل الزمان والمكان في اقامة المؤتمرات والندوات وممارسة العمليات المختلفة في المؤسسة وتلبية الاحتياجات وتحسين جودة المخرجات .
- صغر المكان المجهز لحفظ المعلومات الالكترونية الخاصة بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين في الجامعة . (المليجي , 2012 , ص 115)

ثالثا : فو ائد التحول الرقمي :-

1. يوفر الجهد والتكلفة وتقليل مدة الاجراءات للحصول علي الخدمات المقدمة .
2. تحقيق التميز في الأداء الحكومي والارتقاء بمستوي الخدمات .

3. يحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها ويوفر التكلفة والجهد بشكل كبير .
4. يساعد المؤسسات علي التوسع والانتشار والوصول الي شريحة اكبر من العملاء والجمهور .
5. يعمل علي تحسين الجودة وتبسيط الاجراءات وخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية في تقديم الخدمات (عبد الرازق , 2019 , ص 7)

رابعا : عو ائق التحول الرقمي :-

1. عدم وجود استراتيجية رقمية شاملة .
2. نقص الكفاءات والقدرات المتمكنة والقادرة علي التغيير وقيادة برامج التحول الرقمي .
3. مخاطر امن المعلومات في ظل استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة , تهديد الخصوصية والجرائم المعلوماتية .
4. نقص الميزانيات المرصودة لعملية التحول الرقمي . (علي , 2019)

خامسا : متطلبات التحول الرقمي : -

1. توافر النظم المعلوماتية والكوادر المؤهلة لإدارة عملية التحول الرقمي.
2. توفر درجة ملائمة من الوعي لدي مستخدمي الخدمات الحكومية للتعامل مع التحول الرقمي .
3. تبسيط الاجراءات الحكومية وتوفير المعلومات الضرورية للتعامل معها .
4. تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتحسين جودة وسرعات خدمات الانترنت لتساعد علي سرعة التحول الرقمي وسهولة اجراء المعاملات الحكومية .
5. تبسيط الاجراءات وتوفير المعلومات الضرورية للتعامل معها .
6. توفير تشريعات مناسبة لتنظيم التعامل الالكتروني (الشاذلي, 2019,ص 73)

سادسا : خطوات التحول الرقمي :-

1. قياس الامكانيات الرقمية الحالية .
2. بناء استراتيجية رقمية وإجراء تحسين للوضع الحالي وتحديد المتطلبات اللازمة لخطط الاستثمار .
3. تحديد عوائق التحول الرقمي .
4. ادارة التغيير للتحول الرقمي للوصول الي الأهداف الاستراتيجية .
5. تحليل البيئة الخارجية للجامعة قبل القيام باي جهد للتحول الرقمي .
6. تقييم الوضع الحالي للجامعة وذلك لمعرفة الامكانيات والاحتياجات الحالية والمستقبلية للتحول الرقمي .
7. تهيئة البنية التحتية بمجموعة مخصصة من الخبراء المؤهلين رقميا والمتخصصين لضمان التحول الرقمي الناجح . (الدهشان , 2020 , ص 28)

المحور الثالث : الدراسة الميدانية : -

اولا : مجتمع وعينة الدراسة :-

1 – مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من اعضاء هيئة التدريس والإداريين من الجامعات الليبية .

2 – عينة الدراسة : تم اختيار عينة الدراسة من اعضاء هيئة التدريس والإداريين من جامعة الزاوية والبالغ عددهم 73 عضو هيئة تدريس وأداري .

3 – أداة الدراسة : قام الباحث بتطوير الاستبانة لمعرفة واقع التحول الرقمي في الجامعات الليبية

جدول (1) يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والغير مسترجعة

عدد الاستبيانات	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المرجعة	الاستبيانات غير المرجعة
المجموع	73	71	2
النسبة	% 100	%97	%3

المصدر من اعداد الباحث

ثانيا : نتائج الدراسة :-

1 – وصف عينة الدراسة :

جدول (1) توزيع افراد العينة حسب الجنس , العمر , الشهادة العلمية , التخصص , سنوات الخبرة .

المتغير	المستويات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	62	%87
	أنثى	9	% 13
العمر	اقل من 35 سنة	35	% 49
	35 الي 50 سنة	24	% 34
	اكثر من 50 سنة	12	% 17
الوظيفة	اكاديمي	47	%66
	اداري	24	%34
التخصص	نظري	39	%55
	عملي	32	%45
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	16	% 22.5
	10الي اقل من 20 سنوات	24	% 33.8
	20 الي اقل من 30 سنة	21	% 29.6
	اكثر من 30 سنة	10	% 14.1

يعرض جدول رقم (1) نتائج توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة , ويتضح من الجدول ان نسبة 87% من اجمالي أفراد العينة من فئة الذكور , ونسبة 49 % من اجمالي العينة ينتمون الي الفئة العمرية اقل من 35سنة , ونسبة 66 %من اجمالي العينة من الاكاديميين , ونسبة 55 % يقومون بتدريس المواد النظرية , 33.8 % من اجمالي العينة سنوات الخبرة من 10 الي 20 سنة .

2 - تحليل اجابات الاستبانة :

جدول (2) الاحصائيات الوصفية لإجابات افراد عينة الدراسة المتعلقة دعم الإدارة العليا للتحول الرقمي

	1 - دعم الإدارة العليا للتحول الرقمي				
ر	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوي الموافقة
1	تعتبر ادارة الجامعة ان التحول الرقمي في اعمالها ومعاملاتها اولوية اهدافها المستقبلية	3.63	1.58	72.6	موافق

2	تتولي ادارة الجامعة عملية التخطيط للتحول الرقمي بالجامعة .	3.51	1.44	70.2	موافق
3	تشتمل التوجهات الاستراتيجية للجامعة اهداف واضحة نحو تطبيق التحول الرقمي .	3.52	1.43	70.4	موافق
4	تعمل الجامعة علي فهم بيئتها الداخلية (نقاط القوة والضعف) والمتعلقة بقدرتها علي التحول الرقمي .	3.68	1.51	73.6	موافق
5	تعمل الجامعة علي تبني التوجه الاستراتيجي القائم علي نشر ثقافة التحول الالكتروني في كافة المستويات الاكاديمية و الادارية .	3.62	1.45	72.4	موافق
6	تنفق الجامعة مبالغ كافية علي الابتكار في كيفية تقديم خدماتها الاكاديمية والإدارية .	2.55	1.45	51	غير موافق
7	تخصص الجامعة موازنة مالية كافية وقادرة علي تغطية تكاليف تطبيق التحول الرقمي .	2.68	1.45	53.6	محايد
8	توفر الجامعة الدعم المالي اللازم لشراء و لصيانة الأجهزة والبرامج .	2.51	1.42	50.2	غير موافق
لجميع المحاور		3.21	1.55	64.2	محايد

المصدر من اعداد الباحث اعتماد علي مخرجات spss .

تشير معطيات الجدول رقم (2) إلي ان متوسط العبارات التي تقيس دعم الإدارة العليا للتحول الرقمي تتراوح ما بين – 2.51 { 3.68}وانحراف معياري قدره {1.42 – 1.58 } , وقد بلغ المعدل العام للفقرات بمتوسط حسابي قدره 3.21 وانحراف معياري مقداره 1.55 , حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوي درجة محايد حيث جاءت بالمرتبة الاولي تعمل الجامعة علي فهم بيئتها الداخلية (نقاط القوة والضعف) والمتعلقة بقدرتها علي التحول الرقمي والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.68 وانحراف معياري 1.58 وهي تقع عند مستوي موافق , حيث جاءت العبارة توفر الجامعة الدعم المالي اللازم لشراء و لصيانة الأجهزة والبرامج بأقل متوسط حسابي بلغ 2.51 وانحراف معياري 1.42بغير موافق , ما يدل علي ان هناك قصور من الإدارة العليا للتحول الرقمي سببه قلة الدعم المالي .

جدول (3) الاحصائيات الوصفية لإجابات افراد عينة الدراسة المتعلقة بتوفر المتطلبات التقنية للتحول الرقمي

	2 - المتطلبات التقنية للتحول الرقمي				
ر	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوي الموافقة
1	الجامعة توفر قاعات تدريسية ذكية مجهزة بالوسائل التقنية الذكية .	2.58	1.44	51.6	غير موافق
2	المباني الجامعية مزودة ببرامج وشاشات التنقل عبر البيئة الافتراضية .	2.56	1.47	51.2	غير موافق
3	يوجد بالجامعة نظام التواصل قريب	2.32	1.45	46.4	غير موافق

	المدي للاتصالات اللاسلكية والعمل بنظام الترددات و البلوثوث .				
4	بوابات الدخول والخروج الكترونية مؤمنة بالكاميرات لمراقبتها .	2.27	1.36	45.4	غير موافق
5	توفر الجامعة مكتبة الوسائط الرقمية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس عبر شبكات الانترنت .	2.31	1.46	46.2	غير موافق
6	المباني الجامعية مزودة بأنظمة طوارئ وإضاءة ذكية .	2.14	1.34	42.8	غير موافق
7	المباني الجامعية مزودة بشبكة معلومات واتصالات ذكية عالية السرعة وواسعة النطاق .	2.13	1.31	42.6	غير موافق
8	تم تصميم برنامج الكتروني يوضح المعامل الفارغة والقاعات الدراسية المشغولة والكتب الدراسية القابلة للاستعارة .	2.08	1.26	41.6	غير موافق
لجميع المحاور		2.3	1.4	46	غير موافق

المصدر من اعداد الباحث اعتماد علي مخرجات spss .

تشير معطيات الجدول رقم (3) إلي ان متوسط العبارات التي تقيس المتطلبات التقنية للتحول الرقمي تتراوح ما بين – 2.08 { 2.58 }وانحراف معياري قدره {1.26 – 1.44 } , وقد بلغ المعدل العام للفقرات بمتوسط حسابي قدره 2.3 وانحراف معياري مقداره 1.4 , حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوي درجة غير موافق حيث جاءت بالمرتبة الاولي الجامعة توفر قاعات تدريسية ذكية مجهزة بالوسائل التقنية الذكية والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.58 وانحراف معياري 1.44 وهي تقع عند مستوي الموافقة غير موافق , حيث جاءت العبارة تم تصميم برنامج الكتروني يوضح المعامل الفارغة والقاعات الدراسية المشغولة والكتب الدراسية القابلة للاستعارة بأقل متوسط حسابي بلغ 2.08 وانحراف معياري 1.26 وهي تقع عند مستوي الموافقة غير موافق , ما يدل علي ان الجامعة لا توفر المتطلبات التقنية اللازمة للتحول الرقمي .

جدول (4) الاحصائيات الوصفية لإجابات افراد عينة الدراسة المتعلقة بتوفر المتطلبات البشرية للتحول الرقمي

	3 - المتطلبات البشرية للتحول الرقمي				
ر	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوي الموافقة
1	اعضاء هيئة التدريس والطلاب يمتلكون العديد من المهارات والمعارف المطلوبة للتحول الرقمي	3.56	1.47	71.2	موافق
2	الجامعة تعمل علي تنمية قدرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الرقمية وتشجيعهم علي التعلم الذاتي .	2.45	1.31	49	غير موافق

3	الجامعة مزودة بوحدات تكنولوجيا المعلومات للتأهيل التكنولوجي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والإداريين .	2.42	1.39	48.4	غير موافق
4	تركز الجامعة علي دمج اعضاء هيئة التدريس في مشاركات مجتمعية خارج الجامعة علي التحول الرقمي .	3.61	1.5	72.2	موافق
5	تمتلك الجامعة برامج تمكن مواردها البشرية من التحول من عقل مستهلك إلي عقل منتج .	2.49	1.37	49.8	غير موافق
6	تقوم الجامعة بالتدريب المستمر علي متطلبات التحول الرقمي .	2.55	1.56	51	غير موافق
7	وجود قيادات تتعامل بكفاءة مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .	2.54	1.45	50.8	غير موافق
8	توفر الخبراء والمتخصصين من اعضاء هيئة التدريس للتحول الرقمي .	2.39	1.41	47.8	غير موافق
لجميع المحاور		2.75	1.51	2.75	محايد

المصدر من اعداد الباحث اعتماد علي مخرجات spss .

تشير معطيات الجدول رقم (4) إلي ان متوسط العبارات التي تقيس المتطلبات البشرية للتحول الرقمي تتراوح ما بين - 2.39 {3.61 } وانحراف معياري قدره {1.41 – 1.5 } , وقد بلغ المعدل العام للفقرات بمتوسط حسابي قدره 2.75 وانحراف معياري مقداره 1.51 , حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوي درجة محايد حيث جاءت بالمرتبة الاولي تركز الجامعة علي دمج اعضاء هيئة التدريس في مشاركات مجتمعية خارج الجامعة علي التحول الرقمي والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.61 وانحراف معياري 1.5 وهي تقع عند مستوي الموافقة موافق , حيث جاءت العبارة توفر الخبراء والمتخصصين من اعضاء هيئة التدريس للتحول الرقمي بأقل متوسط حسابي بلغ 2.39 وانحراف معياري 1.41 وهي تقع عند مستوي الموافقة غير موافق , ما يدل علي ان الجامعة لا توفر المتطلبات البشرية اللازمة للتحول الرقمي .

النتائج والتوصيات :

اولا : نتائج الدراسة :

1 . اظهرت نتائج الدراسة ان الجامعة تعمل علي فهم بيئتها الداخلية (نقاط القوة والضعف) والمتعلقة بقدرتها علي التحول الرقمي والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.68 وانحراف معياري 1.58 وهي تقع عند مستوي موافق , توفر الجامعة الدعم المالي اللازم لشراء و لصيانة الأجهزة والبرامج بأقل متوسط حسابي بلغ 2.51 وانحراف معياري 1.42بغير موافق , ما يدل علي ان هناك قصور من الإدارة العليا للتحول الرقمي سببه قلة الدعم المالي .

2 . اظهرت نتائج الدراسة ان الجامعة توفر قاعات تدريسية ذكية مجهزة بالوسائل التقنية الذكية والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.58 وانحراف معياري 1.44 وهي تقع عند مستوي الموافقة غير موافق , تم تصميم برنامج الكتروني يوضح المعامل الفارغة والقاعات الدراسية المشغولة والكتب الدراسية القابلة للاستعارة بأقل متوسط حسابي بلغ 2.08 وانحراف معياري 1.26 وهي تقع عند مستوي الموافقة غير موافق , ما يدل علي ان الجامعة لا توفر المتطلبات التقنية اللازمة للتحول الرقمي .

3 . اظهرت نتائج الدراسة ان تركز الجامعة علي دمج اعضاء هيئة التدريس في مشاركات مجتمعية خارج الجامعة علي التحول الرقمي والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.61 وانحراف معياري 1.5 وهي تقع عند مستوي الموافقة موافق , توفر الخبراء والمتخصصين من اعضاء هيئة التدريس للتحول الرقمي بأقل متوسط حسابي بلغ 2.39 وانحراف معياري 1.41 وهي تقع عند مستوي الموافقة غير موافق , ما يدل علي ان الجامعة لا توفر المتطلبات البشرية اللازمة للتحول الرقمي

4 . اظهرت نتائج الدراسة ان نسبة 49 % من اجمالي العينة ينتمون الي الفئة العمرية اقل من 35سنة , ونسبة 66 %من اجمالي العينة من الاكاديميين , ونسبة 55 % يقومون بتدريس المواد النظرية , 33.8 % من اجمالي العينة سنوات الخبرة من 10 الي 20 سنة انه هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات الديموغرافية والتحول الرقمي .

تأنيا : التوصيات :

1 . العمل علي تبني الجامعات التحول الرقمي من خلال دعم الإدارة العليا للجامعة للتحول الرقمي و توفير الدعم المالي اللازم للتحول الرقمي بالجامعة .

2 . يجب علي الجامعة توفير المتطلبات التقنية اللازمة للتحول الرقمي من خلال توفير قاعات تدريسية ذكية مجهزة بالوسائل التقنية الذكية وتصميم البرامج وتوفير التطبيقات والوسائل التقنية للتحول الرقمي بالجامعة .

3 . العمل علي دمج اعضاء هيئة التدريس في مشاركات مجتمعية خارج الجامعة علي التحول الرقمي و توفير الخبراء والمتخصصين من اعضاء هيئة التدريس للتحول الرقمي .

4 . التدريب المستمر للموارد البشرية علي متطلبات التحول الرقمي .

5 . اعادة النظر في التشريعات والقوانين واللوائح الحاكمة لعمل الجامعة وتطويرها بما يتفق مع التحول الرقمي .

المراجع :-

1. اسماعيل , عبد الرءوف (2018) المدينة الذكية استراتيجية دعم التحول الرقمي , دار روابط للنشر وتقنية المعلومات , القاهرة , مصر
2. أسامة , عبد السلام علي (2011) التحول الرقمي للجامعات المصرية المتطلبات والآليات ، مجلة التربية ، تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، مج ،14 , ع 33 أغسطس .
3. أمين , مصطفي احمد , (2018) التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة , مجلة الادارة التربوية , كلية التربية دمنهور , ع 9
4. البلوشية , نوال بنت علي, والحارصي, نبهان بن حارث , والعوفي ,علي بن سيف (2020) واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية , مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا. جمعية المكتبات المتخصصة , كوساينس , دار جامعة حمد بن خليفة للنشر , سلطنة عمان , ع 1
5. المليجي , رضا ابراهيم ,(2012) ادارة التميز المؤسسي بين النظرية والتطبيق , عالم الكتب , القاهرة .
6. الزين , أميمة سميح (2016) التحول نحو التعليم الرقمي تقهقر أم تقدم , المؤتمر الدولي الحادي عشر بعنوان التعليم في عصر التكنولوجيا الرقمية , مركز جيل البحث العلمي , لبنان , ابريل .
7. الحسومي , وآخرون (2020) تحديات تطبيق التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي , مجلة دراسة الانسان والمجتمع , ع 12 .
8. الدهشان , جمال علي خليل , السيد , سماح السيد محمد (2020) رؤية مقترحة لتحويل الجامعات المصرية الحكومية إلي جامعات ذكية في ضوء مبادرة التحول الرقمي للجامعات , المجلة التربوية , ع 78 ,

9. الشاذلي , أحمد شفيق (2019) دور التقنيات المالية في تحسين ادارة المالية الحكومية , صندوق النقد العربي , أبو ظبي – الامارات .
10. الرميدي , بسام سمير وطلحي , فاطمة الزهراء (2018) تقييم مدي توافر متطلبات الجامعات الذكية في الجامعات المصرية دراسة حالة جامعة مدينة السادات بمصر , الملتقي الدولي الاول حول التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي تحديات وافاق , القاهرة , 11- 12 نوفمبر.
11. الاقبالي , حامد بن أحمد ابراهيم (2019) مقتضيات التحول الي التعليم الرقمي في الوطن العربي , المجلة التربوية , مج 68 , ع 66 , كلية التربية , جامعة سوهاج , ديسمبر .
12. الحسومي ، فوزي محمود اللافي (2018) أثر الإدارة لالكترونية في أداء العاملين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية .
13. امل , صلاح محمود (2016) تأثير التحول الرقمي للمعرفة علي الثقافة المعلوماتية للمتخصصين في مجال الاداب والعلوم الانسانية بكلية الاداب بقنا , مجلة تصدر عن البوابة العربية للمكتبات والمعلومات , ع 43
14. سلايمي , جميلة , وبوشي , يوسف (2019) التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر , مجلة العلوم القانونية والسياسية , مج 10 , ع 2 الجزائر .
15. عبد الرازق , سحر مصطفي (2019) التحول الرقمي تحدي جديد لمهنة المحاسبة والمراجعة لدعم التنمية المستدامة , المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لبحوث الازمات بعنوان ادارة التحول الرقمي لتطبيق رؤية مصر 2030 جامعة عين شمس .
16. شعلان , محمد علي حسن (2016) حوكمة التحول الرقمي في الرؤية السعودية 2030 مجلة المهندس , الهيئة السعودية للمهندسين , ع 99 , اغسطس .
17. علي , محمد محمود ,(2019) الدولة المصرية وتحديات التحول الرقمي ,مجلة الحدث الاخبارية , 7 أغسطس .
18. Modernisation of Higher Education, Report to the European Union (2014): High Level Group on the European Commission on New modes of learning and teaching in higher education, Publications Office of the European Union, Luxembourg, OCTOBER

أفاق وآليات التعافي الاقتصادي في فلسطين في ظل جائحة كورونا

Prospects and mechanisms for economic recovery in Palestine in light of the Corona pandemic

إعداد

الباحث/ م. عدنان فضل الهندي،
مكلف بمديرعام وحدة شؤون القدس
مكلف بمديرعام وحدة حقوق الانسان

الباحثة/ جمالات عبد الحميد الشاعر
بكالوريوس تاريخ جامعة الأقصى.
ماجستيردراسات الشرق الأوسط جامعة الازهر

الملخص:

يعد الاقتصاد من أهم الركائز الأساسية للحياة، فهو أساس النهضة والتطور والتقدم في كافة نواحي الحياة، إذ يلعب دورًا بارزًا في رفعة المجتمع أو تخلفه على كافة الأصعدة، وقد أدت جائحة كورونا إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي في فلسطين بسبب تقلص الدخول وانخفاض الادخار وتقلص الفرص الاستثمارية، بالإضافة إلى خروج بعض الانشطة من السوق وتحقيق خسائر حادة وتسريح العمالة وفقد الحصة السوقية أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر

ومن المتوقع أيضا أن تؤثر الأزمة على الابتكار الذي يعد محركا رئيسا للتقدم الاقتصادي طويل المدى، كما أن الابتكار عامل حاسم للتغلب على آثار الوباء ومعالجة عدم المساواة، لكن مساعي الابتكار قد تواجه صعوبات بسبب الانكماش الاقتصادي الذي يهدد موارد البحث والتطوير

ويهدف هذا البحث إلى دراسة أفاق وآليات التعافي الاقتصادي في فلسطين في ظل جائحة كورونا وكيفية وضع التقدم الاقتصادي على المسار الصحيح من خلال تشجيع الابتكار ووضع الاستراتيجيات الضرورية للاستثمار.

وسيتم دراسة هذا الموضوع **من خلال محورين:**

المحورالأول: التحديات الاقتصادية التي تواجه فلسطين في ظل جائحة كورونا.

المحورالثاني: أفاق وآليات التعافي الاقتصادي في فلسطين في ظل جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية:...

– الآليات - الاقتصاد - التعافي - جائحة كورونا - فلسطين". "الآفاق

Abstract:

The economy is one of the most important pillars of life, as it is the basis for renaissance, development and progress in all aspects of life, as it plays a prominent role in the rise or backwardness of society at all levels, and the Corona pandemic has led to a decline in the rate of economic growth in Palestine due to reduced incomes, reduced savings and reduced investment opportunities In addition to the exit of some activities from the market, severe losses, layoffs, and loss of market share have led to an increase in poverty levels

The crisis is also expected to affect innovation, which is a major driver of long-term economic progress, and innovation is a critical factor in overcoming the effects of the epidemic and addressing inequality, but innovation efforts may face difficulties due to the economic downturn that threatens research and development resources.

This research aims to study the prospects and mechanisms of economic recovery in Palestine in light of the Corona pandemic, and how to put economic progress on the right track by encouraging innovation and developing the necessary strategies for investment.

This topic will be studied through two axes:

The first axis: the economic challenges facing Palestine in light of the Corona pandemic.

The second axis: the prospects and mechanisms of economic recovery in Palestine in light of the Corona pandemic.

Key words:...Prospects - Mechanisms - Economy - Recovery - Corona Pandemic - Palestine.

المقدمة:

يمارس الاقتصادي الفلسطيني حياته تحت سطوة شروط وقيود صعبة نتيجة إجراءات سببها الاحتلال الإسرائيلي، على الرغم الجهود الحثيثة إقليمياً ودولياً لعملية السلام منذ سنوات طويلة، إلا أن ما زالت الحكومة الفلسطينية سواء في الضفة والقطاع يفتقرون إلى ممارسة نشاطهم الاقتصادي بحرية وممارسة السيطرة على الموارد الطبيعية المختلفة ، وبالإضافة لعدم سيطرتهم على الحدود، و إلى صعوبة تنقل العمالة بحرية ونقل البضائع، فكانت تلك الصعوبات كفيلة إلى تأكل البنية التحية للإنتاج الاقتصادي الفلسطيني في الضفة والقطاع.

بناء على هذه الظروف الصعبة التي يعاني منها النشاط الاقتصادي الفلسطيني، تراجع النشاط الاقتصادي بشكل ملموس، وبظل ظهر أزمة كورونا المستجد (كوفيد -19) عام 2020م.

حيث يضع الانتشار العالمي لوباء كورونا (كوفيد 19) الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي أمام تحديات ومخاطر كبيرة. فبلدان العالم جندت كافة إمكاناتها الصحية والاقتصادية والتعبوية، ووضعت كل منها ميزانيات هائلة في مواجهة الوباء. أما السلطة الفلسطينية فهي تعاني من ضعف مروعٍ في الإمكانات، ومن تحكّم الاحتلال بالمنافذ البرية والبحرية والجوية، وبالصادرات والواردات، كما يعاني قطاع غزة من حصار خانق يمنع عنه أبسط احتياجاته وحقوقه الإنسانية. وبالرغم من تفشي الوباء ومخاطرة على الشعب الفلسطيني، فإن الاعتبارات الأمنية تظل هي الحاكمة والحاسمة لدى الاحتلال الإسرائيلي، وليس الاعتبارات الإنسانية وغيرها (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، إبريل 2020).

المحور الأول: التحديات الاقتصادية التي تواجه فلسطين في ظل جائحة كورونا.

يعتبر فيروس كورونا أخطر الصدمات التي واجهت الاقتصاد العالمي وبشكل عام والفلسطيني بشكل خاص في الوقت الراهن، من حيث الأزمات المالية التي واجهت الحكومات في السابق من خلال السياسات الاقتصادية ، بالنسبة لأزمة كورونا فهي تهدد المورد البشري بشكل مباشر ، وبالتالي تنعكس تداعياتها على الاقتصاد العالمي ، وتستدعي سياسات مختلفة لمواجهتها .

فإن فلسطين بمواطنها واقتصاداها لن يكونوا بعيدين عن الصدمات التي يتعرض لها مواطني واقتصاد العالم، فقد إصابة العديد من المواطنين بفيروس كورونا، واعلان الرئاسي حالة الطوارئ ، وفرض العديد من الإغلاقات على جميع محافظات الفلسطينية، عن الأنشطة الاقتصادية والصحية والتعليمية ...الخ ، تلك السلسلة من الإجراءات الاحترازية والصارمة لمواجهة تفشي وانتشار الفيروس، ومحاولة تقيد الفيروس ومحاصرته. فكانت القيود الإسرائيلية وجائحة كورونا عام 2020م دور كبير في الحاق الضرر بشكل مرهق للاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع (صادق: 2020، ، العدد 123، https://www.palestine-studies.org).

وسوف يتناول في هذا المحور تأثير فيروس كورونا على الاقتصادي الفلسطيني.

أولاً: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني:

مما لا شك فيه أن مخاطر فيروس كورونا(كوفيد -19) المستجد سبب أزمة كبيرة للاقتصاد الفلسطيني ، بل زاد مسؤوليات يتحملها الاقتصادي الفلسطيني في الفترة المقبلة في الوقت التي يعاني من أزمات سابقة ، في ظل ظروف وامكانيات متواضعة ، كما ذكرنا سابقاً لافتقار الاقتصاد الفلسطيني السيطرة على موارده الطبيعية وعلى حدوده ، وعدم قدرة السيطرة على حرية حركة العمال والبضائع ، وبالتالي سياسة الاحتلال الخانقة سببت بتأخر بل في بعض الأوقات شلل الاقتصاد الفلسطيني ، وانخفاض الانتاج الاقتصادي في شتى المجالات ، بالإضافة إلى اختلاف السياسة الدولية التي خفضت نسبة الدعم المقدم من قبل الدول والجهات المانحة ، وتراجع الثقة بين الحكومة الفلسطينية والدول والجهات المانحة ، وبالتالي من الطبيعي دخول الاقتصاد الفلسطيني بعدة أزمات اقتصادية داخلية (صادق: 2020، ، العدد 123، https://www.palestine-studies.org).

1- زيادة النفقات العامة:

تقوم الحكومة الفلسطينية بإجراءات التدابير الوقائية الاحترازية لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد -19) ، بالتالي سيؤدي إلى زيادة النفقات العامة ، نتيجة طبيعية زيادة الإنفاق الحكومي لقطاع الرعاية الصحية ، وخاصة لإقامة أماكن للحجر الصحي للحالات المشتبه بإصابتها بهذا الفيروس ، وتوفير المواد التموينية اللازمة لهم ، والرعاية الصحية ، حيث تصل فترة الحجر الصحي

إلى أسبوعين ، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على معدات الوقاية الشخصية وإجراء الفحوص واختبارات التشخيص ، و مزيد من الأسر في المستشفيات والمراكز الصحية ، وتجهيز مستشفيات ميدانية جديدة .

وهناك زيادة الإنفاق لقطاع الأمن نتيجة اعلان حالة الطوارئ ونشر قوات الأمن في المحافظات ، لمتابعة تنفيذ الإجراءات والتدابير الوقائية داخل المحافظات ، ومتابعة الأسواق بهدف التأكد من توفر السلع والمواد التموينية اللازمة ، وعدم وجود احتكار من قبل التجار ، ومنع الاحتكار لو وجد (حلس: 2020، ص3).

حيث بلغت حجم النفقات الحكومية في النصف الأول من العام 2020 م نحو 6840.9 مليون شيكل بتراجع مقداره 420 مليون شيكل بنسبة 5.8% وعملت الحكومة على سد النفقات الحكومية من خلال المساعدات الدولية والاقتراض الداخلي والخارجي (أبو عمشة: 2020، ص26).

ويرى الباحثان أن، زيادة النفقات العامة على الحكومة الفلسطينية لقيامها بإجراءات التدابير الوقائية الاحترازية لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ، زاد علها نفقاتها في الوقت التي تعاني من نقص وعجز في ميزانيتها ، بسبب نقص الدعم من الدول المانحة ، وقيود اقتصادية من قبل الاحتلال ، مما انهك الاقتصادي الفلسطيني ، وأصبح يعاني من أزمة اقتصادية خانقة ، وعجز واضح في مواجهة أزمة كورونا ، التي أصبحت منتشرة في كل محافظات فلسطين .

2- القطاع الزراعي

تعرض القطاع الزراعي كغيرة من القطاعات الاقتصادية في فلسطين بسبب أزمة كورونا ، فمثلاً قطاع الثروة الحيوانية الذي يشمل (مزارع أبقار الحليب ، مزارع الدجاج البياض ، مزارع الدجاج اللاحم ، مزارع الأغنام) ، فقد تعرض لخسار كبيرة خاصة منتجي حليب الأبقار المقدر إنتاجهم اليومي في الضفة الغربية بنحو 520 طناً من الحليب الطازج كانت تحول إلى مصانع الألبان والأجبان التي يبلغ عددها في الضفة الغربية 14 مصنعاً تشغل أكثر من 1000 عامل ، ونتيجة لأزمة كورونا تراجع مداخيل العدد الأكبر من الأسر ، وبالتالي ينعكس على مستويات استهلاكها العام مسبباً تراجعاً في القوة الشرائية ، تراجع مصانع الحليب والألبان طاقتها الإنتاجية إلى مستويات متفاوتة ما بين شمال الضفة وجنوبها ، التراجع في مستوى الإنتاج في مصانع شمال الضفة أكبر منه في جنوبها (أبوسيف: 2020، https://www.palestine-studies.org).

وأيضاً نتيجة لحالة الطوارئ والإغلاق لمواجهة أزمة كورونا تضرر القطاع الزرعي من ناحية عدم قدرة المزارعين على الذهاب إلى أراضيهم وحصدهم محاصيلهم الزراعية ، وضعف تسويقهم للمحصول أو تصديره (بال ثينك، 2020، https://palthink.org).

ويرى الباحثان أن ، القطاع الزراعي من أكثر القطاعات التي تعرضت لخسائر نتيجة لحالة الطوارئ والإغلاق لمواجهة أزمة كورونا ، فلم يتم حصاد المحاصيل الزراعية وتصديرها في الداخل أو الخارج بسبب إغلاق الداخلي والمعابر والحدود مع الخارج ، ولم يتم تسويق المنتجات الحيوانية أيضاً ، وبالتالي تراجع الإنتاج الإقتصادي الزراعي الفلسطيني بشكل سلبي أثر على الميزانية .

3- القطاع الصناعي

منذ بداية حالة الطوارئ والإغلاق الخاصة بجائحة الكورونا، حيث تراجعت كميات الانتاج الصناعي بشكل ملحوظ بحوالي الربع خلال شهر آذار لعام 2020 ، لقد سجل الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي تراجعاً حاداً مقداره 24.60 % خلال شهر آذار مقارنة بشهر شباط لعام 2020 م ، إذ انخفض الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي إلى 86.32 خلال شهر آذار 2020 م مقارنه ب 114.49 خلال شهر شباط 2020 ، حيث تراجع نشاط صناعة المنتجات الغذائية تراجعاً ملموساً في الإنتاج خلال شهر آذار 2020 م بمقدار 17.28% الذي تشكل أهميته النسبية 16.23% من الصناعات التحويلية في مختلف المحافظات الفلسطينية ، وتراجع إنتاج مجموعة من السلع الحيوية كالألبان ومنتجاتها ، والحلويات بمختلف أنواعها ، ومنتجات المخابز ، والزيوت ، فيما استقر إنتاج سلع غذائية مثل ، الجاج ، الطحين، المعكرونة (عسيلي: 2020، ص23).

حسب أحدث بيانات وزارة الاقتصاد الوطني فإن نحو 20.5% فقط من المنشآت في القطاع الصناعي مازالت مستمرة في العمل ، أما بالباقي من المنشآت ، فهي متوقفة عن العمل ، حسب نفس المصدر فإن 20% من المنتجات النسيجية قد استعملت لإنتاج معدات الوقاية الشخصية ، والقطاعات الأخرى التي أغلقت وتستفيد من توريد قطاع الصناعة تشل حركة التصنيع لهذا التوريد ، مثل ، قطاع المطاعم فهو يعتمد بشكل كبير على الصناعات المحلية ، وبالتالي ينخفض التصنيع المرتبط بها بسبب الإغلاق (الخالدي: 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

من الواضح كما يرى الباحثان أن ، تراجع كميات الإنتاج الصناعي نتيجة حالة الطوارئ والإغلاق التام للمعابر والحدود والتجارة الخارجية ، وتوقف المصانع الداخلية عن التصنيع ، منذ ظهور أزمة كورونا من شهر شباط لعام 2020م ، ومن المؤشرات تراجع وانكماش الاقتصاد الفلسطيني في الاتجاه السلبي .

4-القطاع التعليمي

نظراً لحالة الطوارئ وإغلاق كافة المؤسسات التعليمية الحكومية ورياض الأطفال في قطاع غزة ، وكافة المؤسسات التعليمية الخاصة المرخصة والمعتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم ، يبلغ عدد رياض الأطفال 700 روضة ، وإغلاق 53 مدرسة خاصة ، وإغلاق 365 مركز تعليمي خاص ، بالتالي تضرر ما يزيد عن 5000 عامل في القطاع التعليمي الخاص (الطباع: 2020، http://www.alhayat-j.com).

أتبعت فلسطين كغيرها من الدول في الشرق الأوسط والعالم التي اتبعت هذه الخطوات بتوصية من منظمة الصحة العالمية ، كإجراء احترازي لمنع تفشي الفيروس في المدارس والجامعات ورياض الأطفال كونها أماكن عالية الاكتظاظ ، وكانت خطوة أولى للوقائية تم اتخاذها رسمياً لتقليل الاحتكاك ، وهنا اتبعت المراكز التعليمية التعليم عن بعد لضمان سير العملية التعليمية ، رغم أن التعليم عن بعد من احتمالية الكبيرة لتأثر جودة التعليم نظراً لأن آلية التعلم عن بعد ليست ذات انتشاء كبير في المجتمع التعليمي الفلسطيني ((الخالدي:2020) ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

تبين كما يرى الباحثان أن ، التعليم ليس ببعيد عن تأثير بأزمة جائحة كورونا ، فهو تأثر بالأزمة وبشكل كبير ، نتيجة حالة الطوارئ والإغلاق التام لمراكز التعليم الحكومية والمراكز التعليمية الخاصة ، فبات التعليم الإلكتروني التعليم عن بعد الذي يعاني الكثير من المشاكل ، والتراجع الواضح في كيفية التعليم، وعدم اهتمام الطلبة بالدرجة المطلوبة ، مع أزمة الوضع الاقتصادي والتكنولوجي.

5- ارتفاع حجم الدين العام

تعاني الحكومة الفلسطينية نتيجة لتكلفة فيروس كورونا(كوفيد-19) المتوقعة على الخزينة العامة الفلسطينية ، والتي تعاني أصلاً من الارتفاع الملحوظ والكبير في عجز الموازنة العامة ، ومن المرجح أن تلجئ الحكومة الفلسطينية إلى الاقتراض الخارجي والمحلي لتغطية نفقاتها التي سوف ترتفع كما أشرنا سابقاً ، وبالتالي سوف يؤدي إلى زيادة الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي وزيادة حجم المتأخرات المتراكمة على الحكومة ، ونتيجة طبيعية زيادة الأعباء المالية على الحكومة الفلسطينية ، ويزيد من حدة أزمتها المالية التي تعاني منها الحكومة وتداعياتها منذ سنوات طويلة (حلس: 2020، https://democraticac.de).

6- **القطاع السياحي**

حسب قاعدة بيانات المسوح الاقتصادية وبالأخذ بعين الاعتبار الأنشطة التي توقفت كلياً كأنشطة المطاعم والفنادق وأنشطة النقل البري للركاب والأنشطة التي توقفت جزئياً كنشاط تجارة التجزئة لبعض السلع وبعض المتاجر ، فقد بينت التقديرات إلى أنه ومن واقع تقدير الخسائر لنشاط الخدمات بقيمة 1.175 مليون دولار أمريكي فإن خسائر نشاط تجارة الجملة والتجزئة بلغت 59% من اجمالي خسائر نشاط الخدمات بقيمة (689 مليون دولار أمريكي) ، وخسائر الأنشطة الخدماتية المختلفة بلغت 31% من اجمالي خسائر نشاط الخدمات بقيمة (374 مليون دولار أمريكي) وخسائر نشاط المطاعم والفنادق نتيجة أغلاقها بالكامل حوالي 10% من اجمالي نشاط الخدمات بقيمة (112 مليون دولار أمريكي) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020، http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?).

أعلن مدير العلاقات العامة والإعلام بغرفة تجارة وصناعة محافظة غزة قال ل"نون بوست: " بسبب جائحة كورونا تعطل ما يزيد على 45 ألف عامل في القطاعات الاقتصادية المختلفة عن العمل ، وانخفضت إنتاجية غالبية القطاعات الإنتاجية وتوقفت أنشطة قطاعات اقتصادية أخرى بشكل تام ، من أهمها القطاع السياحي وشركات السفر وشركات الحج والعمرة ، والاستيراد والتصدير بسبب إغلاق المعابر والمنافذ التجارية ، وقطاع النقل والمواصلات بسبب توقف الجامعات والمدارس والتعليم الخاص ورياض الأطفال ، بالإضافة إلى قلة حركة المواطنين داخل المدن ، وأيضاً شهدت القطاعات الصناعية وشركات المقاولات وتكنولوجيا المعلومات تراجعاً ملموساً حادا (ريان، 2020، https://www.noonpost.com/content/3729). بالإضافة إلى التوقع السلبي بسبب انخفاض عدد السياح من آسيا وأوروبا إلى الأراضي الفلسطينية خاصة لدى زيارتهم الأماكن المقدسة وبيت لحم (أبو عامر: 2020، https://adnanabuamer.com).

7- انخفاض الإيرادات العامة

نتيجة الطبيعية لإعلان حالة الطوارئ في كافة المحافظات الفلسطينية من قبل السلطة الفلسطينية كإجراءات احترازية للوقاية من انتشار جائحة كورونا (كوفيد -19)، وإغلاق المعابر والحدود مع العالم الخارجي سوف تتأثر الخزينة العامة جراء تعطيل التجارة الخارجية ، وهنا سوف تنخفض إيرادات المقاصة وهي إيرادات الضرائب التي تقوم "إسرائيل " بجبايتها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بحسب ما جاء في بروتوكول باريس الاقتصادي الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل " والأراضي الفلسطينية , وهذه الأموال تعتبر الصمام الأمان للحكومة الفلسطينية والعمود الفقري لموازنتها العامة ، لأنها تأمن أكثر من 65% من مجموع إيرادات الحكومة الفلسطينية وتعطي أكثر من نصف نفقاتها . وقد أشار رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية إلى أن تكلفة فيروس كورونا (كوفيد-19) على الخزية الفلسطينية قد تصل من 300- 400 مليون شيكل ، وسط تباطؤ وتيرة الاقتصاد العالمي الذي سوف يعكس نفسه على إيرادات الخزينة الفلسطينية .

تبين أن المعدل العام للإيرادات العامة الحكومية ، نحو مليار ومئتي مليون شيكل شهرياً ، تنقص أو تزيد بحسب مواعيد توردي دفعات القطاع الخاص من الضرائب ، وأيضا حسب حجم الاستيراد من الخارج بين شهر وآخر ، بواقع حوالي 500-600 مليون شيكل جباية محلية ، و600-700 مليون شيكل إيرادات المقاصة (حلس: 2020، ص3-4).

على ما يبدو أن الإجراءات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية منذ بداء جائحة كورونا بهدف حصر انتشارها بين الموطنين ، ورغم نجاحها في الحد من انتشارها ، إلا انها أدت إلى تعطل النشاط الاقتصادي في جميع محافظات فلسطين ، ومن المحتمل تراجع وانكماش الاقتصادي الفلسطيني بالاتجاه السلبي ، خاصة أن الأداء السياسي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية لا يعطي اشارة بالإيجابية .

8- ارتفاع معدل البطالة

تعطل عن العمل أكثر من 66 الف عامل عن العمل خلال عام 2020م ، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة إلى 27.8% مما يعكس انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14% ، ودخول فئات جديدة إلى دائرة الفقر والفقر المدقع ، وانخفاض أجمالي عدد العالمين في سوق العمل من 951 الف عامل عام 2019 م إلى 884 الف عامل عام 2020 م ، وارتفع معدل البطالة من 26.3 % إلى 27.8% ، وذلك يعود لتأثير بتداعيات جائحة كورونا على مفاصل الاقتصاد الكلي والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020، http://www.pcbs.gov.ps).

حيث يعمل نحو 46.7% من العالمين في الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون من دون عقد مكتوب، ومن المتوقع أن عدداً غير قليل من العمال في الضفة الغربية وقطاع غزة سيكونون معرضين لفقدان وظائفهم من دون أي حماية قانونية لحقوقهم (صادق: 2020، https://www.palestine-studies.org/).

لقد أعلن القطاع الخاص الفلسطيني عن خطط لخفض الأجور بنسبة 50%، وأيضاً التأثير الأكبر من خلال قرار السلطة الفلسطينية بوقف دخول أكثر من 140 ألف عامل فلسطيني إلى إسرائيل، فقد يمثلون وأسرهم ثلث الاستهلاك الخاص، حيث أن متوسط راتبهم أعلى 2.3 مرة مما هو عليه في الأراضي الفلسطينية (أبو عامر: 2020، https://adnanabuamer.com).

وأيضاً لم تتمكن نسبة كبيرة من العمال من مواصلة أعمالهم أو جني أي دخل خلال فترة الإغلاق ، ومنهم العمال المؤقتين أو غير المنتظمين ، والعمال المأجورين في الاقتصاد غير الرسمي ، والعمال المنزليين ، وعمال البناء والباعة المتجولين ، وأصحاب المشاريع الصغيرة ، والعاملين على حسابهم الخاص ، وعمال المواصلات وغيرهم ، وأهم العمال الاقتصاد غير الرسمي المتضررين من جائحة كورونا الذين تم توظيفهم بدون عقود وهم جزء من العمال الفلسطينيين المأجورين الذين لا يعملون وفقاً لأي عقد ، وتصل نسبتهم 48% من أجمالي العمال المأجورين (

ومن المحتمل الأن أن ترتفع نسبة الأسر الفقيرة إلى 30% في الضفة الغربية وإلى 64% في قطاع غزة ، والمدهش هو معدل البطالة بين الشباب عند 38% ، وهو ما يتجاوز كثيراً المتوسط السائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (البنك الدولي، 2020، https://www.albankaldawli.org).

9- الفقرو انعدام الأمن الغذائي

كان من نتائج جائحة كورنا توقف معظم الأنشطة الاقتصادية إلى زيادة كبيرة في أعداد الفقر والعاطلين عن العمل في الضفة والقطاع ، وأيضاً أدت إلى ظهور "فقراء جدد " ، ووفقا لتوقعات وزارة التنمية الاجتماعية ، على لسان وكيل الوزارة داوود الديك ، فإن "أكثر من 100ألف أسرة فلسطينية ستدخل إلى دائرة الفقر بسبب تداعيات جائحة كورونا " ، خاصةً توقف المعيلين لبعض الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة عن العمل (الأعرج: 2020، ص1)

تأثرت أسر قطاع غزة مع أزمة جائحة كورونا بشكل كبير ، فقد بلغ معد الفقر بين سكان قطاع غزة وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية 53% ، وبلغ معدل الفقر المدقع 33.8% وفق آخر إحصائية رسمية صارة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مع العلم أن خط الفقر للأسرى المرجعية قد بلغ 2470 شيكلاً وخط الفقر المدقع قد بلغ 1974 شيكلاً وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأُسرة ، والبنك الدولي توقع في تقرير أصدره حديثاً أن ترتفع نسبة الأسر الفقيرة إلى 64% في قطاع غزة ، وبلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر68% أو نحو1.3 مليون نسمة ، و80% من السكان يعتمدون على المساعدات الغذائية ، وبالتالي انتشار حالات التسول في أماكن معينة مثل ، المستشفيات والبنوك المساجد والكنائس والأسواق والمحالات التجارية وجوانب الطرق ...الخ وانتشار التسول الإلكتروني من خلال مواقع التواصل الاجتماعي و ارتفاع معدل الطلاق (الطباع: 2020، http://www.alhayat-j.com).

وارتفع عدد العائلات المستفيدة من المساعدات الحكومية الفلسطينية إلى 135 ألفاً، بحسب تصريحات رئيس الوزراء محمد اشتية (طه ، وأخرون: 2020، ص79).

بناء على ما سبق من الدراسات التي أشارت إلى التراجع الاقتصادي في القطاعات المختلفة ، بسبب الإغلاق التام لبعض القطاعات وشبة التام مع البعض الأخر ، لمواجهة جائحة كورونا ، نتيجة طبيعية ارتفاع نسبة البطالة والفقر وانعدام الغذائي بين الطبقة الهشة في المجتمع الفلسطيني ، فذادت تلك النسبة مع جائحة كورونا المستجدة على العالم والمجتمع الفلسطيني .

10- قطاع تكنولوجيا المعلومات

تعرض قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى تراجع حاد في قطاع غزة خلال أزمة كورونا بسبب تراجع وانخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين حيث لم تتوفر السيولة النقدية لديهم من جهة ، ومن جهة أخرى استمرار الإغلاق وتشديد القيود المفروضة على حرية الحركة ، وهنا تضرر ما يزيد عن 3000 عامل مما يعملون في شركات الكمبيوتر والجوالات والبرمجيات ومزودي الإنترنت ، التدريب والاستثمارات (حلس، وأخرون: 2020، ص8).

ويرجع تراجع القدرة الشرائية بشكل واضح للمواطنين الفلسطينيين خصوصاً في القطاع وهو ما انعكس بالسلب على تراجع الناتج المحلي خاصة أنه يتزامن مع عدم انتظام دفع الرواتب أو حتى صرفها بنسب أقل من المعتاد (شعبان: 2020، https://www.alaraby.co.uk).

أيضاً أظهرت جائحة كورونا عدم جاهزية البنية التحتية الإلكترونية اللازمة للمستقبل (digital infrastructure) وتعني البنية هي الشبكة الموازنة لشبكة الطرق السريعة وشبكات الهاتف في الحقب الماضية ، إنها الشبكة اللازمة لتمكين خدمات التجارة الإلكترونية ، والتعليم عن بعد والخدمات الصحية المتقدمة ، والمعاملات المالية الإلكترونية ، والعمل من المنزل ، والمعاملات المالية ، وعقد الاجتماعات دون سفر (أبو شنب وأخرون: 2020، ص69)

نظراً لظروف الصعبة التي يعشها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ، تراجعت القدرة الشرائية لديه ، ولتأخر الرواتب وعدم صرفها بالكامل زاد من الأزمة القدرة الشرائية للأجهزة التكنولوجية والقدرة الاستثمارية ، فدخل في أزمة اقتصادية خانقة في أزمة جائحة كورونا وما واكبها من أغلاق .

11- تأثر الأشخاص ذوي الإعاقة

حسب ملخص النتائج النهائية لتعداد لعام 2017م إلى أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين تبلغ 2.1% ، وأن عددهم قد يلغ أكثر بقليل من 90 ألفا ، والأكثر انتشاراً الإعاقة في الحرك واستخدام اليدين وتبلغ 1.1% من مجمل السكان الفلسطينيين ، تليها الإعاقة البصرية ، 0.7%، ثم الإعاقة السمعية 0.4%،التواصل 0.4%، وإعاقة التذكر والتركيز 0.4% ، وهذه الفئة تعتبر أكثر الفئات الاجتماعية تأثرا بجائحة كورونا ، وحسب تقرير إحدى منظمات الأمم المتحدة ، بعض الأشخاص ذوي الإعاقة "يواجهون صعوبة في تنفيذ الإجراءات الطبية الوقائية المتعلقة بأمور النظافة بما في ذلك التنظيف المتكرر للأسطح وللبيت ، وتنظيف البيوت وغسل اليدين باستمرار ، وبعض الأشخاص من ذوي الإعاقة لا يستطيعون تنفيذ إجراءات التباعد الاجتماعي لأنهم بحاجة لمساعدة تنظيمية من الناس الأخرين من أجل تلبية احتياجات الرعاية الذاتية (الأعرج: 2020، ص3).

وممكن القول أن جائحة كورونا أعادت في العالم عامة وفلسطين خاصة أجمع ترتيب الأولويات الاستهلاكية للمجتمعات ، فأصبح الغذاء والصحة والتعليم اعتيادي نسبياً ، هذا يعني أن إعادة ترتيب أولويات الحكومة يعني أن يكون تطوير البنية التحتية لهذه القطاعات على راس الأولويات ، ووضع خطط طويلة المدى لتنمية هذه القطاعات ، لأنها هي الأساسية في استمرار الحياة .

المحور الثاني: أفاق وآليات التعافي الاقتصادي في فلسطين في ظل جائحة كورونا

ألقت أزمة فيروس كورونا بظلالها على القطاع الاقتصادي في فلسطين حيث تمثل أزمة فيروس كورونا فرصة سانحة لإحداث تحول في الاقتصاد، وخصوصا، لأن يصبح "أخضر". فالأزمات الاقتصادية السابقة مثل الأزمة المالية في 2008-2009 وأزمة النفط في السبعينيات حيث أن الاقتصاد الفلسطيني في جزء كبير منه يعتمد على الزراعة كما أن صناعات فلسطينية كثيرة تعتمد على الصناعات الزراعية بالإضافة للسياحة وصناعة الجلود والبناء (مدونات البنك الدولي، https://blogs.worldbank.org).

أعلنت السلطة الفلسطينية حالة الطوارئ، في آذار/مارس 2020، وتبعها اتخاذ الحكومة مجموعة من الإجراءات، حيث طبقت موازنة الطوارئ[22] التي تُعطي الأولوية لمنظومتيْ الصحة والأمن، إضافة إلى توفير شبكة أمان لأصحاب الدخل المحدود والفئات المهمشة، وإقرار تسهيلاتٍ للمواطنين وللقطاع الخاص. وقد قدّمت سلطة النقد تقديراتٍ حول حجم الضرر المتوقع على الاقتصاد وقد اتخذت إجراءاتٍ عدة، منها تأجيل أقساط المقترضين لمدة 4 أشهر قابلة للتمديد، واستعادة العمل بغرفة المقاصة. وأسست الحكومة صندوق "وقفة عز" الذي يسعى إلى تعزيز التضامن والتكافل بين مختلف أبناء الشعب الفلسطيني، من خلال مشاركة المؤسسات والشركات ورجال الأعمال والأفراد في فلسطين والشتات[26]، وقد جمع الصندوق 17 مليون دولار، وزّع جزء منها في البداية على 40 ألف عامل متضرر من الأزمة بقيمة 700 شيكل لكل فرد، بما مجموعه 23 مليون شيكل (الطناني وآخرون: 2020، مركز مسارات بالشراكة مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن(DCAF)).

وسوف يتم دراسة هذا المحور من خلال دراسة أفاق وآليات التعافي الاقتصادي في فلسطين في ظل جائحة كورونا

أولًا: أفاق التعافي الاقتصادي في فلسطين في ظل جائحة كورونا

يجب القيام بخطوات سريعة للتعافي الاقتصادي من جائحة كرونا حيث العمل على تكثيف الوظائف، وتعزيز العمل اللائق للجميع، وتوفير الحماية الاجتماعية الكافية، ودعم ومساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وحماية ومساعدة القطاعات الاقتصادية لتمكينها من الخروج من هذه الازمة والانتقال إلى مرحلة التعافي الاقتصادي. ويتعين أن تهدف السياسة المالية التوسعية على مستوى الانفاق الحكومي وتوجيهه نحو الاستثمار وتخفيض العبء الضريبي، والتيسير على الاعمال بهدف التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن التباطؤ السريع في الأنشطة الاقتصادية. وينبغي أن توفر السياسة النقدية سيولة كافية للشركات والأسر، وتضمن توفر الحكومة على آليات تمويل كافية لتعبئة الموارد. من المهم أن تقوم البلدان بتوسيع شبكة المساعدة لتشمل أولئك الذين تم تسريحهم مؤخرا بسبب وباء كورونا، ففي العديد من البلدان، تعمل المنظمات الخيرية والتطوعية على مساعدتهم.

حيث أجمع الخبراء على أهمية دور الضرائب في معالجة عدم المساواة التي أدت تداعيات الوباء إلى تسارعها، ورأوا أن تكييف الهياكل الضريبية يعد شرطا عاجلا في سبيل تحقيق ذلك، بما في ذلك مواصلة الجهود الرامية للحد من التهرب الضريبي، بالإضافة إلى إعادة النظر في الضرائب على الثروة وأصحاب الدخل المرتفع. بالإضافة لتطوير أساليب الانتاج وطرق أداء المهام وممارسات الأعمال والتحول بشكل كامل نحو الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاعتماد على الذات في العديد من القطاعات الصناعية والانتاجية (الحياري: 2020، **https://alghad.com**).

تشير التنبؤات إلى إمكانية تحقيق نمو حقيقي خلال العام 2021 وفق السيناريو الأساس بنسبة تتراوح بين 6% الى 7%، وأن يؤدي هذا النمو إلى تحسن مرتقب في مستوى الدخل الفردي بنحو 4%. كما تشير التنبؤات إلى أن هذا الأداء سيكون مدفوعاً بتعافي الإنفاق الاستهلاكي الكلي بنسبة تتراوح بين 3% الى 5%، مع تحسن في وتيرة النمو في الاستثمارات إلى حوالي 20%. وكذلك سيكون لهذا الأداء أثر على القطاع الخارجي، حيث من المتوقع أن تنمو الصادرات بنسبة تتراوح بين 4% الى 8%، إلى جانب تسارع النمو في الواردات أيضاً وبنسبة تتراوح بين 5% الى 8%. وفي المقابل، يتوقع أن ينعكس التحسن الاقتصادي بشكل إيجابي على معدلات البطالة ولكن بشكل طفيف لينخفض معدل البطالة بنقطه مئوية واحدة فقط ضمن هذا السيناريو.

إن هذه التنبؤات تبقى عرضة لبعض الصدمات محتملة الحدوث، خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني يعمل في ظل بيئة يحيط بها قدر كبير من المخاطر وعدم اليقين، وما يرافقها من تداعيات وانعكاسات على مجمل النشاط الاقتصادي. ففي كل عام هناك أزمة جديدة أو استمرار لأزمة سابقة، سواء كانت على الصعيد السياسي، أو على الصعيد الاقتصادي. وفي ضوء هذا الواقع، فقد تم تضمين التنبؤات تحليلاً للمخاطر المحتملة الحدوث وبدرجات متفاوتة (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، والتي من المتوقع أن يكون لها تداعياتها الإيجابية أو السلبية على الأداء الاقتصادي في المدى القريب (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **2020**، http://pcbs.gov.ps).

وصرح خالد العسيلي وزير الاقتصاد الوطني: "أن هناك توقعات أن يشهد العام الحالي تعافياً من الجائحة الصحية، وان يحقق الاقتصاد المحلي معدل نمو يتجاوز 7% من خلال تنفيذ خطة التعافي الاقتصادي، والعمل باتجاه تنفيذ العناقيد التنموية الصناعية والزراعية والسياحية والتكنولوجية، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل". حيث دعا الدول المانحة للإيفاء بالتزاماتها اتجاه دعم الاقتصاد الفلسطيني وتقديم الدعم اللازم لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية التي من شأنها أن تحقق التعافي الاقتصادي الذي تتطلع اليه فلسطين وتساهم في خلق فرص تشغيل جديدة في سوق العمل. كما جدد تأكيده على المضي قدماً في تنفيذ رؤية الحكومة الفلسطينية في احداث انفكاك اقتصادي تدريجي عن اقتصاد الاحتلال الاسرائيلي عبر التراكمية في تحقيق الانجازات والإصرار نحو تنفيذ مشاريع استراتيجية واعدة تشكل رافعة لتمتين الاقتصاد الوطني لافتاً الى ما تشهده

الاراضي الفلسطينية حالياً من تنفيذ مشاريع واعدة في مجالات الطاقة المتجددة وتعزيز تنافسية المنتج المحلي وتوسيع القاعدة الانتاجية والانفتاح على الاسواق العالمية وتشجيع الاستيراد المباشر. كما اوضح في هذا السياق أنه تم تسجيل مجموعة من الانجازات على صعيد تأمين مخزون تمويني يلبي احتياج المواطنين، وضبط وتنظيم السوق المحلية بمختلف مكوناتها، ودعم وإسناد القطاع الصحي حيث تم تأسيس وتشغيل 53 مصنعاً تقوم بإنتاج هذه المستلزمات الصحية (عسيلي: 2020، وزارة الاقتصاد الوطني).

كما أن تعدد المصادر وتنويع الأدوات المالية هو أفضل وسيلة لتخفيض المخاطر على البنوك والمستثمرين، فالتمويل في هذه المرحلة يعدّ عالي المخاطرة. أما توزيع المخاطر فسيحفزها للإسراع في تنفيذ خطة الإنعاش المقترحة لمساعدة الشركات على تغطية فواتير أجورها، حتى لا تضطر إلى تسريح الموظفين، ونتدارك بذلك خسارة عشرات آلاف الوظائف، ونتجنب ضررًا اقتصاديًا واجتماعيًا غير مسبوق. كما أن تشكيل الصندوق لا يعني حشد رأس المال في حساب واحد تحت إدارة واحدة كالمعتاد، فقد لا يتفق عليها كل الأطراف، فيمكن لكل الجهات ذات العلاقة المشاركة ومتابعة صرف تمويلاتها ضمن إطار تنظيمي موحد صممناه بعناية لهذا الصندوق. فالدولة والمؤسسات التنموية يصب اهتمامها في الأثر الاقتصادي والاجتماعي، أي أهم مخرجات الصندوق بالنسبة إليها عدد الوظائف التي تتم حمايتها، والحفاظ على سلاسل الإنتاج من التعطل. أما البنوك فتركز على قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها وسداد القروض، في حين يهتم المستثمرون بديمومة هذه الشركات، وقدرتها على التعافي، ومن ثم النمو لتحقيق الربح، ليستطيعوا بعد ذلك بيع حصصهم لصاحب المنشأة بعد خمس سنوات حسب تصميم الصندوق (شبكة فلسطين الاخبارية، 2020، http://pnn.ps).

أما سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فأصدرتا تقريرين حول التنبؤات للعام 2021، والمتاحة على الموقع الالكتروني لهما. تضمنت تلك التقارير التنبؤ بالمؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2021 وفق سيناريو الأساس، بافتراض بدء عودة النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي إلى مستوياته التي كانت سائدة قبل الأزمة الصحية (كوفيد-19)، نتيجة توفر اللقاح في المدى القريب، والانتظام في تحويل أموال المقاصة للحكومة الفلسطينية، وعودة حالة الاستقرار النسبي في الأوضاع السياسية والاقتصادية. وقد تم عكس هذه الافتراضات على المؤشرات الاقتصادية في القطاعات الرئيسية.

ويشير التقريرين إلى إمكانية تحقيق نمو حقيقي خلال العام 2021 وفق السيناريو الأساس بنسبة تتراوح بين 6% الى 7%، وأن يؤدي هذا النمو إلى تحسن مرتقب في مستوى الدخل الفردي بنحو 4%. كما تشير التنبؤات إلى أن هذا الأداء سيكون مدفوعاً بتعافي الإنفاق الاستهلاكي الكلي بنسبة تتراوح بين 3% الى 5%، مع تحسن في وتيرة النمو في الاستثمارات إلى حوالي 20%. وكذلك سيكون لهذا الأداء أثر على القطاع الخارجي، حيث من المتوقع أن تنمو الصادرات بنسبة تتراوح بين 4% الى 8%، إلى جانب تسارع النمو في الواردات أيضاً وبنسبة تتراوح بين 5% الى 8%. وفي المقابل، يتوقع أن ينعكس التحسن الاقتصادي بشكل إيجابي على معدلات البطالة ولكن بشكل طفيف لينخفض معدل البطالة بنقطه مئوية واحدة فقط ضمن هذا السيناريو (سلطة النقد الفلسطينية، 2020، https://www.pma.ps).

ثانياً: آليات التعافي الاقتصادي في فلسطين في ظل جائحة كورونا

العودة التدريجية لمعظم المنشآت الاقتصادية للعمل، والعمل على تنفيذ مسح متخصص للمنشآت الاقتصادية لقياس الآثار الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، ومسح آخر أسري لقياس الأثر الاجتماعي نتيجة تداعيات جائحة فيروس كورونا وسيتم نشر النتائج بعد الانتهاء من تلك المسوح." ويذكر أن عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص الفلسطيني 142 ألف منشأة، بواقع 96 ألف منشأة في الضفة الغربية و46 ألف منشأة في قطاع غزة، وتشغل حوالي 425 ألف عاملاً، منهم 291 ألف عاملاً في الضفة الغربية، و134 ألف عاملاً في قطاع غزة.

ففي مقابلة مع رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء علا عوض مع بوابة اقتصاد فلسطين أوضحت: "أن عودة أموال المقاصة التي تساهم فيما نسبته 70% من قيمة مجموع صافي الإيرادات العامة، وبتغطية النفقات الجارية بما

نسبته55% ، بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة وصلت 14%، ما يعكس تحكم الاحتلال الإسرائيلي بنسبة كبيرة من ايرادات الحكومة الفلسطينية. وأضافت أن القطاع الحكومي يشكل رافعة أساسية للاقتصاد الوطني، كونه يشكل أكثر من 22% في الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي هناك تأثير مباشر على عجلة الاقتصاد بكافة مركباته في ضخ تلك الاموال في السوق الفلسطيني وعلى كافة الأنشطة والقطاعات." وتجدر الإشارة إلى أن قيمة إيرادات المقاصة خلال العام 2019 بلغت حوالي 2,422 مليون دولار أمريكي، أي حوالي 200 مليون دولار شهريا" (**دولة فلسطين ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/9/6**، http://pcbs.gov.ps)

أطلق اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين، الأربعاء برام الله، رؤيته للخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية. حيث دعا الى حوار وطني شامل بين كل ذوي العلاقة بالاقتصاد الفلسطيني بمشاركة حقيقية واسعة من القطاع الخاص الفلسطيني لبحث سبل مواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية. واعتبر أنه برغم الجهود المتنوعة التي بذلتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة والحكومة الحالية، والجهات المانحة، والقطاع الخاص، إلا أنها لم تكن كافية، وتكاد تكون عاجزة عن إيقاف التدهور الاقتصادي وأثره الاجتماعي كما يظهر بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وخاصة خلال السنوات الثلاث الماضية. وبالتالي فإن إحدى خصائص هذه الأزمة هي طابعها التراكمي (وطن، 2020، https://www.wattan.net).

ومن أهم متطلبات التعافي الاقتصادي من أزمة كورنا هو اطلاق حوار وطني شامل يشارك فيه القطاع الخاص بشكل فعلي دوري ومتواصل كجزء أصيل من مكونات الشعب الفلسطيني، لينتج عنه فكر اقتصادي جديد يتم خلاه التركيز على الحد من الفقر والبطالة والهجرة، و دعم التنمية الاقتصادية، وتوفير المناخ الاستثماري الايجابي للقطاع الخاص. والعمل على خلق فرص عمل مستدامة لأبناء شعبنا في الاقتصاد الفلسطيني الذي يشكل الاستراتيجية الأساس للنهوض بمقومات الاقتصاد و للحد من الفقر والهجرة. مع العمل دعم النشاط الاقتصادي وضبط السوق المحلي الفلسطيني بكافة مكوناته بشكل حقيقي وملموس، وتشجيع الصادرات الفلسطينية من صناعة وزراعة وخدمات، ورفع الحكومة لمخصصات الموازنة للقطاعات الاقتصادية، و المحافظة على ما هو موجود من زراعات محلية وتصنيع زراعي وتطويرها وتنميتها، و العمل على تطوير وتشجيع العلاقة الاقتصادية بين جوانب القطاع الخاص الفلسطيني في شطري الوطن – الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطوير آلية جديدة تضمن تحصيل الحقوق الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي بما فيها الضريبية منها، وغير الضريبية، كذلك يمكن العمل على استحداث برامج للاستثمار في قطاعات البنية التحتية والطاقة المتجددة وتلك التي توفر خدمات ملموسة للمواطنين (**بوابة اقتصاد فلسطين، 2020**، https://www.palestineeconomy.ps).

من اجل تعافي الاقتصاد من أزمة كورونا طالب ممثلي مؤسسات القطاع الخاص التي ضمت الغرف التجارية واتحاد المقاولين واتحاد الصناعات وجمعية رجال الأعمال بصدور تعميم بشأن كيفية عودة عمال قطاع الإنشاءات لممارسة نشاطهم في ظل جائحة "كورونا" ضمن متطلبات البروتوكولات الصحية الملائمة والمعمول بها بما يضمن مراعاة أقسى إجراءات الحماية والتباعد بين العمال. لتسهيل عودة قطاع الإنشاءات لممارسة نشاطه وتعويض المتضررين من شركات المقاولات (الأيام، 2020، https://www.al-ayyam.ps).

للعمل على تعافي الاقتصاد الفلسطيني من أزمة كورونا هناك آليات تخص القطاعات المهمة التالية:

القطاع الزراعي:

"نداء العودة الى الارض" عنوان البداية ، ومن ثم العمل على ايجاد حلول استراتيجية لبناء "اكتفاء ذاتي" زراعي بفلسطين وبناء "سلسلة فلسطين العنقودية" ،حيث بلغت حصة القطاع الزراعي 7% من الناتج المحلي الفلسطيني و 19% من مجموع العمالة ، وتبلغ حصة هذا القطاع من الصادرات 25% ، والهدف هو تلبية حاجة المواطن الفلسطيني من منتج عالي الجودة وبأسعار منافسة وتطوير التقاطعات والتشابكات الاقتصادية . يحرم استمرار احتلال منطقة جيم الاقتصاد الفلسطيني من 63 % من الموارد الزراعية في الضفة الغربية والتي تشمل أخصب الاراضي الزراعية وأصلحها للرعي، بينما قلصت إقامة جدار الفصل وتوسع المستوطنات المساحة المتاحة للأنشطة الزراعية ، كما انه لن نشهد تعافي للاقتصاد الوطني بدون اتاحة الوصول الى منطقة جيم، وكذلك بتوفير ثلاثة عناصر مهمه-:

اولا: صندوق دعم للمزارعين الفلسطينيين ، والمدخلات الزراعية والاسمدة اينما وجدوا .
ثانيا: ايجاد سوق عالمي وتجنيد سفراتنا للعمل على ايجاد اسواق يستوعب بعض المنتجات القابلة للتصدير فعلى سبيل المثال تنتج فلسطين 14.000 طن تمر بينما تنتج اسرائيل 48.000 طن من التمر ، يعاني المزارع الفلسطيني من بيع منتجه في الاسواق المحلية بينما تبيع الشركات الاسرائيلية 40% من انتاجها في اسواق فلسطين. السوق التركي سوق واعد لمنتج التمر لماذا لا نسعى باتجاه العمل على زياده "الكوته" الفلسطينية المصدرة الى تركيا والتي تراوح مكانها منذ اعوام مع الزيادة في نسبة الانتاج للمنتج الفلسطيني سنويا بمعدل 20% ؟ وهذا ينطبق على العديد من دول العالم الاخرى التي ما زال موضوع "الكوتة" معلقا منذ أجل؟
ثالثا:- البدء بإيجاد مراكز توزيع بأوروبا للمنتجات الزراعية الفلسطينية التى ستعمل بمهمة "الحاضنة للمنتجات الفلسطينية" المصدرة ومركز توزيع للحاصلات الزراعية الفلسطينية بالأسواق العالمية (صبري: https://nn.najah.edu2020).

قطاع التجارة والاستيراد والتصدير والمشاريع الصغيرة

من أهم العناصر الفاعلة لتطوير القطاع هو فتح آفاق حرية التجارة والاستفادة من الاتفاقيات التجارية مع دول العالم ، وقد يعيقنا التحكم على المعابر لكن هنالك دول بالعالم التي انشأت هذا النموذج ويعتبر من انجح النماذج العالمية للسيطرة بين التصدير والاستيراد للمنتجات بكافة اشكالها وانواعها، فمثلا في اديس ابابا يوجد اكبر الموانئ وفي تنزانيا وفي غرب افريقيا، والامثلة لا تعد ولا تحصى باوروبا الشرقية ، نحن بحاجة الى تعاون القطاعين " العام والخاص" لخلق شراكة نوعية لإنشاء هذا "الميناء الجاف" والذي سيخفف على المستورد والمصدر الفلسطيني الاتعاب والمصاريف الباهظة جدا جراء استمرار السيطرة الإسرائيلية على المنتجات المستوردة والمصدرة مما يقلل من نسبة المنافسة للمنتجات الفلسطينية عالميا. كما انه من الضروري السعي نحو خلق كادر فلسطيني مؤهل "مخلّصين تجاريين" مؤهلين للاستعاضة عن اعتمادنا المستمر على "المخلص التجاري" الاسرائيلي. كما انه من الضروري الحذو نحو تطوير برامج تمويل للمواد الخام المستوردة ، و/او دعم المشاريع الصغيرة ببرامج طويلة الأمد وتقليل الشروط من كفلاء ورهونات اسوة بالدول الاخرى المجاورة ، يجب تعزيز البقاء للمشاريع الصغيرة بتحفيزهم على العمل وهذا يتطلب مرونة من سلطة النقد والبنوك العاملة بفلسطين ببلورة برامج تمويلية سلسلة وذات جدوى تنعش الاقتصاد وضخ دموية جديدة بالاقتصاد (عسيلي: 2020، ص55).

قطاع الرياديين

الشباب الفلسطيني(ذكورا واناثا) يمثل ديمومة المجتمع الفلسطيني ، يمثل قطاع الشباب ما نسبته 60% من شعبنا الفلسطيني ، " التحول الرقمي" كلمة السر بعد كورونا، لتكن فلسطين رائدة في التحول الرقمي ، ولنجعل فلسطين عنوانا ونموذجا يحتذى به عالميا ، فنحن نملك من الكفاءات الفلسطينية المميزة والمبتكرة والمبدعة ما يكفي ان نجعل فلسطين مميزة ، نحن بحاجة الى تجميع وتظافر الجهود والعمل على خلق وسائل مسهلة للمبادرين كالقوانين والتشريعات المحفزة لهم ، وايضا التعاون بخلق صناديق استثمار للمشاريع الناشئة بإعطائهم منح ، التعاون مع الصناديق العالمية لاستقطاب مستثمرين عالميين للاستثمار بالأفكار الجديدة وخلق "بنك الافكار الفلسطيني" الذي من شأنه ان يروج لحلول رقمية للعالم يبحث عنها نتيجة لجائحة كورونا والاثر التي أحدثته. فمبادرة "قدس" تلك المبادرة الفلسطينية لصناعة سيارة تكنولوجية حديثة عنوان لنجاح يحتذى به (الطناني وآخرون: 2020، ص9).

ويرى الباحثين أن هذه التنبؤات تبقى عرضة لبعض الصدمات المحتملة الحدوث، خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني يعمل في ظل بيئة يحيط بها قدر كبير من المخاطر وعدم اليقين، وما يرافقها من تداعيات وانعكاسات على مجمل النشاط الاقتصادي. ففي كل عام هناك أزمة جديدة أو استمرار لأزمة سابقة، سواء كانت على الصعيد السياسي، أو على الصعيد الاقتصادي. وفي ضوء هذا الواقع، فقد تم تضمين التنبؤات تحليلاً للمخاطر المحتملة الحدوث وبدرجات متفاوتة (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، والتي من المتوقع أن يكون لها تداعياتها الإيجابية أو السلبية على الأداء الاقتصادي في المدى القريب.

خاتمة:

النتائج والتوصيات:

اولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

1- تدخلات السياسة النقدية ساعدت على تعزيز الثقة وتجنب أزمات الائتمان ووفرت السيولة المطلوبة لدعم التعافي.

2- أن بعض التدخلات على صعيد السياسة النقدية ساعدت على تجنب ضغوطات شح السيولة بسبب الجائحة ومكنت البنوك من التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص لا سيما فيما يتعلق بأداة اتفاقات إعادة الشراء ونسبة الاحتياطي القانوني.

3- الجائحة كان لها أثراً غير مسبوق على مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

4- تلعب القيود التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الضفة والقطاع ، وخاصة قطاع غزة ، دور كبير في تردي الأوضاع والتراجع الاقتصادي فيها ، وعدوانه المتكرر عليه ، واستهدافه المنشآت صناعية وزراعية خدماتية ، في الوقت نفسة عدم قدرة حكومة غزة وضع رؤية تنموية تستطيع من خلالها الخروج عن نطاق السياسة العامة ، التي تسير عليها السلطة الفلسطينية بشكل عام .

5- ارتفاع النفقات العامة حيث تقوم الحكومة الفلسطينية بإجراءات التدابير الوقائية الاحترازية لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد -19) ، وسيؤدي إلى زيادة النفقات العامة ، نتيجة طبيعية زيادة الإنفاق الحكومي لقطاع الرعاية الصحية ، وخاصة لإقامة أماكن للحجر الصحي للحالات المشتبه وتقديم خدمات أخرى.

6- انخفاض إيرادات العامة نتيجة فرض حالة الطوارئ والإغلاق المعابر والحدود مع العالم الخارجي ، وتعطيل التجارة الخارجية ، وبالتالي انخفاض إيرادات المقاصة وهي العمود الفقري لموازنة الحكومة الفلسطينية ، حيث تأمن 65% من مجموع إيرادات الحكومة الفلسطينية وتعطي أكثر من نصف نفقاتها .

7- توصلت الدراسة إلى ضعف بل عجز النظام الصحي الفلسطيني من توفير المستلزمات الطبية اللازمة للمواطنين لمواجهة جائحة أزمة كورونا (كوفيد -19) ، من حيث الإمكانيات والأجهزة والكادر الصحي الكافي .

8- تراجع إنتاجية غالبية القطاعات الإنتاجية بل هناك توقف كامل للعديد من القطاعات الاقتصادية مثل الزراعية لعدم متابعة وبيع المحاصيل بسبب الإغلاق ، كذلك القطاع الصناعي ، والقطاع السياحي وشركات السفر وشركات الحج والعمرة ، تراجع الاستيراد والتصدير نظراً لإغلاق المعابر والمنافذ التجارية ، وتراجع قطاع النقل والمواصلات لتوقف التعليم الوجاهي في الجامعات والمدارس ورياض الأطفال سواء الخاصة أو الحكومية .

9- زيادة نسبة الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة نسبة البطالة، وانتشار نسبة الطلاق والمشاكل الاجتماعية، والتسول في الأماكن العامة، وزيادة المشاكل النفسية، وزيادة مشكلة الانتحار.

10- تراجع شراء الأجهزة التكنولوجية، لعدم وجود السيولة النقدية لدى المواطنين.

ثانياً: التوصيات:

توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها:

1- أهمية دعم القطاعات الإنتاجية ذات الأُثر الاقتصادي الأكبر حال امتداد أثر الأزمة من خلال أدوات السياسة الاحترازية الكلية عبر خفض تدريجي ومدروس ومؤقت لأوزان المخاطر الخاصة بها في إطار متطلبات رأس المال.

2- الإسراع بالإصلاح الضريبي وترشيد الإنفاق العام لتوفير موارد مالية لدعم التعافي في المستقبل وعدم الإضرار بالاستدامة المالية.

3- الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية من أهم الآليات الداعمة للتعافي الاقتصادي من فيروس كورونا في الأجل المتوسط والشراكة بين القطاعين العام والخاص أحد أهم آليات إنجاز هذه المشروعات.

4- التركيز على السياسات ذات القدرة على التحفيز السريع لجانب الطلب الكلي في الأجلين القصير والمتوسط.
5- إطلاق حوارا وطنيا شاملا يشارك فيه القطاع الخاص بشكل فعلي دوري ومتواصل كجزء أصيل من مكونات الشعب الفلسطيني، لينتج عنه فكر اقتصادي جديد يتم خلاه التركيز على الحد من الفقر والبطالة والهجرة، و دعم التنمية الاقتصادية، وتوفير المناخ الاستثماري الايجابي للقطاع الخاص.
6- خلق فرص عمل مستدامة لأبناء شعبنا في الاقتصاد الفلسطيني الذي يشكل الاستراتيجية الأساس للنهوض بمقومات الاقتصاد و للحد من الفقر والهجرة.
7- تنظيم وضبط السوق المحلي الفلسطيني بكافة مكوناته بشكل حقيقي وملموس، وتشجيع الصادرات الفلسطينية من صناعة وزراعة وخدمات.
8- على السلطة الوطنية الفلسطينية وضع استراتيجية شاملة كاملة لضفة الغربية وقطاع غزة ، لرفع المستوى المعيشي لدى المواطنين الطبقة الهشة ، لتخفيف نسبة الفقر والبطالة .
9- لابد العمل على تطوير القطاع الصحي الفلسطيني من خلال دعم القطاع مادياً وبشرياً وتأهيل الكادر الطبي باستمرار ، مع الاستعانة بأطباء من الخارج ، وضرورة توفير أجهزة ومعدات اللازمة لمواجهة الجائحة ، والاهتمام بزيادة الأطباء المتخصصين.
10- لابد من تأسيس نظام لضمان الاجتماعي في فلسطين لحماية الفئات الاجتماعية الأكثر، وفي الوقت نفسة إعطاء الأولوية لتأمين البطالة والتأمين الصحي ، فهذا النظام أمرأ بات ضرورياً وعاجلاً.
11- ضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات الأزمة لإزالة الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ، وإنهاء الانقسام الفلسطيني .
12- على الجهات المانحة دور كبير وحيوي لتقديم الدعم المالي والعلمي لدعم وتطوير المؤسسي المطلوب في الضفة والقطاع، والمساعدة في برامج التمويل المبتكرة لتخفيف من المخاطر السياسية والاقتصادية...الخ وزيادة الاستثمارات القطاع الخاص.

قائمة المراجع:

1- الأعرج، بدر. (2020). "جائحة كورونا والحاجة لتطوير قطاع الحماية الاجتماعية في فلسطين". ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة (8). معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). إعداد هذه الورقة بدعم من فلسطين والأردن.
2- أبو سيف، تحرير عاطف. وأخرون. عمل مشترك. سياسات فلسطين بين جائحتين كورونا والتطبيع، العدد 49-50. معهد السياسات العامة. رام الله. فلسطين.
3-أبو شنب، محمود. وأخرون. (2020). "فيروس كورونا يعزز التجارة الإلكترونية في فلسطين.. وفرص وتحديات". تحرير. عمل مشترك سياسات فلسطين بين جائحتين كورونا والتطبيع. العدد 49-50. معهد السياسات العامة ، رام الله.، فلسطين.
4- حلس، رائد. (2020). " تأثير فيروس كورونا (كوفيد- 19) على الاقتصاد الفلسطيني" تقدير موقف. مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.
5- حلس، رائد. وأخرون. (2020). "أثر الكورونا على القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة. بال ثينك للدراسات الاستراتيجية مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية. غزة.
6- الخالدي، رجا. (أيار2020). "المراقب الاقتصادي، تقيم أولى للآثار المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني لتفشي وباء كوفيد – 19 في الضفة الغربية". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله.

7- الطناني، أحمد وأخرون. (2020). جائحة كورونا نحو سياسات اقتصادية معززة لإحساس الشباب الفلسطيني بالأمن. برنامج تعزيز الأمن والعدالة للفلسطينيين. مركز مسارات بالشراكة مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن(DCAF) .

8- طه ، فالح لبيب, وأخرون. (2020). "التغيرات والأبعاد الاجتماعية في ظل جائحة كورونا"

9- عسيلي، خالد. (2020). "التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الدولة والمجتمع". وزارة الاقتصاد الوطني.

10- رؤية اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين حول سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية. بوابة اقتصاد فلسطين 2020/9/2، https://www.palestineeconomy.ps.

11- فلسطين: تداعيات الكورونا في ظل الاحتلال الإسرائيلي. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تقدير استراتيجي (117). نبيان/ إبريل 2020.

الأنترنت

1- حلس ، رائد ،2020) :" قراءة في التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني " المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de/.

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020) "الإحصاء الفلسطيني يعلن التنبؤات الاقتصادية لعام 2020 جراء جائحة كورونا" http://www.pcbs.gov.ps/

3- أبوسيف، فؤاد ،(2020) " القطاع الزراعي الفلسطيني يقاوم الجائحة ومن قبلها الاحتلال", مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، https://www.palestine-studies.org/ 2020/4/16

4- ريان ، محمد ،(2020) :" اقتصاد غزة .. هل يصمد طويلاً أمام تحديات جائحة فيروس كورونا ؟" نون بوست ، 2020/6/10 https://www.noonpost.com/

5- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020). " سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2020، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2021، رام الله http://www.pcbs.gov.ps/

6- صادق، طارق (2020). "الاقتصاد الفلسطيني في زمن كورونا " مجلة الدراسات الفلسطيني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 123، https://www.palestine-studies.org/

7- البنك الدولي ،(2020). " الاقتصاد الفلسطيني يعاني جائحة فيروس كورونا تكبده الخسائر https://www.albankaldawli.org/

8- بال ثينك، (2020)، تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية في غزة" https://palthink.org/2020/10/5138

9- الطباع ، ماهر (2020)، "ورقة عمل حول الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة" ، جريدة الحياة http://www.alhayat-j.com/

10- الطباع، ماهر (2020)، "ورقة عمل حول الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة، شبكة المنظمات الأهلية غزة، https://www.wattan.net/

11- شعبان، عمر (2020/7/7). "انكماش الاقتصاد الفلسطيني وغزة الأكثر تضرراً"، العربي الجديد, https://www.alaraby.co.uk

12- أبو عامر ، عدنان ،(22/5/2020):" تحديات متلاحقة تعصف بالاقتصاد الفلسطيني في ظل أزمة كورونا"، https://adnanabuamer.com/.

13- التحول الأخضر يساعد اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التعافي بعد جائحة كورونا، **مدونات البنك الدولي**، https://blogs.worldbank.org

14- الحياري، مسنات (2020)، تحقيق التعافي الاقتصادي في ظل الجائحة، الغد، 2020/10/11، https://alghad.com.

15- اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين يطلق رؤيته حول سبل الخروج من الازمة المالية والاقتصادية، وطن، https://www.wattan.net ،2020/9/2

16- غزة: القطاع الخاص يطالب بتدخلات لمعالجة التداعيات الاقتصادية لـ"كورونا، الأيام، 2020/9/9، https://www.al-ayyam.ps

17- لقاء خاص مع بوابة اقتصاد فلسطين د. علا عوض تسلط الضوء على أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال جائحة كورونا، **دولة فلسطين ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/9/6**، http://pcbs.gov.ps

18- سلطة النقد الفلسطينية والاحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2020، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2021، **دولة فلسطين ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/12/20**، http://pcbs.gov.ps.

19- سلطة النقد الفلسطينية والاحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2020، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2021، سلطة النقد الفلسطينية، 2020/12/20، https://www.pma.ps

20- صبري، سعيد (2020)، إنقاذ الاقتصاد الفلسطيني... "بالأفعال والانجاز"، النجاح، 2020/6/29، https://nn.najah.edu

1- خطة مبتكرة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني إثر جائحة كورونا من إعداد خبير الاقتصاد وسام عواشرة ، شبكة فلسطين الاخبارية، 2020/4/20، http://pnn.ps/

التدابير الاقتصادية المتخذة في بلدان شمال إفريقيا للحد من تداعيات كوفيد 19 -دراسة تحليلية-

Economic Measures Taken in North African Countries to Reduce The Repercussions of Covid 19 -Analytical Stady-

مجدوب خَيِّرَة[1]، زياني عبد الحق[2]،

MEDJDOUB KHEIRA , ZIANI ABDELHAK

[1]أستاذة محاضرة، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.

Professor, Ibn Khaldoun University, Tiaret, Algeria

[2] أستاذ محاضر، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.

Professor, Ibn Khaldoun University, Tiaret, Algeria

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور حكومات دول شمال إفريقيا في تعزيز ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال التدابير والإجراءات الاقتصادية المختلفة المتخذة من قبلها مجسدة في حزمة السياسات المالية والنقدية التحفيزية، وكذا تحفيز النمو لتفادي الدخول في انكماش اقتصادي حاد، وخلصت الدراسة إلى أن برامج الإنقاذ والدعم للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المتضررة ستخفف معاناة ساكنة هذه البلدان، ولكن أثر هذا التحفيز المالي يبقى محدودا في إنعاش الطلب في اقتصاد متعثر، إذ يتوجب على البنوك المركزية أن تدعم الطلب والثقة بالحيلولة دون تشديد الأوضاع المالية، وخفض تكاليف الإقراض على مختلف المتعاملين الاقتصاديين وضمان توافر السيولة في السوق، كما يجب أن تبادر سياسة المالية العامة بتوفير دعم كبير للأفراد والشركات الأكثر تأثرا بما في ذلك القطاعات غير الرسمية التي يصعب الوصول إليها.

الكلمات المفتاحية: بلدان شمال إفريقيا، السياسات المالية والنقدية التحفيزية ، النمو، الدعم.

Abstract:

This study aimed to clarify the role of the governments of North African countries in supporting economic and social stability through the various economic measures taken, as well as stimulating growth to avoid entering into a severe economic downturn. The study concluded that rescue and support programs for the affected economic and social sectors will alleviate the suffering of the residents of these countries. The effect of this financial stimulus remains limited in reviving demand in a faltering economy, as central banks must support demand and confidence by preventing tightening financial conditions, reducing lending costs for various economic dealers and ensuring the availability of liquidity in the market, and the public finance policy must also provide support Great for the most affected individuals and companies including the hard-to-reach informal sectors.

Key words: North African countries, stimulus fiscal and monetary policies, growth, support.

مقدمة:

يعد الاقتصاد أحد المستويات الأساسية في معرفة مدى قوة وتأثير الأوبئة في العالم بحكم أن هذا المجال يشكل الجانب المالي(موازنات الدول، الدخل القومي والتجاري،حركة تبادل السلع والتنقل) وجانب مهم من سيرورة الدولة وبقائها، فتاريخ الأوبئة يشير إلى أن الاقتصاد قد تعرض لعدة خسائر نتيجة تفشي الوباء، ووفقا لدراسة أجرتها "الأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم"، تتجاوز خسائر العالم الاقتصادية المباشرة بسبب الأوبئة حوالي 60 مليار دولار سنويا، فمثلا عند ظهور الأنفلونزا الاسبانية عام 1918 لتصيب 500 مليون شخص في جميع أنحاء العالم أدت إلى خسائر اقتصادية زادت على 03 تريليون دولار أي حوالي 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في ذلك الوقت(الجزيرة: 2020)، واستنادا إلى نماذج المحاكاة لحساب الخسائر

الاقتصادية الناتجة عن انتشار الأوبئة فقد قدر أحد تلك النماذج أن خسائر الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن الوباء العالمي تتجاوز في الغالب 3.5 تريليون $، بينما قدر نموذج آخر أن الخسائر الاقتصادية السنوية التي تسببها الأوبئة تصل إلى 570 مليار $أي ما يمثل 0.7% من إجمالي الدخل العالمي (وهبي: 2020، الصفحات 48-49).

واتخذت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كمثل العديد من دول العالم، تدابير الاحتواء لتجنب انتشار الفيروس ودعما محددا للتخفيف من الآثار الاقتصادية للأزمة في وقت يصعب فيه تقدير حجم هذه الأزمة على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إشكالية الدراسة:

واستنادا على ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهم التدابير الاقتصادية المتخذة في بلدان شمال إفريقيا للحد من تداعيات كوفيد 19؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن الفرضيات التالية:

- تتماثل الإجراءات المتبعة للحد من تداعيات كوفيد 19 في كل دول شمال إفريقيا.
- الإجراءات الاستباقية المتبعة للحد من التداعيات الاقتصادية لكوفيد 19 كافية لتجنب الكارثة.
- تساهم حزمة السياسات المالية والنقدية التحفيزية المتخذة في ظل كوفيد 19 في تسريع النمو ودعم عجلة الاقتصاد.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الطرح الذي تعرضه، فموضوع الإجراءات الاستباقية لمجابهة فيروس كورونا وتداعياته علي الاقتصاد العالمي والعربي في الوقت الراهن يعد من أبرز الموضوعات التي ظهرت على الساحة الدولية في الأيام الأخيرة لعام 2020 وهذا بهدف الإفادة والاستفادة، ويعد محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين والمحللين حول العالم لمعرفة مدى نجاعة هذه الإجراءات وأبعادها وتأثيرها عل مستقبل اقتصاد الدول المطبقة لها.

منهج الدراسة: في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وفروضه فانه تم إتباع المنهجين: **الوصفي والتحليلي** من خلال وصف الأجواء العامة للاقتصاد العالمي في ظل انتشار جائحة كورونا وتحليل التأثيرات التي طالته كما طالت الاقتصاد العربي ككل وكذا التركيز على دور الدول والمؤسسات المالية العالمية في الحد من آثار وتداعيات الأزمة وتخفيف وطأتها على الأفراد ولشركات وتسليط الضوء على أهم الإجراءات والاستراتيجيات التي اتبعتها مجموعة من دول شمال إفريقيا لمواجهة هذا الوباء وتبعاته.

حدود الدراسة: تقتصر الدراسة على توضيح الآثار الأولية وملامح الاقتصاد العالمي في ظل انتشار جائحة كورونا وكيف تأثرت أغلب الاقتصاديات العربية بهذا التغيير خلال الفترة الممتدة بين ديسمبر 2019 وجويلية 2020، مع التركيز على حزم الدعم والاستراتيجيات المتبعة على الصعيد الاقتصادي من طرف دول شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، المغرب، مصر، ليبيا، موريتانيا).

هيكل الدراسة: من أجل الإحاطة والإمام بموضوع الدراسة ارتأينا تقسيمها إلى 03 محاور رئيسية، خصص المحور الأول لدراسة تداعيات كوفيد 19 على النمو الاقتصادي والتشغيل في الدول العربية، أما المحور الثاني فوجه لتوضيح دور الدول والمؤسسات المالية في مكافحة جائحة كورونا"كوفيد 19"، أما المحور الأخير فحاولنا من خلاله تسليط الضوء على أهم الإجراءات والتدابير المتخذة من دول شمال إفريقيا للحد من تداعيات كوفيد 19.

أولا: تداعيات كوفيد 19 على النمو الاقتصادي والتشغيل في الدول العربية:

لقد أظهر وباء كورونا المستجد كوفيد 19 خللا في النظام الاقتصادي الدولي الذي ليس بجديد بحكم الإختلالات الماضية التي تولدت في الأزمات الاقتصادية السابقة 2008 و 2014 وهذا نتاج للرأسمالية المعولمة القائمة على واللامساواة في توزيع الثروات مع احتكار الثروة من طرف الأقلية العالمية وتزايد الفجوة العالمية في الدخل الفردي والقومي للدول، ولم تسلم الدول العربية على غرار دول العالم من تداعيات هذه الأزمة وهذا ما يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

الشكل رقم (1): تضرر مناطق العالم من تراجعات النمو الاقتصادي العالمي.

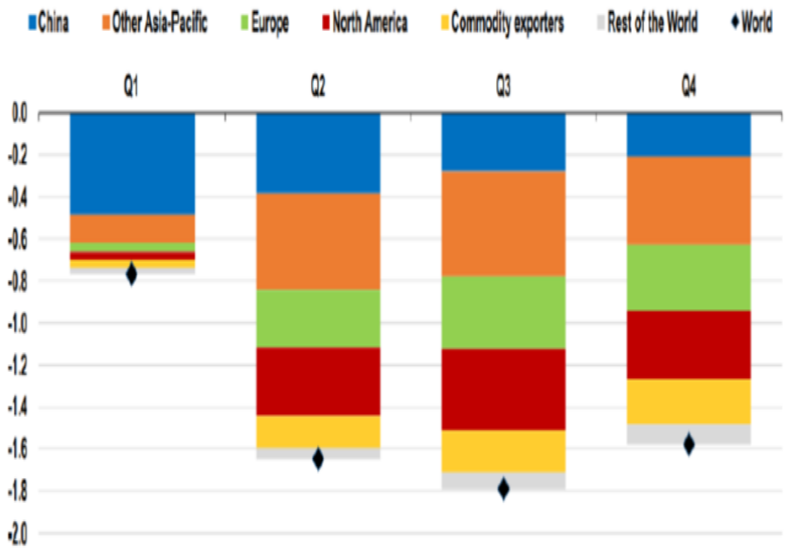

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي-صندوق النقد الدولي.

- انخفضت أسعار النفط للدول العربية المنتجة والمصدرة مثل السعودية والكويت، وأدى ذلك إلى زيادة الدين العام وتآكل الاحتياطي النقدي لتلك الدول، نفس الأثر ترتب على الدول العربية التي تعتمد موازناتها على السياحة وتحويلات العاملين مثل مصر والمغرب.
- يتوقع صندوق النقد الدولي أن تنكمش اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2,7% خلال العام الجاري.
- سيكون للأزمة تأثير سلبي على معدلات النمو في الدول العربية، وسيتم إلغاء مشروعات تنموية وسيودع البعض الرفاهية.
- بدأت الدول الجاذبة للعمالة في تقليص حجم العمالة الأجنبية وتخفيض الرواتب.
- كلفة جائحة كورونا لن تنتهي سريعا في الوطن العربي وستكون طويلة الأمد في دول الخليج لكن الاحتياطات النقدية المتراكمة من الممكن أن تساعد في الخروج من الأزمة.
- من المتوقع تخفيض التصنيف الائتماني للدول العربية وعلى رأسها دول الخليج.
- على الدول العربية البدء في تنويع مصادر دخلها وزيادة الإنتاج الحقيقي الزراعي والصناعي والتعاون فيما بينها وزيادة التجارة البينية.
- قطاعات كثيرة في الوطن العربي ضربت في مقتل خلاف قطاع الطيران والسياحة يمكن أن نضيف القطاع السياحي.
- كثير من الدول ستتعرض لمشاكل في الأمن الغذائي.

- لم تقصر الدول العربية في دعم اقتصادياتها من خلال حزم مساعدات لاقتصادياتها وحماية القطاع الخاص. (الخولي: 2020، ص27).

- بالنسبة للمنطقة العربية فخسارتها ليست بالضخمة حيث أن السياحة الصينية بها لازالت قليلة مقارنة بمنطقة آسيا، وأظهرت البيانات الصادرة عن منتدى التعاون الصيني العربي للسياحة عام 2019 الذي عقد في بكين، أن عدد الزوار المتبادلين بين الصين والدول العربية يرتفع بمتوسط 16.5% سنويا خلال السنوات الخمس الماضية بفضل مبادرة الحزام والطريق، حيث كان من المتوقع أن يصل إلى أكثر من مليوني زائر، هذا واتجه مليون و456.8 ألف زائر صيني إلى الدول العربية عام 2018.

وخلفت إجراءات الاحتواء والتخفيف التي اتخذتها العديد من البلدان آثارا اقتصادية مفاجئة وعميقة، وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن تدابير الاحتواء يمكن أن تؤدي على انخفاض أولي في الإنتاج قد يصل إلى الخمس أو الربع في العديد من الاقتصاديات العالمية، مع انخفاض الإنفاق الاستهلاكي مبدئيا بنحو الثلث، وتعكس هذه المؤشرات التقريبية الآثار المباشرة للاحتواء.(OECD: 2020)

عالميا، انخفضت معدلات النمو الاقتصادي بمستويات لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث جراء أزمة كوفيد 19 والشكل رقم 01 يوضح مستويات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي خلال الفترة 2024/2018 وفقا لبيانات وتنبؤات صندوق النقد الدولي بافتراض سيناريوهات متفائلة ومتشائمة.

الشكل رقم (2): مستويات النمو الاقتصادي الحقيقي العالمي(2024/2018).

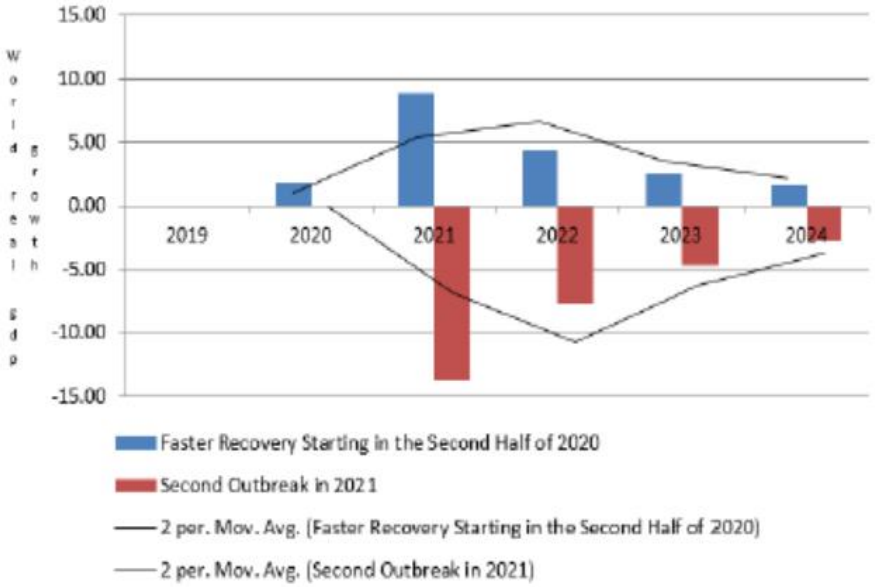

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي ، جوان 2020.

ويشير السيناريو المتفائل إلى سرعة العودة إلى النمو الاقتصادي في الجزء الثاني من عام 2020، مما يجعل تداعيات الأزمة اقل ضررا على الاقتصاد العالمي من السيناريو الآخر، أما السيناريو المتشائم فيتوقع حدوث موجة أخرى من تفشي الوباء عام 2021 ويستمر الانكماش الاقتصادي حتى عام 2024.

الشكل رقم (3): مستويات النمو الاقتصادي في الدول العربية في بيانات ربع سنوية .

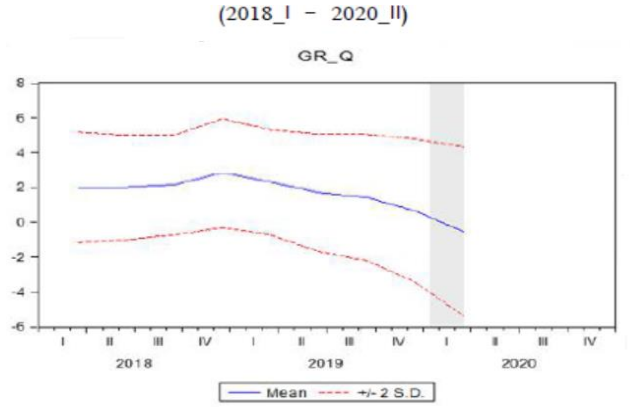

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي ، جوان 2020.

ويوضح الشكل رقم (3) أداء متوسط النمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام بيانات ربع سنوية من الربع الأول من عام 2018 إلى الربع الثاني من عام 2020، حيث يظهر الانهيار الكبير في النمو الاقتصادي في الربع الأول والثاني من عام 2020 مما يدل على أن الجائحة أثرت تأثيرا كبيرا على إنتاج الدول العربية والذي ينعكس بدوره سلبا على مستويات التشغيل والدخل، وتتطلب الاستجابة الاقتصادية للأزمة التنفيذ المنسق بين إجراءات السياسة المالية والنقدية، والتدخل في الوقت المناسب لأنه يمنع فقدان الدخل والوظائف والأرواح ويسهل سير التعافي والاستدامة.

الشكل رقم (4): متوسط النمو الاقتصادي في الدول العربية 2021/2018 واحتمالات التعافي.

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي ، جوان 2020.

ويوضح الشكل(4) متوسط أداء مؤشر النمو الاقتصادي وآفاق التعافي في الدول العربية قبل وبعد الأزمة الفترة 2021/2018 باستخدام بيانات سنوية من صندوق النقد الدولي ويظهر الشكل الانخفاض الكبير في النمو الاقتصادي للدول العربية في عام 2020 ثم التعافي في عام 2021 في سيناريو متفائل بالعودة التدريجية إلى النشاط الاقتصادي خلال العام 2020. (بانفا: 2020، الصفحات 109-112).

الجدول رقم (1): مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي في دول شمال إفريقيا (2020/2019).

الدولة	معدل التضخم السنوي		معدل البطالة		عجز الميزانية		ميزان المدفوعات % الناتج المحلي الاجمالي	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الجزائر	2.0	3.5	11.4	15.1	5.1-	15.0 -	9.6 -	18.3-
مصر	13.9	5.9	8.6	10.3	7.4-	7.7 -	3.6 -	4.3-
ليبيا	4.6	22.3			8.8	7.2-	0.3 -	6.6-
موريتانيا	2.3	3.9			2.8	2.6 -	10,6-	17.3-
المغرب	0.0	0.3	9.2	12.5	4.1 -	7.1 -	4.2-	7.8 -
تونس	6.7	6.2	14.9	n/a	3.9 -	4.3-	-8.8	7.5 -

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي افريل 2020.

ثانيا: دور الدول والمؤسسات المالية في مكافحة " كوفيد 19":

تواجه البشرية قاطبة عدوا واحدا مشتركا الأمر الذي جعلهم جميعا في خندق واحد وهدفهم الوحيد هو القضاء على هذا الوباء الذي غزا العالم وانتشر بسرعة هائلة، فيوميا تواجه الدول عددا كبيرا من الإصابات الجديدة والوفيات التي تزداد بشكل ملحوظ والتي غالبا ما تستهدف كبار السن نتيجة ضعف جهازهم المناعي لهذا يتعين على الدول في الوقت الراهن تعزيز التعاون وبذل المزيد من الجهود فيما بينها وذلك من أجل مواجهة الخطر الذي يهددها. (بوكورو، منصوري: 2020، ص 111).

1- الجهود المبذولة على مستوى الدول: تتسابق الدول فيما بينها لإبراز قدرتها على مواجهة الفيروس متخذة من وسائل الإعلام المختلفة وسيلة لإيصال تصريحات مسئوليها عبر شاشات التلفاز، بأنها تحاول أن تحقق الظفر بإيجاد لقاح أو علاج لفيروس كورونا، وتنتهز هذه الفرص لتعزيز مكانتها الدولية بالظهور بمظهر الدولة التي تحمي وتحافظ على حياة البشرية، وفي هذا السياق نشير إلى الجهود التي تبذلها الصين في مجال التعاون الدولي وتحديدا في الوقت الحالي نظر للنجاح الذي حققته في التعامل مع الفيروس والسيطرة عليه، من خلال فرض الحجر المنزلي على الأفراد وتوظيف التكنولوجيا الحديثة والمتطورة للتعقيم والتنظيف المستمر، كما قامت الصين أيضا بإرسال مجموعات من المختصين في التعامل مع الأزمات للدول الأخرى لمساعدتهم على احتواء هذه الأزمة الصحية والتصدي للفيروس على غرار ايطاليا واسبانيا والجزائر كاستجابة لدعوة منظمة الأمم المتحدة بضرورة التضامن الدولي لمجابهة أخطار هذه الجائحة. (الجمعية العامة: 2010).

2- الجهود المبذولة على مستوى المؤسسات المالية الدولية: شارك صندوق النقد الدولي بالتضامن مع المجتمع الدولي في جهود التصدي لهذه الجائحة من خلال رسالة تضامن مشتركة تتعلق بانتشار فيروس كورونا، وأعلن عن استعدادهما لمساعدة الدول الأعضاء في مواجهة الكارثة الإنسانية والتحدي الاقتصادي للفيروس، ومشاركتهما مع المؤسسات الدولية والسلطات الوطنية، في مساعدة البلدان الفقيرة النامية وذلك لأن النظم الصحية فيها تعتبر الأضعف ماديا، وبشريا والناس فيها أكثر عرضة للخطر والعدوى بالإضافة إلى اتخاذ التدابير المتاحة والتي تشمل تمويل حالات الطوارئ وتقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة التقنية، إضافة إلى تعزيز نظم المراقبة والاستجابة الصحية وتقويتها في بلدان العالم لاحتواء انتشار المرض والحد من تفشيه،(منظمة الامم المتحدة: 2020) وفي هذا السياق صادق الاتحاد الأوروبي على حزمة من المساعدات المالية لمكافحة فيروس كورونا وذلك لدعم التعاون والتنسيق الدولي بين الإتحاد الأوروبي، وكافة دول العالم في مواجهة هذا الاختبار العالمي وخصص الاتحاد جزء من المساعدات لدعم منظمة الصحة العالمية.

أما الجزء المتبقي فقد خصص لدعم الأبحاث في الدول الأعضاء والبلدان المشاركة في مساعي التعاون والتنسيق،(غنيم: 2020، ص 29) ويأتي هذا التضامن في الإطار القانوني الذي يعمل ضمنه الاتحاد الأوروبي في مثل هذه الظروف، حيث نصت المادة 124 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي على :"أن القطاع الصحي من اختصاص الدول الأعضاء، ويمكن للمفوضية الأوروبية التنسيق بينهم ودعمهم في مجال الصحة، كما تعمل على تقديم توصيات وإعطاء المشورة، ويبقى للدول الحرية بين قبول المشورة أو رفضها"، كما يمكن للاتحاد الأوروبي استكمال السياسات الوطنية وتشجيع التعاون.

غير أن هذه الإجراءات التي قام بها الاتحاد الأوروبي لم ترتق إلى حجم الكارثة الإنسانية والصحية والاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا على القارة العجوز، مما أثبت عجز الاتحاد عن تفعيل مبدأ التضامن،(بوعشيبة : 2020، ص 06) خاصة بعد أن فضلت دول الاتحاد الأوروبي معالجة الأزمة منفردة. (بوعشيبة : 2020، ص 07)

ثالثا: الإجراءات والتدابير المتخذة للحد من تداعيات كوفيد 19 في بلدان شمال إفريقيا:

أصبحت مراقبة آثار كوفيد 19 واحتواؤها وتخفيف حدتها على رأس أولويات أغلب الدول، ويمكن أن تساعد الإجراءات الحاسمة التي تتخذها السلطات الصحية والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية والرقابية في الوقت المناسب على احتواء تفشي الفيروس وموازنة الآثار الاقتصادية لهذه الجائحة، ومن بين الدول التي سابقت إلى فرض واقتراح إجراءات من شأنها التخفيف من حدة الآثار الناجمة عن كوفيد 19 دول شمال إفريقيا والتي تتميز باقتصاد غير مستقر وهذا على النحو التالي:

1- تونس:

كلفت تداعيات كورونا تونس خسائر تتراوح بين 7-8 مليارات دينار (2.54 - 2.75 مليار دولار)، وسط تأثير حاد خلفه الإغلاق العام في مارس وأفريل 2020، على مختلف الأنشطة الاقتصادية، كذلك، توقفت صناعة السياحة في تونس، التي تعد واحدة من أبرز ثلاثة مصادر للنقد الأجنبي الوارد إلى البلاد، بشكل شبه كامل منذ مارس، وسط ركود وخسائر لحقت بمختلف مرافق الضيافة العاملة في البلاد.

ومنذ بداية 2020، عرف النمو الاقتصادي للبلاد انكماشا بنسبة 2.2 % على أساس سنوي، وفق بيانات معدلة للمعهد الوطني للإحصاء في تونس، في حين كان النمو سجل في الربع الأول من 2019 نحو 1.2% وفي الربع الثاني 2020، انكمش نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21.6 %، على أساس سنوي، وبنسبة 20.4 % على أساس ربعي.

وانكمش الاقتصاد الوطني، خلال النصف الأول 2020، بنسبة 11.9 % مقارنة بالفترة ذاتها من 2019 وفق مؤشرات المعهد الوطني للإحصاء كذلك وعلى أساس سنوي، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% في الربع الثالث 2020 مقارنة بالربع الثالث من العام 2019، في حين ارتفع على أساس ربعي بنسبة 19.8%، وبذلك انكمش نمو الاقتصاد التونسي بنسبة 10 % خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، مقارنةً بنفس الفترة من عام 2019،(يحياوي: 2020) ومن بين الإجراءات المتخذة لتلافي الآثار الخطيرة للجائحة نذكر على سبيل الحصر:

الجدول رقم (2): الإجراءات المتخذة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية.

الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة:	الإجراءات المتبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي:
في 21 مارس 2020 تم الإعلان عن خطة طوارئ بقيمة 2,5 مليار دينار تونسي ما يعادل 0.8 مليار دولار (2% من الناتج المحلي الإجمالي) تشكل الحزمة ما يلي: - تأجيل مدفوعات تقنية المعلومات والاتصالات والضرائب الأخرى والمساهمات الاجتماعية؛	في 20 مارس 2020، خفض البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الرسمي بمقدار 100 نقطة أساس، كما أعلنت السلطات النقدية عن حزمة لدعم القطاع الخاص، من خلال: - مطالبة البنوك بتأجيل سداد القروض القائمة وتعليق أي رسوم على المدفوعات الالكترونية والسحوبات؛

- إعفاءات ضريبة القيمة المضافة، وإجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة وتسريع السداد، وإعادة جدولة الضرائب والمتأخرات الجمركية، وغيرها؛ - من أجل توفير السيولة للقطاع الخاص، حرصت الحكومة على الحد من تسريح العمال وحماية محدودي الدخل، لا سيما في القطاع غير الرسمي؛ - وتشمل الخطة أيضا توسيع مخصصات الميزانية للنفقات الصحية، فضلا عن إنشاء صندوق بقيمة 100 مليون دينار من أجل اقتناء معدات للمستشفيات العامة؛ - تحويلات نقدية للأسر ذات الدخل المنخفض وأصحاب الهمم والمشردين بقيمة 150 مليون دينار محلي؛ - تقديم الدعم للعمالة المؤقتة بسبب تفشي فيروس كورونا؛ - تفعيل آلية ضمان قروض المؤسسات المتضررة من تداعيات فيروس كورونا، حيث تم اتخاذ الإجراءات القانونية لوضع الآلية موضع التنفيذ؛	- إنشاء صناديق استثمارية؛ - ضمان حكومي للعمليات الائتمانية الجديدة؛ - تفعيل آلية للدولة لتغطية الفرق بين معدل الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الفعلي على قروض الاستثمار في حدود 3%. - كما أصدر البنك المركزي قرارا بالسماح لمن يفوق دخله الشهري الصافي ألف دينار بالاستفادة من الحزم التحفيزية التي أصدرها لمدة ثلاثة أشهر؛ - دعم الطلبة والعاملين بالخارج وفق إجراءات الحجر الصحي، والترخيص في التحويل المسبق لمصاريف الإقامة المتعلقة بالدراسة والعمل بالخارج عن شهرين الجاري والمقبل، لتمكينهم من تغطية حاجياتهم خلال تلك الفترة؛ - السماح للبنوك والمؤسسات المالية بتأجيل عقد جلستها العامة العادية للمساهمين، لما بعد الأجل القانوني المحدد في نهاية الشهر الجاري؛ - دعوة البنوك والمؤسسات المالية لتعليق كل إجراء يتعلق بتوزيع الأرباح عن عام 2019، والامتناع عن عمليات شراء أسهمها وذلك بهدف الحفاظ على الاستقرار.

المصدر: (طلحة: 2020، الصفحات 38-45).

وكان محافظ البنك المركزي التونسي، قد أعلن أن نسبة النمو المتوقعة لكامل العام 2020، ستتراوح بين انكماش بنسبة 7-8 %، في حين توقّع صندوق النقد الدولي في أكتوبر الماضي، في تقريره حول "آفاق الاقتصاد العالمي"، انكماش الاقتصاد التونسي بنسبة 7 % خلال كامل 2020، كما توقع أيضا عودة الاقتصاد التونسي للتعافي تدريجيا، وبنسبة نمو 4 % خلال العام المقبل، مع بقاء تأثيرات الفيروس على الاقتصاد المحلي.

بينما البنك الدولي، عدل إلى السلب توقعات انكماش الاقتصاد التونسي خلال العام الجاري، إلى 9 %، مقارنة مع توقعات سابقة في جوان الماضي البالغة انكماشا بـ 4 %، ولم يستغرب البنك أن ترتفع نسبة البطالة من 15 % إلى 18 % في الربع الثاني من العام، وهو المستوى الذي وصلت إليه البطالة آخر مرة في ثورة 2011.

وفي حال تحقق أرقام الانكماش الاقتصاد لتونس خلال 2020، فإنها ستكون أسوأ أرقام تشهدها البلاد منذ عام 1966 على الأقل، بحسب أقدم بيانات للنمو منشورة على موقع البنك الدولي (يحياوي: 2020).

2- الجزائر:

اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات لمعالجة تأثير الجائحة في الاقتصاد، فتم اتخاذ ثلاثة أصناف من التدابير:

1. تدابير لتحفيز الاقتصاد والتوظيف؛
2. تدابير لدعم الشركات والوظائف والدخل؛
3. تدابير لحماية العمال في مكان عملهم؛

لكن يجدر الذكر أن كل هذه الإجراءات تتعلق بالعمال المشتغلين في القطاع الرسمي، ولم تُتخذ حتى الآن تدابير لدعم العمال غير الرسميين الأكثر تضررًا من الوباء،كما أن هناك حاجة إلى تدابير طارئة لمساعدة العمال غير الرسميين والعاملين اليوميين والعاملين في ظروف شاقة وخطرة (منه: 2020، ص 12) ، ومن بين الإجراءات المتخذة نذكر ما يلي:

الجدول رقم (3): الإجراءات المتخذة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية.

الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة:	الإجراءات المتبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي:
- أعلنت السلطات نيتها خفض الإنفاق الجاري بنسبة 30% ما يعادل 12 مليار $ (7.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، مع الحفاظ على ثبات مستوى الأجور وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم؛ - كما تقوم الحكومة بإعداد قانون تمويل يتضمن تدابير للتخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا، وسيشمل القانون على وجه الخصوص تدابير التعويض عن الخسائر التي تتكبدها الشركات؛ - وفي غضون ذلك، تأجل الإعلان عن ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات ودفعها، باستثناء المؤسسات الكبيرة؛ - لا تزال الأنشطة المتعلقة بالزراعة مرخصة، ويمكن للشركات الاستفادة من تمديد الموعد النهائي لتقديم الحسابات الاجتماعية السنوية حتى 30 سبتمبر؛ - تعليق الضريبة الجديدة على الأرباح المحتجزة؛	- على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي، خفض بنك الجزائر المركزي نسبة متطلبات الاحتياطي من 10% إلى 08%، وسعر سياسته الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3.25 %؛ - في مجال سعر الصرف وميزان المدفوعات، أعلنت السلطات عن عدة تدابير لخفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليار$ (6% من الناتج المحلي الإجمالي؛ - تأجيل سداد أقساط القروض أو إعادة جدولة ديون العملاء الذين تأثروا بالتحديات الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا؛ - منح قروض إضافية للعملاء حتى إذا تم تأجيل أو إعادة جدولة قروضهم الآلية وذلك من خلال انخفاض الحد الأدنى من تغطية السيولة التي يجب أن تكون لدى البنوك؛

المصدر: (طلحة: 2020، الصفحات 38-45).

ومن المفيد أن تنتهز السلطات فرصة الجائحة لإنهاء هيمنة الريع على مقدرات الاقتصاد الجزائري وإطلاق برنامج إصلاحات حقيقي يتلافى الأخطاء التي وقعت فيها التجارب السابقة، ومنذ فترة طويلة، اعتُبر الريع هبةً من السماء، لكن مع سوء الاستعمال والمشاكل الناجمة عنه أضحى نقمة، ولقد أظهرت هذه الأزمة أن التأخر في تطبيق الإصلاحات أثّر في أداء بعض القطاعات على نحو أصبح يهدد حتى الأمن القومي للبلاد بكل أشكاله.

كما يجب أن يكون نظام الحماية الاجتماعية عونًا للسكان خلال هذه الأزمة، مع إيلاء الأولوية للسكان الأكثر هشاشة(الفقراء، وكبار السن، والأسر التي تعيل أشخاصًا ذوي إعاقة ... إلخ)، ولهذا، فإن تقديم المساعدة إلى فئات أخرى مثل عمال الحرف الصغيرة والعمال غير الرسميين والعاملين اليوميين وأولئك الذين اضطروا إلى إيقاف نشاطهم من خلال الاستجابة لتدابير الاحتواء، يصبح أكثر من ضرورة.

ومن الضروري تعزيز نظام الحماية الاجتماعية، ولا سيما برامج المساعدة الاجتماعية التي تديرها وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وستكون هذه البرامج بمنزلة امتصاص لصدمات الأزمة للعديد من الأسر الجزائرية، ويجب أن يعتمد تعزيزها على الدراسات العلمية والتعاون من جميع القطاعات.

3- المغرب:

من المتوقع أن يتدهور العجز المزدوج في المغرب لكنه يبقى تحت السيطرة، وعلى الرغم من انخفاض الواردات، فإنه من المتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى 8.4 % في عام 2020 مما يعكس انخفاضا حادا في عائدات الصادرات والسياحة والتحويلات المالية من الخارج، أما على الصعيد المالي، ستكون الإيرادات - باستثناء تلك التي تم جمعها عبر الصندوق الخاص بجائحة كورونا - أقل مما كان متوقعًا سابقًا في 2020 و2021 بينما من المتوقع أن تزيد النفقات في 2020 نتيجة الإنفاق الإضافي على قطاعات الصحة والحماية الاجتماعية وغيرها من سياسات الاستجابة لتداعيات الجائحة وبالتالي، فإنه من المتوقع أن يتسع العجز المالي الإجمالي إلى 7.5

% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، أي بزيادة ما يقرب 4 % عما كان متوقعًا قبل تفشي الجائحة. كما من المتوقع أن يرتفع الدين العام والخارجي على حد سواء، ولكنه سيبقى مستدامًا.

وكان رد الحكومة حتى الآن سريعاً وحاسماً حيث ساهمت الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة في تجنب تفشي الوباء بشكل واسع النطاق وإنقاذ الأرواح، وأدت الأزمة إلى إعداد قانون مالي تعديلي وهو الأول منذ 30 عامًا، ويعتبر اتخاذ إجراءات تحفيزية ومواصلة دعم السياسات الناجعة أمرًا بالغ الأهمية للحد من تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية ولتعجيل الانتعاش، وذلك يمر عبر إنجاز خريطة طريق واضحة لرفع تدابير الاحتواء بالإضافة إلى خطة للانتعاش الاقتصادي(البنك الدولي: 2020) والمتمثلة فيما يلي:

الجدول رقم (4): الإجراءات المتخذة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية.

الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة:	الإجراءات المتبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي:
- أنشأت السلطات صندوقا مخصصا لإدارة الوباء، تبلغ قيمته حوالي 1 مليار$ تموله الحكومة وتبرعات من كيانات عامة وخاصة تكون قابلة لمزايا الخصم الضريبي؛ - يغطي هذا الصندوق تكاليف تحسين المرافق الطبية، ودعم الأعمال التجارية والأسر المعيشية المتضررة من الوباء؛ -سوف يحصل الموظفون الذين يصبحون عاطلين عن العمل والمسجلين لدى صندوق التقاعد على 2000 درهم شهريا ويمكنهم تأجيل سداد الديون حتى 30 جوان 2020؛ - يمكن لجميع الشركات تأجيل مدفوعات الاشتراكات الاجتماعية حتى 30 جوان 2020؛ - يمكن للشركات التي يقل حجم أعمالها السنوي عن 20 مليون درهم تأجيل مدفوعات الضرائب؛ - إنشاء لجنة مراقبة اقتصادية لمناقشة واتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة؛	- خفض البنك المركزي سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2% في 19 مارس 2020. كما اعتمد البنك مجموعة من التدابير الجديدة، سواء في مجال السياسة النقدية أو على الصعيد الاحترازي بما يشمل: - إمكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة بالدرهم وبالعملات الأجنبية؛ - توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب في مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك؛ - تمديد آجال عمليات التمويل؛ - تعزيز برنامجه الخاص بإعادة تمويل المقاولات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية، إلى جانب قروض الاستثمار والرفع من وتيرة إعادة تمويلها؛ - لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة سيتم تعليق مدفوعات التزاماتهم المالية حتى 30 جوان 2020؛ -سيتم إنشاء خط ائتمان مصرفي جديد لتمويل النفقات التشغيلية للشركات، وهو ما يضمنه صندوق الضمان المركزي؛

المصدر: (طلحة: 2020، الصفحات 38-45).

علاوة على ذلك اتخذ بنك المغرب مجموعة من الإجراءات لمواكبة مؤسسات الائتمان على الصعيد الاحترازي تشمل المتطلبات من السيولة والأموال الذاتية ومخصصات الديون، وذلك من أجل تعزيز قدرة هذه المؤسسات على دعم الأسر والمقاولات في هذه الظروف الاستثنائية، وسيواصل بنك المغرب تتبعه عن كثب لأثار هذه الأزمة الصحية على الاقتصاد الوطني والنظام المالي، كما سيتخذ عند الضرورة المبادرات اللازمة لمواجهتها.

4- مصر:

لقد تأثر الاقتصاد المصري كثيرا بسبب هذه الأزمة التي ظهرت في بداية العام الجاري وقد أعاقت تقدم الاقتصاد المصري بعد أن كان يسير في طريقه نحو النمو والانتعاش الجيد ,وأكدت العديد من البيانات الرسمية الحديثة إلي أن خسائر الاقتصاد المصري قد تصل إلي حوالي 105مليارات الجنيهات وقد أشارت وزيرة التخطيط في الحكومة المصرية إلي أن وضع الاقتصاد المصري قبل حدوث الأزمة كان في طريقه نحو النمو حيث كان من المتوقع أن يصل معدل النمو في مصر خلال الربع الثالث من 2020/2019 إلي نحو 5.9% ونتيجة حدوث

جائحة كورونا في بداية عام 2020أدي ذلك إلي تباطؤ العديد من الأنشطة وخاصة قطاعات السياحة والصناعة والطيران وتجارة الجملة والتجزئة ,ولقد كان من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020/2019الي حوالي 5.8%ولكن بعد حدوث أزمة كورونا أصبح من المتوقع هبوط معدل النمو الي 4%,ونتيجة لهذا الوباء فقد تأثرت العديد من القطاعات ومنها قطاع السياحة حيث انخفض مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلي حوالي 2.7%,وانخفضت أيضا مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلي حوالي 12.2%، وبالرغم من تأثر القطاعات المختلفة في الاقتصاد المصري بالسلب نتيجة هذا الوباء إلا أنه أدي إلي ارتفاع معدلات التضخم.

الشكل رقم (5): تقديرات التغير في الناتج المحلي الإجمالي لمصر بسبب كوفيد 19 .

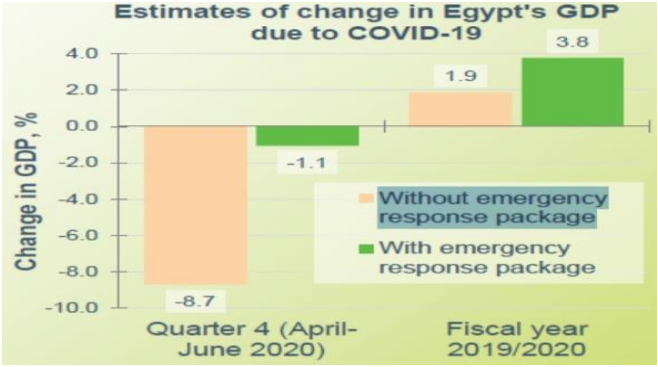

Source: Breisinge.C. Raouf M , Wiebelt M , Kamaly A , Karara M (2020) , p02.

وتكبدت مصر خسائر مالية باهظة نتيجة الإعلان عن التدابير الاحترازية لمواجهة أزمة كورونا حيث بلغت حوالي 4 مليارات جنيه، إذ بلغت خسائر قطاع الطيران في مصر حوالي 2.25 مليارى جنيه، وتحملت الحكومة خسائر مالية ضخمة نتيجة إعطاء العاملين في كافة قطاعات الدولة إجازات من العمل لتقليل الكثافة في مختلف قطاعات الدولة، وكان قطاع السياحة من ضمن القطاعات التي سجلت خسائر نتيجة جائحة كورونا حيث بلغت خسائر قطاع السياحة الي حوالي مليار دولار شهريا وفقا لما صرح بيه وزير السياحة والآثار المصرية، ووفقا لإدارة البحوث بشركة اتش سي للأوراق المالية والاستثمار أن قطاع السياحة في مصر لم يحقق أدني إيرادات لمصر بالرغم أنه في عام 2019 حقق إيرادات قدرت بحوالي 13.03 مليار $ لذلك فقد أثرت أزمة كورونا علي قطاع السياحة بشكل كبير جدا. ، واتخذت مصر العديد من الإجراءات لمواجهة فيروس كورونا ومن أهم هذه الإجراءات:

الجدول رقم(5): الإجراءات المتخذة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية.

الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة:	الإجراءات المتبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي:
أعلنت الحكومة عن سياسات تحفيزية بقيمة 100 مليار جنيه (6.4 مليار$ ما يعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي) للتخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا من خلال زيادة المعاشات التقاعدية بنسبة 14%. - في 03 افريل 2020 تلقت الحكومة المصرية دعما من البنك الدولي بقيمة 7.9 مليون$ لدعم جهود الدولة في التصدي لجائحة كورونا، حيث سيتم توظيف الدعم لصالح مشروع تطوير نظام الرعاية الصحية في مصر الذي يهدف إلى تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز الطلب على الخدمات	- خفَّض البنك المركزي المصري سعر الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس؛ - تم تخفيض سعر الفائدة التفضيلية على القروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعة والسياحة والإسكان للأسر ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة من 10 %إلى 08%. - تم رفه حد المدفوعات الالكترونية عبر الهواتف المحمولة إلى 30 ألف جنيه/يوم و 100 ألف جنيه شهريا للأفراد والى 40 ألف جنيه

الصحية؛ - تخفيض تكاليف الطاقة بالنسبة للقطاع الصناعي بأكمله؛ - تخفيض العبء الضريبي للعقارات في القطاعين الصناعي والسياحي؛ - تعزيز رفع الإعانات للمصدرين؛ وكجزء من التحفيز البالغ 100 مليار جنيه، تم الإعلان عن 50 مليار جنيه لقطاع السياحة، الذي يساهم بما يقرب من 12% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر و10% من العمالة ونحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي من حيث متحصلات السياحة؛ - تم تمديد الوقف الاختياري لقانون الضرائب على الأراضي الزراعية لمدة سنتين؛ - تم تخفيض رسوم الدمغة على المعاملات والضرائب المفروضة على أرباح الأسهم؛	يوميا و200 ألف جنيه أسبوعيا للشركات؛ - كما تم الإعلان عن مبادرة جديدة لتخفيف عبء الديون على الأفراد المعرضين لخطر التخلف عن السداد، من شانها أن تتنازل عن الفائدة الهامشية على الديون التي تقل عن مليون جنيه إذا قام العملاء بسداد 50%.

المصدر: (طلحة: 2020، الصفحات 38-45).

5- ليبيا:

- أعلنت حكومة الوفاق الوطني عن حزمة من 500 مليون دينار(حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي) يتم توظيفها في الإنفاق الطارئ لمواجهة تفشي فيروس كورونا.

- ستستهدف هذه الحزمة دعم النظام الطبي في توسيع نطاق الاختبارات والاستجابة لزيادة محتملة في الإصابات، بمجرد وصول الفيروس التاجي إلى ليبيا، وضمان تدفق إمدادات المعدات الطبية ومعدات الحماية نتيجة للأوضاع الداخلية التي تقلل من الواردات وتعوق التدفق الحر للسلع داخل الحدود الليبية. (طلحة: 2020، الصفحات 38-45).

6- موريتانيا:

أعلنت الحكومة الموريتانية أن خطتها لمواجهة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لأزمة فيروس كورونا تبلغ كلفتها الإجمالية 634 مليون دولار أمريكي، وأفاد وزير الاقتصاد والصناعة الموريتاني خلال اجتماع حول الخطة الوطنية متعددة القطاعات للتصدي لجائحة كوفيد 19 بمشاركة شركاء دوليين، أن الدولة ستوفر تمويل الخطة مع مراعاة الموارد المطلوبة والحرص على الاستقرار الميزانية والحفاظ على القدرة على تسديد المديونية،(وكالة الأنباء السعودية: 2020) وفي هذا الصدد يمثل الجدول الموالي تفاصيل الإجراءات المتبعة من قبل الدولة للتصدي للتداعيات المحتملة لانتشار فيروس كورونا:

الجدول رقم (6): الإجراءات المتخذة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية.

الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة:	الإجراءات المتبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي:
- أعدت وزارة الصحة خطة استجابة قصيرة الأجل بقيمة 10 ملايين$ (0.13% من الناتج المحلي الإجمالي) لاحتواء تفشي الوباء وتشمل الخطة: شراء اللوازم والمعدات الطبية؛ تعيين موظفين طبيين إضافيين؛ ومن المتوقع أن تعلن الحكومة قريب عن مجموعة كبيرة من التدابير لمواصلة التصدي للوباء ودعم السكان والاقتصاد، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية للأشخاص والشركات المتضررة. تلقت الحكومة الموريتانية دعما ماليا من النك الدولي قيمته 5.2 مليون$ لدعم جهود الدولة في مواجهة كورونا. كما أنشأ لبنك المركزي الصندوق الخاص للتضامن لجمع التبرعات في مواجهة كورونا.	اتخذ البنك المركزي مجموعة من التدابير لدعم تمويل الاقتصاد بما في ذلك: - تخفيض معدل الفائدة من 6.5 %إلى 5%؛ - تخفيض معدل الاقراض الهامشي من 9% إلى 6.5%؛ - تخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي من 7% إلى 5%؛ - العمل بآلية الودائع الدائمة؛ تجميد التغطية الالزامية المطبقة عند فتح الاعتمادات المستندية بالنسبة للسلع الأساسية، ودخل هذا التجميد حيز التنفيذ اعتبارا من 2020/03/24، وامتد لفترة شهرين قابلة للتجديد؛ - وضع آلية للمبادلة المجانية (swap) للعملات الأجنبية مقابل العملة المركزية، ويتيح هذا الاجراء للبنوك التجارية إمكانية تقديم ضمانات بالعملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، وذلك لمدة شهر واحد قبلة للتجديد؛

المصدر: (طلحة: 2020، الصفحات 38-45).

إن مجلس السياسة النقدية للبنك المركزي الموريتاني وهو يتابع باهتمام بالغ توسع انتشار جائحة كورونا يجدد عزمه على اتخاذ كافة التدابير الضرورية لأداء مهمته، وللتصدي للآثار السلبية لهذه الجائحة على الاقتصاد الوطني لا سيما ما يخص توجه السياسة النقدية والتحكم في التضخم والتموين المنتظم للبلاد.

الخاتمة:

في محاولة للحدّ من الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا الجديد، سعت المنظمات الدولية والحكومات المختلفة لتبني مجموعة من السياسات الاقتصادية التوسعية في شكل منح وقروض، وكذلك زيادة الإنفاق الحكومي، والتوسع في الإعفاءات الضريبية، وتخفيض أسعار الفائدة، فقد أعلن صندوق النقد الدولي عن إتاحة 50 مليار دولار من خلال تسهيلات تمويل الطوارئ، والتي تستهدف مساعدة الدول منخفضة الدخل كدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط في سعيها لاحتواء الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن انتشار الفيروس.

وقد كانت استجابة المالية العامة والنقدية سريعة وكبيرة في كثير من الإقتصادات غير المستقرة كاقتصاديات دول شمال إفريقيا المتأثرة بالأزمة كالمغرب، تونس، الجزائر..... ، حيث بدأت هذه الأخيرة تقديم دعم كبير من المالية العامة للقطاعات والعمالة الأشد تضررا، ، وسيتعين تكثيف هذه الإجراءات المالية والحزم التحفيزية إذا استمر تعطل النشاط الاقتصادي أو كان انتعاش النشاط شديد الضعف بعد رفع القيود، وقد يتطلب الأمر دعما خارجيا للاقتصاديات التي تواجه قيودا تمويلية في سعيها لمكافحة الجائحة وآثارها.

ويمكن أن يؤدي القيام بعملية تحفيز مالي واسعة النطاق إلى الحيلولة دون انخفاض أكبر في مستوى الثقة، وزيادة الطلب الكلي، وتجنب هبوط اقتصادي أعمق. لكن الأرجح أن يكون هذا التحفيز أكثر فعالية بمجرد انحسار الجائحة وفتح المجال أمام حرية حركة الأفراد، وتأسيسا على ما سبق تحليله يمكن الحكم على الفرضيات الموضوعة حيث أظهرت **نتائج الدراسة** أن:

- الإجراءات المتبعة للحد من تداعيات كوفيد 19 تختلف من دولة لأخرى .
- الإجراءات الاستباقية المتبعة للحد من التداعيات الاقتصادية لكوفيد 19 غير كافية لتجنب الكارثة.
- تساهم حزمة السياسات المالية والنقدية التحفيزية المتخذة في ظل كوفيد 19 في تسريع النمو ودعم عجلة الاقتصاد.

التوصيات والمقترحات:

إن هذه الأزمة غير مسبوقة ولم تتحدد ملامحها بعد ولحين الحصول على علاج ناجح ومصل ناجع للفيروس، وقتها فقط يتم تقدير الآثار والتداعيات وتحديد مدى جدوى الإجراءات والتدابير المتخذة وتحليلها واقتراح الحلول اللازمة، فالتوصيات التي تصلح لدولة قد لا تفيد دولة أخرى، بل داخل الدولة الواحدة هناك قطاعات وأشخاص تربحوا من وراء الأزمة، أيضا الضرر ليس واحد لكل القطاعات وكل شرائح المجتمع وبالتالي ستكون التوصيات عامة ويمكن تقسيم التوصيات إلى:

توصيات للحكومة:

1. إعادة ترتيب الأولويات في الإنفاق وهذا يتطلب الإقلال من مشروعات البنية التحتية والاهتمام بالمشروعات كثيفة العمالة مع توجيه الوفورات في النفقات التشغيلية إلى القطاع الصحي.
2. تخفيف إجراءات الحظر وبما يدعم حركة الأسواق مع اتخاذ الضوابط التي تحد من تفشي المرض.
3. تأجيل أقساط الديون المستحقة للقطاعات الأكثر تضررا والوقوف بجانب المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة نتيجة عجزها عن سداد رسوم سيادية أو ضرائب وجمارك وتأمينات.
4. حل مشاكل الصناعة المحلية ومن ذلك تخفيض سعر المحروقات وتخفيض سعر الضريبة على المشروعات كثيفة الإنتاج والعمالة.
5. السير بخطوات متسارعة نحو الشمول المالي لدمج الاقتصاد غير الرسمي مع اقتصاد الدولة وخفض سعر الفائدة ليتيح الإقراض الميسر للمشروعات وبالتالي زيادة فرص العمل المتاحة.
6. ترشيد الاستيراد ودعم الإنتاج الحقيقي سواء الزراعي أو الصناعي لتوفير المستلزمات الأولية في ظل التخوفات من ارتفاع أسعار المستورد.
7. تحفيز منظمات المجتمع المدني على تقديم التبرعات وحث رجال الأعمال على القيام بدورهم في المسؤولية الاجتماعية.
8. تشكيل لجنة لمعالجة السلبيات التي ستنجم عن الأزمة ومنها عودة العاملين في الخارج وغيرها من السلبيات التي ستتكشف عن الأزمة.

توصيات للشركات والمؤسسات:

1. التوسيع في التجارة الالكترونية E-Commerce والعمل عن بعد مع العلم أن (الأذكياء ومن يملكون المرونة فقط هم من سيستمرون في الأسواق).
2. تطوير المنتجات والتوسع فيها وبما ينافس المستورد ويلي احتياج مستهلك ما بعد الأزمة من حيث حجم العبوات وأسعارها.
3. عدم التوسع في الاستغناء عن العمالة والتفاوض معهم بالإبقاء عليهم مع ضمان الحفاظ على حد أدنى من الراتب ولحين إنتهاء الأزمة.
4. سرعة تحصيل المديونيات حتى ولو بأقل من قيمتها، والاحتياط للمستقبل فلا يدري احد متى تنتهي الأزمة.

توصيات للأشخاص:

1. الطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل مدعوة لـ:

- الاستفادة من أي فوائض بإيداعها في المصارف أو استثمارها في استثمارات آمنة وقليلة المخاطر.
- الاكتفاء بالأساسيات المتاحة مع ترشيد الإنفاق وعدم شراء ما لا يتم احتياجه حاليا حتى لا تضطر لبيع ما تحتاجه لاحقا.
- الاختيار بين البدائل والتوقف عن العادات الدخيلة على مجتمعاتنا ومنها (شراء الماركات).
- تغيير طبيعة العمل إذا كان لا يوجد طلب على التخصص الآن والعمل على أكثر من وظيفة إذا أتيح ذلك فالعمل عن بعد يتيح أعمال عديدة عبر العالم.

2. الطبقات فوق المتوسطة مدعوة للإنفاق البذخي وعدم تغيير أنماط سلوكها وبما يحرك الأسواق.
3. الجميع مدعو إلى المزيد من الاهتمام بالأفراد والأسر الأكثر تضررا من خلال الزكاة والصدقات.

قائمة المراجع:

- قادة الاتحاد الأوروبي يقرون خطة تاريخية للنهوض بالاقتصاد (2020): نقلا عن الموقع https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/7/21.
- وهبي زكريا (2020): متلازمة الأوبئة والاقتصاد في ظل جائحة كورونا -كوفيد 19- ، مجلة مدارات سياسية، المجلد 03، العدد 03.
- الخولي حسني (2020): تداعيات جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد، الندوة السنوية للجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، 13 جويلية 2020، مصر.
- OECD: (2020)
- بانفا علم الدين (2020): دور السياسات المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كوفيد 19 وما بعدها، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص حول "تداعيات جائحة كوفيد 19"، المجلد 22، العدد 03.
- بوكورو منال ، منصوري محمد(2020): دور الجهود الدولية في مكافحة فيروس كورونا المستجد"كوفيد 19"، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 34، عدد خاص.
- " التضامن العالمي لمكافحة مرض قيروس كورونا لعام 2019(كوفيد19)"، قرار الجمعية العامة تحت رقم: A/RES/74/270
- 50 مليار دولار خسائر تأثيرات كورونا على قطاع التصدير عالميا، 4 مارس 2020، تاريخ آخر زيارة 2020/04/21، متوفر على موقع منظمة الامم المتحدة: https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050531
- غنيم عبد الرحمان على ابراهيم (2020): التعاون الدولي لمجابهة الوباء العالمي-كوفيد 19- ، مجلة الندوة للدراسات القانونية، عدد خاص رقم 32 - فيروس كورونا كوفيد 19، 2020.
- بوعشيبة عائشة (2020): سياسات الاتحاد الأوربي في مواجهة أزمة كورونا :بين روح الوحدة الأوروبية وأنانية الدول مجلة الندوة للدراسات القانونية، عدد خاص رقم – 32 فيروس كورونا كوفيد19 - .
- يحياوي عائشة (2020): تأثيرات كورونا على نمو اقتصاد تونس تفوق تبعات ثورتها، وكالة الاناضول، متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar ، تاريخ النشر:2020/11/18، تاريخ الاطلاع: 2020/12/17.
- منه خالد (2020): التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان 2020، الجزائر.
- البنك الدولي، المرصد الاقتصادي للمغرب"الآفاق الاقتصادية للمغرب وتأثير أزمة كوفيد 19" (2020) ، متاح على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/morocco-economic-monitor---moroccos-economic-prospects-and-the-covid-19-crisis-impact ،تاريخ النشر:2020/07/15، تاريخ الاطلاع: 2020/12/18
- عبد الحميد محمد رزق محمد (2020): تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والمصري، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الموقع:https://democraticac.de/?p=67683 ، تاريخ النشر:2020/07/07، تاريخ الاطلاع:2020/12/19.
- الوليد أحمد طلحة (2020): التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي.
- وكالة الأنباء السعودية (2020)، موريتانيا تعلن عن خطة لمواجهة آثار فيروس كورونا على الاقتصاد، مقال منشور بتاريخ: 2020/05/11، متاح على الموقع: www.spa.gov.sa/2084894 ، تاريخ الاطلاع: 2020/12/19.
- https://www.imf.org/ar/News/Articlesblog-an-early-view-of-the economic-impact-of-thepandemic-in-5-charts

انعكاسات جائحة فايروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني

The impact of the Coronavirus pandemic on the Palestinian economy

الدكتور/ زياد جلال الدماغ **الدكتور/ محمد اسامة حسنية**
نائب رئيس جامعة غزة للشؤون الأكاديمية **محاضر وباحث اقتصادي-فلسطين**
z.aldammagh@gmail.com **mohammadhassanaia79@gmail.comName**

الملخص:
هدفت الدراسة إلى معرفة انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد الفلسطيني بصفة خاصة، سعت الدراسة لتوضيح مفهوم فايروس كورونا وإبراز جهود الحكومة الفلسطينية بالإجراءات الاحترازية والتسهيلات المالية للحد من تفشي جائحة كورونا، كما تم دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني من خلال التقارير والمنشورات الصادرة بهذا الخصوص، وقد اعتمد الباحثين المنهج الوصفي التحليلي ، خلصت الدراسة بأن جائحة كورونا تسببت بتراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين، ارتفاع معدل البطالة، وارتفاع عجز الموازنة العامة نتيجة تراجع الايرادات العامة واستمرار تزايد النفقات العامة إلى جانب عدد من الآثار التي ستطال فئات المجتمع وكافة قطاعاته المختلفة والطبقات الفقيرة.
الكلمات المفتاحية:... فايروس كورونا، الاقتصاد الفلسطيني، الاجراءات الاحترازية. فلسطين

Abstract:
The study aimed to know the repercussions of the Corona pandemic on the global economy in general and on the Palestinian economy in particular, the study sought to clarify the concept of Corona virus and highlight the efforts of the Palestinian government with precautionary measures and financial facilities to limit the spread of the Corona pandemic, as the case of the Palestinian economy was studied through reports and publications issued in this regard. In particular, and the researchers adopted the descriptive and analytical approach, the study concluded that the Corona pandemic caused a decline in the growth of GDP in Palestine, a high unemployment rate, and a high public budget deficit as a result of the decline in public revenues and the continued increase in public expenditures, in addition to a number of effects that will affect society groups and all its sectors Different and poor classes.
Key words: COVID 19, The Palestinian economy ،Precautionary measures, Palestine

مقدمة:

لا زالت صدمه جائحة كورونا تمثل حدثاً غير اعتيادياً على المستوي العالمي فلقد تأثرت الاقتصاديات كافة لتداعيات الفايروس، حيث اتخذت كافة الدول إجراءات احترازية نتيجة تفشي ذلك الفايروس الذي أصبحت تلك الإجراءات فيما بعد معضلة أمام عملية النمو الاقتصادي، فلقد نتج عن ذلك تعطل بالعجلة الاقتصادية ولقد تأثرت الدول المتقدمة قبل الدول النامية من تداعيات جائحة كوفيد 19، حيث تأثرت منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر فلسطين جزءً منها من تداعيات فايروس كورونا، فلقد ارتفعت أرقام الإصابات والوفاه وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بصدمة كونه يعاني من أزمات متلاحقة نتيجة عدم الاستقرار السياسي ووجود الاحتلال وغطرسته اتجاه الاقتصاد الفلسطيني، كما تأثرت مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة الاغلاقات وامتدت التأثيرات لمختلف مناحي الحياة في ظل ضبابية الأفق بوجود لقاح قادر على كبح تفشي هذا الفايروس وعدم معرفة المدة الزمنية لانحصاره.

مشكله الدراسة:

إن تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني ليس أمراً هيناً خاصة أنه يعاني من اختلالات في البنية الهيكلية ووجود الاحتلال الاسرائيلي الذي يعيق عجلة التنمية الاقتصادية بالإضافة لعدم وجود استقرار سياسي في ظل الانقسام الفلسطيني ، لقد كان لفايروس كورونا تداعيات على القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين وخاصة في قطاع غزة الذي ما زال يعاني من حصار منذ ما يقارب 14 عام، و يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي: **ما انعكاسات جائحة فايروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني؟**

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو فيروس كورونا و وكيف أثر على الاقتصاد العالمي ؟
- كيف انعكست تداعيات جائحة كورونا على دول الشرق الأوسط؟
- ماهي الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا في فلسطين ؟
- ما السياسات الاقتصادية التي انتهجتها فلسطين للحد من أزمة كورونا؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من تسليط الضوء على تداعيات جائحة كورونا عالمياً وانعكاساتها اتجاه الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من تشوهات وانتكاسات مستمرة نتيجة عدم الاستقرار السياسي ووجود الاحتلال حيث تمثل هذا الدراسة نموذج لتداعيات فايروس كوفيد 19 على إحدى الدول النامية الشرق أوسطية المعقدة بيئتها والمتشابكة أحداثها على مختلف المستويات.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم فايروس كارونا واثاره الاقتصادية.
- معرفة الاثار الاقتصادية لفايروس كارونا على الاقتصاد الفلسطيني.
- تسليط الضوء على الإجراءات الاقتصادية من قبل الحكومة الفلسطينية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الاولى: لا يوجد تأثير لجائحة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني.

الفرضية الثانية: لا يوجد اجراءات لاحتواء أزمة جائحة كورونا في فلسطين.

منهجية الدراسة :اتبع الباحثين منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي.

مصطلحات الدراسة:

فيروس كورونا كوفيد -19: هو فيروس منشؤه حيواني طبيعي والأرجح أن المستودع البيئي لفيروس كورونا سارس-2 هو الخفافيش و اكتشفت أول حالات عدوي بشرية في مدينه ووهان ديسمبر 2019 (الهرش،2020،ص119).

علم الاقتصاد: هو علم من العلوم الاجتماعية التي تعني بدراسة المشكلة والظواهر الاقتصادية كما أنه يعني بدراسة السلوك الاقتصادي والندرة والرفاهية والكفاءة والتوزيع والنمو والاستخدام الامثل للمواد الاقتصادية المتاحة(الهرش،2020،ص610).

فلسطين :هي اسم لدولة مشتق من اسم قبائل جاءت من غرب أسيا ومناطق ايجه ولقد جاء اسمها بالنقوش المصرية وتقع بين نهر الأردن شرقاَ والبحر الأبيض المتوسط غرباً والبحر الأحمر وسيناء جنوباً وسوريا ولبنان شمالاً .

دراسات سابقة:

دراسة ميلود بن خيرة، سعيدة طيب (2020).

هدفت الدراسة لتشخيص أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وردود فعل الأسواق المالية جراء الجائحة وتداعياتها على الناتج المحلي العالمي، كما هدفت التعرف على مدي تأثير الجائحة على الاستثمار الأجنبي واستثمار الشركات وخطوط الطيران الجوية العالمية كما خلصت الدراسة بأن جائحة كورونا تسببت في تغير الموازين الاقتصادية العالمية التي ستسرع عملية إزالة العولمة وإلغاء التقارب وإعادة تعريف الإنتاج والاستهلاك في العالم .

دراسة زهير النامي إلهام كريم (2020).

هدفت الدراسة كشف الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كورونا على المغرب انطلاقاً من دراسة ميدانية شملت 672 مستجوباً من مختلف الجهات المغربية إضافة إلى الإحصائيات المقدمة من طرف المنظمة العالمية وكذلك معطيات وزارة الصحة توصلت الدراسة بأن وباء كورونا أدي لتوقف التشغيل وتضررت بسببه القطاعات الاقتصادية خاصة السياحة كما أدي لتفشي البطالة الاضطرارية وارتفاع نسب الهشاشة والفقر في المغرب.

1- فايروس كارونا و اثاره الاقتصادية العالمية:-

ما زالت صدمة جائحة فايروس كورونا تلقي بظلالها منذ ظهورها في الصين بمنطقة ووهان حيث ألقت بأعبائها على العالم فلقد كان لتفشي تلك الجائحة انعكاسات طالت كافة مناحي الحياه بكافة الدول، حيث أوجدت جائحة كوفيد 19 جروح عميقة على الاقتصاديات بمختلف الدول يصعب علاجها خلال فترة زمنية، فلقد لحقت الخسائر بالأرواح والموازنات وأوجدت حالة من الانكماش في الاقتصادي العالمي، اضافة لذلك فلقد تأثرت أسواق النفط بانخفاض أسعارها الذي ترتكز بعض الدول بموازناتها علي ايرادات النفط ، كان ذلك بسبب الاجراءات الاحترازية لمنع تفشي فايروس كورونا، ولعل هذه الأزمة تختلف كون منشأها القطاع الصحي الذي ضاعفت من النفقات التي لم يتم التخطيط لها ولم يتم توقعها حيث أوجدت عجزاً في ميزانيات كثير من الدول نتيجة المصروفات على الرعاية الصحية وتوفير المستلزمات الطبية وتأثر بعض الأسواق بالهبوط مثل النفط الذي يمثل ركيزة أساسية بإيرادات بعض الدول.

لا زالت أعدد الإصابات والوفاه في تزايد عالمياً حيث ولغاية 2021/01/14 بلغ عدد الإصابات بفايروس كورونا عالمياً 96625827 وبلغت حالات الوفاه 2،065،698 فيما بلغت حالات التعافي 69299718 وعلى المستوي الجغرافي فلقد احتلت امريكا الأولى عالمياً ثم الهند ثانية ثم البرازيل ولقد احتلت فلسطين المرتبة 22 على مستوي آسيا فيما أتت إسرائيل بالمرتبة السادسة .

1.1 تعريف فايروس كورونا:

فيروسات كورونا هي سلالة من الفيروسات التي قد تسبب المرض حيث من المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة سارس، وهو مرض معد لم يكن هناك أي علم بوجوده مسبقاً حيث تتمثل أعراضه في

الحمي والسعال الجاف والتعب وبدرجة أقل من الالام والأوجاع ،احتقان بالأنف ،ألم الحلق أو الإسهال وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجياً حيث يصاب بعض الناس بالعدوى ولكن لا تظهر عليهم سوى أعراض خفيفة مع العلم أنه يتعافى نحو80% من المرضى دون الذهاب للمستشفى، وتشتد حدة المرض لدي شخص واحد تقريباً من كل 5 أشخاص يصابون بالعدوي حيث يعانون من صعوبة التنفس وترتفع نسبة المخاطر لدي كبار السن والمرضي (أحمد ،غبولي ، الطاهر، توايتية،2020،ص131).

2.1 صدمة covid-19 وتأثيره على نمو الاقتصاد العالمي:-

إن أزمة كورونا تختلف عن الأزمات الاقتصادية السابقة، فلقد أوجدت أعباء جديدة على اقتصاديات الدول حيث قامت الدول وفقاً لواجباتها بالحفاظ على أرواح المواطنين بتوفير المستلزمات الطبية واستنفار كافة الوحدات مما كلفها فاتورة كارثية على موازناتها وأوجد حالة من العجز بالموازنات العامة وهو ما انعكس سلباً على الأداء الاقتصادي في ظل عدم وجود خطط لإدارة الأزمات علي مستوي جائحة كورونا حيث تختلف بتداعياتها عن الأزمات السابقة.

ووفق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) تسببت أزمة الجائحة في حدوث ركود في دول العالم يؤدي لانخفاض النمو السنوي هذا العالم إلى أقل من 2.5% و إلى حدوث عجز في الدخل العالمي بقيمة 2 تريليون دولار، حيث أن أكثر الدول تضرراً هي الدول المصدرة للنفط وغيرها من الدول المصدرة للسلع بحيث ستخسر هذه الدول أكثر من 1% من نموها إضافة إلى الدول التي تربطها علاقات اقتصادية قوية مع الدول المتأثرة وستشهد دول مثل كندا تباطؤ في النمو بين 0.7% و0.9% كما إن بعض الدول التي تربطها علاقات مالية قوية مع الصين ستكون الأقل قدرة على التعافي من تأثير الأزمة ، أما فيما يخص أمريكيا اللاتينية ستعاني الأرجنتين أكثر من غيرها من الاثار المترتبة على هذه الازمة ولن تكون الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الاولية بعيدة عن أزمة الديون وضعف العوائد التصديرية، إن سعي المستثمرون للبحث عن حلول آمنه لأموالهم والارتفاع شبه المؤكد في أسعار السلع مع تباطؤ الاقتصاد العالمي كل ذلك يعني أن مصدري السلع الأساسية معرضون للخطر بشكل خاص ،كما أنه تراجعت معدلات النمو للطلب العالمي الناجم في الأساس عن تراجع متوقع ومنطقي لمعدل النمو الصيني بؤرة الانتشار الرئيسية للمرض لاسيما أن الصين تستحوذ على 20% من التجارة العالمية في المنتجات الوسيطة حيث كان تصريح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن صادرات الصين انكمشت بنسبة 2% على أساس سنوي في فبراير/ شباط الماضي فقط، وهو ما يكلف دول أخري وصناعاتها حوالي 50 مليار دولار مبدئياً وقد تراجع النشاط الاقتصادي في بلدان العالم بعد انتشار الفايروس وهو يعكس مدي التأثر الاقتصادي الذي أصبح واضحاً في الصين والعالم.(مروة ،كرامة ، فاطمة، رجال ، حدة، حبيزة انفال ،2020،ص318)

لقد أدت الإجراءات الاحترازية لمواجهة كورونا عام 2020 لصدمة عالمية حيث تظهر المؤشرات بانكماش ما نسبته 5.2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي عام 2020 وهو يمثل أشد كساد بالعالم إضافة لتراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل في معظم اقتصاديات الدول لعام 2020(البنك الدولي ،الافاق الاقتصادية العالمية).

إن جائحة كورونا سببت نكسة اقتصادية من خلال تراجع الاقتصاديات فلقد تراجع الطلب الكلي و الاستهلاك والانفاق العام بالإضافة لتراجع حركة التجارة الدولية و تدفقات الاستثمارات الأجنبية ، وتراجع مؤشرات الأسواق المالية وأسعار النفط، لقد نُقلت العدوي الصحية للاقتصاد عبر قنوات التأثير المتبادل بين الدول فيما يربطها من علاقات تجارية ومالية وسياحية وهو أمر سينعكس على النمو والتنمية بكافة دول العالم ، إن انكماش الاقتصاد العالمي وفق التقديرات سيكون -5.2% عام 2020 و هو

الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية ويتوقع أن يكون الأعمق لاقتصاديات الدول المتقدمة بنسبة-7%،إن جميع مناطق العالم مرشحة للانكماش في ظل عدم انحسار فايروس كورونا وتفشيه وتأثيره على الاقتصاديات المختلفة حيث ما زالت أعداد الإصابات في ازدياد وعمليات الإغلاق مستمرة بمختلف دول العالم لعدم وجود لقاح قادر علي السيطرة وعدم تفشيه ، إن استمرار اغلاق المجال الجوي والمنافذ البرية وتقيد حرية الحركة والنقل أثر بشكل مباشر على كافة الأنشطة الاقتصادية وقطاعاتها المختلفة حيث مازال سوق النفط وقطاع السياحة العالمية تتعرض لخسائر مستمرة بفعل الاجراءات الاحترازية ولعل الشكل رقم (1) يوضح النمو الاقتصادي العالمي في ظل جائحة كورنا التي حتي كتابة هذا الدراسة ما زالت اعداد الإصابات في ازدياد.

شكل رقم (1) النمو الاقتصادي العالمي في ظل أزمة كورونا

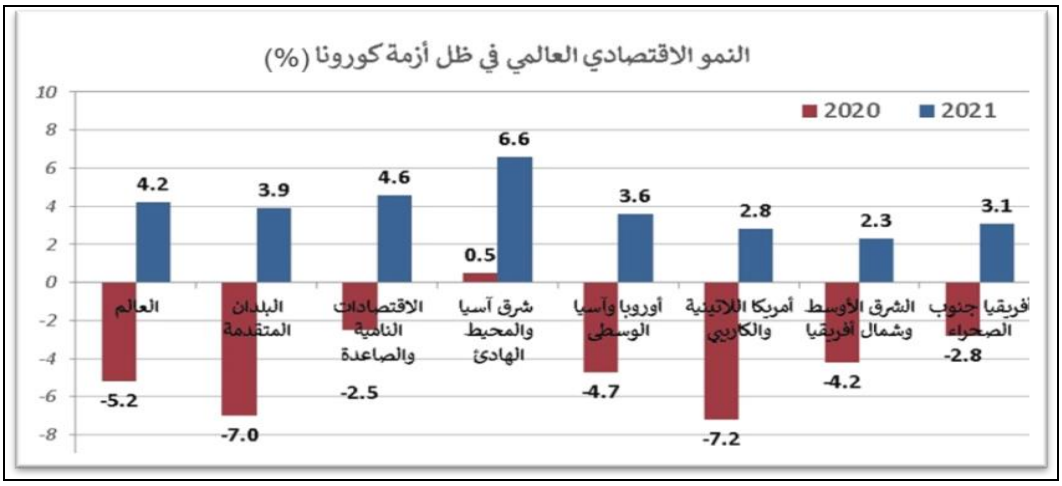

المصدر: صلاح ،علي ،(2020) كيف تتأثر اقتصاديات الشرق الأوسط إذا استمرت أزمة كورونا، تاريخ نشر 21/يونيو/2020 متاح على الرابط الالكتروني https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item

3.1 أثار صدمة فايروس على الأسواق المالية:-

أحدثت جائحة كورونا صدمه للمحللين حيث كان له أثر حاد في الأسواق المالية إذ تدهورت قيمة الائتمان على الصعيد العالمي ،كما إن هذه التطورات ضاعفت خطر ضغوط الشركات الكبيرة إذا ازدادت معدلات المخاطر لمستويات مرتفعة وتم تصنيف سندات العديد من الشركات المدرجة إلى BBB كما أن لانتشار الفايروس تأثيرات سلبية على التدفقات الاستثمارية الأجنبية حيث من خلال المؤشرات يتبين بأن الضغط السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون-5% إلى -15% مقارنة بالتوقعات السابقة التي كانت تتوقع نمواً هامشياً في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2020-2021) وسيكون التأثير سلبياً في الاستثمار الأجنبي في الدول الأكثر تضرراً بالوباء (عذاب العزيز الهاشمي،2020) .

إن البنوك الدولية شهدت انخفاضاً في سعر أسهمها فلقد انخفضت مؤشرات الأسهم بسبب هروب المستثمرين للأماكن الآمنة خشية من الاصابة بفايروس كورنا، إن الأسواق المالية تلقت صدمة عنيفة خلاف صدمة عام 2008 في انهيار القطاع المالي والاقتصادي، حيث تعتبر هذه الأزمة نتيجة تداعيات قطاع غير اقتصادي أثر على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

4.1 أثار صدمة فايروس كورونا على سوق النفط عالمياً:

تأثر سوق النفط إثر تفشي الفايروس بحيث لم يشهد سوق النفط حجم التأثير منذ 17 عام فقد سجلت أسعار خام برنت غرب تكساس الوسيط انخفاضاً بنسبة 5.3% ليسجل 20 دولار للبرميل فيما سجل خام برنت بحر الشمال انخفاضاً بنسبة 6.5%

ليصل 23 دولار، كما ساهمت حرب الأسعار وزيادة المعروض من النفط من جهة وتراجع الطلب العالمي بحوالي 20 مليون برميل يومياً من جهة أخري على سعر النفط وهو ما كبده خسائر كبيرة (العونية، بن زكورة،2020،ص183).

إن مستويات تأثر اسعار النفط وتقلبه أسعاره إشكالية حقيقة خاصة أن المحطات التاريخية تدلل على مدي تأثر أسواق النفط بفعل الأزمات وانعكاس ذلك على اقتصاديات الدول المصدرة.

5.1 أثار صدمة فايروس كورونا على السياحة الدولية:

أحدثت جائحة كورونا ضرراً بالغاً على السياحة الدولية، فلقد تراجع الطلب على السياحة الدولية نتيجة للإجراءات الاحترازية و لقد عدلت منظمة السياحة العالمية توقعاتها لعام 2020 بتراجع سلبي مقداره 1% و3% للسياحة الدولية بدلاً من نمو 3%و4% وهو يشير لخسائر تبلغ ما بين 30 و 50 مليار دولار في عائدات السياحة الدولية فيما تشير التوقعات بأن إقليم آسيا والمحيط الهادئ الأكثر تضرراً بانخفاض مرتقب لعدد الوافدين يتراوح بين 9% و12% ونظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية فيصعب التنبؤ بشأن كافة الدول.(www.unwto.org/ar/news/covid-19)

شكل رقم (2) نسبة تغيير ايرادات النقل الجوي على مستوي الاقاليم بالعالم(%)

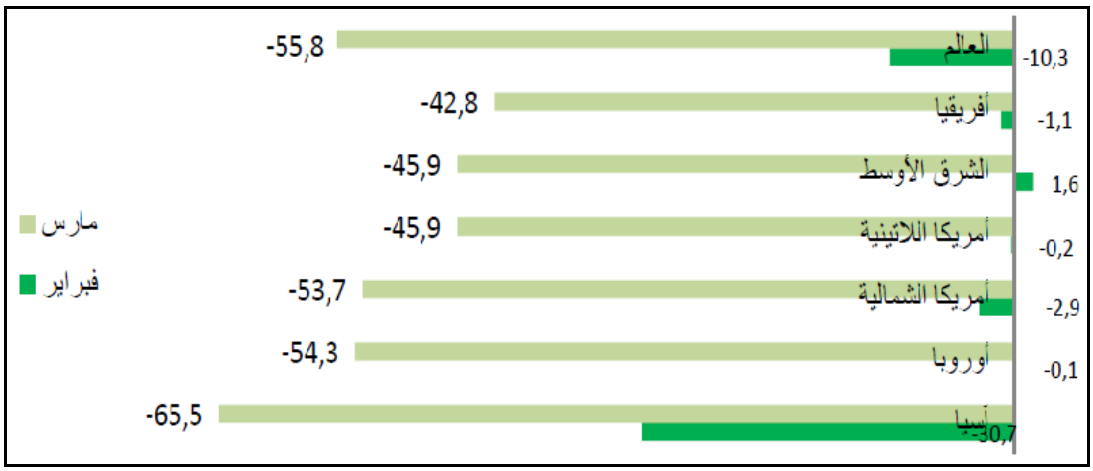

المصدر: زهرة، سيدا عمر ، أسماء، بللعما، 2020، قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر –الاثار والاجراءات ،مجلة الاقتصاد وغدارة الاعمال ، عدد 02،مجلد 04، ، الجزائر، ص142

6.1 فايروس كارونا وزيادة ظاهرة الفقروالبطالة :

تسببت إجراءات الحجر الصحي بإغلاق العديد من الشركات الاقتصادية وهو أمر تسبب بالاستغناء أو تسريح أو تخفيض أجور العاملين حيث تهدد جائحة كورونا بفقدان 25 مليون شخص لوظائفهم أكبر مما أحدثته أزمة 2008 (فقدان22 مليون وظيفة) أما الأشخاص المهددين بالوقوع بالفقر فستكون الدول المنخفضة الدخل التي لا تملك مقومات إعانات البطالة أو الإعانات الاستثنائية لمواجه الأزمة، وفي حالة استمرار الأزمة زيادة عدد فقراء العالم إلى 2.8 حول العالم(العونية، بن زكورة،2020،ص194).

إن مستويات التأثير لجائحة كورنا على المستوي العالمي من الصعوبة حصرها على المدي القريب ومن الصعب التكهن بمدي الانعكاسات والتداعيات علي مختلف جوانب الحياة حيث ما زال من المبكر الحديث عن مستويات الخسائر لمختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة بالدول النامية.

2. تأثيرات فايروس كورونا على اقتصاديات الشرق الأوسط:

سارعت بلدان الشرق الاوسط لاحتواء تفشي جائحة فايروس كورونا لإدراكها خطورة عدم السيطرة عليه في ظل محدودية الإمكانيات وضعف القطاعات الصحية والاقتصادية مقارنة بالدول المتقدمة فلقد تسببت الجائحة بإلحاق ضرر بالغ على اقتصاديات المنطقة بأكملها من خلال انخفاض الطلب المحلي والخارجي وانخفاض اسعار النفط وانخفاض التجارة وتعطيل الإنتاج وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين وتشديد ظروف مالية، حيث تأثر نمو الناتج الإجمالي بشدة عام 2020 حيث كافة المؤشرات توقعت مسبقاً بالانكماش عام 2020 لجميع اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا باستثناء مصر وبانخفاض النمو للمنطقة بنسبة -4.2% للدول المصدرة للنفط و-0.7% للدول المستوردة للنفط عام 2020 حيث أكثر الدول تضرراً بانخفاض نمو ناتجها المحلي الإجمالي وفق التقديرات هي ليبيا ولبنان ،ونظراً للاعتماد الشديد لبعض بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا على صادرات النفط والغاز من المتوقع أن يكون تراجع أسعار المنتجات المتصلة بالبترول أبرز القنوات لانتقال تأثيرات كورونا إلى بلدان المنطقة، حيث تراجعت أسعار النفط بنحو 50% منذ تفشي كورونا لتصل أدني مستوياتها منذ ما يزيد على 20 عاماً بعد استبعاد أثر التضخم حيث ساهمت القيود والاجراءات بانخفاض الطلب على النفط(سلمي ،بلخير،2020)

إن أهمية النفط للدول المصدرة باعتباره الكتلة المرجحة في اقتصادياتها فإن تراجع الايرادات يمثل تحدياً بالنسبة لها وسبباً في تراجع الناتج المحلي لقطاعها النفطي ككل لكن العامل الآخر والأكثر تأثيراً على الأداء الاقتصادي بدول المنطقة يتعلق بالانكماش العميق لقطاعها الغير نفطي فبالرغم من أن تراجع أسعار النفط سيقلّص معدلات نمو القطاع النفطي بدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.7%، وفق تقديرات البنك الدولي؛ فإن تأثير الأزمة سيكون أكثر إيلامًا على القطاع غير النفطي، الذي سيتراجع نموه بدول المجلس بنسبة 4.3%. وتنطبق هذه التوقعات بشكل أو بآخر على الدول غير الأعضاء بالمجلس، ويشير ذلك إلى حقيقة وعمق التأثير السلبي للأزمة الراهنة على مختلف جوانب الأنشطة الاقتصادية للدول(صلاح،علي،2020)

إن الشرق الأوسط الذي يعاني من أزمات متعددة علي كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية لن يكون من السهل تجاوز أزمة جائحة كورونا علي مستوي زمني بسيط فكافة المؤشرات تدلل مدي ارتفاع نسب البطالة والفقر وتوقف المؤسسات الاقتصادية وازدياد الأرقام المصابة بفعل تفشي فايروس كورنا في ظل عدم توفر البنية التحتية القادرة على مواجه التحديات.

3. تأثيرات فايروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني:

إن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً هشاً لا يقوي على مواجهة أزمة كمثل أزمة فايروس كورونا نتيجة وجود الاحتلال الاسرائيلي وربط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي والانقسام الفلسطيني وعدم الاستقرار السياسي، إن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كثيراً على المساعدات والمنح الدولية حيث يمثل الاقتصاد الفلسطيني جزء من هذا العالم فلم يكن بمنأى عن جائحة كوفيد19 وتبعاتها، لقد كان لظهور الاصابات بإعلان الحكومة الفلسطينية حالة الطوارئ واتخاذ الاحتياطات للحد من انتشار الفايروس حيث أدت تلك الاجراءات لتداعيات اقتصادية خطيرة بمعظم الأنشطة الاقتصادية ، لقد انتشر الفايروس في فلسطين قبل نحو أسبوعين من تأكيد أولي الإصابات حيث أظهر التسلسل الجيني بين المصابين أن الاختلافات الجينية التي شوهدت هي مماثلة للمنتشر عالمياً.

جدول رقم (1) ملخص إحصائي لانتشار فايروس كورونا في فلسطين "حتي تاريخ 2021/1/20"

العدد الكلي	الحالات المؤكدة	حالات التعافي	حالات الوفاه	الحالات النشطة
فلسطين	172399	159100	1899	11400
المحافظات الشمالية	97929	92828	1192	3909
المحافظات الجنوبية	48341	41678	493	6170
مدينه القدس	19305	18186	163	956
ضواحي القدس	6824	6408	51	365

المصدر:http://site.moh.ps/Index/covid19/LanguageVersion/1/Language/ar#home

إن العدوي الصحية لا تنحصر على القطاع الصحي بزيادة أعداد الاصابات بل تتعدي ذلك من خلال الاثار السلبية والتكاليف الناتجة عن الاجراءات الاحترازية علي القطاعات المختلفة للدولة والتي اتخذتها الحكومة الفلسطينية لأجل الحد من انتشار الفايروس وتأتي التداعيات والانعكاسات على الاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته وأنشطته.

1.3تداعيات جائحة كورونا علي الناتج المحلي الإجمالي:

شهد عام 2020 تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12% مع عام 2019 حيث منذ بداية جائحة كورونا تأثر الاقتصاد الفلسطيني بفعل الإجراءات الاحترازية، فلقد شهدت الأراضي الفلسطينية إغلاقاً جزئياً وكلياً كإجراء احترازي لمنع تفشي فايروس كورونا ،ولقد انعكست تلك الاغلاقات علي معظم الأنشطة الاقتصادية بتراجع في القيمة المضافة لها وهو أمر أدي لانخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتزايد عدد العاطلين عن العمل لتنضم فئات جديدة في داخل دائرة الفقر وليتراجع بذلك مستوي الطلب العام لمؤشري الاستهلاك والاستثمار الكلي والجدول رقم (2) يوضح التسلسل الزمني للناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الأعوام 2016-2020 حيث يظهر من خلال الجدول أدناه مستويات الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام السابقة قبل تأثير كوفيد19 على الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2020.

جدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين 2016-2020 بالأسعار الثابتة مليون دولار أمريكي

السنه	2016	2017	2018	2019	2020*
الناتج المحلي الإجمالي	15,211.0	15,426.9	15,616.2	15,829.0	13,929.52

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2020) كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، ديسمبر2020،فلسطين،ص 152

البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الاسرائيلي عنوه بعيد احتلاله للضفة الغربية

وفق الحسابات القومية الفلسطينية بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 8.9% في عام 2016 في حين بلغ معدل النمو في عام 2017 ، 1.4% أما في عام 2018 بلغ معدل النمو ما نسبته 1.2% أما في عام 2019 فلقد حقق نموا ما نسبته 0.9% أما عام 2020 فلقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي(وزارة الاقتصاد الفلسطيني،2020).

إن ذلك يدلل انعكاسات جائحة كورونا على الأنشطة الاقتصادية في فلسطين بفعل الإجراءات الاحترازية وتوقف العجلة الاقتصادية بفعل تفشي الجائحة وعزوف القوي العاملة عن العمل وتوقف المؤسسات الاقتصادية بفعل الاغلاقات المؤقتة عن العمل.

شكل رقم (3) الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (2016-2020)

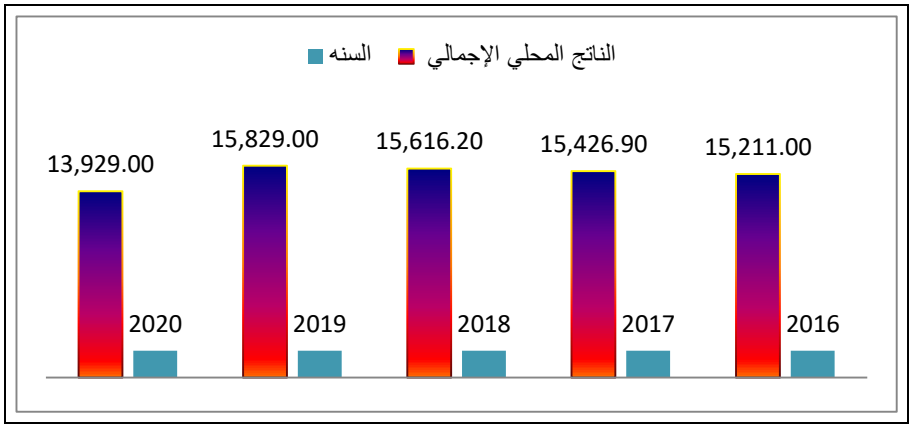

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد علي بيانات جدول رقم (2)

2.3- تداعيات أزمة فايروس كارونا على القوى العاملة والبطالة:-

أحدثت جائحة كورونا أزمات متعددة وخسائر كبيرة فلقد أجبرت 14% من المؤسسات لتسريح العمال لديها لمواجهة الأزمة المالية الناتجة عن تداعيات الجائحة ، ولقد قامت 9% من المؤسسات بتقليص رواتب أجور العاملين لديها و11% من المؤسسات قامت بإعطاء العاملين لديها إجازة بدون راتب و 9% من المؤسسات قامت بإعطاء العاملين لديها إجازة مع راتب(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني). لقد كان لتأثيرات الجائحة بتوقف 66 ألف عامل خلال العام 2020 الأمر الذي أدي لارتفاع معدل البطالة إلى 27.8 % ،كما انخفض إجمالي العاملين في سوق العمل من 951 ألف عامل عام 2019 إلى 884 الف عامل عام 2020 بسبب تداعيات الفايروس على الاقتصاد الكلي الفلسطيني(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،الأداء الفلسطيني مرجع سابق).

جدول رقم (3) معدل البطالة في فلسطين (2016-2020)

السنه	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة البطالة	23.9	25.7	26.2	25.3	27.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سبق ذكره

إن التسلسل الزمني للجدول أعلاه لمعدل البطالة يوضح أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني منذ سنوات متراكمة من ارتفاع معدل البطالة نتيجة لعدد من الظروف بعدم الاستقرار السياسي واجراءات الاحتلال الاسرائيلي من خلال الإغلاقات ومنع العمال من العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1948 لتأتي جائحة كورونا لتضيف عبء غير متوقع على الاقتصاد الفلسطيني وعلي شريحة سوق العمل وعلى شريحة العمال التي تساهم في عجلة التنمية الاقتصادية في فلسطين.

شكل رقم (4) معدل البطالة في فلسطين (2016-2020)

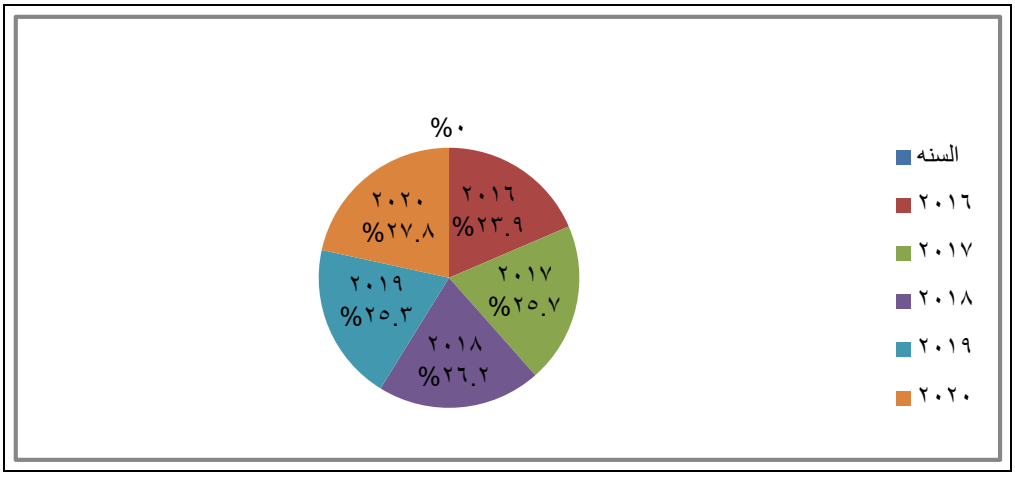

إعداد الباحثين بالاعتماد علي بيانات جدول رقم (3)

3.3 تداعيات جائحة كورونا علي الايرادات والنفقات العامة:

يعتبر توقيت جائحة كورونا وتفشيه في فلسطين معضلة أخري على الاقتصاد الفلسطيني حيث شهد عام 2019م قيام حكومة الاحتلال بحجز أموال المقاصة الأمر الذي أدي لحدوث خلل بالسيولة النقدية وتراكم المتأخرات للموظفين والموردين على الحكومة الفلسطينية فلقد بلغت ايرادات المقاصة عام 2019 حوالي 2.422 مليون دولار ما قيمته 200 مليون دولار شهريا حيث تساهم أموال المقاصة بما نسبته 70% من قيمة مجموع صافي الايرادات العامة وبتغطية النفقات الجارية بما نسبته 55% بالإضافة لمساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة وصلت 14%مما يدلل على تحكم الاحتلال بالإيرادات المالية وفقاً لبرتوكولات اتفاقية باريس بين اسرائيل وفلسطين(عوض،علا،2020).

لقد كان لظهور فايروس كورونا انعكاسات على الايرادات المالية فلقد تعطلت حركة التجارة من الاستيراد والتصدير نتيجة الاغلاقات المحلية و الدولية وهو أمر أثر على حجم الايرادات التي تمثل نقطة الارتكاز للموازنة العامة الفلسطينية من المقاصة إضافة لذلك فإن الحكومة الفلسطينية تحملت الأعباء المالية التي تنفق على القطاع الصحي من توفير المستلزمات الطبية لمصابي فايروس كورونا وهو أمر كلف الخزينة العامة الفلسطينية نفقات لم تكن ضمن جدولة الخطة المالية و زادت من الأعباء المالية على الحكومة الفلسطينية في ظل أزماتها المتلاحقة.

إن تكلفة كارونا على الخزينة الفلسطينية قد يصل 300-400 مليون شيكل وسط تباطؤ وتيرة الاقتصاد العالمي الأمر الذي ينعكس على الايرادات حيث تم انخفاض ايرادات الخزينة إلى 70% بخسائر قد تصل 3 مليارات و200 مليون دولار الأمر الذي يؤدي عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على تسديد التزاماتها(شريم،مؤمن،2020) ، وهو أمر سيؤدي لضغوط اجتماعية في فلسطين في ظل ارتفاع الاسعار وزيادة البطالة وعدم وجود آفاق لانحصار الفايروس .

4.3جائحة كورونا و انعكاساتها علي الصادرات والواردات الفلسطينية:

لقد تعرضت كافة القطاعات والمؤسسات الاقتصادية لاهتزازات غير مسبوقة نتيجة آثار جائحة كورونا الأمر الذي انعكس على معظم الأنشطة الاقتصادية بالتراجع خلال عام 2020 حيث سجل نشاط الخدمات قيمة تراجع بنسبة 10% كما تراجع نشاط الإنشاءات بنسبة 35% ثم نشاط الصناعة الذي تراجع بنسبة 12% وشهد نشاط الزراعة تراجعاً بنسبة 11% وهو أمر أدي

لانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتزايد عدد العاطلين عن العمل لتدخل فئات جديدة دائرة الفقر ليتراجع بذلك مستوي الطلب العام لمؤشري الاستهلاك والاستثمار الكلي ، إن استمرار جائحة كورونا أثر بالعجز على الميزان التجاري من خلال تراجع حجم التبادل التجاري مع العالم وانخفاض الواردات والصادرات من وإلى فلسطين فخلال عام 2020 بلغ حجم التبادل التجاري من وإلى فلسطين 10 مليار دولار أمريكي أي بنسبة تراجع وصلت 10% مقارنة بعام 2019 وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات بنسبة 7% لتصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي وانخفاض الواردات بما نسبته 11% لتصل إلى 7.4 مليار دولار امريكي خلال عام 2020 ليشهد الميزان التجاري تراجعاً في العجز ويصل لحوالي 5 مليار دولار أمريكي(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مرجع سابق).

جدول رقم (4) الصادرات والواردات الفلسطينية (2016-2020) مليون دولار أمريكي

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	926,499	1,064.9	1,155.6	1,103.8	2500
الواردات	5,363,768	5,853.8	6,539.6	6,613.5	7400
العجز	-4,437.268	-4,789.0	-5,384.0	-5,509.6	-4900

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سبق ذكره

إن الجدول أعلاه يوضح مستويات العجز بالميزان التجاري وتراجعه من خلال زيادة كميات الواردات مقارنة بالصادرات حيث تظهر الإحصائيات منذ عام 2016 مستويات العجز ،حيث ما زال الاقتصاد الفلسطيني يعاني بفعل اتفاقية باريس الاقتصادية والاجراءات الاسرائيلية التعسفية، حيث تسيطر اسرائيل على كافة المنافذ وهو ما يربط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، فلا شك بأن الاقتصاد الفلسطيني بحاجة لسلع وموارد غير متوفرة مثل الطاقة الكهربائية والديزل والاسمنت والقضبان من الفولاذ والأجهزة الإلكترونية لكن بحاجة ايضاً لبعض المواد التي يمكن استثمارها بالتصنيع وهو ما يمنعه الاحتلال تحت مسميات امنية متعددة لا أساس لها من الصحة لأهداف اقتصادية لصالحه وهو ما يزيد من ارتفاع الطلب علي الواردات ويمنع تصدير السلع الفلسطينية.

5.3 انعكاسات جائحة كورونا على القطاع المصرفي :

يواجه القطاع المصرفي تحديات كثيرة نتيجة عدم استقرار البيئة السياسية الفلسطينية في ظل وجود الاحتلال وسياساته ، إضافة لجائحة كورونا حيث يشكل القطاع المصرفي رافداً رئيسياً للحكومة للسيولة النقدية حين تتعثر مالياً وهو السند الذي هي مضطرة للاتكاء عليه حين تشتد بها الأزمات وذلك من خلال تزويد الحكومة بالقروض اللازمة لتسيير أمورها لحين انتهاء الأزمة، أن أزمة كورونا من بين تلك الأزمات التي ألقت عبئاً كبيراً في ظل قرصنه الاحتلال لأموال المقاصة وتراجع المساعدات الدولية للأراضي الفلسطينية إلا أن تأثير جائحة كورونا على القطاع المصرفي محدود فالقطاع المصرفي محصن وكان على جهوزية لمواجهة أزمة كورونا كونه اعتاد مواجهة المخاطر والازمات من خلال محافظته على احتياطات عالية والتزامه بإجراءات استقرار مالي محافظة جدا مقارنة بالوضع الطبيعي حيث تم اتخاذ اجراءات مكنتها من كفاية رأس المال لدي المصارف تفوق ما هو مطلوب منها حسب اتفاقية بازل كما أن هناك قدرة لتحمل مخاطرة ، لكن ذلك لا يعني بعدم التأثر مطلقاً بل هناك تقديرات بتراجع ما بين 6-7 أو 8% للقيمة المضافة للأنشطة المالية وأنشطة التأمين ويرجع ذلك لتراجع انتاجية هذه المؤسسات، ففي الفترة التي لم

ينتظم فيها دوام الموظفين انخفضت الانتاجية بشكل كبير في المصارف والمؤسسات المالية الثانية وهو يعني بأن هناك زيادة طفيفة بالتعثر في البنوك قد تصل 8%(الرنتيسي،حسناء،2020)

6.3 تأثيرات كورونا على النساء العاملات بالقطاع الخاص الفلسطيني :-

تساهم المرأة الفلسطينية بالاقتصاد فلقد بلغت نسبة مشاركتها بالقوى العاملة في الضفة وقطاع غزة عام 2019، 18.1 %، وبلغ عدد النساء العاملات بالقطاع الخاص 109 آلاف امرأة يشكلن 68% من إجمالي العاملات مقابل حوالى 1000 امرأة يعملن في الأراضي المحتلة بنسبة 0.6%، ولقد بلغ عدد النساء المستخدمات بأجر في القطاع الخاص عام2019 حوالي 72,600، بنسبة 59%، ويتركز معظمهن في نشاط التعليم بنسبة 40%، و15% في نشاط الصحة، وصاحبات الأعمال بنسبه 4% فيما بلغت نسبة 33% بنشاط التعليم، أما فيما يخص العاملات لحسابهن الخاص فلقد بلغت نسبتهن 17%، مع العلم أن تركيز العاملات بالتجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 27%،لقد أدت جائحة كورونا إلى تراجع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (15 سنة فأكثر)، من 17%، في الربع الأول 2020، إلى 15%، في الربع الثاني 2020، ولقد انخفض عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص، في الربع الثاني 2020، بمقدار 115,300 عامل، مقارنة بالربع الأول 2020. وبلغت نسبة المتغيبات عن العمل، لأسباب مرتبطة بجائحة كورونا، بنحو 43%، لقد أثرت جائحة كورونا على سبل عيش النساء بشكل أكبر، إذ تعمل معظم النساء في القطاع غير الرسمي والأعمال الصغيرة، وبلغت نسبة النساء اللواتي فقدن دخلهن في ظل كورونا نحو 76 % من إجمالي العاملات كما تأثر عمل نحو 95% من النساء اللواتي يقدن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بسبب جائحة كورونا، وتشمل القطاعات الأكثر تضررًا المنتجات الغذائية بنسبة 26%، والتطريز 20%، إضافة إلى نشاط صالونات التجميل ورياض الأطفال(الطواشي،مها،2020).

7.3 تأثيرات كورونا على حجم الاستثمار:-

إن حجم الاستثمار في فلسطين تضرر بشكل كبير ومن المتوقع أن تنخفض الاستثمارات بنسبة 43% استناداً للتنبؤات الاقتصادية ووفقاً لبعض المؤشرات الاقتصادية ، فلا شك بأن كافة المستثمرين في ظل جائحة كورونا باتوا يبحثون عن بيئة أمنة للاستثمار وللحفاظ عن القيمة المالية لاستثماراتهم وهو الأمر الذي أدي لانخفاض حجم الاستثمار في فلسطين فالإغلاقات المستمرة أدت لخسائر كبيرة بالمشاريع الاستثمارية الفلسطينية.

إن الاستثمار دوماً يحتاج لبيئة مستقرة فإعلان حالة الطوارئ عزز من حالة الخوف لدي المستثمرين والمستهلكين وهو الأمر الذي سيفضي لانخفاض بأسعار الأصول وضعف الطلب الكلي وتزايد أزمة الديون وخسارة عدد كبير من المستثمرين مما يتسبب في انخفاض القدرة على التنبؤ بالمستقبل، واحباط مشاريع الاستثمار في المستقبل، وبالتالي سوف ينعكس ذلك بالسلب على الإنتاج والتشغيل المستقبل، وكذلك خسارة كبيرة للاقتصاد الفلسطيني نتيجة خسارته المتمثلة في عدم قدرته على استقطاب مستثمرين جدد(حلس،رائد،2020،مرجع سابق)

4. المسارات الاقتصادية الفلسطينية لمواجهة فيروس كورونا:

بذلت الحكومة الفلسطينية جهوداً للحد من تفشي فايروس كورونا عبر سلسلة من الإجراءات تمثلت في عدة مستويات كانت على النحو التالي:-

- التباعد الاجتماعي للحفاظ على العنصر البشري الذي يمثل عنصر الانتاج؛
- اغلاق المحافظات وفق مراسيم رئاسية وقوانين للحد من انتشار الفايروس؛

- تفعيل عمل المصانع المحلية لتصنيع الكمامات الطبية والكحول ؛
- السعي لضبط ومراقبة أسعار السلع الاستهلاكية في ظل الاغلاقات من قبل الجهات المختصة؛
- تقديم المساعدات الإنسانية لأصحاب الدخل المحدود والأسر الفقيرة .

- منح تسهيلات تخدم الاقتصاد الفلسطيني تمثلت بتوفير السيولة المالية لاستمرارية الأعمال الاقتصادية،

الاكتفاء بالتوريد الالكتروني لكشوفات اقتطاعات الرواتب وخصم الضريبة من مصدرها دون غرامات تأخير، إلغاء غرامة التأخير على عدم تقديم الإقرارات الضريبية في موعدها، إضافة لتمديد فترة سريان براءة الذمة الصادرة من قبل ضريبة القيمة المضافة، السماح للمكلفين بتفويض من ينوب عنهم في الحصول على الخدمات الضريبية وتقديم الإقرارات الضريبية ،السماح للمكلفين بالتواصل هاتفيا مع المكاتب الضريبية قبل المراجعة لضمان تقديم الخدمات اللازمة إصدار شهادات الخصم بالمصدر بمدة لا تقل عن 3 شهور وبراءات الذمة بمدة لا تقل عن شهرين، إرجاء النظر بالقضايا العالقة مع المكلفين لحين انتهاء الطوارئ ،وقف المتابعة الميدانية مع جهاز الضابطة الجمركية بشأن قضايا ضريبة الدخل أو القضايا المنظورة حالياً من قبل الجمارك وضريبة القيمة المضافة لحين انتهاء حالة الطوارئ ،إرجاء دفع رسوم رخص المهن لحين استقرار الوضع الصحي، أصدرت سلطة النقد للبنوك تعليمات بتأجيل الاقساط الشهرية الدورية لكافة المقترضين لمدة أربع أشهر قابلة للتمديد وكذلك تأجيل كافة أقساط القروض الشهرية لقطاع السياحة لمدة 6 أشهر قابلة للتمديد، كما تم استعادة العمل بغرفة المقاصة بعد أن أوقفتها بعد تطور احداث الجائحة لمعالجة الشيكات المستحقة(حلس،رائد،2020،مرجع سابق).

إن الجهود المبذولة من الحكومة الفلسطينية وفي ظل قله الإمكانيات استطاعت تجاوز الصدمة من خلال الإجراءات الاحترازية لمنع تفشي الفيروس وكذلك اتخاذ مسارات اقتصادية لأجل تجاوز التداعيات على الاقتصاد الفلسطيني مما يدلل علي قدرة الاقتصاد الفلسطيني التكيف علي تجاوز الأزمات.

خاتمة:

باتت جائحة كورونا أمراً واقعياً حيث انعكست تداعياتها على الاقتصاد العالمي وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي، إن جائحة كورونا تمثل صدمة مقارنة بالأزمات الاقتصادية السابقة حيث ضرب الفيروس الاقتصاديات المتقدمة والمتطورة بشدة كما كان أكثر تأثيراً على الدول النامية والمتمثلة بأغلبيتها في الشرق الاوسط ، إن الاقتصاد الفلسطيني مكون ضعيف اقتصادياً ولقد ضاعفت الجائحة معاناته على كافة القطاعات الاقتصادية وأنشطته خاصة في قطاع غزة الذي يعيش حصاراً مستمراً منذ سنوات في ظل عدم وجود بنية تحتيه من مستشفيات متطورة واقتصاد نامي غير قادر على تجاوز الأزمة بسهوله وخلال فترة زمنية محدودة ، لقد أحدثت جائحة كورونا تأثيراً على الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض وازدادت بدلات البطالة والفقر في فلسطين في ظل عدم الاستقرار السياسي المعقد من انقسام فلسطيني بين شقي الوطن وإجراءات الاحتلال القمعية بالإضافة لانخفاض الايرادات نتيجة ضعف الصادرات وزيادة الواردات كل ذلك يشير بأن تعافي الاقتصاد الفلسطيني يحتاج مساحة من الزمن ليست هينه للعودة للاستقرار والنمو.

النتائج:

أحدثت جائحة كورونا صدمه عالمياً ومن خلال مفردات الدراسة تم التوصل لنتائج الدراسة التي تؤكد على صواب الفرضيات البحثية وفق التالي:

- تضرر الاقتصاد الدولي جراء جائحة كورونا مقارنة بالأزمات السابقة كون منشأة هذه الجائحة القطاع الصحي انعكس على الاقتصاديات كافة.
- تضررت كافة الدول اقتصادياً من خلال عمليات التبادل التجاري والترابطات المالية والسياحة.
- هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وبيئته غير المستقرة زادت من خسائره بفعل تداعيات جائحة فايروس كورونا.
- الاغلاقات المستمرة وزيادة عدد اصابات فايروس كورونا زاد من تراجع القطاعات الاقتصادية .
- توقف النقل والتبادل التجاري نتيجة الاجراءات الاحترازية أدى لتراجع الايرادات الفلسطينية إضافة لممارسات الاحتلال بعدم تحويل المقاصة للحكومة الفلسطينية التي تعتمد عليها بميزانيتها.
- اجراءات الحكومة الفلسطينية ساهمت بالحد من التداعيات على الاقتصاد الفلسطيني والمواطنين.
- تظهر المؤشرات بمحدودية تضرر النظام المصرفي الفلسطيني من جائحة كورونا كونه يعتمد على احتياطات عالية ونظام مالي محافظ جدا.
- ارتفاع مستويات البطالة بفعل توقف العجلة الاقتصادية نتيجة اغلاق المؤسسات الاقتصادية.
- إن القطاع الصحي الفلسطيني الذي يمثل جزء من القطاع الاقتصادي ليس مؤهلاً لمواجهة الأزمة الصحية لقلة الإمكانيات والحصار المستمر على قطاع غزة.
- أدي فيروس كورونا في فلسطين لحالة من الخوف بين صفوف المواطنين أرغمتهم الاجراءات الاحترازية على الحجر المنزلي وهو أمر أثر على عجلة الانتاج بالشركات والخدمات وما ترتب على ذلك من ضرر في النشاط الاقتصادي.
- إن القطاعات الاقتصادية الفلسطينية بحاجة لخطة إنقاذ لتضررها بشكل مركز من جائحة كورونا.

- التوصيات:-

- ضرورة تعزيز التنسيق بين كافة القطاعات لتجاوز أزمة جائحة كورونا.
- ضرورة تشكيل مركز لإدارة الأزمات والكوارث كنقطة لتجمع كافة المعلومات من كافة الوزارات لأمداد متخذي القرارات بالمعلومات الدقيقة في التنبؤ بحدوث الأزمات بكافة أنواعها وتأثيراتها.
- ضرورة العمل على تعزيز التسهيلات الاقتصادية وتعزيز دورها للقطاعات المختلفة لتجاوز التداعيات.
- دعم المشاريع الصغيرة وتقديم التسهيلات الضريبية لعدم انهيارها.
- ضرورة مواكبة التحول الرقمي في فلسطين خاصة بالمؤسسات المالية والشركات الخاصة لاستمرارية العمل.

قائمة المراجع:

- الهرش، أحمد فايز (2020) أزمة الإغلاق الكبير الآثار الاقتصادية كورونا -19،مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ،مجلد 2، عدد 2 خاص، الجزائر.

- الهرش، أحمد فايز (2020) أسس الاقتصاد الاسلامي وأثرها على النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 1،المجلد 03،الجزائر.
- خيرة، ميلود بن ، طيب، سعيدة (2020) أثر جائحة فيروس كورونا covid-19 على الاقتصاد العالمي ، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد ،مجلد 2،عدد خاص2،الجزائر،.
- النامي، زهير ، كريم ،إلهام (2020) وباء كورونا وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب :دراسة ميدانية، مجلة التمكين الاجتماعي،العدد02،المجلد02،الجزائر.
- https://www.worldometers.info/coronavirus/#countries
- أحمد ،غبولي، الطاهر، توايتية (2020) دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي- الازمة الاقتصادية العالمية 2020، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد الخاص حول الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا، المجلد 20، الجزائر.
- مروة ،كرامة ، فاطمة ، رجال ، حدة، حبيزة انفال(2020) ، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي :تأثير فيروس كورونا كوفيد 19،على الاقتصاد الجزائري أنموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي ،العدد 02،مجلد02،الجزائر.
- البنك الدولي ،الافاق الاقتصادية العالمية، بتاريخ اطلاع على الرابط الالكتروني 2020/12/30 .https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects
- صلاح ،علي ،(2020) كيف تتأثر اقتصاديات الشرق الأوسط إذا استمرت أزمة كورونا، تاريخ نشر 21/يونيو/2020 متاح على الرابط الالكتروني https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item
- عذاب العزيز الهاشمي، مستقبل الاقتصاد العالمي في ظل وباء كورونا ، بتاريخ نشر 2/آب/2020 على الرابط الالكتروني https://www.almayadeen.net/articles/blog/1413645/
- العونية، بن زكورة(2020) ، تداعيات أزمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي- قراءة في المؤشرات الاقتصادية، ، مجلة اقتصاد المال والاعمال، العدد03،المجلد 04،الجزائر.
- زهرة، سيدا عمر ، أسماء، بللعما، 2020، قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر –الاثار والاجراءات ،مجلة الاقتصاد وغدارة الاعمال ، عدد 02،مجلد 04، ، الجزائر.
- https://www.unwto.org/ar/news/covid-19-unwto-calls-on-tourism-to-be-part-of-recovery-plans
- سلمي، بلخير (2020) التداعيات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا على دول منطقة الشرق الأوسط، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي منطقة الشرق الأوسط ما بعد أزمة كورونا تحديات الوباء الجيو-استراتيجي، أيام 30/29 سبتمبر-.
- صلاح ،علي ،كيف تتأثر اقتصاديات الشرق الأوسط إذا استمرت أزمة كورونا، تاريخ نشر 21/يونيو/2020 متاح على الرابط الالكتروني https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item
- http://site.moh.ps/Index/covid19/LanguageVersion/1/Language/ar#home
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2020) كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، ديسمبر2020،فلسطين.
- وزارة الاقتصاد الفلسطيني ،الوضع الاقتصادي في فلسطين، متوفر على الرابط الالكتروني http://www.mne.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabindex=2&tabid=3&lng=2#sec4
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي مشترك حول أثر جائحة كورونا على المؤسسات الاقتصادية متاح على الرابط http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3851

- عوض،علا،(2020)أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال جائحة كورونا، الجهاز المركزي الفلسطيني، بتاريخ نشر2020/9/6 ،الرابط الالكتروني http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3799
- مؤمن شريم، جائحة كورونا ما بين اللاوعي وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني، بتاريخ نشر 30-06-2020 على الرابط الالكتروني https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2020/06/30/526619.html
- حسناء الرنتيسي، تأثير كورونا على القطاع المصرفي، اقتصاد فلسطين، تاريخ نشر 12/ايار/2020 متاح على الرابط https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/f1b270y15839856Yf1b270
- الطواشي، مها (2020) تأثير كورونا على النساء الفلسطينيات العاملات في القطاع الخاص، ورقة حقائق برنامج تعزيز المشاركة المدنية والديمقراطية للشباب الفلسطيني، تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020 على الرابط https://www.masarat.ps//.pdf
- حلس، رائد(2020) ، قراءة في التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، المركز الديمقراطي العربي ،تاريخ نشر 2020/8/24 متاح على الرابطhttps://democraticac.de/?p=69086

تحليل و اقع النظام المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل الصدمة المزدوجة (الصدمة البترولية و انتشار جائحة كورونا)

Analyzing the reality of the financial system in the Middle East and North Africa in light of the double shock (The oil shock and the spread of the Corona pandemic)

بوطريق إبراهيم
BRAHIM BOUTRIG
طالب دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي،القطب الجامعي القليعة /الجزائر
National Higther Scool of Statistics and Applied Economics, University Pole. Koléa /Algeria

صاري إسماعيل
ISMAIL SARI
أستاذ محاضر أ، جامعة فرحات عباس، سطيف1 / الجزائر
Farhat Abbas Univesity, Setif / Algeria

الملخص:

يعد النظام المالي مصدر أساسي لتعزيز النمو الاقتصادي، فتوفر مؤسسات وأسواق مالية تعمل بشكل جيد يعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وأن مستويات التطور المالي تفسر بقوة الاختلافات بين الدول في مستويات النمو الاقتصادي، وأكدت على أهمية وتعزيز السياسات الرامية إلى تعميق وتوسيع القطاع المالي، إلا أن أية صدمة اقتصادية تقع في بلد ما تنتشر سريعا إلى بلدان أخرى من خلال الروابط التجارية والمالية وتكون عواقبها على الاقتصاد العالمي ككل، فقد أثرت جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط (الصدمة المزدوجة) على جميع جوانب الاقتصاد ببلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما فيها هياكل النظام المالي.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي، فيروس كورونا، الصدمة المزدوجة.

Abstract:

The financial system is an essential resource for boosting economic growth; the availability of well-functioning financial institutions and markets promotes long-term economic growth, and that the levels of financial development strongly explain the differences between countries in the levels of economic growth, and she stressed the importance of strengthening policies aimed at deepening and expanding the financial sector, however any economic shock in one country spreads quickly to other countries through trade and financial ties and their consequences for the global economy as a whole, it affected the Corona virus and the collapse of oil prices (Double trauma) on all aspects of the economy of the countries of the Middle East and North Africa including the structures of the financial system.

Key words: Financial system, Corona Virus, Double trauma.

مقدمة:

بالرغم من النتائج المتضاربة التي توصلت إليها مختلف الدراسات إلا أن أغلبها قدمت أدلة مقنعة على أن النظام المالي مصدر أساسي لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث أن توفر مؤسسات وأسواق مالية تعمل بشكل جيد يعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وأن مستويات التطور المالي تفسر بقوة الاختلافات بين الدول في مستويات النمو الاقتصادي، وأكدت على أهمية وتعزيز السياسات الرامية إلى تعميق وتوسيع القطاع المالي، وقد ظهرت مؤخرا العديد من الأدبيات التي سلطت الضوء

على أهمية المؤسسات والأسواق المالية وعلى وجه الخصوص النظام القانوني في تفسير الاختلافات بين الدول في مستويات التطور المالي.

بينما اعتبرت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا القطاع المالي قطاعا استراتيجيا فقد أخضعته لمختلف أشكال الرقابة، ابتداءً من التأميم إلى وضع مجموعة من القيود والضوابط على النشاط المالي والمصرفي، مثل تحديد سقف لمعدلات الفائدة الدائنة والمدينة، وكذا نسب الاحتياطي الإلزامي الكبيرة وإتباع سياسة توجيه الائتمان، وهي إجراءات تعرف باسم "الكبح المالي"، والتي كان لها أثرا سلبياً على عدة مستويات، فقد أدت إلى إبعاد البنوك والمؤسسات المالية عن وظائفها التقليدية المعروفة، ونتج عن ذلك اختلالات في النظام الاقتصادي بدول المنطقة ككل. ومن هذا المنطلق لفت انتباهنا إلى وضع دراسة نظرية تحليلية لواقع النظام المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دول (MENA)، هذا النظام الذي إعترضته العديد من التحديات خاصة ما تعلق منها بالصدمات النفطية بالإضافة إلى استمرار المعاملات المالية التقليدية بعيدا عن الرقمنة والتكنولوجيا المالية في ظروف اقتصادية عالمية يسودها الغلق شبه التام نتيجة انتشار فيروس كورونا، بناءا على هذا الوضع وانطلاقا من القضايا المثارة أعلاه سنحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو و اقع المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة (MENA) ؟ وهل لانتشار جائحة كورونا وانهيار أسعار البترول آثار سلبية على هذه المؤسسات في هذه المنطقة؟

أهمية البحث:

تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، الذي يغلب عليه طابع عدم الاستقرار والتوازن الداخلي وتراكم الاختلالات الخارجية وربما وصولا إلى الأزمات مع سرعة انتشار فيروس كورونا عبر كل أنحاء العالم، وهو ما جعلنا نلفت الانتباه لمسألة النظام المالي نظرا للتطور الكبير الذي هده في السنوات الأخيرة خاصة في الدول المتقدمة، وأفضلية الأداء الاقتصادي لهذا النظام أمر بالغ الأهمية خاصة في الدول ذات الاقتصاد الريعي ومنها معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتأثر كثيرا بتطورات الأسواق العالمية في قطاع المحروقات.

فرضيات البحث:

- وجود نظام مالي متطور يعزز الكفاءة والنمو الاقتصادي بما يحققه من خفض لتكاليف المعلومات والمعاملات والمتابعة؛
- الصدمة المزدوجة المتمثلة في انتشار جائحة كورونا Covid-19 وانهيار أسعار البترول أثرت سلبا على المؤسسات والأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- جائحة فيروس كورونا فرصة سانحة لبلدان المنطقة لإعادة التفكير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز التكامل التجاري وتقليل الاعتماد على النفط.

أهداف البحث:

نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة العلمية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- معرفة دور النظام المالي في تعزيز النمو الاقتصادي؛
- محاولة إعطاء لمحة عن آثار الصدمة المزدوجة المتمثلة في انتشار جائحة كورونا وانهيار أسعار البترول على المؤسسات والأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- محاولة تقديم توصيات صائبة لسلطات المنطقة للخروج من هذه الصدمة بسلام والتصدي لكل التحديات الممكنة.

منهجية البحث:

سنقوم بتحليل علمي ومنهجي لإشكالية الدراسة، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وللإلمام بجوانب البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية :

مقدمة

أولا : الأسس النظرية للنظام المالي؛

ثانيا: ماهية التطور المالي؛

ثالثا: واقع النظام المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)؛

خاتمة.

الدراسات السابقة:

- دراسة Ben Naceur and Ghazouani (2007) تحت عنوان: emprical « Stoch markets, banks and economic growth evidence from the MENA region »، التي تضمنت عينة متكونة من 11 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1979-2003، تطرقا فيها الباحثان إلى (رسملة البنوك إلى GDP، حجم التداول إلى GDP، معدل الدوران في البورصة ومؤشر مركب لتطور أسواق الأوراق المالية، الائتمان الخاص إلى GDP الخصوم السائلة إلى GDP ومؤشر مركب لتطوير البنوك)، حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر سلبي للتطور المالي على النمو الاقتصادي.

- دراسة P.K Narayan and S Narayan (2013) تحت عنوان: « The short-run relationship btween the financial system and economic growth »، باستخدام بيانات البانل لعينة متكونة من 65 بلدا ناميا من منطقة آسيا أفريقيا، أوربا وأمريكا الجنوبية خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2011 وتطرقا الباحثان إلى (رسملة الشركات المدرجة في السوق كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المحلي المقدم من قبل القطاع المصرفي كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي، الأسهم المتداولة كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي)، وتوصلت النتائج إلى أن تطور القطاع المالي ككل له تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي، بينما تطور القطاع المصرفي لديه أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

- دراسة M Kar and S Nazlioglu and H Agir (2011) تحت عنوان: « Financial development and economic growth Nexus in the MENA countries »، التي تضمنت عينة متكونة من 15دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2007، واعتمد الباحثون في هذه الدراسة على ستة مؤشرات للتطور المالي، وتوصلت النتائج إلى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

- دراسة Bolila and Trabelsi (2004) تحت عنون: «The Causality Lssue in the Finance and Growth Nexus : empirical evidence from MENA countries »، التي تضمنت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1960-2002، حيث تطرقا الباحثان إلى (نسبة الخصوم السائلة (M3) إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كمؤشر للعمق المالي، نسبة المطالبات clims للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الادخار المالي (M3-M1) إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وتوصلت النتائج إلى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه وأن العلاقة السببية تمتد من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى التطور المالي.

- دراسة Abu-Bader and Abu-Qarn (2006) تحت عنوان: «Financial Developmant and Economic Growth Nexus : time series evidence from middle Eastem and northe African countries التي تضمنت عينة متكونة من 05 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الجزائر، مصر، المغرب، سوريا وتونس) خلال الفترة الممتدة ما بين 1960-2004، حيث تطرقا الباحثان إلى (M2/GDP، M2 ناقص النقود إلى GDP، الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى GDP الائتمان الصادر إلى الشركات الخاصة غير المالية إلى إجمالي الائتمان المحلي)، وكانت نتائج سببية Granger على المدى الطويل أعطت المزيد من الدعم لفرضية أن التمويل يلي النمو الاقتصادي في حين اختبارات السببية في المدى القصير لا تظهر أية دلائل عل السببية بين المتغيرين.

- دراسة مراد تهتان (2010)، تحت عنوان "التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة قياسية للفترة 1980-2006"، حيث قدم الباحث تحليلا مفصلا لطبيعة العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي مع التطبيق على حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على امتداد فترة الدراسة، وتوصل من خلال نتائجه إلى تأكيد أن وجود نظام مالي متطور يمكنه أن يساهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال تمويل الاستثمار بينما المؤسسات المالية التي لا تتمتع بقدر كافي من التطور تفشل في القيام بدورها كوسيط تمويلي بشكل فعال.

أولا: الأسس النظرية للنظام المالي

1- تعريف النظام المالي:

هناك العديد من التعريفات للنظام المالي ويكمن أن نختصر جلها في النقاط التالية:

- عرف دريد كامل شبيب النظام المالي على أنه "عبارة عن وحدات ومؤسسات مالية تشكل القطاع المالي في الاقتصاد وهي جزء أساسي مهم من الهيكل الاقتصادي العام للدولة يساهم في تسيير المعاملات المالية وتمويل المشاريع والأنشطة المختلفة في الاقتصاد، حيث أن القطاع المالي هو المسئول عن تحويل رؤوس الأموال من القطاعات ذات الفائض إلى قطاعات التي تعاني من العجز وبالتالي فإنه يسهل توظيف رأس المال بهدف زيادة الاستثمارات والإنتاجية. (دريد : 2012، ص25)

- بينما عرفه عبد الغفار حنفي" النظام المالي هو أحد المكونات الأساسية لاقتصاديات أي دولة فهو يزود المجتمع بخدمات أساسية بدونها لا يستطيع الاقتصاد في الوقت الحاضر أن يعمل، حيث يتكون النظام المالي من الأسواق المالية والمؤسسات المالية والشركات والعائلات ورجال الأعمال والحكومة التي تكون هذا النظام وتضبط عملياته وتراقبه". (حنفي: 2008، ص19)

- كما يمكن تعريف النظام المالي على أنه شبكة من المؤسسات المالية (مصارف، مصارف تجارية جمعيات البناء...) والأسواق (سوق المال، البورصة) التي تتعامل بعدة أنواع من السندات المالية (ودائع مصرفية، سندات خزينة، أسهم ...) التي تسهل تحويل النقود و اقتراض الأموال وإقراضها. (بن الشيخ: 2009، ص21)

- ويتكون النظام المالي من عناصر مالية تربطها علاقات مالية خاصة بتكوين واستخدام الموارد المالية ويتكفل النظام المالي بتوفير الاحتياجات المالية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين من خلال تحويل الأموال من عند أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي وذلك إما بطريقة مباشرة أي من خلال الأسواق المالية، أو بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال البنوك والمؤسسات المالية المختلفة، و تتوقف فاعلية النظام المالي على قدرته في تعبئة الادخار وضمان أفضل تخصيصات للموارد المالية المتاحة في الاقتصاد. (غربي: 2007، ص03)

2- هيكل النظام المالي:

يتكون النظام المالي من مجموعة من المؤسسات المالية الأساسية أهمها وزارة المالية والبنك المركزي والبنوك التجارية والأسواق المالية وشركات الاستئجار التمويلي ومجموعة من المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى كشركات الاستثمارات المالية ومؤسسات الائتمان من غير البنوك والوسطاء الماليين، أما المجموعة الثالثة فهي عبارة عن مؤسسات ذات رصيد مالي كبير ومؤثر على النظام المالي كصناديق التقاعد، الضمان الاجتماعي وشركات التأمين ويمكن تلخيص مؤسسات النظام المالي في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: مؤسسات النظام المالي

المصدر: (دريد: 2012، ص26).

3- أنواع الأنظمة المالية:

غالبا ما يتم تصنيف الأنظمة المالية إلى أنظمة مالية قائمة على البنوك وأنظمة مالية قائمة على الأسواق، وعليه يمكن تقسيم الأنظمة المالية كما يلي:

3-1 الأنظمة المالية القائمة على النظام الذاتي:

إن غياب نظام مالي متطور يعيق لجوء المؤسسات إلى التمويل الخارجي، وفي هذه الحالة يكون أمام الأعوان الاقتصاديين حل وحيد من أجل تمويل استثماراتهم وهو الاعتماد على التمويل الذاتي. حيث يقدم هذا النوع من التمويل للمؤسسة ميزة مهمة جدا وهي عدم وجود تكاليف التمويل، مما يسمح من تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة ربحية المؤسسة والأكثر من ذلك التمويل الذاتي يقلل من تبعية المؤسسات للقطاع المالي ويمنحها استقلالية مالية.

ويعتبر التمويل الذاتي هو المصدر الوحيد لتمويل المشاريع في الدول النامية التي عادة ما تمتلك أنظمة مالية متخلفة، فغياب الأسواق المالية المتطورة والمصارف النشطة يقلل من إمكانية اعتماد التكنولوجيات الجديدة التي تتميز بالكفاءة العالية والإنتاجية المرتفعة. ولهذا أكد Mckinnon (1978) على أهمية التطور والتحرير المالي في دعم الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول النامية.(Mahjouba : 2011, P 30)

3-2 الأنظمة المالية القائمة على البنوك:

يسلط أنصار النظم المالية القائمة على البنوك الضوء على الآفاق طويلة الأجل التي تمنح الأفضلية لهذه الأنظمة حيث يتميز هذا النوع من الأنظمة بأن البنوك تخلق علاقات طويلة الأجل مع المؤسسات التي تمولها، وفقا لـ Amble (2005) هذه

العلاقات الطويلة الأجل يمكن أن تساهم في ظهور سلوك تعاوني بين المؤسسات والبنوك وبالتالي تمنع أي سلوك انتهازي. (Bruno : 2005, P 374)

كما أنه في النظم المالية التي فيها البنوك، تؤمن هذه الأخيرة جميع الخدمات المصرفية حيث أنها تجمع الودائع وتمنح القروض، كما أنها تتدخل في أسواق الأسهم والسندات وتشارك في تسيير خزينة البنوك، وفي نفس الوقت هي بنوك استثمار وتدير عمليات الاستحواذ والاندماج.

3-3 النظام المالي القائم على الأسواق:

أنصار النظم المالية القائمة على الأسواق يستندون على دور الأسواق في تنويع وتسيير المخاطر ونشر المعلومات تحسين حوكمة الشركات وتخصيص الموارد علاوة على ذلك تمنح الأسواق مجموعة متنوعة من أدوات التحوط وتنويع المخاطر عكس البنوك، فعرض هذه المنتجات يكون محدود جدا، وبالتالي فالأسواق المالية تتميز بأدوات مراقبة جودة الاستثمارات أقل كفاءة من تلك الموجودة في البنوك كما أن المضاربة تحول دون تمويل الاستثمارات المنتجة. فالفرق الذي قد يوجد بين سعر الأسهم في السوق والقيمة الحقيقية لهذه الأسهم تؤدي إلى أن المستثمر قد ينجذب للمشاريع ذات الربحية العالية والقصيرة الأجل لكن غير منتجة، علاوة على ذلك زيادة الفرق بين قيمة الأسهم الحقيقية والقيمة السوقية عادة ما تؤدي إلى تشكل فقاعات انفجارها يؤثر على النشاط الاقتصادي ككل.(Mahjouba : 2011, PP 31-32)

4-3 النظام المالي القائم على سيطرة الحكومة:

يتميز هذا النوع من الأنظمة بانتشار البنوك العمومية وسيطرة الدولة على عمل الأسواق، وقد دافع Gerschenkron (1962) على تدخل الدولة في الأنظمة المالية وأكد على كفاءة البنوك العمومية في تشجيع الادخار، تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية.

وفي هذا الصدد تطرقا Altunbas et al (2001) في دراستهم إلى حالة البنوك الألمانية خلال الفترة 1989-1996، من خلال المقارنة بين تكاليف وأرباح مختلف البنوك التي تعمل في السوق، إلا أن الباحثون لم يجدوا أية دلائل تبين أن البنوك الخاصة أكثر كفاءة من البنوك العمومية. كما تناول Karas et al (2010) حالة البنوك الروسية وتوصلوا إلى نفس النتيجة، وقد فسر هؤلاء الاقتصاديون هذه النتائج بأن البنوك يمكنهم الوصول إلى الودائع العمومية بتكلفة أقل نظرا لأنهم يمنحون ضمانات حكومية ضمنية.(Alexei, Koen, & Laurent : 2010, PP 209-244) أما أن النظام المال الصيني والذي يتميز بسيطرة البنوك العمومية، ساعد في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الإنتاجية ونمو القيمة المضافة للشركات التي تمولها هذه البنوك.

4- وظائف النظام المالي:

تكاليف الحصول على المعلومات والقيام بالمعاملات يخلق حوافز لظهور الأسواق والمؤسسات المالية التي من خلال الوظائف التي تقوم بها تعمل على التخفيف من هذه الاحتكاكات. وقد قسم Levine (1997) وظائف النظام المالي كما يلي:

1-4 تنويع المخاطر:

أظهر النموذج المقدم من قبل Pagano (1993) أن الوسطاء الماليين يحفزون الأفراد على الاستثمار في المشاريع الأكثر خطورة والأكثر إنتاجية من خلال تنويع وتقسيم المخاطر، مما يرفع إنتاجية رأس المال وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي. كما أكد Levine(2005) على أن النظم المالية يمكن أن تسهل تقاسم المخاطر للقضاء على مخاطر السيولة، والنظم المالية يمكن أن تزيد الاستثمار في المشاريع ذات العوائد المرتفعة التي يكون لديها تأثير ايجابي على النمو بعض المشاريع المرتفعة العائد تتطلب حجز رأس المال لمدة طويلة ولكن المستثمرين غالبا ما يترددون في ربط مدخراتهم ولهذا ومن أجل الحد من المشاكل المرتبطة بالسيولة

تقدم النظم المالية من خلال السماح للمستثمرين الاستثمار في المشاريع ذات العوائد المرتفعة والتي تسمح لهم ببيع هذه الاستثمارات بسرعة والحصول على النقد عند الضرورة.(Gazdar : 2011, P 13)

2-4 جمع معلومات حول الاستثمارات وتخصيص الموارد:

مسألة تقييم الشركات المديرين ومتطلبات السوق أمر صعب وجد مكلف، فالمدخرين الأفراد قد لا يملكون الوقت والقدرة أو الوسائل من أجل تجميع ومعالجة المعلومات التي تساعدهم على تقييم المشاريع واختيار الأفضل من بينها، ما قد يجعلهم يترددون في الاستثمار في الأنشطة التي تتوفر عنها معلومات قليلة وغير موثوق بها.

إلى جانب الوسطاء الماليين، أسواق الأسهم يمكن أيضا أن تحفز إنتاج المعلومات حول الشركات فعندما تصبح الأسواق أكبر وأكثر سيولة، ويصبح لدى الأعوان حوافز أكبر لإنفاق مواردهم في البحث حول الشركات، لأنه من السهل الاستفادة من هذه المعلومات من خلال الاتجار بها في الأسواق الكبيرة والأكثر سيول.(Levine : 1997, P 694)

3-4 رصد المدراء وممارسة الرقابة على الشركات:

يواجه المستثمرون تكاليف كبيرة تتعلق بالتحقق من عوائد المشاريع، وبالتالي يظهر النظام المالي من أجل التخفيف من تكاليف اقتناء المعلومات والإنفاذ المتعلقة برصد مديري الشركات وممارسة الرقابة على الشركات بعد تمويل النشاط، بالإضافة إلى ذلك وجود الترتيبات المالية التي تعزز حوكمة الشركات والتي يمكن أن تحسن الكفاءة التي تخصص بها الشركات الموارد، وتجعل المدخرين أكثر استعدادا لتمويل الإنتاج والابتكار مما ينعكس بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي. وقد تم دعم وجهة النظر هاته من قبل العديد من النماذج النظرية التي بينت أن الأنظمة المالية التي تعمل بشكل جيد تأثر على النمو من خلال تعزيز حوكمة الشركات، فعلى سبيل المثال بين النموذج المقدم من قبل Harrison et al (1999) أنه في ظل وجود عدم تماثل المعلومات، الوسطاء الماليين يسهلون تدفق الموارد من المدخرين إلى المستثمرين مما يعزز النمو الاقتصادي (Gazdar : 2011, P 12) .

4-4 تعبئة المدخرات:

حيث اعتبر King and Levine (1993) أن النظم المالية تعتبر أفضل وسيلة لتعبئة الادخار و توفير التمويل المناسب لأصحاب المشاريع (المقاولين) مقارنة بالأفراد، فالنظم المالية تحفز تعبئة الادخار من خلال تجميع مدخرات مختلف العائلات وجعلها متاحة للإقراض، مما يوفر للعائلات فرص لبناء محافظ متنوعة الاستثمار في الشركات ذات الكفاءة العالية وزيادة سيولة أصولها، وبالتالي من خلال قدرتها على تجميع الادخار تعمل النظم المالية على تحسين الابتكار التكنولوجي مما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.(Levine : 1997, P 698)

5-4 تسهيل التادل:

إلى جانب تسهيل تعبئة المدخرات، النظام المالي يمكن أن يعزز التخصص الذي يعتبر أمر ضروري في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تخفيض تكاليف المعاملات، حيث أكد Adam Smith (1779) تقسيم العمل –التخصص– هو العامل الأساسي وراء تحسين الإنتاجية، حيث أن زيادة التخصص يتطلب المزيد من المعاملات، وبما أن هذه المعاملات مكلفة فالنظم المالية التي تعمل على تخفيض تكاليف المعاملات تشجع على المزيد من التخصص الذي بدوره يعزز الابتكار التكنولوجي وينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.(Levine : 1997, P 700)

ثانيا: ماهية التطور المالي

1- تعريف التطور المالي:

لم يأخذ مصطلح التطور المالي تعريف دقيق ومحدد ويمكن تلخيص هذا التعريف في ما يلي:

- فبالنسبة لـ Robinson (1952) أكد على ما يلي: في نظام مالي ما عندما يكون الطلب على الخدمات المالية كبير في إطار توسع اقتصادي، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في المؤسسات المالية، المنتجات والخدمات المالية، وبالتالي يمكن اعتبار التطور المالي بمثابة توسع في النظام المالي، يتميز بزيادة الطلب على الخدمات المالية وارتفاع في عدد المؤسسات المالية.(James : 2007, P 249)

- كما قام turunç (1999) في تحليله بالتمييز بين التطور المالي الداخلي (الطلب على الخدمات المالية) والتطور المالي الخارجي (عرض الخدمات المالية)، حيث بحسبه نقول عن نظام مالي بأنه متطور، إذا و فقط إذا كان يضمن سير نظام دفع فعال وقابل للتطور، تعبئة الادخار وتحسين تخصيصه للاستثمار فتوفر وسائل تبادل تعتبر شرط ضروري للنمو.(Turunc, 1999, P 92)

- أما بالنسبة إلى Ang and Mackibbing (2005) فنقول عن نظام ما أنه متطور ماليا إذا كان قادر على ضمان: تعبئة الادخار الخاص، التخصيص الكفء للموارد، تعزيز السيولة، تنويع المخاطر، الحد من تكاليف المعلومات والمعلومات اقتراح بديل أو تجميع الأموال من خلال الادخار الفردي للعائلات وأرباح الشركات الغير موزعة.(Sandra, Francis, & Fondo : 2008, P 92)

- أما حسب تقرير DFID (department for international development) نقول عن قطاع مالي بأنه متطور إذا كان قادر على: (development : 2004, P 06)

- تحسين مستويات الكفاءة والمنافسة؛
- زيادة كمية وتحسين نوعية الخدمات المالية المتاحة؛
- زيادة وتنويع المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي؛
- زيادة نسبة السيولة المتاحة من خلال القطاع المالي؛
- مدى قدرة مؤسسات القطاع المالي على تخصيص رأس المال للقطاع الخاص، والاستجابة لحاجياته؛
- تحسين تنظيم واستقرار القطاع المالي.

- كما عرف Tchakounte et al (2008) التطور المالي على أنه ارتفاع نسبة الوصول إلى الخدمات المالية (المخصصة للاستثمارات المنتجة) لصالح الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص المحرومين (الذين يعانون من احتياج مالي) وذلك من خلال تحسين ميكانيزمات تجميع الادخار الخاص وتخصيص الائتمان في إطار التقليل من التكاليف المرتبطة بعدم تماثل المعلومات. (Corine, Francis, & fondo : 2008, P 07)

2- مؤشرات قياس التطور المالي:

للتطور المالي جوانب مختلفة تتفاعل مع بعضها لضمان تنمية وتطوير النظام المالي، حيث نقول عن نظام مالي أنه متطور إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط التي يمكن اختصارها فيما يلي: عمق النظام المالي فعالية وكفاءة الوسطاء الماليين، ضمان وصول (نفاذ) وحصول واستفادة جميع الأعوان الاقتصاديين من الخدمات المقدمة من قبل النظام المالي وجود مؤسسات تدعم وتساعد على الأداء الجيد لهذا النظام، ربحية واستقرار المؤسسات والنظام ككل، تنوع وتكامل النظام المالي وقدرته على تقديم أنواع مختلفة من المؤسسات والأوراق المالية وبفترات زمنية مختلفة ولمختلف العملاء وأخيرا انفتاح هذا النظام على العالم. وسنحاول من خلال الجدول التالي شرح هذه الأبعاد وتحديد مؤشرات قياسها.

الجدول رقم01: مؤشرات التطور المال

العنصر	التعريف	مؤشرات القياس
العمق	مقياس لدرجة تمويل الاقتصاد وأهمية التمويل الممنوح من قبل النظام المالي للاقتصاد	- إجمالي الأصول المالية نسبة إلى GDP - الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلىGDP - ودائع النظام المالي نسبة إلى GDP - رسملة البورصة نسبة إلى GDP
الوصول	مقياس لقدرة مختلف الأعوان الاقتصاديين مهما كانت صفتهم على النفاد و الاستفادة من المنتجات والخدمات المالية	- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى GDP - عدد الشبابيك لكل 100,000 شخص - نسبة المقرضين - علاوة مخاطر القروض البنك
مؤسسات الدعم والتنظيم	مقياس لفعالية المؤسسات، القواعد واللوائح التي تضمن احترام العقود المالية	- مؤشر المعلومات البنكية - مؤشر تطور القوانين البنكية، مركزية الميزانية وسجلات الائتمان - مؤشر إنفاذ العقود
الاستقرار	مقياس الجدارة الائتمانية ومرونة النظام المالي المحلي، استقرار الاقتصاد الكلي يشكل عامل للاستقرار المالي	- أصول البنك المركزي نسبة إلى GDP - احتياطات النقد الأجنبي لشهر من الواردات - الشفافية و التقارير المالية - إجمالي الدين العام نسبة إلى GDP - التضخم
الفعالية	قياس قدرة النظام المالي على تقديم عروض وأداء عالي بقدر الإمكان وبأقل التكاليف	- تركز النظام البنكي - سيولة أسواق البورصة - السيولة النقدية (M2/GDP) - هوامش أسعار الفائدة - التكاليف العمومية للبنوك
الانفتاح	قياس درجة انفتاح النظام المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب	- الاستثمارات الأجنبية المباشرة - الائتمان الممنوح من قبل البنوك الأجنبية - تحويلات أموال المهاجرين

المصدر: (بن دحمان: 2016، ص32).

3- محددات التطور المالي:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد عدد البحوث حول محددات التطور المالي والتي سلطت الضوء على العوامل المؤثرة على التطور المالي والمفسرة للاختلافات في الأنظمة المالية بين الدول، فالنمو الاقتصادي ليس بالضرورة هو المحدد الوحيد للتطور

المالي، حيث حددت الأدبيات النظرية العديد من العوامل الأخرى والتي يمكن تقسيمها إلى صنفين أساسيين: المؤسسات القانونية والمالية والقواعد القانونية، فعالية إنفاذها، والإشراف البنكي للعوامل السياسية الاقتصادية، الجغرافية والهيكلية.

وسنحاول من خلال هذا المختصر دراسة مختلف العوامل المحددة للتطور المالي وتحديد الآليات التي من خلالها تؤثر على النظام المالي، وذلك من أجل تفسير الاختلافات في مستوى التطور المالي بين الدول.

1-3 المؤسسات (الإطار المؤسساتي):

تعتبر طبيعة المؤسسة والبيئة المؤسسية من أهم المؤشرات المفسرة للاختلاف بين الدول في مستويات التطور المالي لما تشتمل عليه من قوانين وأنظمة تسمح بتنمية وزيادة كفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات فضلا عن الرقابة المالية، ويشمل ذلك القوانين العامة واللوائح والرقابة على القطاع المالي وإدارة الشركات. ومن المعلوم أن النظرية الاقتصادية تؤكد على أن وجود بيئة مؤسسية قوية يؤدي إلى انخفاض في حدة المشاكل المرتبطة بالمعلومات والمعاملات السلبية مع العلم أن وجود مثل تلك المؤسسات يعتبر مؤشر ايجابي لحماية مصالح المستثمرين والذين يعتبرون جزء لا يتجزأ من التنمية المالية التي تساهم في زيادة الكفاءة في القطاع المالي بشكل عام. (العالمي: 2009، ص02)

وعموما يتم تصنيف المؤسسات في أربع مجموعات: (Kpodar : 2006, P 15)

- **المؤسسات القانونية:** التي تحدد نوع النظام القانوني، المفاهيم وكيفية تنفيذ القواعد القانونية، وخاصة ما يتعلق بحقوق الملكية.
- **المؤسسات الاقتصادية:** التي تحدد مجموع القواعد التي تحكم عمليات الإنتاج، تخصيص وتوزيع السلع والخدمات، بما في ذلك قواعد تنظيم الأسواق.
- **المؤسسات السياسية:** التي تتعلق بنوع النظام السياسي والقواعد واللوائح الانتخابية.
- **المؤسسات الاجتماعية:** التي تغطي عادة القواعد المتعلقة بالحصول على التعليم، الصحة وبنظام التأمين الاجتماعي.

وفي الإطار المؤسساتي هناك نظريتين لتفسير محددات التطور المالي ويمكن تلخيصهما في ما يلي:

1-1-3 نظرية القانون والتمويل:

يعتبر كل من La porta، Lopez-de-Silanes، Vishny et Shleifer (1996، 1997، 1998) قادة هذا الموضوع حيث ترتكز نظرية القانون والمال على دور المؤسسات القانونية في تفسير الاختلافات بين الدول في مستوى التطور المالي، ويمكن تقسيم النظرية إلى جزئين: (Kpodar : 2006, P 17)

- الجزء الأول من نظرية القانون والتمويل يرى بأنه في الدول التي تمتلك نظام قانوني يحمي حقوق الملكية يسهل الترتيبات التعاقدية بين المتعاملين ويحمي الحقوق القانونية للمستثمرين، المدخرين يكونون أكثر استعدادا للاستثمار في الشركات مما يساهم في توسع الأسواق المالية، في المقابل الدول صاحبة المؤسسات والنظام القانوني الذي لا يحمي أو يحمي بشكل أقل حقوق الملكية وحقوق المستثمرين ولا يسهل التعاقدات بين المتعاملين، يتسبب في كبح الاستثمار وبشكل عائق أمام التطور المالي.
- الجزء الثاني من نظرية القانون والتمويل يشير إلى أن الأصل القانوني للنظام القضائي يمكن أن يفسر الاختلافات بين الدول في كيفية حماية حقوق المستثمرين، تنفيذ العقود وبالتالي مستوى التطور المالي وقد ميز هؤلاء الباحثون بين نوعين من الأصول القانونية: القانون المدني والقانون العام.

2-1-3 نظرية الأوقاف:

تعود جذور هذه النظرية إلى المقال الذي نشره Acemoglu, Johnson and Robinson (2001) وقد تم استعمال معدل وفيات المستوطنين من أجل تفسير أثر المؤسسات على الأداء الاقتصادي، حيث تسلط النظرية الضوء حول دور الجغرافيا والمحيط الصحي في تكوين المؤسسات المالية، فقد لاحظ الباحثون أن المستعمرين الأوربيين وجدوا ظروف وأوضاع مختلفة في الأراضي التي استعمروها، وبالتالي الظروف الأولية للأرض، المناخ والمحيط الصحي أثرت بشكل كبير على استراتيجيات الاستيطان وأنواع المؤسسات التي شيدها المستعمرون. وحسب نظرية AJR (2001) هذه المؤسسات تساعد في تفسير الاختلافات في يومنا هذا بين الدول في المؤسسات ومستويات التطور المالي. (بن دحمان: 2016، ص ص42-43)

2-3 العوامل السياسية:

يمكن أن نلخص محددات التطور المالي من خلال العوامل السياسية في ما يلي:

1-2-3 نظرية أصحاب المصالح:

عرف دور الانفتاح الاقتصادي في التطور المالي اهتماما كبيرا خاصة بعد ظهور "نظرية أصحاب المصالح" التي جاء بها Rajan and Zingales والتي أكدت على دور التجارة والانفتاح المالي في الحد من تأثير أصحاب المصالح الذين يعارضون تطور القطاع المالي، فبوجود اقتصاد مغلق تستفيد الشركات القائمة من الكبح المالي الذي يعيق دخول منافسين جدد للسوق، بينما زيادة الانفتاح التجاري وفتح حساب رأس المال يغير هذا الوضع نتيجة دخول الأجانب إلى أسواق السلع المحلية مما يقلل من عوائد هذه الشركات ويخلق المزيد من الاحتياجات الاستثمارية لديها لتتمكن من مواجهة المنافسة والاستفادة من الفرص الجديدة. (Cagatay, David, & Alessandro : 2012, P 01)

2-2-3 الاستقرار السياسي:

عدم الاستقرار السياسي (أعمال الشغب، الحروب، الصراعات العسكرية، الإرهاب...الخ) يؤدي إلى زيادة عدم اليقين بشأن مردودية المشاريع الممولة ويمكن أن يزيد من مشاكل عدم الدفع، مما يدفع البنوك إلى التوجه نحو تمويل الاستثمارات القصيرة الأجل فقط، ففي حالة وجود حروب، القطاع المالي يتم تسخيره للمساهمة في تمويل الاحتياجات العسكرية والعتاد الحربي، كما أن هذه النزاعات تؤدي إلى حوكمة سيئة وغياب التنظيم في القطاع المالي، مما يعرض سلامة النظام المالي إلى الخطر ونظرا لتزايد الصراعات العسكرية في السنوات الأخيرة، أدرج العديد من الباحثون عنصر عدم الاستقرار السياسي في تفسير التطور المالي. (بن دحمان: 2016، ص50)

3-3 العوامل الاقتصادية:

يمكن أن نلخص أيضا محددات التطور المالي من خلال العوامل الاقتصادية في ما يلي:

1-3-3 النمو الاقتصادي:

هناك العديد من النظريات والدراسات التي عالجت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وقد ركزت الدراسات الحديثة على اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، فبعض الاقتصاديين اعتبروا أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي من خلال رفع معدلات التراكم الرأس مالي وعلى رأسهم Schumpeter (1911) الذي استخلص الأثر الايجابي الذي يمكن أن يحدثه تطور القطاع المالي في بلد معين على معدل نموه الاقتصادي وذلك من خلال الخدمات التي يوفرها القطاع المالي والتي تمثل الداعم الحقيقي للنشاط الاقتصادي،كما أكد على الأهمية الحاسمة للنظام المصرفي في النمو الاقتصادي وذلك من خلال قدرة المصارف على تحفيز أنشطة الابتكار والنمو في المستقبل عن طريق تحديد وتمويل الاستثمارات المنتجة،

بينما اعتبر اقتصاديون آخرون أن النمو الاقتصادي هو الذي يعزز التطور المالي من خلال زيادة الطلب على الأنواع المختلفة من الترتيبات المالية وهذا ما أكد عليه Robinson (1952) والذي اعتبر أن المؤسسة هي التي تقود التمويل.

2-3-3 التضخم:

يعتبر التطور المالي قناة هامة يمكن من خلالها أن يؤثر التضخم على النمو الاقتصادي بشكل سلبي وذلك من خلال تسببه في خلق حالة عدم التأكد في السوق المالية، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم يقلل من كفاءة النظام المالي في تخصيص الموارد، ويؤثر سلبا على التطور المالي ومن تم النمو الاقتصادي فقد أكدت الأدبيات للنظرية الحديثة أن التضخم له آثار سلبية على أداء النظام المالي، كما أكدت هذه النماذج أن الاحتكاكات المرتبطة بعدم تماثل المعلومات لا تلعب دورا إلا عندما يتجاوز التضخم مستويات معينة (عتبة)، ومن أمثلة هذه النماذج تلك التي قدمها Azariadas and Smith (1996)، Huybens and Smith (1999-1998)، Bose (2002)، Hung (2003) و Smith (2003).

(Huang, ShuChin, & DongHyeon : 2010, P 230)

3-4 العوامل الهيكلية:

يمكن أن نلخص أيضا محددات التطور المالي من خلال العوامل الاقتصادية في ما يلي:

3-4-1 سيطرة البنوك العمومية على القطاع المالي:

في جميع أنحاء العالم أنشأت المؤسسات المالية العمومية من أجل تخفيض تكاليف القروض، زيادة القدرة على الوصول إلى القروض، تخصيص الموارد للمشاريع الإستراتيجية ومراقبة المخاطر في القطاع المالي حيث سيطرت السلطات العمومية على الوساطة المالية يهدف تعزيز التطور المالي وبالتالي التنمية الاقتصادية، وقد بينت الدراسات بأن هذا النوع من البنوك يتركز بصفة عامة في البلدان ضعيفة الدخل والتي تتميز بوجود أنظمة مالية أقل تطورا، ففي البلدان التي تنخفض فيها الملكية العمومية للبنوك، تطور القطاع المصرفي يعزز إلى حد كبير الابتكار في الشركات، بينما في البلدان التي ترتفع فيها ملكية الحكومة للبنوك تطور القطاع المصرفي لا يكون له آثار كبيرة على الابتكار في الشركة والأكثر من ذلك في بعض الأحيان يكون هناك تأثير سلبي بشكل كبير على الابتكار،كما أن هذه الآثار السلبية تكون أكبر بالنسبة للشركات الصغيرة.

3-4-2 التطورالمالي وفتح النظام المالي للبنوك الأجنبية:

إن التحسن المستمر في كفاءة البنوك التجارية المحلية لا يتطلب فقط تحرير دخول البنوك الأجنبية إنما ينبغي الاستمرار في تعزيز القواعد التنظيمية والتحوطية المحلية والإشراف على النظام البنكي (Maria & Manlagñit P 1194) :.2011, وبالتالي فبالرغم من أن مختلف الدراسات المتضمنة دور البنوك العمومية في إنشاء أنظمة مالية صلبة وأكثر فعالية إلا أن أغلبية الباحثون يؤكدون على الدور الفعال والآثار الايجابية للبنوك الأجنبية على زيادة قدرة النظام المصرفي المحلي على المنافسة وتحفيز البنوك المحلية لتطوير خدماتها المالية ورفع كفاءتها، وهذا ما سينعكس بشكل ايجابي على المؤسسات المقترضة وعلى النظام المالي ككل للدولة المستقبلة. ومن أجل تفادي الآثار السلبية لدخول البنوك الأجنبية على الاستقرار المالي لا بد أن يتزامن هذا التحرير مع تطهير البنوك المحلية توفير المحيط القانوني اللازم والعمل على تحرير تدريجي للنظام المالي.

كما تؤكد العديد من الدراسات على أنه توجد العديد من المتغيرات الأخرى التي تعتبر كمحددات لمستوى التطور المالي مثل مستوى الدخل، عدد السكان والخصائص العرفية والدينية واللغوية...الخ.

ثالثا: و اقع النظام المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)

شهدت دول المنطقة خلال حقبة التسعينيات تغيرات جوهرية في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بتبني برامج للإصلاح الاقتصادي تمثلت أهدافها الأساسية في إصلاح النظام المالي والهيكلي للاقتصاد، وتحسين المناخ الاستثماري بما يساعد على جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وذلك لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الدخل الفردي ورفع مستوى المعيشة، وتأتي هذه البرامج استجابة للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية والمتطلبات المتزايدة للنمو المحلي ويعكس هذا الأمر التوجه نحو سياسات اقتصادية جديدة، تعطي لقوى السوق وتنمية القطاع الخاص دورا أكبر في الاقتصاديات المحلية، وتسمح بالاندماج في الاقتصاد العالمي بصورة متزايدة.

1- لمحة عن منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا:

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم، فهي تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم القديم آسيا وأوربا وأفريقيا، بمساحة تقارب 11.140.780 كلم2، أي بنسبة 8.32% من مساحة العالم وتشمل الأراضي الصالحة للزراعة بمنطقة (MENA) أكثر من 11% من المساحة الإجمالية بها، التي تبلغ حوالي 198 مليون هكتار، فضلا عن كونها تشرف على ثلاث من أهم الممرات المائية: الخليج العربي، البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، بما يعطيها أهمية إستراتيجية على صعيد خطوط النقل البحري والبري والجوي، هذا ويبلغ متوسط كمية المياه المتاحة للفرد سنويا في المنطقة بنحو(1200م ^{3}) إضافة إلى ما تمتلكه من ثروات طبيعية هائلة لا سيما الثروات النفطية والغاز الطبيعي ومن جانب آخر فاق عدد سكان المنطقة 313.43 مليون نسمة عام 2007م، أي بنسبة تقارب 4.74% من إجمالي سكان العالم. (تهتان: 2010، ص 96) وقد عرفت المنطقة نموا كبيرا من حيث عدد السكان ليصل سنة 2019 إلى 456.707 مليون نسمة أي حوالي 6% من إجمالي سكان العالم حسب معطيات البنك الدولي لسنة 2019، وتمتلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا احتياطي ضخم من البترول والغاز الطبيعي مما يجعلها مصدرا حيويا للاستقرار الاقتصادي العالمي ووفقا لمجلة النفط والغاز في (01 يناير 2009)، التي أكدت أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمتلك 60٪ من احتياطي النفط العالمي الذي يقدر بحوالي (810.98 مليار برميل (128.936 كيلومتر مكعب)، و45٪ من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم بحوالي 2.868.886 مليار قدم مكعب (81.237.8 كيلومتر مكعب) والجدول التالي يوضح تطور بعض مؤشرات التنمية بهذه المنطقة.

الجدول رقم 02: بعض مؤشرات التنمية بمنطقة المينا (MENA) خلال الفترة (1990-2019):

المؤشر / السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	الزيادة السكانية (% سنوياً)	المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1.90 دولار في اليوم للفرد	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
1990	254.215	3,570	6,6	13,120	2167,314
2000	315.326	1,903	3,7	5,765	3066,006
2011	393.944	2,080	2,3	3,751	8327,378
2012	401.974	2,038	2,3	3,891	8897,037
2013	409.977	1,991	2,3	2,793	8655,902
1014	417.932	1,940	2,7	2,947	8541,767
2015	425.821	1,888	3,8	2,431	7383,28

7277,532	5,020	5,1	1,826	433.597	2016
7416,586	1,554	6,3	1,766	441.255	2017
7943,947	0,954	7,2	1,735	448.912	2018
7991,129	0,470	-	1,736	456.707	2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي: 2020).

من خلال الأرقام المسجلة في هذا الجدول نلاحظ أن التعداد السكان بالمنطقة في تزايد مستمر على مر السنين لكن بمعدل نمو سكاني مستقر نوعا ما، حيث بلغت نسبة الزيادة السكانية بين 01 و02% منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2019، وبالرغم من هذا الاستقرار في النمو السكاني إلا أننا تلاحظ تزايد مستمر للمؤشر العددي للفقر خاصة في السنوات الأخيرة ليصل سنة 2019 إلى 7.2 مقارنة بخط فقر 1.90 دولار في اليوم للفرد وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول مما يفسر أن معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) تعتمد على عائدات المحروقات في تمويل الاقتصاد الوطني بها، وهذا ما يفسره أيضا الانخفاض المستمر لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي في دول المنطقة الذي بلغ سنة 2019 بـ 0.47%، وهذا ما يفسر أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مازال دون المستوى مقارنة بالدول المتقدمة حسب مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأخير، فنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العشرين عاما الماضية متوسطا ومدفوعاً بالتغيرات الديموغرافية، وكان نمو الإنتاجية ضعيفاً أيضا.

2- آفاق النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA):

نستعرض في هذا الجزء أحدث توقعات البنك الدولي بشأن النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو يرتكز أولاً على آفاق النمو لعام 2019، ثم يعرض التوقعات لعامي 2020 و2021 ويناقش أيضًا تطورات الاقتصاد الكلي المختلفة في بلدان المنطقة، مُصنّفة حسب مستوى التنمية واعتمادها على صادرات النفط والشكل التالي يوضح تطورات النمو في الشرق الأوسط والعالم ككل.

الشكل رقم 02: النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقا والعالم

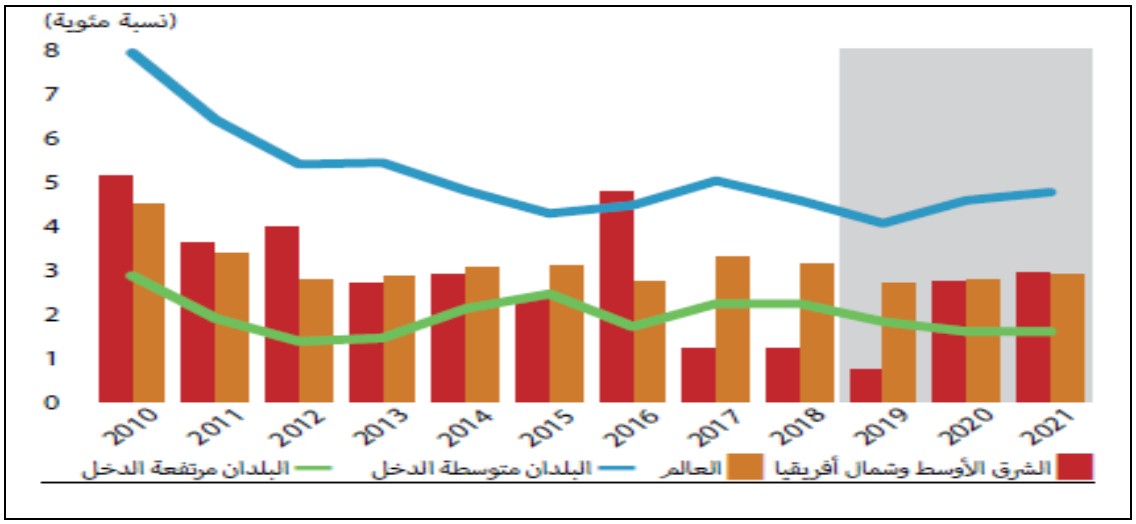

المصدر: (البنك الدولي: 2019، ص 04)

من خلال الشكل وحسب ما أفاد به تقرير البنك الدولي يناير 2021، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأن جائحة كوفيد-19 تسببت في فقدان المنطقة بـ 5% من الناتج عام 2020، كما تصاعدت حدّة خسائر التوظيف في العديد من

الاقتصاديات ولا يزال معدل التوظيف منخفضا حسب تقديرات البنك الدولي، ومن المتوقع أن تؤدي صدمة الدخل الناجمة عن الجائحة إلى زيادة عدد ممن يعيشون دون خط الفقر في المنطقة والمقدر بـ 5.5 دولار يوميا بعشرات الملايين في العام الحالي، وتشير التقديرات إلى أن الناتج في البلدان المصدّرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انكمش بنسبة 5.7% في العام الماضي، وقد شهدت البلدان المستوردة للنفط انكماشا أكثر اعتدالا بواقع 2.2% في عام 2020، مما يعكس بشكل مبدئي التفشي المحدود لفيروس كورونا في النصف الأول من العام وانخفاض أسعار النفط لكن ارتفاع وتيرة الإصابات الجديدة على نحو سريع وحالة عدم اليقين على صعيد السياسات أسفر عن مضاعفة أثر تعطّل الأنشطة المرتبطة بالجائحة.

في خضمّ ذلك توقع الخبراء أن ينكمش اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمعدل -2.4 في سنة 2020. ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين، هما: تراجع الطلب العالمي على النفط، ولا سيما خلال الربع الثاني من هذا العام، وقد أدى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط بنحو 50%، ووصولها إلى أدنى مستوى في أكثر من 20 عامًا. ونتيجة لأهمية الاقتصادات المصدرة للنفط باعتبارها الكتلة المرجحة في اقتصادات المنطقة، فإن تراجع الإيرادات النفطية يمثّل تحديًا بالنسبة لها، وسببًا في تراجع الناتج المحلي لقطاعها النفطي ككل. لكن العامل الآخر والأكثر تأثيرًا على الأداء الاقتصادي بدول المنطقة يتعلق بالانكماش العميق في قطاعها غير النفطي، فعلى سبيل المثال بالرغم من أن تراجع أسعار النفط سيقلّص معدلات نمو القطاع النفطي بدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.7%، وفق تقديرات البنك الدولي فإن تأثير الأزمة سيكون أكثر إيلامًا على القطاع غير النفطي، الذي سيتراجع نموه بدول المجلس بنسبة 4.3%. وتنطبق هذه التوقعات بشكل أو بآخر على الدول غير الأعضاء بالمجلس، ويشير ذلك إلى حقيقة وعمق التأثير السلبي للأزمة الراهنة على مختلف جوانب الأنشطة الاقتصادية للدول.

3- التطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال في منطقة (MENA) قبل الجائحة:

3-1التطورات المصرفية:

تباين أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2017 بالمقارنة مع العام الماضي فقد أظهرت البيانات المجمعة للمصارف العربية تحسناً في إجمالي الودائع والقواعد الرأسمالية، فيما سجلت إجمالي الموجودات وإجمالي القروض والتسهيلات المقومة بالدولار انكماشاً، وهذا يعكس التغيرات التي شهدتها أسعار صرف بعض العملات العربية، حيث ساهم التحسن النسبي في مستويات أسعار النفط العالمية وتنفيذ السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية من تمكين المصارف في الدول العربية المصدرة للنفط من مواصلة أدائها الايجابي، كذلك ساهم التحسن في الأداء الاقتصادي للدول العربية المستوردة للنفط انعكاسا للحيز المالي الذي لا تزال توفره مستويات أسعار النفط المقبولة من جانب، واستقرار الأوضاع الداخلية لبعض منها من جانب آخر في دعم أداء القطاع المصرفي. (صندوق النقد العربي: 2019، ص 136)

من جهة أخرى عملت المصارف المركزية العربية على تبني كافة الجهود الكفيلة بالتطبيق الناجح لمتطلبات السيولة الكمية والنوعية، وتبذل المصارف المركزية في بعض الدول العربية الأخرى مجهودات كبيرة لدراسة هذين المتطلبين بالتشاور مع القطاعات المصرفية للبدء في تبني الأطر الرقابية الخاصة بهما في الأجل القريب، حيث تم تطبيقه عام 2018 في ثلاث دول عربية وهي الإمارات، وعُمان، وموريتانيا، فيما تم البدء في تطبيقه عام 2019 في تونس وفق منهج تدريجي فيما كان سيتم تطبيقه مباشرة في لبنان دون فترة انتقالية في نفس العام، من جانب آخر تعمل ست دول عربية المتمثلة في كل من (الأردن، البحرين، فلسطين، السودان، المغرب وليبيا) حالياً على دراسة هذا المتطلب ووضع خطط للتطبيق.

3-2 التطورات في أسواق المال:

عرفت الأسواق المالية العربية مجتمعةً خلال عام 2017 شحاً في السيولة، وللعام الثالث على التوالي وذلك كما تعكسه مؤشرات التداول، حيث انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 20.6 في المائة مقارنة مع العام السابق ووصلت هذه القيمة إلى

نحو 335 مليار دولار، مسجلة بذلك انخفاضاً بلغت قيمته نحو 87.2 مليار دولار بالمقارنة مع القيمة المسجلة في عام 2016، يعزى ذلك بشكل أساسي إلى التراجع الملموس في مستويات السيولة في السوق المالية السعودية التي انخفضت فيها قيمة الأسهم المتداولة خلال هذا العام بما يزيد عن 85 مليار دولار، هذا ويشار إلى أن السوق المالية السعودية قد شهدت عدداً من التطورات الإيجابية خلال العام شملت طرح أسهم تسع شركات للاكتتاب العام وإدراج أسهم سبع شركات ضمن السوق الرسمي، إضافةً إلى استمرار تشجيع الأجانب غير المقيمين في المملكة العربية السعودية للاستثمار في السوق، إلى جانب الانخفاض الملموس في قيمة التداولات في السوق المالية السعودية وسجلت أسواق كل من أبو ظبي، دبي، مسقط، قطر ومصر انخفاضاً في قيمة التداولات. (صندوق النقد العربي: 2019، ص147)

4- التطورات النقدية والمصرفية في منطقة (MENA) أثناء الجائحة

استجابت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سريعا للصدمة المزدوجة، حيث اتخذت خطوات ذات صلة بالصحة مثل التباعد الاجتماعي، واتخذت مجموعة من التدابير المالية والنقدية لدعم اقتصاداتها ونظراً لأن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع باحتياطي نقدي ضخم، فبوسعها أن تنفذ سياسات مالية ونقدية تساعد بشكل غير مسبوق في تخفيف أثر الصدمة المزدوجة على القطاعين العام والرسمي الخاص، وذلك في الأساس من خلال الإقراض الميسر ودعم الأجور، كما اتخذت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبمساعدات دولية العديد من التدابير المالية والنقدية وأرجأت بلدان كثيرة فرض ضرائب وعززت من إعانات البطالة، وحولت الأموال النقدية إلى الأسر المحرومة واستجابت البنوك المركزية في المنطقة بشكل استباقي عموما حيث ضخت السيولة المطلوبة (تكساس 2020)، ووفقا لصندوق النقد الدولي تم الإعلان عن تدابير دعم السيولة في سبعة من بلدان بالمنطقة بحلول أفريل بنسبة 3.4% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ففي تونس ضخ البنك المركزي 9.9 مليار دينار لزيادة السيولة المصرفية، وفي المغرب ضخ بنك المغرب 30 مليار درهم لدعم الاقتصاد واتخذ إجراءات لدعم المؤسسات الائتمانية على مستوى تحوطي، بما يغطي متطلبات السيولة وأسهم رأس المال وتخصيص القروض، وفي مصر التي تعتمد بشكل خاص على الخدمات السياحية تم الإعلان على ضمان حكومي بقيمة 3 مليارات جنيه على القروش المنخفضة الفائدة من جانب البنك المركزي لصناعة السياحة، كما وافق البنك المركزي على ضمان بقيمة 100 مليار جنيه لتغطية الإقراض بأسعار تفضيلية للصناعات التحولية والزراعة (حسب معطيات صندوق النقد الدولي 2020)، وبحلول شهر يوليو ضخت تسعة بنوك مركزية في المنطقة (الأردن، المغرب، السعودية، تونس والإمارات) وبلدان مجاورة (أرمينيا، جورجيا، طاجيكستان وأوزبكستان) أكثر من 40 مليار دولار في أنظمتها المالية لدعم السيولة، وبالإضافة إلى ذلك لجأت تسعة بلدان أخرى في المنطقة إلى التدخلات المتعلقة بالنقد الأجنبي، مما يعكس انتشار نظام ربط أسعار الصرف.

5- توقعات البنك الدولي للنمو ورصيد المعاملات الجارية والمالية العامة أثناء وبعد الجائحة:

يمكن تلخيص توقعات البنك الدولي للنمو ورصيد المعاملات المالية والمالية العامة أثناء وبعد الجائحة من خلال الشكل والجدول التاليين:

الشكل رقم 03: التوقعات بالنسبة لرصيد المعاملات الجارية والمالية العامة

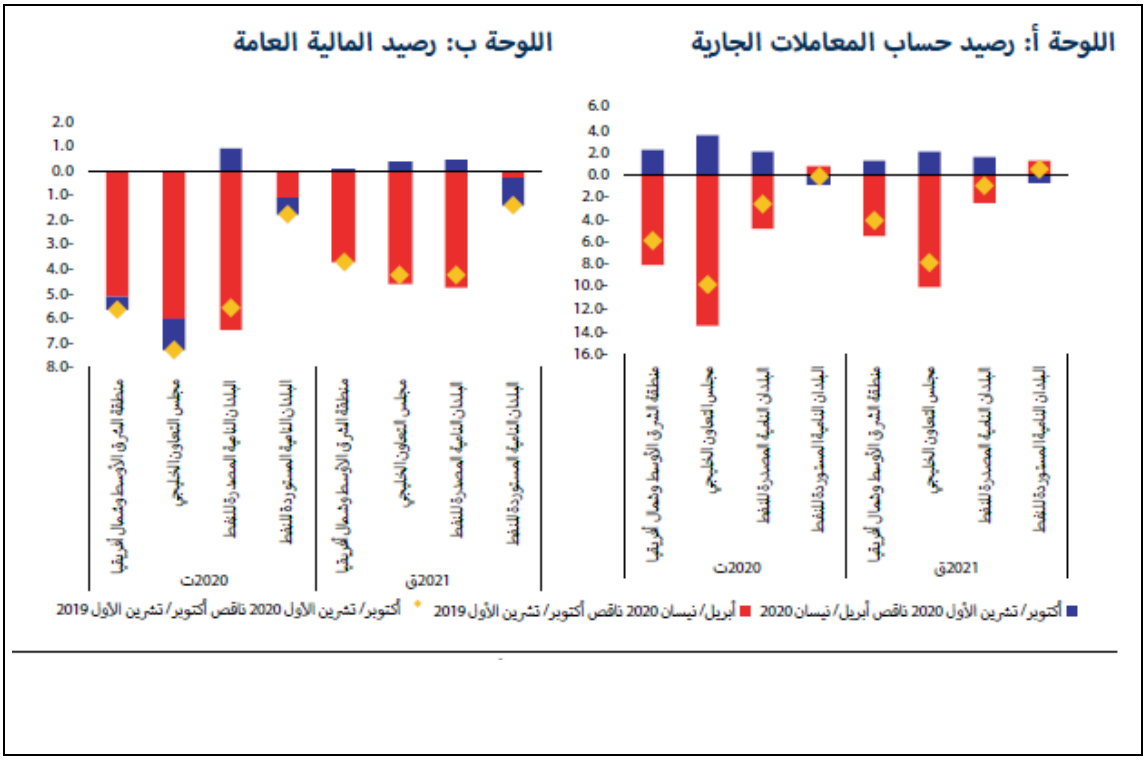

المصدر: (البنك الدولي، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 2020، ص09)

الجدول رقم 03: توقعات البنك الدولي للنمو ورصيد المعاملات الجارية والمالية العامة

	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (نسبة مئوية)				متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)				رصيد حساب المعاملات الجارية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)				رصيد المالية العامة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			
	2019	2020ت	2021ت	2022ت	2019	2020ت	2021ت	2022ت	2019	2020ت	2021ت	2022ت	2019	2020ت	2021ت	2022ت
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.2	5.2-	1.9	3.1	1.3-	6.7-	1.9	2.5	2.0	1.8	3.6-	4.1-	4.8-	7.9-	7.9-	7.5-
البلدان الناتجة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المصدرة للنفط	0.5-	4.6-	2.1	3.5	1.7-	7.4-	2.6-	2.9	2.8-	2.6-	4.6-	5.1-	6.1-	9.6-	10.6-	9.6-
البلدان المصدرة للنفط	0.5-	5.9-	1.9	2.8	2.0-	7.8-	2.5-	2.7	3.4-	3.1-	5.4-	6.1-	7.4-	10.6-	13.4-	12.6-
مجلس التعاون الخليجي	0.8-	5.7-	1.8	2.7	2.9-	8.1-	2.6-	2.7	3.4-	3.1-	5.4-	6.1-	7.1-	10.6-	13.4-	12.6-
البحرين	1.3-	5.2-	2.2	2.5	2.6-	7.8-	2.3-	2.5	4.2-	3.9-	6.2-	6.9-	6.9-	9.9-	12.7-	11.9-
الكويت	0.4-	7.9-	1.0	2.9	3.1-	8.3-	2.8-	2.9	5.3-	4.9-	7.2-	7.9-	8.7-	10.0-	13.4-	12.6-
عمان	0.8-	9.4-	0.5	2.9	3.6-	8.8-	2.9-	2.9	6.2-	5.8-	8.1-	8.8-	15.4-	23.0-	27.7-	26.9-
قطر	1.4	20-	3.0	3.0	0.4-	5.2-	0.4-	2.2	1.3	1.2	2.6	2.4	5.7	7.9-	10.0	9.2
السعودية	0.3	5.4-	2.0	2.2	0.4-	5.2-	0.4-	2.0	0.7	0.4	1.6	1.4	4.2	5.7-	7.9-	7.3-
الإمارات	1.7	6.3-	1.2	2.5	0.2	4.2-	0.8-	2.4	2.5	2.0	3.6	3.3	1.7	0.5-	3.7-	3.1-
البلدان الناتجة المصدرة للنفط	2.7-	6.2-	2.1	3.1	3.8-	7.7-	3.6-	3.4	1.4	0.4	2.8	2.6	0.8-	5.7-	10.7-	9.5-
الجزائر	0.8	6.5-	3.8	2.1	1.2-	8.2-	2.0	3.3	0.3	2.0	1.4	1.2	2.4	14.6-	15.8-	14.6-
إيران	6.8-	4.5-	1.5	1.7	7.7-	5.4-	0.6	0.7	0.9	0.6	0.9	0.7	0.9	0.7	0.6-	0.7
العراق	4.4	9.5-	2.0	7.3	3.5	12.6-	1.5-	4.5	3.6	2.7	4.1	3.8	2.7	8.0-	12.2-	11.4-
البلدان الناتجة المستوردة للنفط	3.2	2.2-	2.1	4.3	1.7-	3.6-	0.6-	3.9-	2.8	2.6	5.6	5.4	5.6	4.7-	5.6-	5.4-
جيبوتي	7.5	1.0-	7.1	7.2	3.7	2.5-	5.5	16.6	5.6	5.4	15.9	15.7	18.5	16.3	15.9	15.7
مصر	5.6	3.5	2.3	5.8	3.7	1.7-	0.6	3.3-	4.1	3.9	3.6-	3.4-	3.6-	4.4-	4.1-	4.3-
الأردن	2.0	5.5-	3.8	2.2	0.5	6.4-	3.1	5.2-	1.9	1.7	2.3-	2.1-	2.4-	6.4-	7.5-	7.3-
لبنان	6.0-	19.2-	13.2-	3.0-	14	19.6-	13.6-	0.2-	3.4	3.2	22.4	22.2	3.6-	4.4	4.4-	4.6-
المغرب	2.5	6.3-	3.4	3.6	1.4	6.5-	2.3	5.3-	2.4	2.2	4.1-	3.9-	3.6-	6.5-	9.9-	9.7-
تونس	1.0	9.2-	5.9	2.0	0.5-	10.2-	4.8	6.4-	0.9	0.7	8.8-	8.6-	8.1-	6.3-	7.1-	6.9-
المنطقة العربية وقطاع غير مذكور	0.9	7.9-	2.3	2.4	1.6-	10.2-	0.3-	10.1-	0.4	0.2	8.7-	8.5-	4.4-	10.1-	9.3-	9.1-
ليبيا	2.5	40.9-	3.6-	8.2	1.0	41.7-	4.8-	19.9-	6.9	6.6	11.6	11.4	9.9	63.0-	52.6-	52.4-
													4.6	31.6-	59.3-	59.1-
													1.0	1.2-	1.2-	1.2-

المصدر: (البنك الدولي، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 2020، ص10)

ملاحظة :يتم تقريب البيانات إلى رقم واحد، البيانات الخاصة بمصر تتوافق مع السنة المالية، لم يتم تضمين ليبيا وسوريا واليمن في المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب نقص البيانات الموثوقة.

من خلال الشكل والجدول السابقين نلاحظ أن الخبراء الاقتصاديون بالبنك الدولي يتوقعون أن ينخفض ناتج المنطقة بـ 5.2% خلال سنة 2020 بسبب هذه الصدمة المزدوجة الناجمة عن تفشي جائحة كورونا، ويقل هذا بـ 7.8% عن توقعات النمو التي نشرت في أكتوبر 2019، وعليه يمكن القول أن هذا الانخفاض في معدل النمو هو مؤشر للتكلفة المتوقعة للصدمة المزدوجة لأنهما هما التطوران البارزان منذ شهر أكتوبر 2019، ومن الجدير بالذكر أن توقعات النمو الحالية تقل بـ 4.1% عن أحدث التوقعات في أفريل 2020، مما يشير إلى وجهة النظر المتشائمة والمتزايدة لتكلفة الصدمة المزدوجة، ومن بين القطاعات المتأثرة تشير النتائج المستمدة من نموذج التوازن العام العالمي القابل للحساب إلى أن الخدمات المحلية والخدمات السياحية هي الأكثر تضررا.

ونحن ندرس ما إذا كانت التخفيضات في توقعات البنك الدولي بشأن النمو مرتبطة باعتماد بلد ما على صادرات النفط قياسا بصافي صادرات النفط الخام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 وترتيب بلد ما على مؤشر الأمن الصحي العالمي يجسد قدرته على منع أي وباء أو جائحة والتخفيف من حدتها وهو يتضمن 15 بلدا ويرتبط خفض معدلات النمو بشكل عام لسنة 2000، فيما بين شهري أكتوبر 2019 وأكتوبر2020 ارتباطا إيجابيا بمؤشر الأمن الصحي العالمي ولا يرتبط ارتباطا ذا دلالة إحصائية بالاعتماد على صادرات النفط، بعبارة أخرى بالنسبة للبلدان التي لديها قدرات أكبر على وقف انتشار الجائحة والتخفيف منها، فإن تكلفة الصدمة المزدوجة أقل منها بالنسبة للبلدان التي لا تتمتع بقدرات مماثلة، كما أن عدم ارتباط الخفض ارتباطا ذا دلالة إحصائية بالاعتماد على صادرات النفط يعني وجود ترابط اقتصادي قوي بين مصدري ومستوردي النفط في المنطقة.

كما تدهورت التوقعات لحسابات المعاملات الجارية وأرصدة المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدهورا حادا، ومن المتوقع أن يشكل حساب المعاملات الجارية بالمنطقة -4.8 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 لأسباب تعود في معظمها إلى انخفاض عائدات تصدير النفط، وذلك بانخفاض شديد عن المتوقع في أكتوبر 2019 وهو 1% انظر الجدول رقم 03 أعلاه، وتشير التوقعات إلى أن حساب المالية العامة بالمنطقة لعام 2020 سيشكل -10.1% من الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً في ذلك إلى حد كبير بانخفاض عائدات تصدير النفط ومنخفضا عن النسبة المتوقعة في أكتوبر 2019 وهي -4.7، ومن خلال الشكل رقم 03 وبالمقارنة بتوقعات شهر أفريل 2020 فإن توقعات حساب المعاملات الجارية عُدلت بارتفاع قدره 2.4% في حين أن رصيد حساب المالية العامة انخفض بـ 0.4% ومن المتوقع أن يرتفع حجم الدين العام ارتفاعا ملموسا بالنسبة لجميع المجموعات القُطرية في الشرق لأوسط وشمال أفريقيا.

خاتمة:

في هذه المداخلة استعرضنا لكم ملخصا تقييما للتأثيرات الاقتصادية لأزمة كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويتجاوز إجمالي آثار جائحة عالمية مثل سارس أو كورونا التحديات الصحية العاجلة التي تؤثر على قطاعات في بلد ما متأثر بالمرض، ويرجع هذا إلى أن أي صدمة اقتصادية تقع في بلد ما تنتشر سريعا إلى بلدان أخرى من خلال الروابط التجارية والمالية، علاوة على ذلك فان التكلفة الإجمالية الناجمة عن تفشي جائحة في العالم مثل سارس أو كورونا تتجاوز الأضرار المباشرة بالبلد المنتشر فيه المرض، كما حاولنا من خلال هذا البحث تقديم تحليل مختصر لواقع النظام المالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل الصدمة المزدوجة (الصدمة البترولية وانتشار جائحة كورونا) والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال وتوقعات البنك الدولي للنمو ورصيد المعاملات الجارية والمالية العامة أثناء وبعد الجائحة وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد بلدان هذه المنطقة.

ولقد توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى العديد من النتائج وفق سياق معرفي ومنهجي مترابط مع الإشكالية محل الدراسة ويمكن تلخيص هذه النتائج فيما يلي:

- انتشار فيروس جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط أثرا على جميع جوانب الاقتصاد ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكان من المتوقع أن تنكمش اقتصادات المنطقة بنسبة 5.2% عام 2020، كما أن المنطقة لا يتوقع لها أن تتعافى إلا بصورة جزئية عام 2021 حسب التوقعات الصادرة عن تقرير البنك الدولي والمسطرة في الجدول رقم 03؛

- تدهورت التوقعات لحساب المعاملات الجارية وأرصدة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدهورا حادا، وكان من المتوقع أن يسجل حساب المعاملات الجارية وأرصدة الموازنة بالمنطقة عام 2020، 4.8 % و-10.1% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي؛

- إن التكلفة الاقتصادية والمالية والاجتماعية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا هي تكلفة ضخمة على الاقتصاد العالمي يبدو أنها أكثر كلفة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتشير نتائج المحاكاة إلى انخفاض حاد في النمو العالمي وكذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل كلا السيناريوهين وأصابت الجائحة تقريبا كل قطاع من قطاعات الاقتصاد بالمنطقة بما في ذلك الزراعة والخدمات التجارية وغير التجارية حيث يعمل معظم العمال منخفضي الأجر والنساء؛

- تشير نتائج محاكاة النموذج العالمي إلى أن جائحة كورونا ألحقت ضررا كبيرا بحجم التجارة في المنطقة وهذا يشير إلى أن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحاجة إلى اغتنام هذه الفرصة لتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والتوسع في التجارة الإقليمية.

بناء على النتائج التي توصلنا إليها ضمن هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات المختصرة في النقاط التالية:

- يتطلب معالجة الصدمة المزدوجة أن تصمم سلطات المنطقة استجابتها وفقاً لشدة الصدمة، ويمكن أن تركز أولا على الاستجابة للطوارئ الصحية وما يرتبط بها من خطر الكساد الاقتصادي وحيثما أمكن؛

- على السلطات أن تؤجل ضبط أوضاع المالية العامة المرتبطة بالانخفاض المستمر في أسعار النفط إلى أن يتم التعافي من الجائحة، ومن أجل تكوين الحيز المالي الذي تمس الحاجة إليه؛

- ينبغي أن ينصب التركيز الحالي على إعادة تخصيص الإنفاق للتعامل مع الأزمة المباشرة وزيادة كفاءة هذا الإنفاق؛

- تسخير أجندة التكامل التجاري الإقليمي في تمكين الإصلاحات المحلية يمكن أن يصبح مصدرا جديدا للنمو وفرص العمل والاستقرار بالمنطقة؛

- تمثل جائحة فيروس كورونا فرصة سانحة لبلدان المنطقة لإعادة التفكير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز التكامل التجاري وخفض الاعتماد على النفط؛

- يعتمد نجاح هذه الأجندة على الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار.

قائمة المراجع:

- البنك الدولي (2019): الارتفاع إلى آفاق أعلى: تشجيع المنافسة العادلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقرير أكتوبر2019، واشنطن.

- البنك الدولي(2020) : تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقرير أكتوبر 2020، واشنطن.
- آمنة بن دحمان (2016): التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية -دراسة قياسية لعينة مكونة من25 دولة خلال الفترة 1989-2014، (أطروحة دكتوراه)، جامعة تلمسان، الجزائر.
- صندوق النقد العربي صندوق النقد العربي (2019): التقرير السنوي 2019، أبو ضبي.
- عبد الغفار حنفي (2008): إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- عبد الرحمان بن الشيخ (2009): اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد- دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)، الجزائر.
- كامل آل شبيب دريد (2012): الأسواق المالية والنقدية (الإصدار الطبعة الأولى)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- مراد تهتان (2010): التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-دراسة قياسية للفترة (1980 - 2006)- (أطروحة دكتوراه)، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر.
- منتدى الاقتصادي العالمي (2009): تقرير التنمية المالية الصادر عن منتدى الاقتصادي العالمي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- ناصر صلاح الدين غربي (2007): سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس (رسالة ماجستير)، جامعة تلمسان، الجزائر.

- Alexei. K, Koen. S & Laurent. W, Are private Banks More Efficient Than Public Banks? The Economics transition , The European Bank.
- Bruno. A (2005): Les cinq capitalismes : Diversité des systèmes économiques et sociaux dans la mondialisation (éd. du seuil), Paris.
- Cagatay. B, David. H & Alessandro. P (2012): The interest nterest group theory of financial development: evidence from regulation, European Union, european bank for reconstruction and development.
- Corine. S. K, Francis. M. B & fondo. s (2008): Impact Du Developpement Du Secteur Financier Sur La Pauvrete Selon Le Genre En Milieu Rural Camerounais. Proceedings of the African Economic Conference.
- Development. d. f (2004, August): The Importance of Financial Sector Development for Growth and Poverty Reduction , Department for International Development, Working Paper.
- Gazdar. K (2011): Institutions, Développement Financier et Croissance Économique dans la Région MENA (Thèse), Ardenne, Université De Reims Champagne.
- Huang- H . C, ShuChin. L & DongHyeon. K. C (2010): Inflation and The Finance– Growth Nexus, Economic Modelling (27), Tamkang University.
- James. B. A (2007): Financial Deepening and Economic Development in Malaysia, journal of applied economics and policy, Nanyang Technological University.

- Kpodar. K (2006): Développement Financier, Instabilité Financière Et Croissance Economique: Implications Pour La Rédaction De La Pauvreté, (Thèse). 15. Clermont, Université D'auvergne Clermont
- Levine. R (1997): Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda, Journal of Economic Literature (02) , Berkeley, University of California.
- Mahjouba. Z. L (2011): L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économiques dans les pays en développement (Thése), Paris.
- Maria. C & Manlagñit. V (2011): The Economic Effects Of Foreign Bank Presence: Evidence From The Philippines, Journal Of International Money And Financel (30) , ELSEVIER.
- Sandra. K, Francis. M. B & Fondo. S (2008): Financial Sector Development, Gender Parity and Poverty Reduction: Theoretical and Empirical Evidences, Proceedings of the African Economic Conference.
- Turunc. G (1999): Développement du Secteur Financier et Croissance: Le Cas des Pays Emergents Méditerranéens, Revue Région et développement (10), université montesquieu bordeaux 5.

أدوات التعاون الإلكتروني و أثرها على الأداء التنظيمي خلال جائحة كورونا: (دراسة ميدانية على شركة مجموعة الإتصالات الأردنية – أورانج)

Electronic Collaboration Tools and Their Impact on Organizational Performance During the Coronavirus Pandemic: A Field Study on

مؤيد عمر

MOAID OMAR

باحث. المعهد العالي للتصرف،جامعة تونس

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أدوات التعاون الإلكتروني وأثرها على الأداء التنظيمي في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية-(أورانج) والتي تم إستخدامها لإدامة العمل عن بعد خلال جائحة كورونا، ولتحقيق أهداف الدراسة إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بأسلوبيه النظري والميداني، وتكون مجتمع الدراسة من موظفي مركز الإدارة لشركة أورانج المتواجد في عمان، وتكونت عينة الدراسة من (270) موظف من إداريين وعاملين في كافة أقسام مركز الإدارة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على أداء شركة أورانج والمتمثل في (الإنتاجية، الجودة، الإبتكار، خدمة الزبائن، العمل بروح الفريق الواحد) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

بناءاً على نتائج الدراسة أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة تبني المزيد من أدوات التعاون الإلكتروني (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) كبديل للعمل التقليدي في حالة اي ازمات مستقبلية مشابهه تجبر المنظمة على العمل عن بعد، ضرورة أن تُفعّل شركة أورانج إستخدام أدوات الإتصالات الإلكترونية بشكل أكبر في مجال العمل لما لها من اثر على تحسين الأداء التنظيمي.

الكلمات المفتاحية :التعاون في الأعمال، أدوات التعاون الإلكتروني، الأداء التنظيمي، شركة أورانج في الأردن، التعاون السحابي، المؤتمرات الإلكترونية.

مقدمة:

نعيش اليوم في عالم تعاوني يحتوي على مجموعات تعمل وتتعاون وتتفاعل معاً بفضل تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات (Information and Communication Technology) والتي مكنت الأعمال أن تدخل العالمية في نطاقها واستغلال الفرص، حيث تواجه المنظمات العالمية والمحلية العديد من التغيرات والتحديات سواء كانت منظمات صناعية أم خدمية، واخر هذه التحديات هي الأزمة الإقتصادية العالمية بسبب جائحة كورونا (Vidya and Prabheesh 2020)، مما ادى لظهور مفاهيم جديدة في إدارة المنظمات التي تسعى إلى تحقيق هدف البقاء والإسمرارية في عالم المنافسة، لذلك تقوم بتغيير أساليبها التقليدية التي لا

تتناسب مع ما تواجهه المنظمات من تحديات وتبني مفاهيم إدارية حديثة تمّكن المنظمة من التعامل مع التحديات التي تواجهها والتغلب عليها لتحقيق مستوى الأداء الأفضل.

ظهرت مصطلحات جديدة في عالم الأعمال مثل الأعمال الإلكترونية (E-Business) والتجارة الإلكترونية (E-Commerce) والحكومة الإلكترونية (E-Government) والتعاون الإلكتروني (E-Collaboration) والإدارة الإلكترونية (E-Management) والتسويق الإلكتروني (E-Markiting) والعديد من المسميات التي مكنت الأعمال من الإنفتاح على العالم والتعاون في سبيل تحقيق النمو والإسمرارية (موساوي، 2009).

وفي ظل ظهور العولمة وعالمية المنظمات يتم اليوم تصميم المنتج في منطقة من العالم وتصنيعه وتسويقه وإدارته في مناطق أخرى، ولا يمكن نجاح هذه المنظمات دون وجود أدوات تعاون إلكترونية للربط الداخلي والخارجي، إن التكنولوجيا التي تعمل على الربط بين عدة أطراف من خلال الأجهزة الإلكترونية لإنجاز أهداف محددة مشتركة وصريحة تسمى أدوات التعاون الإلكتروني (E-Collaboration Tools) . (Wang and Zhao 2019)

ويتم الربط بإستخدام أساليب إلكترونية جديدة حلت محل الأساليب التقليدية تزامناً مع ظهور التعاون السحابي (Cloud Collaboration)والذي يتم من خلاله المشاركة في تخزين المعلومات وتأليفها ونشرها من خلال إستخدام الحوسبة السحابية (Cloud Computing)، حيث يتم تخزين المعلومات في مكان تخزين واحد يسمح الوصول لها من قبل الجميع (Wang et al. 2020) مما ادى لتحسين اداء سلاسل التوريد وبالتالي تحسين اداء المؤسسات (Shannak,2013).

حيث تستخدم المنظمات التجارة التعاونية (Collaboration Commerce) في إستخدامها للتقنيات الرقمية التي مكنت الشركات من التعاون للتخطيط والتصميم والتطوير وإدارة بحوث المنتجات وإبتكار تطبيقات للتجارة الإلكترونية .

ذكر جعفري واحمد وداوال وزاياندهروودواي (Zayandehroodi,2010 Jafari,Ahmad,Dawal,And) أن أدوات التعاون الإلكتروني تؤثر بشكل إيجابي في وقت تصميم وإنتاج المنتجات ولها أيضاً تأثير إيجابي على التصنيع حسب رغبة الزبون (Customization) وبالسرعة المطلوبة في عالم شديد المنافسة، حيث ساهم هذا الأمر في بقاء المنظمات وإستمرارها، وأشار ليفيبفر وكاسيفي وليفيبيفر وليجر(Lefebvre,Cassivi,Lefebvre,and Leger,2003) أيضاً إلى أن لأدوات التعاون الإلكتروني أثر في تحسين وتعزيز أداء سلسلة التوريد، ومع ظهور الأزمة العالمية التي سببها فايروس كورونا أصبح تبني هذه الأدوات لإستمرارية المنظمات ليس خياراً، حيث زاد تبني هذه الأدوات وعلى نطاق واسع لإدامة العمل عن بعد لضمان إستمراية وبقاء تلك المنظمات، ومن هنا اتجه الباحث لدراسة اثر هذه الإدوات على الأداء التنظيمي في بيئة الأعمال الأردنية خاصة قطاع الخدمات والذي يتطلب ادامة وإستمرارية العمل مهما كانت الظروف (Business continuity).

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تسعى الإدارات إلى تحسين الأداء التنظيمي لأنه يعكس قوة المؤسسة وقدرتها على إستغلال الطاقات والموارد البشرية والمالية والتكنولوجية لحل المشاكل التي تواجهها، فالأداء التنظيمي هو المؤشر الذي يعكس وضع المنظمة، حيث كان وما زال

تحسين الأداء التظمي مشكلة معقدة خصوصاً في بيئة الأعمال المتغيرة وشدة المنافسة والثورة غير المسبوقة في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، ولهذا سعت الإدارات إلى إيجاد نظم وأدوات متطورة لمساعدة المنظمات على مختلف أنواعها في التكيف مع الظروف الجديدة، وملاحقة المنافسين بهدف الإسمرارية والتميز في أداءها التنظيمي فسعت الإدارات إلى إيجاد حلول تكنولوجية عصرية لتبقى على خط المنافسة بهدف البقاء والتميز مهما كانت الظروف المحيطه، زاد هذا التعقيد مع انتشار فايروس كورونا الذي اجبر جميع المنظمات حول العالم بالعمل عن بعد.

لهذا اتجهت إدارة المنظمات لإستغلال وتبني تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وأدواتها كأحد حلول المشاكل التنظيمية التي تنجت عن الأزمة، ومنها تبني أدوات التعاون الإلكتروني (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) وذلك لضمان إستمرارية العمل.

فأكد العديد من الباحثين ومنهم كو وأوبفمان وشواي (ko,olfman, and choi,2009) أن لأدوات التعاون الإلكتروني وأدوات نشر المعلومات تأثير إيجابي على رفع الأداء التنظيمي للشركات، وكذلك دراسة هاساندوست وكازيروني (Hassandoust, Kazerouni,2011) التي بيّن فيها أن لأدوات التعاون الإلكتروني تأثير على نشر المعرفة لنجاح المنظمات، ودراسة معايطة (Ma'aitah, 2012)التي أكد فيها أن المنظمات التي تستخدم أدوات التعاون الإلكتروني وتجعل ثقافة المنظمة مناسبة لتفعيل أدوات التعاون الإلكتروني تصل إلى أعلى درجات النجاح في أداءها وأداء أعمالها، ودراسة كوك (Kock,2000) التي بينّت أن لنشر المعرفة بين الإدارات المختلفة بإستخدام أدوات التعاون الإلكتروني وتقنيات العمل الجماعي تأثير على دعم المعرفة الفعالة لنجاح المنظمة، وبهذا يلاحظ أن لأدوات التعاون الإلكتروني تأثير على الأداء التنظيمي، وأن المنظمات حتى تكون فاعلة ومتميزة يجب عليها تأطير مجموعة متميزة من أدوات التعاون الإلكتروني تنفرد فيها لتشكل لها ميزات تنافسية تسهم في تحقيق نتائج أداء تنظيمي عالي ومتميز عن المنافسين.

ونتيجة لذلك لاحظ الباحث أن لأدوات التعاون الإلكتروني واستخدمها بالشكل الأمثل سينعكس على الأداء التنظيمي لشركة مجموعة الإتصالات الأردنية- أورانج، خاصة مع الإغلاقات التي اجبرت جميع المنظمات بالعمل عن بعد، ولكون الطبيعة المعقدة لعمل مثل هذه الشركات وحاجتها لتكون متقدمة خصوصا في ظل وجود شركات منافسة حيث جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي التالي :

1- ما أثر استخدام أدوات التعاون الإلكتروني على الأداء التنظيمي لشركة مجموعة الإتصالات الأردنية-أورانج ؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية :

أ. ما أثر استخدام أدوات التعاون الإلكتروني على الإنتاجية في شركة أورنج ؟

ب. ما أثر استخدام أدوات التعاون الإلكتروني على الجودة في شركة أورنج ؟

ت. ما أثر استخدام أدوات التعاون الإلكتروني على الإبتكار في شركة أورنج ؟

ث. ما أثر استخدام أدوات التعاون الإلكتروني على خدمة الزبائن في شركة أورنج ؟

ج. ما أثر استخدام أدوات التعاون الإلكتروني على العمل بروح الفريق الواحد في شركة أورانج ؟

3-1 نموذج الدراسة

يمثل الشكل رقم(1) نموذج الدراسة حيث يمثل الجزء الأيمن المتغير المسقل وأبعاده: أدوات الإتصالات الإلكترونية وأدوات المؤتمرات الإلكترونية وأدوات تنسيق التعاون ويمثل الجزء الأيسر المتغير التابع وأبعاده:الإنتاجية والجودة والإبتكار وخدمة الزبائن والعمل بروح الفريق الواحد.

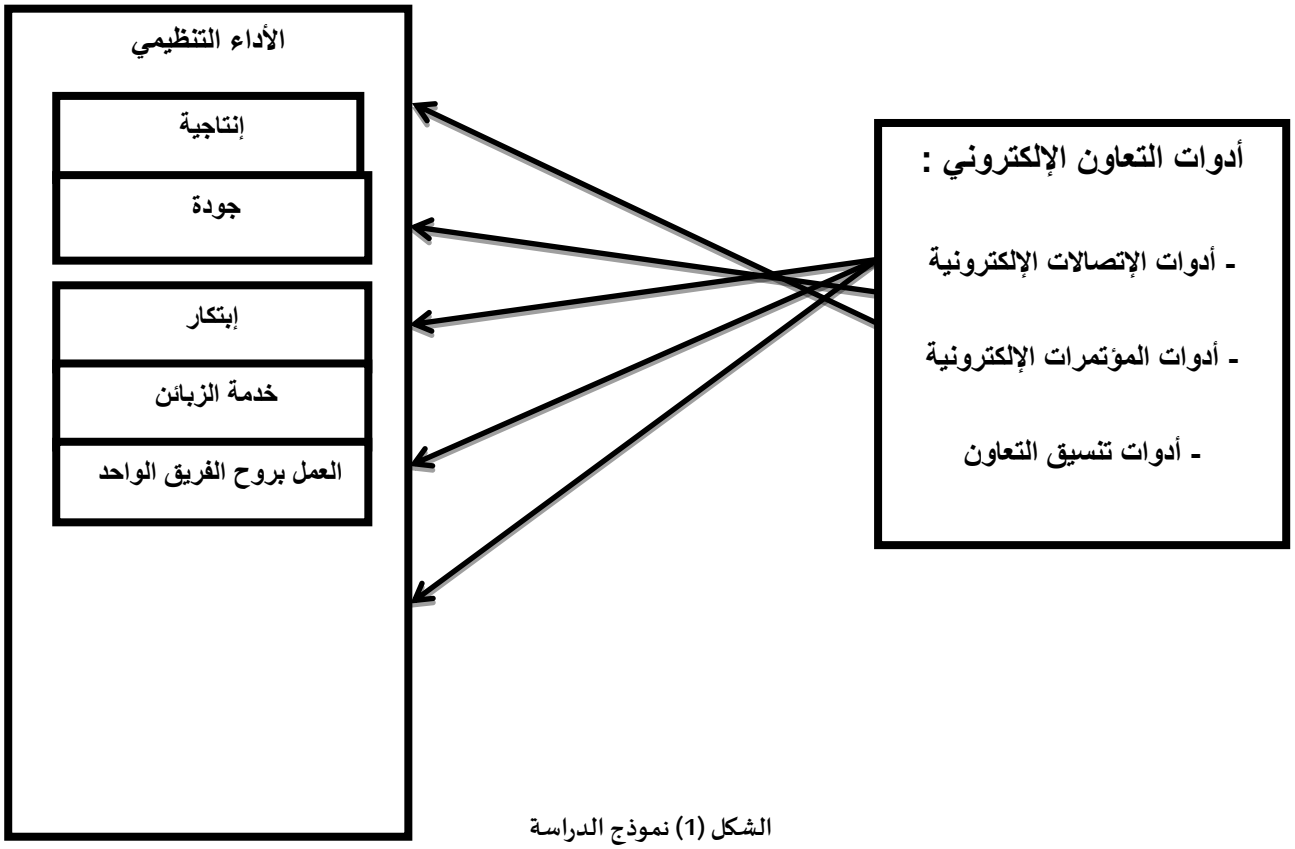

الشكل (1) نموذج الدراسة

المصدر: من اعداد الباحث بتصرف بعد الإطلاع على المراجع والدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث ومن هذه الدراسات والمراجع: (Laudon, and Laudon,2012) ، (Ma'aitah, 2012) (Sharabati, Jawad, and Bontis, 2010)، (Agarwal, Erramili, and Chekitan, 2003)(مخيمر، وأخرون،2000)، (جداية، 2008).

4-1 فرضيات الدراسة

إستناداً إلى مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية والتي سيجرى اختبارها:

الفرضية الرئيسية HO1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على اداء شركة أورانج والمتمثل في (الإنتاجية، الجودة، الإبتكار، خدمة الزبائن، العمل بروح الفريق الواحد) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ويشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الإنتاجية في شركة أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثانية H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الجودة في شركة أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثالثة H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الإبتكار في شركة أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الرابعة H01-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الخدمة المقدمة للزبائن في شركة أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الخامسة H01-5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية ، أدوات المؤتمرات الإلكترونية ، أدوات تنسيق التعاون) على العمل بروح الفريق الواحد في شركة أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

1-5 التعريفات الإصطلاحية:

التعريفات الإصطلاحية تشمل المتغيرات المستقلة والتابعة والمستخدمة فيها كما يلي:

1. **التعاون Collaboration:** العمل مع الآخرين لتحقيق أهداف مشتركة وصريحة وقد يكون التعاون لمدة قصيرة أو طويلة من الزمن وبين شخصين أو عدة أشخاص (Villamarín-García 2020)
2. **أدوات التعاون الإلكتروني E-Collaboration Tools:** مجموعة من تكنولوجيا الويب الجاهزة تستخدمها الشركات لإلتقاط وتوطيد وتركيز المعرفة في الشركة من خلال التشارك الإلكتروني في إنشاء المعلومات وتبادلها، كما يتم من خلالها إنشاء مساحات للعمل التعاوني المشترك إلكترونيا (Laudon, and Laudon,2012) (Rachmawati 2020) ، حيث يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف حسب طبيعة الأعمال التي تتم من خلالها:

- **أدوات الإتصالات الإلكتروني Electronic Communications Tools**: أدوات تستخدم لإرسال وإستقبال الرسائل والملفات والبيانات والوثائق بين العاملين وبالتالي تسهيل تبادل المعلومات مثل: البريد الإلكتروني (E-mail)، الشبكات الإجتماعية (Social networks)، تطبيقات التراسل الفوري (Instant messaging app) ، النشر الإلكتروني (Web Publishing). (Labanauskaitė, Fiore, and Stašys 2020)

- **أدوات المؤتمرات الإلكترونية Electronic Conferences Tools** :أدوات تعمل على تسهيل تبادل المعلومات لكن بطريقة أكثر تفاعلية مثل: المؤتمرات عبر الفيديو (Video Conferencing)، التراسل الفوري (Instant Messaging)، نظام الإجتماعات الإلكترونية (Systems Electronic Meeting) ، المهاتفة (Telephony). (Ma'aitah, 2012)

- **أدوات تنسيق التعاون Collaboration Coordination Tools**: أدوات تعمل على تسيير وإدارة الأنشطة الجماعية مثل: التقويمات الإلكترونية (Electronic Calendars)، أنظمة إدارة المشاريع (Project Management Systems) ، البرامج الإجتماعية

(Social Software) ، نظم إدارة المعرفة (Knowledge Management Systems) ، نظم تدفق العمل (Workflow Systems) . (Ma'aitah, 2012)

3- الاداء التنظيمي Organizational Performance: هو المخرجات أو الأهداف التي تسعى الإدارات إلى تحقيقها خلال فترة زمنية محددة أو هي النتائج التي تسعى المنظمات إلى تحقيقها (Morgan ,Douglas, Vorhies ,and Charlotte, 2009).

4- الإنتاجية Productivity: العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغها. كما تُعّرف بأنها نسبة الناتج إلى العناصر الداخلة في تكوينها وكما تعرف أنها نسبة المدخلات إلى المخرجات (حمود ،2009).

5- الجودة Quality: حالة ديناميكية مرتبطة بالمنتجات المادية والخدمات وبالأفراد والعمليات والبيئة المحيطة بحيث تتطابق هذه الحالة مع التوقعات (الدرادكة و شيلي،2002).

6- الإبتكار Innovation: حلول أو أفكار جديدة تتعامل مع المشكلات والتحديات الحالية وتخلق مخرجات إيجابية (الشيخ ،2013).

7- خدمة الزبائن Customer Service: أي أنشطة أو منافع يمكن أن يقدمها فريق لآخرين بإعتبارها حاجة معنوية جوهرية ولا يترتب عليها نقل الملكية (kotler,2004).

8- العمل بروح الفريق الواحد Esprit De Corps: يعرف الفريق الواحد بأنه: جماعة يتم إنشاؤها داخل الهيكل التنظيمي لتحقيق هدف أو مهمة محددة تتطلب التنسيق والتفاعل والتكامل بين أعضاء الفريق، ويعتبر أعضاء الفريق مسئولين عن تحقيق هذه الأهداف والفريق يعمل بروح واحدة لتمكين الأفراد من العمل الجماعي المنسجم كوحدة متجانسة (السديري، 2010).

1-2 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بأسلوبيه النظري والميداني، حيث قام الباحث بإستخدام وسائل جمع البيانات الأولية من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، كما قام الباحث بإستخدام الإسلوب الميداني لجمع البيانات من المصادر الأولية، وذلك عن طريق تطوير إستبانة بعد القيام بمقابلة إستكشافية لتحديد الأدوات الإلكترونية التي تستخدم بالفعل ليتم وضع الإستبانه على أساس المقابلة الإستكشافية والتي تخدم أهداف الدراسة، حيث تم توزيعها على أفراد مجتمع الدراسة لقياس أدوات التعاون الإلكتروني وأثرها على الأداء التنظيمي في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية – أورانج.

2-2 مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من موظفي المركز الرئيسي لشركة أورانج المتواجد في عمان وبلغ أفراد مجتمع الدراسة (566) موظف من إداريين وعاملين في كافة أقسام مبنى الإدارة، حيث تم إختيار عينة عشوائية بسيطة بعدد (270) من الموظفين والإداريين العاملين في في كافة أقسام المركز الرئيسي للشركة، بما يشكل (47%) من مجتمع الدراسة وتعتبر هذه العينة مناسبة حسب جدول SEKRAN UMA لإختيار عينة الدراسات حيث تم الإجابة على (261) إستبانه منها (250) إستبانه صالحة للتحليل.

3-2 وصف عينة الدراسة:

وفيما يلي وصفاً لإفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات: الجنس، المؤهل العلمي، العمر، الخبرة العملية، الوظيفة الحالية؛ جدول رقم (1).

جدول(1)

توزيع أفراد العينة وفقاً للمتغيرات الشخصية

المتغيرات	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	152	60.8
	أنثى	98	39.2
	المجموع	250	100.0
المؤهل العلمي	دبلوم	56	22.4
	بكالوريوس	140	56.0
	ماجستير	50	20.0
	دكتوراه	4	1.6
	المجموع	250	100.0
العمر	25 سنة فما دون	37	14.8
	35-26 سنة	71	28.4
	45-36 سنة	74	29.6
	56-46 سنة	46	18.4
	57 سنة فأكثر	22	8.8
	المجموع	250	100.0
الخبرة العملية	5 سنوات فأقل	34	13.6
	11-6 سنة	93	37.2
	15-12 سنة	79	31.6
	16 سنة فأكثر	44	17.6
	المجموع	250	100.0
الوظيفة الحالية	مدير عام	1	0.4
	مدير فرع	1	0.4
	مساعد مدير	1	0.4
	رئيس قسم	12	4.8
	موظف (إداري)	235	94
	المجموع	250	100

4-2 أسلوب جمع البيانات:

تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال مراجعة الأدبيات من كتب ودوريات ودراسات سابقة ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة؛ أما فيما يتعلق بجمع البيانات الأولية، فقد قام الباحث بتطوير إستبانة بالإعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة، ومن ثم توزيعها على أفراد عينة الدراسة مراعياً ما جاء بالمقابلة الإستكشافية لوضع فقرات الإستبانه من واقع الأدوات الإلكترونية المستخدمة فعلاً في الشركة محل الدراسة، وذلك بغرض قياس متغيرات هذه الدراسة، والتعرف على التعاون الإلكتروني وأثرها على الأداء التنظيمي في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية – أورانج.

5-2 أدوات الدراسة

أولاً: الإستبانه

قام الباحث بتطوير الإستبانه كوسيلة لجمع المعلومات حيث قام بالرجوع إلى الأدب السابق والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة لوضع فقرات الإستبانه وذلك لتحقيق أهداف الدراسة والتي تسعى لدراسة أدوات التعاون الإلكتروني وأثرها على الأداء التنظيمي في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية.

ثانياً: المقابلات الإستكشافية

قام الباحث بإستخدام أسلوب المقابلات الإستكشافية مع إدارة الشركة وذلك للتعرف عن قرب على أدوات التعاون الإلكترونية المستخدمة فعلاً في الشركة محل الدراسة (شركة أورانج) على أرض الواقع، والهدف من المقابلات الإستكشافية هو جمع معلومات مبدئية تساعد على تحديد اسئلة الإستبانه وأعداد العاملين، ويساعد البحث الإستكشافي على تحديد أفضل تصميم للبحث، وطريقة جمع البيانات وتحديد أسئلة الإستبانه بناء على ما هو موجود فعلاً على أرض الواقع من أدوات التعاون الإلكتروني، وتكونت أداة الدراسة المقابلات الإستكشافية من فقرتان:

الفقرة الأولى:

أولاً: ما عدد العاملين في مبنى إدارة شركة مجموعةالإتصالات الأردنية-أورانج ؟

ثانياً: ما عدد الإداريين في مبنى إدارة شركة مجموعةالإتصالات الأردنية-أورانج من (مدير عام، مدير فرع، مساعد مدير، رئيس قسم، موظف إداري) ؟

الفقرة الثانية: هل يتم إستخدام الأدوات التعاونية ؟ وتم ذكر الأدوات التي تستخدم بكثرة في الأعمال مع خيارين: يتم إستخدامها داخل الشركة (نعم)، لا يتم إستخدامها (لا) وبناء على الأجابة تم وضع اسئلة الإستبانه وإختيار عينة البحث.

6-2 ثبات أداة الدراسة:

تم تطبيق معادلة ثبات الأداة (كرونباخ ألفا) على جميع مجالات الدراسة والأداة ككل, والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2)

معاملات ثبات مجالات الإستبانه

الرقم	المجال	معامل كرونباخ ألفا
1	أدوات الإتصالات الإلكترونية	0.78
2	أدوات المؤتمرات الإلكترونية	0.79
3	أدوات تنسيق التعاون	0.83
أدوات التعاون الإلكتروني		0.89
1	الإنتاجية	0.83
2	الجودة	0.78
3	الإبتكار	0.76
4	خدمة الزبائن	0.81
5	العمل بروح الفريق الواحد	0.77
الأداء التنظيمي		**0.93**

يظهر من جدول (2) ما يلي:

- أن معاملات الثبات لمجالات أدوات التعاون الإلكتروني في مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج تراوحت بين (0.78-0.83) أعلاها لمجال " أدوات تنسيق التعاون" وجاء بعده مجال " أدوات المؤتمرات الإلكترونية " بمعامل ثبات بلغ (0.79)، وأخيراً جاء مجال " أدوات الإتصالات الإلكترونية" بمعامل ثبات بلغ (0.78)، كما بلغ معامل ثبات (أدوات التعاون الإلكتروني في مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج) (0.89)، وهي قيم مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

- معاملات الثبات لمجالات الأداء التنظيمي في مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج تراوحت بين (0.76-0.83) أعلاها لمجال " الإنتاجية " وجاء بعده مجال " خدمة الزبائن" بمعامل ثبات بلغ (0.81)، وأخيراً جاء مجال " الإبتكار " بمعامل ثبات بلغ (0.76)، كما بلغ معامل الثبات (الأداء التنظيمي) (0.93)، وهي قيم مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

7-2 تصحيح المقياس:

تكونت الإستبانه بصورتها النهائية من (47) فقرة، حيث استخدم الباحث مقياس ليكرت للتدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، وتم إعطاء موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق أبداً (1).

3. اختبارفرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية HO1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على أداء شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج والمتمثل في (الإنتاجية،الجودة، الإبتكار، خدمة الزبائن ،العمل بروح الفريق الواحد) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى H01-1:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية ، أدوات المؤتمرات الإلكترونية ، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الإنتاجية في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

للتأكد من صحة الفرضية الفرعية الأولى تم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد (Regression Multiple) للكشف عن أثر إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الإنتاجية في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يظهر من الجدول رقم (3) أن قيمة (R) بلغت (0.683) وبلغت قيمة (R2) (0.46) وهي تمثل قوة العلاقة بين إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية ، أدوات تنسيق التعاون) ومستوى الإنتاجية في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج ، وهناك أثر دال إحصائياً للمتغير المستقل على المتغير التابع، حيث بلغت قيمة (f) (71.792) بدلالة إحصائية (0.00)، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الإنتاجية في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، **وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الأولى وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الإنتاجية في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية – أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)".**

جدول (3)

تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الإنتاجية في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

أدوات التعاون الإلكتروني	الإنتاجية						
	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية	قيمة R	قيمة (R^2)	قيمة (β)	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
أدوات الإتصالات الإلكترونية	71.792	0.00	0.683	0.46	0.149	2.553	0.011
أدوات المؤتمرات الإلكترونية					0.041	0.618	0.537
أدوات تنسيق التعاون					0.568	9.184	0.000

- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية H01-2:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية ، أدوات المؤتمرات الإلكترونية ، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الجودة في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

للتأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية تم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد (Regression Multiple) للكشف عن أثر إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الجودة في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يظهر من الجدول (4) أن قيمة (R) بلغت (0.655) وبلغت قيمة (R^2) (0.42) وهي تمثل قوة العلاقة بين إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) ومستوى الجودة في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج، وهناك أثر دال إحصائياً للمتغير المستقل على المتغير التابع، حيث بلغت قيمة (f) (55.880) بدلالة إحصائية (0.00)، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية ، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الجودة في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، **وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الثانية وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الجودة في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)".**

جدول (4)

تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الجودة في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

أدوات التعاون الإلكتروني	الجودة						
	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية	قيمة R	قيمة (R^2)	قيمة (β)	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
أدوات الإتصالات الإلكترونية	55.880	0.00	0.655	0.42	0.214	3.211	0.002
أدوات المؤتمرات الإلكترونية					0.173	2.267	0.024
أدوات تنسيق التعاون					0.361	4.921	0.000

- **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة H01-3:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الإبتكار في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

للتأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة تم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية ، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الإبتكار في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يظهر من الجدول (5) أن قيمة (R) بلغت (0.701) وبلغت قيمة (R^2) (0.49) وهي تمثل قوة العلاقة بين إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) ومستوى الإبتكار في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج، وهناك أثر دال إحصائياً للمتغير المستقل على المتغير التابع، حيث بلغت قيمة (f) (71.621) بدلالة إحصائية (0.00)، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الإبتكار في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، **وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الثالثة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية ، أدوات المؤتمرات الإلكترونية ، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الإبتكار في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)"**

جدول (5)

تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الإبتكار في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

أدوات التعاون الإلكتروني	الإبتكار						
	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية	قيمة R	قيمة (R^2)	قيمة (β)	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
أدوات الإتصالات الإلكترونية	71.621	0.00	0.701	0.49	0.334	5.305	0.000
أدوات المؤتمرات الإلكترونية					0.104	1.441	0.151
أدوات تنسيق التعاون					0.363	5.234	0.000

- **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة H01-4:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى خدمة الزبائن في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

للتأكد من صحة الفرضية الفرعية الرابعة تم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى خدمة الزبائن في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يظهر من الجدول (6) أن قيمة (R) بلغت (0.710) وبلغت قيمة (R^2) (0.50) وهي تمثل قوة العلاقة بين إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) ومستوى خدمة الزبائن في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج، وهناك أثر دال إحصائياً للمتغير المستقل على المتغير التابع، حيث بلغت قيمة (f) (75.372) بدلالة إحصائية (0.00)، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها

(أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى خدمة الزبائن في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، **وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الرابعة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى خدمة الزبائن في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)".**

جدول (6)

تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى خدمة الزبائن في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

أدوات التعاون الإلكتروني	خدمة الزبائن						
	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية	قيمة R	قيمة (R^2)	قيمة (β)	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
أدوات الإتصالات الإلكترونية	75.372	0.00	0.710	0.50	0.470	7.558	0.000
أدوات المؤتمرات الإلكترونية					0.068	0.956	0.340
أدوات تنسيق التعاون					0.263	3.845	0.000

- **اختبار الفرضية الفرعية الخامسة H01-5:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى العمل بروح الفريق الواحد في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

للتأكد من صحة الفرضية الفرعية الخامسة تم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف أثر إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى العمل بروح الفريق الواحد في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يظهر من الجدول (7) أن قيمة (R) بلغت (0.691) وبلغت قيمة (R^2) (0.47) وهي تمثل قوة العلاقة بين إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) ومستوى العمل بروح الفريق الواحد في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج، وهناك أثر دال إحصائياً للمتغير المستقل على المتغير التابع، حيث بلغت قيمة (f) (67.922) بدلالة إحصائية (0.00)، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى العمل بروح الفريق الواحد في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، **وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الخامسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى العمل بروح الفريق الواحد في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)".**

جدول (7)

تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى العمل بروح الفريق الواحد في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية – أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

أدوات التعاون الإلكتروني	العمل بروح الفريق الواحد						
	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية	قيمة R	قيمة (R^2)	قيمة (β)	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
أدوات الإتصالات الإلكترونية	67.922	0.00	0.691	0.47	0.423	6.623	0.000
أدوات المؤتمرات الإلكترونية					0.006-	0.078-	0.938
أدوات تنسيق التعاون					0.358	5.103	0.000

ولإختبار الفرضية الرئيسية H-O1 والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على أداء شركة مجموعة الإتصالات الأردنية – أورانج والمتمثل في (الإنتاجية، الجودة، الإبتكار، خدمة الزبائن، العمل بروح الفريق الواحد) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على أداء شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج والمتمثل في (الإنتاجية ،الجودة، الإبتكار، خدمة الزبائن ،العمل بروح الفريق الواحد) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يظهر من الجدول رقم (8) أن قيمة (R) بلغت (0.0645) وبلغت قيمة (R^2) (0.41) وهي تمثل قوة العلاقة بين إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) وأداء شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج والمتمثل في (الإنتاجية، الجودة، الإبتكار، خدمة الزبائن، العمل بروح الفريق الواحد) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهناك أثر دال إحصائياً للمتغير المستقل على المتغير التابع، حيث بلغت قيمة (f) (58.401) بدلالة إحصائية (0.00)، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على أداء شركة مجموعة الإتصالات الأردنية – أورانج والمتمثل في (الإنتاجية، الجودة، الإبتكار، خدمة الزبائن، العمل بروح الفريق الواحد) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، **وبالتالي ترفض الفرضية الرئيسية وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على أداء شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج والمتمثل في (الإنتاجية، الجودة، الإبتكار، خدمة الزبائن، العمل بروح الفريق الواحد) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)".**

جدول (8)

تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على أداء شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج والمتمثل في (الإنتاجية، الجودة، الإبتكار، خدمة الزبائن، العمل بروح الفريق الواحد) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

أدوات التعاون الإلكتروني	الأداء التنظيمي						
	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية	قيمة R	قيمة (R^2)	قيمة (β)	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
أدوات الإتصالات الإلكترونية	58.401	0.00	0.645	0.41	0.043	0.706	0.481
أدوات المؤتمرات الإلكترونية					0.066-	0.942-	0.347
أدوات تنسيق التعاون					0.664	10.260	0.000

4. النتائج

من خلال عرض نتائج التحليل الإحصائي السابقة وإختبار فرضيات الدراسة يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الإنتاجية في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الجودة في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى الإبتكار في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية – أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى خدمة الزبائن في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية – أورانج عند مستوى الدلالة (0.05 $\alpha \leq$).
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على مستوى العمل بروح الفريق الواحد في شركة مجموعة الإتصالات الأردنية – أورانج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التعاون الإلكتروني بفئاتها (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) على أداء شركة مجموعة الإتصالات الأردنية –أورانج والمتمثل في (الإنتاجية، الجودة، الإبتكار، خدمة الزبائن، العمل بروح الفريق الواحد) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

5. التوصيات:

بناءً النتائج أوصت الدراسة بما يلي:

- ضرورة تبني المزيد من أدوات التعاون الإلكتروني (أدوات الإتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) كبديل للعمل التقليدي في حالة اي أزمات مستقبلية مشابهه تجبر المنظمة على العمل عن بعد وذلك لضمان إستمرارية العمل (Business Continuity) .
- ضرورة أن تفعّل شركة أورانج إستخدام أدوات الإتصال الإلكترونية بشكل أكبر في مجال العمل لما لها من اثر على تحسين الاداء التظيمي والمتمثل في (الإنتاجية، الجودة، الإبتكار، خدمة الزبائن، العمل بروح الفريق الواحد).
- ضرورة أن تفعّل شركة أورانج إستخدام أدوات المؤتمرات الإلكترونية في اتخاذ القرارات.
- ضرورة زيادة إستخدام أدوات تنسيق التعاون مع كل من الموردين والموزعين والزبائن لحل المشكلات التي تتعلق بالخدمات .
- ضرورة تحديث وملاحقة التطور في أدوات التعاون اللإلكتروني وإستخدام أحدث الأدوات للإستفادة منها لتحقيق الفائده التنظيمية.
- ضرورة زيادة إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني لتدريب وتنمية العاملين وزيادة معرفتهم.
- تفعيل إستخدام أدوات الاتصالات الإلكترونية لإنشاء المنتديات والمجموعات للتواصل وتبادل الخبرات والمعلومات والمستجدات في مجال العمل.
- ضرورة دعم الإدارة العليا لشركة أورانج لزيادة إستخدام أدوات التعاون الإلكتروني في العمل وتحفيز العاملين على إستخدامها.

المصادروالمراجع:

العربية:

الشيخ ،عمر (2013) ، دور رأس المال المعرفي في تحقيق الإبتكار لدى عمداء الكليات في الجامعات السورية "دراسة ميدانية"،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية ،21(2)،365-385.

السديري ، أحمد (2010)، اراء العاملين في القطاع الخاص في سلطنة عمان عن مهارات مدراءهم في فريق العمل، رسالة ماجستير غير منشورة. الأكاديمية العربية البريطانية ، الجامعة الإفتراضية الدولية ، بريطانيا .

حمود، خضير(2009) . إدارة الجودة الشاملة،(ط4) ، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

حمود، خضير(2009) . إدارة الجودة الشاملة،(ط4) ، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الدرادكة،مأمون شيلي،طارق (2002)، الجودة في المنظمات الحديثة ،(ط1)،عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع.

موساوي، محمد (2009).أثر إستخدام نظم المعلومات على أداء المؤسسات الإقتصادية دراسة تطبيقية على شركات التأمين في

الجزائر، المؤتمر الثاني لكلية الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، 14-15 نيسان 2009، ص 1-31.

الجداية، محمدنور(2008)، مستوى إستخدام أدوات تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات وأثره على الأداء التنظيمي في الشركات الصناعية الأردنية ،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 4(2)،164-192.

الدرادكة،مأمون شيلي،طارق (2002)، الجودة في المنظمات الحديثة ،(ط1)،عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع.

مخيمر واخرون،(2000). قياس الأداء المؤسي للأجهزة الحكومية(ط1)، القاهرة : المنظمة العربية لتنمية الإدارة.

الأجنبية:

Labanauskaitė, Daiva, Mariantonietta Fiore, and Rimantas Stašys. 2020. "Use of E-Marketing Tools as Communication Management in the Tourism Industry." *Tourism Management Perspectives* 34(November 2019).

Vidya, C. T. and K. P. Prabheesh. 2020. "Implications of COVID-19 Pandemic on the Global Trade Networks." *Emerging Markets Finance and Trade* 56(10):2408–21.

Villamarín-García, José Manuel. 2020. "Contributions from Organisational Collaboration to Business Intelligence Solutions Success." *International Journal of Business Information Systems* 33(1):103–31.

Wang, Zhiying, Nianxin Wang, Xiang Su, and Shilun Ge. 2020. "An Empirical Study on Business Analytics Affordances Enhancing the Management of Cloud Computing Data Security." *International Journal of Information Management* 50(March 2018):387–94.

Rachmawati, Ike Kusdyah. 2020. "Collaboration Technology Acceptance Model , Subjective Norms and Personal Innovations on Buying Interest Online." *International Journal of Innovative Science and Research Technology* 5(11).

Wang, Ye and Liping Zhao. 2019. "Eliciting User Requirements for E-Collaboration Systems: A Proposal for a Multi-Perspective Modeling Approach." *Requirements Engineering* 24(2):205–29.

Laudon, Kennth C and Laudon (2012), jane .Management Information Systems: Managing the Digital Firm (12th edn) , Prentice- Hall International, Inc., New Jersey, Upper Saddle River.

Ma'aitah,Mohamad (2012).Using Electronic Collaborative Media according Organizational Culture, International journal of Computing Application, 37(5),42-49.

Hassandoust , Farkhondeh Kazerouni ,Mehdy (2011). Implication Knowledge Sharing through E-Collaboration and Communication tools, Journal Of Knowledge Management,Economics and Information Technology,1(3) ,1-9.

Jafari,Marjan Ahmad,Shamsuddin Dawal,Siti And Zayandehroodi,hadi (2010) .The effects of electronic collaboration in reducing production time :product Design process in SMEs , proceeding of the

international multiconference of engineers and computer scintissts,Hong kong , 17-19 march,2010,1-5 .

Sharabati, A Jawad, S , And Bontis, N (2010). Intellectual Capital and Business Performance in the Pharmaceutical Sector of Jordan. Management Decision Journal , 48(1) , 105-131.

Ko,ilsang Olfman,Lorne And Choi,Sujeong (2009) .The impact of Electronic Collaboration and information Exploitation capability on Firm performance :Focusing on Suppliers using Buyer-Dominated introrganizational information System, international Journal of e-collaboration, 5(2),1-17.

Morgan ,Neil Douglas ,A Vorhies, W And Charlotte, H (2009) . Market Orientation:Marketing Capabilities and Firm Performance ,Strategic Management Journal,30(1),909_920.

Kotler , Armstrong (2004) , Principles of marketing, (10'th ed), Prentice Hall, New Jersey.

Agarwal, S. Erramilli, M.K,and Chekitan, S.D. (2003), Market orientation and performance in service firms: role of innovation, Journal of Services Marketing, 17(1), 68-82.

Lefebvre,Elisabeth Cassivi,Luc Lefebvre,Louis And Leger,Pierre (2003) .An Empirical investigation of the impact of electronic collaboration tools on the performance of a supply chain , Hawaii International Conference on System Sciences, Hawaii,6-9 jun 2003,1-38.

Kock,Ned (2000) .Sharing Interdepartmental knoledge using Collaboration Technologies:Action Reserch Study, Journal of Information Technology Impact ,2(1) ,5-10.

مواجهة تداعيات كورونا في الجزائر: بين التدابير الاحترازية والحلول التشريعية الجذرية

Confronting the repercussions of Corona in Algeria between precautionary measures and legislative solutions

د- سالمي وردة ، د- بوحلايس الهام
SALMI Ouarda , BOUHLAIS Ilhem
أستاذة محاضرة أ ، كلية الحقوق جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، قسنطينة / الجزائر
Professor Lecturer, Faculty of Law, University of the Brothers Mentouri Constantine 1, Constantine / Algeria,
أستاذة محاضرة أ ، كلية الحقوق جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، قسنطينة / الجزائر
Professor Lecturer, Faculty of Law, University of the Brothers Mentouri Constantine 1, Constantine / Algeria,

الملخص:

في سياق سعي كل الدول لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، كان للجزائر استراتيجيتها لاستيعاب الانعكاسات الكبيرة لهذه الجائحة باتخاذها العديد من التدابير الاحترازية في محاولة للموازنة بين العديد من المتطلبات التي تتراوح بين أولوية حماية الصحة العمومية وضرورة ضمان الحد الأدنى لشروط المعيشة وغيرها من المتطلبات، وقد كانت ممارسة الأنشطة الاقتصادية من أكثر الجوانب تأثرا بالجائحة. وفي مواجهة أولى لكل تلك التداعيات تم إقرار جملة من التدابير الاحترازية التي تنوعت بين التدابير الأولية من قبيل فرض إجراء الحجر الصحي وتقييد حرية تنقل الأشخاص وتقييد وتعليق ممارسة العديد من الأنشطة الاقتصادية خاصة،تجنبا لمخاطر التقارب بين الأفراد...إلخ، وبين تلك الهادفة إلى تكييف النصوص التشريعية مع مقتضيات الظروف الصحية.

إلا أن اعتماد هذه التدابير لا يعني غياب حلول تشريعية جذرية لمواجهة تداعيات الجائحة وتراكمات الأزمة الاقتصادية بشكل عام، فقد تضمنت نصوص القانون الجزائري تجاوبا معتبرا مع تلك التحديات، على غرار الإصلاحات في المجال المصرفي والاستثمار الأجنبي، وفي إطار هذه الحلول، فإنه يعول على العديد من الرهانات للخروج من الأزمة، تتمثل هذه الرهانات أساسا في تنظيم التجارة الالكترونية وتعزيز أنظمة الدفع الالكتروني.

الكلمات المفتاحية: تدابير احترازية، حلول تشريعية، تداعيات كورونا، رهانات المواجهة.

Abstract:

To confront the repercussions of the pandemic Covid 19, Algeria, as all countries in the world, set a strategy to absorb the perilous effects of this pandemic by taking many precautionary measures in an attempt to balance the requirements of protecting public health and the need to ensure the minimum living conditions. The practice of economic activities was among the most affected aspects. As a first attempt to confront the pandemic repercussions a set of measures have been approved, the most prominent of which are imposing quarantine, restricting the freedom of movement of people and restricting and suspending the practice of many economic

activities to avoid the risks of rapprochement between individuals. In addition to the previously mentioned measures, radical legislative solutions have been figured out; the provisions of the Algerian law included a significant response to these challenges, such as regulating electronic commerce, strengthening electronic payment systems, economic control and creating balance in the market, that witnessed panic and turmoil in the early spread the virus, as well as consumer protection rules.

Key words : precautionary measures, legislative solutions, repercussions of Corona, stakes of repercussions.

مقدمة:

ترتب عن جائحة كورونا العديد من الانعكاسات السلبية التي مست مختلف مظاهر الحياة الإنسانية، ولقد كان للمجال الاقتصادي الحظ الأوفر من هذه الانعكاسات؛ حيث تأثرت اقتصاديات الدول بشكل بارز من تداعيات الجائحة التي أحدثت وضعا استثنائيا غير مألوف،بسبب حالة الغلق العام والمفاجئ لحركة النشاط الاقتصادي في سياق التدابير الاحترازية المتخذة في أغلب الدول للوقاية والحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)ومكافحته.

والجزائر على غرار الدول التي اجتاحها الفيروس لم تكن في منأى عن هذه التداعيات؛ فقد تضرر اقتصادها بشكل ملحوظ،خاصة باعتباره اقتصادا ريعيا قائما على إيرادات النفط، حيث شهدت الأسواق تهاوي أسعار الأخير وتراجع الطلب عليه، إلى جانب تحديات أخرى كبيرة واجهها الاقتصاد الجزائري كزيادة الطلب على السلع الغذائية الاستراتيجية ، نقص العرض في المستلزمات والأدوات الطبية ، تعطل كبير في الحركة التجارية بسبب اضطرار السلطات إغلاق القطاعات التجارية، خاصة تلك التي يكون فيها احتكاك مباشر بين متلقي الخدمات ومزوديها، زيادة معدلات البطالة ، فقدان الوظائف ، خسائر جد معتبرة للمصانع والشركات ناهيك عن التضرر الكبير لقطاع الطيران نتيجة قرار إغلاق الحدود... الخ(الهرش: 2020 ، ص ص 121-126)(بولعراس : 2020، ص ص 168-170). هذه التحديات التي واجهها الاقتصاد الجزائري استدعت وضع إستراتيجية محكمة للتخفيف من حدة تداعيات الجائحة والحد من انتشار الفيروس.

الجزائر لم تعلن حالة الطوارئ(المادة 105دستور2016 ، المادة 97دستور2020) بل أصدر الوزير الأول مجموعة مراسيم تنفيذية تخص تدابير الوقاية من فيروس كورونا ومكافحته. حيث تظهر أهمية النصوص التنظيمية في مثل هذه الظروف من ناحية كونها أكثر ملاءمة في الاستجابة لضرورات التدخل السريع والمرن للحد من انتشار الجائحة أو للتخفيف من بعض التعقيدات الإجرائية التي لا تتلاءم مع مقتضيات الحجر الصحي. ولقد تم في سياق هذه التدابير تقييد الحريات العامة حفاظا على الصحة العمومية،كما تم إصدار نصوص قانونية أخرى في سياق محاولة تكييف الممارسة الاقتصادية مع تداعيات الجائحة.

لكن، ورغم ضرورة هذه التدابير الاحترازية في مواجهة تداعيات الجائحة القريبة، فإن آثار هذه الأخيرة على المدى البعيد من ناحية والتراكمات السلبية التي خلفتها الأزمات الاقتصادية بشكل عام من ناحية ثانية، تحتاج إلى حلول تشريعية جذرية على مستوى التشريعات ذات الهدف الاقتصادي.

من هذا المنطلق تبدو الأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع الورقة البحثية كونها تعالج التجربة الجزائرية في مواجهة تداعيات الجائحة في المجال الاقتصادي، لبحث ما إذا كانت التدابير المتخذة مناسبة وما إذا كانت التشريعات الاقتصادية قد تضمنت حلولا جذرية لتداعيات الجائحة.

لذا يكون الهدف جليا من هذه الدراسة هو التعرف على التدابير الاحترازية التي اتخذتها السلطات العمومية في الجزائر لمواجهة تداعيات الجائحة بالأخص ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي والتعرف على الاستعدادات التشريعية في القوانين الاقتصادية بالجزائر لمواجهة التحديات التي فرضتها تداعيات الجائحة

هذا ما ساقنا إلى التساؤل التالي: **كيف واجهت الجزائر تداعيات جائحة كورونا ؟وهل كانت التدابير الاحترازية المتخذة والحلول التشريعية في مستوى تحدي تداعياتها ؟**

في محاولة للإجابة عن هذه التساؤلات استعنا بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي من أجل الإحاطة بكيفية تعامل الجزائر مع تداعيات الجائحة وتقييم ما تم اتخاذه من تدابير احترازية وحلول تشريعية في مواجهتها، مع الإشارة إلى أننا ركزنا من خلال هذه الورقة البحثية على الأحكام التي نراها أكثر تأثيرا وأهمية من الناحية الاقتصادية.

وتبعا للإشكالية المطروحة، فإننا سوف نعتمد في تناول الورقة البحثية على تقسيم ثنائي على الشكل التالي:

أولا: التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة كورونا في الجزائر.

ثانيا: الحلول التشريعية الجذرية ورهانات المواجهة الفعلية لتداعيات الجائحة.

أولا: التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا في الجزائر

في سياق الجهود المبذولة للتعامل مع الضرورات التي فرضتها جائحة كورونا في الجزائر حماية للصحة العامة ومنع انتشار العدوى كان لزاما اتخاذ تدابير على وجه السرعة في إطار الوقاية الصحية والتباعد الاجتماعي اللذان أضحيا من أساسيات الحياة الإنسانية كفلسفة جديدة للتعايش مع الفيروس.

حتمية لا مفر منها أن يتم اتخاذ قرارات صعبة بشكل مستعجل ولو تسببت في تضرر الممارسة الاقتصادية للأنشطة، ولقد تنوعت التدابير المتخذة في هذا الإطار بين قرارات صادرة عن المجلس الأعلى للأمن ومراسيم تنفيذية موقعة من الوزير الأول وتعليمات خاصة بكل قطاع(المرسوم التنفيذي 20-69 ، المرسوم التنفيذي 20-70 ،المرسوم التنفيذي20-72) من التدابير المتخذة والتي مست المجال الاقتصادي من أجل الحد من انتشار الفيروس ومواجهة تداعياته ،غلق المجال الجوي ، تعليق ممارسة أنشطة تجارية وتقييد ممارسة أنشطة تجارية أخرى ، الأمر الذي نجم عنه مساس مباشر بمبادئ دستورية على غرار مبدأ حرية الاستثمار والتجارة (المادة 61 مرسوم رئاسي 20-442) وتأثر الممارسة الاقتصادية **(1)**، لتتعزز هذه التدابير الأولية لاحقا باتخاذ تدابير احترازية أخرى في محاولة لتكييف بعض الأحكام القانونية لاستيعاب مقتضيات الوضع الصحي **(2)**

- تأثر الممارسة الاقتصادية بالتدابير الاحترازية الأولية المتخذة للوقاية والحد من انتشار فيروس كورونا

تطبيقا للنصوص التنظيمية الصادرة بشأن تدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته بالنظر لخطورة الوباء و سرعة انتشاره وعدم وجود علاج أو لقاح مؤكد وفعال،بهدف الحد من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وأماكن العمل (عبد الحميد،ملوك:2020،ص96)(المادة1/ف2مرسوم تنفيذي 20-69) ، كان للتدابير الاحترازية الأولى التي تم اتخاذها بهذا الشأن بالغ الأثر على الممارسة الاقتصادية ، بتقييد مبدأ حرية الاستثمار والتجارة والمقاولة و بتقييد ممارسة نشاطات تجارية وتعليق ممارسة أنشطة تجارية أخرى**(1-1)**.

إلا أن تدابير تقييد وتعليق الأنشطة التجارية كانت محددة الزمان والمكان في كل مرة يتم تطويعها بحسب ما تقتضيه الضرورة إلى أن تقرر التخفيف التدريجي من نظام الوقاية والعودة شيئا فشيئا للسيرورة المعتادة باحترام قواعد التباعد الاجتماعي وتدابير الوقاية **(1-2)**، وبعض التدابير الاخرى في مواجهة الجائحة **(1-3)**

1-1 - تقييد ممارسة أنشطة تجارية وتعليق ممارسة أنشطة تجارية أخرى

رغم أن الأصل في ممارسة الأنشطة التجارية هو الحرية، حرية اختيار النشاط، حرية الاستغلال وإدارة الأعمال وتسيير نشاط المؤسسة، هذه الحرية تم المساس بها في سياق التدابير الاحترازية المتخذة للوقاية والحد من انتشار فيروس كورونا بالنظر إلى مخاطر انتشار جائحة كورونا، والتي اعتبرت ظرفا غير عادي ، تم فرض قيود على حرية التنقل(المادة 49من المرسوم الرئاسي20-442) بشكل عام على كامل التراب الوطني لفترة زمنية محددة (14 يوم قابلة للتمديد عند الاقتضاء) ، لتتقيد بذلك حرية التنقل لممارسة الأنشطة الاقتصادية حيث يتعذر بذلك على التجار والعمال التنقل لمحلاتهم و أماكن عملهم. في ظل التوقف الكلي لوسائل نقل الأشخاص سواء الجماعية أو الفردية الخاصة أو العمومية(المادة 3من المرسوم التنفيذي 20-69) تتأثر لاشك الحركة التجارية عموما وتغلق المحلات التجارية بسبب صعوبة تنقل التجار وحتى الزبائن إلى الأسواق والفضاءات التجارية ، حتى وإن تم النص على الترخيص بنشاط نقل المستخدمين ، فذلك حتما يقتصر على المصانع والمساحات التجارية الكبرى التي يمكن لها تخصيص حافلات لنقل العمال(ضويفي ، بن مبارك : 2020، ص 263) كما تم وضع 50% من العمال والمستخدمين في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر(المادة 15مرسوم تنفيذي 20-70) ،الأمر الذي سيتسبب حتما في تقييد نشاط المؤسسات والشركات والمصانع وينعكس لا محالة بشكل سلبي،سواء من حيث رقم أعمالها والوفاء بالتزاماتها و كذا دفع الأجور العمال الذين تم وضعهم في عطلة إجبارية.

هذا ناهيك عن ضرورات التقيد بتدابير التباعد الاجتماعي بالنسبة للأنشطة التجارية المسموح بممارستها خاصة تلك المتعلقة بمواد التموين الأساسية التي لا يستغني عنها المستهلك (المواد الغذائية، المخابز، الملبنات، الصيانة والتنظيف المواد الصيدلانية وشبه الصيدلانية وكل الأنشطة التي تكتسي طابعا حيويا ، حيث يتعين على التجار الممارسين للأنشطة التجارية المسموح بها تطبيق تدابير الوقاية من فيروس كورونا والتي من أهمها : احترام مسافة التباعد المقدرة بمتر واحد على الأقل بين شخصين ، سواء بين التجار أو العمال أنفسهم أو بين الزبائن (المستهلكين) تفاديا لانتقال عدوى الإصابة بالفيروس.

تجدر الإشارة أنه يقع على عاتق التجار والممارسين للأنشطة التجارية المسموح بها واجب فرض احترام قواعد التباعد حسب المادة 13 من المرسوم التنفيذي 20-70، ويمكن له حتى الاستعانة بالقوة العمومية لفرض الالتزام بهذه التدابير في حال واجهته صعوبة في ذلك،لأنه في حال مخالفة تدابير التباعد يتعرض صاحب المحل لعقوبات إدارية(ضويفي ، بن مبارك :2020، ص262) كما تقرر تعليق ممارسة العديد من الأنشطة التجارية بحسب ما ورد في المرسوم التنفيذي 20-69 السالف الذكر بالنظر لسرعة انتقال الفيروس بين الأفراد في الأماكن العمومية باللمس والاحتكاك، من الأنشطة التجارية التي شملها قرار التعليق:

- تعليق نشاط نقل الأشخاص:تم تعليق نشاط نقل الأشخاص بكل أنواعه خاصة النقل البري للمسافرين سواء النقل الحضري وشبه الحضري بين البلديات والولايات، النقل الجوي للمسافرين، النقل الجماعي بسيارات الأجرة... يستثنى من ذلك وسائل نقل البضائع وبشكل خاص تلك التي تنقل السلع والبضائع ذات الاستهلاك الواسع.
- غلق محلات بيع المشروبات والمطاعم.
- غلق فضاءات الترفيه والتسلية والعرض.
- تعليق ممارسة النشاطات التجارية بالتجزئة،باستثناء الأنشطة التي تمون السكان بالمواد الأساسية.

دون أن ننسى سلطة الوالي في غلق محلات أو تعليق ممارسة نشاطات تجارية (المادة 5مرسوم تنفيذي20-69، والمادة11مرسوم تنفيذي 20-70)

كلها تدابير ضيقت على الممارسة الاقتصادية بشكل عام، رغم محاولات السلطات المختصة تطويعها بحسب تطور الوضعية الوبائية من حيث الزمان ومن حيث المكان بغية التحكم في تسيير الأزمة ككل إلى أن بدت بوادر التخفيف من التدابير المعتمدة من أجل الوقاية من انتشار فيروس كورونا.

2-1 - التخفيف التدريجي من تدابير تقييد وتعليق ممارسة الأنشطة التجارية

كما سبق بيانه كان لتدابير الوقاية والحد من انتشار فيروس كورنا وقع شديد على ممارسة الأنشطة الاقتصادية عموما بالنسبة للكثير من المهن بالنظر لفرض إجراءات الحجر المنزلي والتقييد الكبير للحركة التجارية، حيث كان يتم في كل مرة تمديد إجراء الحجر الجزئي المنزلي بحسب تضرر الولايات بين تشديد وتخفيف.

بالنظر للتضرر الكبير لأصحاب المهن من التدابير المتخذة في إطار الوقاية والحد وانتشار فيروس كورنا ، فقد تقرر منح مساعدة مالية لفائدة أصحاب المهن المتضررة بمقتضى المرسوم التنفيذي 20-211 وقد حدد المساعدة المالية المذكورة بمبلغ 30000 دج في الشهر ، تدفع لمدة 3 أشهر تعويضا عن الخسائر المرتبطة بفترة الحجر الصحي ، وتمنح المساعدة المالية على أساس تقييم دقيق لوضعية كل فئة مهنية خلال الأربعة أشهر الأولى لانتشار الوباء (مارس ، أبريل ، ماي ، جوان) صدر تطبيقا لهذا المرسوم قرارا وزاريا مشترك من وزارة المالية بتاريخ 12 سبتمبر 2020 يحدد كيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي 20-211 حيث وضح القرار الشروط المطلوبة للاستفادة من المساعدة المالية(المادة 5 من القرار الوزاري)كما بين المعنيين بالمساعدة في المادة 4 منه، التي ورد فيها بأنه: " تمنح المساعدة المالية المذكورة في المادة 2 أعلاه لكل شخص يمارس مهنة تم تعليق نشاطها مؤقتا في إطار التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية خلال فترة الحجر الصحي".

هذا وقد بدت ملامح التخفيف من نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته ابتداء من 15 أوت 2020 في إطار المرسوم التنفيذي 20-225 باستئناف بعض الأنشطة التجارية في ظل الاحترام الصارم باحتياطات الوقاية الصحية ،حيث تم الترخيص باستئناف نشاط الفنادق والمقاهي والمطاعم ، و الدخول للشواطئ وأماكن النزهة والراحة وفضاءات الاستجمام والترفيه ...إلخ، لتستعيد الأنشطة الاقتصادية حركيتها شيئا فشيئا.

لتتعزز تدابير تخفيف نظام الوقاية من انتشار الكورونا بمقتضى المرسوم التنفيذي 20-238 عند التنفيذ الصارم للبروتوكول الصحي بالنسبة لنشاطات رياض ودور الحضانة المكتبات المتاحف، مع رفع إجراء العطلة الاستثنائية...الاستئناف التدريجي لنشاط النقل الحضري للأشخاص العمومي والخاص.

3-1 - بعض التدابير الأخرى في مواجهة الجائحة

من التدابير الاحترازية التي تم اتخاذها في مواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة إجراء تسهيلات جمركية وضريبية،تأجيل تقديم الإقرارات ودفع الرسوم والضرائب كإجراء استثنائي لا يترتب عليه أي عقوبة تأخير، تسهيل إجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة مع التسريع في الإجراءات المصرفية المرتبطة بها تماشيا مع الحالة الاستثنائية التي يعيشها المواطن.

- تخفيف إجراءات جمركة التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا .

وفي هذا السياق صدر المرسوم التنفيذي 20-109 الذي تضمن تدابير استثنائية تخص عمليات الإنتاج والاستيراد التي يقوم بها المتعاملون المعتمدون قانونا لدى مصالح وزارة الصحة.

في إطار مواجهة تداعيات الجائحة وتلبية لزيادة الطلب على المستلزمات الطبية قد ترخص المصالح المختصة للوزارة المكلفة بالصحة بصفة استثنائية حتى للمتعاملين غير المعتمدين للقيام بعمليات استيراد المستلزمات الطبية وتجهيزات الكشف الموجهة للتبرع مجانا.

وفي هذا الصدد يعفى المتعاملون المرخص لهم باستيراد المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية من الأحكام المتعلقة بالشروط التقنية لاستيراد المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري المنصوص عليها في التشريع المعمول به

ويمكن من امتيازات تحفيزية وكذا إجراءات جمركية مبسطة تحددها إدارة الجمارك.

2- التدابير الاحترازية الهادفة إلى تكييف بعض النصوص لاستيعاب تداعيات الجائحة

يمكن وصف التدابير الاحترازية في ظل جائحة كورونا بأنها إجراءات استثنائية ظرفية يتم اتخاذها قصد التكيف مع وضعية طارئة غير مألوفة، بحيث يصبح معها تطبيق الأحكام القانونية الموجودة غير ممكن أو لا يحقق الأهداف المرجوة.

ورغم أن العديد من القوانين قد كانت محل تدخل من الدولة قصد مواءمتها مع الوضع الراهن، إلا أن أهميتها تختلف بحسب درجة تأثيرها على الحياة الاقتصادية، وهو ما يدفعنا إلى التركيز عليها أكثر من غيرها. ومن بين النصوص التي اتخذت في ظلها هذه التدابير نذكر المرسوم الخاص بالصفقات العمومية، (2-1)بالإضافة إلى التدابير المتخذة في مجال القروض المصرفية(2-2).

بالفعل تدابير احترازية كثيرة اتخذت في مواجهة تداعيات الجائحة بالخصوص على الصعيد الاقتصادي يا ترى هل أثبتت جدواها في المواجهة (2-3)

2-1 - التدابير الاحترازية المتخذة في إطار الصفقات العمومية

نتج عن فرض الحجر الصحي جراء جائحة كورونا صعوبة في تطبيق بعض أحكام المرسوم 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية، وعلى إثر ذلك صدر المرسوم الرئاسي 20-237الذي تضمن بعض التسهيلات في مجال إبرام الصفقات بما يتناسب مع مقتضيات الجائحة.

وبالرجوع إلى هذا التنظيم، يمكن الوقوف على ملاحظة هامة مفادها أن نصوص هذا الأخير تعبر في مجموعها عن الطابع الاستثنائي لهذه الأحكام، ويبدو ذلك من خلال:

- تقييد تطبيق الأحكام الاستثنائية بالاستعجال الملح، كما ورد ضمن المادة الرابعة منه.

- عدم استبعاد أحكام المرسوم 15-247 بشكل كلي، وفرض التقيد بأحكامه غير المتعارضة مع هذا المرسوم.

كما يلاحظ أيضا أن المرسوم 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العمومي قد أشار في العديد من أحكامه إلى الحالات الاستثنائية بما يمكن من القول أنه يستوعب بعض التدابير التي كشف عنها مرسوم 20-237، وهو ما يجعلنا نميز بين التدابير التي تدخل في إطار الحالات الاستثنائية التي أشار إليها المرسوم 15-247 **(2-1-1)**وتلك التي خرجت عن أحكامه**(2-2-1)**.

2-1-1 - التدابير التي تمثل حالات استثنائية وفق المرسوم 15-247 :

من وجهة نظرنا، فإن بعض التدابير التي اتخذت في إطار مواجهة تداعيات الجائحة تجد أساسا لها ضمن التنظيم الخاص بالصفقات العمومية، الذي تضمن بعض الأحكام لتطبيقها ضمن الحالات الاستثنائية، والتي تعد الجائحة واحدة منها. ومن بين هذه الأحكام:

- **الترخيص باللجوء إلى التراضي البسيط**(المادة 7 من المرسوم 20-237): من المعلوم أن الأصل العام في إبرام الصفقات العمومية هو إجراء طلب العروض، ومع ذلك فقد مكن المرسوم 15-247 من اللجوء إلى التراضي البسيط في بعض الحالات أوردتها المادة 49 على سبيل الحصر، ومن بين هذه الحالات حالة الضرورة أو الاستعجال الملح، وهو المصطلح ذاته الذي أورده المرسوم 20-237 بما لا يدع مجالا للشك أن التنظيم قد اعتبر الجائحة تندرج ضمن هذا الاستثناء. أما بخصوص الأسعار فقد أشار التنظيم إلى أن المفاوضات تكون على أساس الأسعار المتداولة في السوق.

- **الترخيص للمصلحة المتعاقدة بعدة طلبيات من نفس الطبيعة مع متعامل واحد بغض النظر عن قيمة هذه الطلبات**(المادة 3 من المرسوم 20-237) ، وهو أيضا ما نراه من الأحكام التي يمكن أن تدخل ضمن الحالات الاستثنائية المبررة؛ حيث أن المرسوم 15-247 قد منع من اللجوء إلى نفس المتعامل الاقتصادي لتلبية خدمات بإمكان متعاملين آخرين القيام بها وألزم المصلحة باختيار أحسن عرض، إلا أنه أجاز ذلك في الحالات الاستثنائية المبررة، ما يدفع إلى القول أن الترخيص الذي جاء به المرسوم 20-237 يعد إقرارا ضمنيا من المشرع بأن الجائحة تعد ظرفا استثنائيا مبررا يفرض إجراءات مستعجلة (بركات،محمد الصغير : 2020، ص 198)ومع ذلك فقد قيد التنظيم هذا الاستثناء بضرورة وجود مقرر معلل من قبل المصلحة المتعاقدة.

2-1-2- التدابير المتخذة خارج المرسوم 15-247:

ويقصد بها التدابير التي تأتي خروجا عن المرسوم 15-247، وتتمثل في:

-**الترخيص ببدء تنفيذ الخدمات قبل إبرام الصفقة**: وهذا ما أوردته المادة الثانية من المرسوم 20-237، التي أجازت لمسؤول المصلحة أو الوزير أو الوالي الترخيص الأمر ببدء التنفيذ، وهو ما يعد خروجا عن المألوف الذي يقتضي أن رسو الصفقة لا يكفي للبدء في تنفيذها(المادة 3 من المرسوم الرئاسي 15-247) وإنما ينبغي أن يكون ذلك بعد إبرامها.

غير أن الملاحظ أن التنظيم قد قيد هذا الاستثناء بصفقة الخدمات فقط، كما ألزم أن يكون ذلك في حدود ما هو ضروري لمواجهة انتشار فيروس كورونا ومكافحته.

- **الترخيص بالتسوية المالية قبل إبرام صفقة التسوية:** وهو ما نصت عليه المادة الخامسة من المرسوم 20-237، غير أنها اشترطت أن يكون ذلك بعد أداء الخدمة المصادق عليها من قبل الآمر بالصرف المختص.

- **تمديد آجال صفقة التسوية:** إن من الأمور التي جاء بها المرسوم 20-237 هو تمديده لآجال إبرام صفقة التسوية ضمن هدف تكييف قواعد منح الصفقات وإعطاء آجال معقولة تتناسب مع الظروف الصحية(بركات ، محمد الصغير :2020، ص202) ،حيث يتمثل الأجل الجديد في 10 أشهر ابتداء من تاريخ توقيع المقرر المتضمن الترخيص المنصوص عليه في المادتين الثانية والثالثة من المرسوم، وذلك بعدما كان الأجل 03 أشهر ضمن المرسوم 15-247 ابتداء من تاريخ الشروع في تنفيذ الخدمات و 06 أشهر في حالات الاستعجال الملح(المادة 12 من المرسوم15-247).

2-2 التدابير الاحترازية المتخذة في مجال القروض المصرفية

ترتب عن جائحة كورونا عجز الأشخاص والمؤسسات المدينة عن سداد القروض المترتبة في ذمتهم للبنوك والفوائد المترتبة عنها، وذلك جراء تعطل الحركية الاقتصادية وتأثر عوائد الأشخاص والمؤسسات. في ظل هذه الوضعية كان لزاما على الدولة أن تتخذ بعض التدابير الكفيلة بالتخفيف على هؤلاء عبء تسديد القروض وفوائدها المستحقة بحيث لا يلحق الضرر بهؤلاء.

في هذا السياق أصدر بنك الجزائر التعليمة 05-2020 من شأنها السماح للبنوك والمؤسسات المالية برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية، حيث تم –في هذا الإطار-اتخاذ العديد من التدابير الهامة، تتمثل في: تخفيض معامل السيولة المحدد في النظام 11-04 إلى 60%، بالإضافة إلى إعفاء للبنوك والمؤسسات المالية من الالتزام بتكوين وسادة الأمان المتعلقة بمعاملات الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تأجيل تسديد القروض المستحقة أو إعادة جدولتها بالنسبة للزبائن المتأثرين ومواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.

في ذات السياق، صدر المرسوم التنفيذي 20-239 الذي حدد أنواع القروض الخاضعة لتدخل الخزينة العمومية، والمتمثلة في:

- الأقساط المستحقة ابتداء من الفاتح مارس 2020، بما فيها الأقساط التي ستتجاوز آجالها التعاقدية نتيجة إعادة الجدولة و/أو تأجيل الأقساط.

- القروض التي سبقت إعادة جدولتها، والتي لم يتم الوفاء بأقساطها المستحقة بتاريخ أول مارس وما بعدها.

كما حدد أيضا المستفيدين من هذه الإجراءات الاستثنائية، والمتمثلين في: المؤسسات لتمويل المشاريع الاستثمارية - المرقين العقاريين المساهمين في إنجاز برامج عمومية للسكن - الخواص لاقتناء سكنات - الشباب أصحاب المشاريع - المستفيدين من القرض المصغر- الفلاحين ومربي المواشي- المستفيدين من القروض الفلاحية - المستفيدين من قروض الاستغلال الواجب منحها لأنشطة الصيد البحري (المادة3 من المرسوم 20-239).

ونظرا لعدم استقرار الوضع الصحي، فقد تم تمديد سريان أحكام المرسوم التنفيذي 20-239 سالف الذكر إلى غاية 31 ديسمبر 2020 بموجب المرسوم التنفيذي 20-392.

3-2 - تقييم فعالية التدابير الاحترازية المتخذة لتحدي تداعيات الجائحة

إذن ، وبعدما استعرضنا جملة التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة كورونا ، اتضح لنا جليا أن الجزائر لم تخرج – في ذلك – عن المنحى الذي سارت عليه مختلف الدول لمواجهة تداعيات الجائحة سيما من ناحية فرض القيود على الأنشطة الاقتصادية ، حيث تم تقييد حركة تنقل الأشخاص والتضييق على ممارسة الأنشطة وغلق المساجد والمدارس ... وهو ما أدى على صعيد الواقع إلى انخفاض محسوس في معدلات الإصابة بالفيروس ، كما نثمن أيضا موقف الجزائر من التعامل مع الفيروس منذ البداية ، حيث استفادت من تجارب بعض الدول التي شهدت مآسي خلال الجائحة كايطاليا التي تأخرت في اتخاذ التدابير الاحترازية ، مما أدى إلى ارتفاع معدل الإصابات بشكل ملحوظ ، حيث سارت الجزائر على عكس ذلك وفرضت الحجر الصحي في وقت كان فيه عدد الإصابات جد محدود ، وهو ما أدى الى ثبات معدل الإصابات في الأشهر الأولى من الجائحة عموما .

ومع ذلك فان الحكومة قد واجهت العديد من الانتقادات آنذاك فحواها عدم تكافؤ الإمكانات المقدمة خاصة على صعيد التجهيزات الطبية والوقائية (كالكمامات و الأقنعة الواقية ..) مع التعليمات المتعلقة بضرورة تطبيق الإجراءات الوقائية وهو ما دفع بالمجتمع المدني الى التطوع في سبيل توفير ما أمكن من المعدات اللازمة .

في مقابل الصرامة التي ظهرت على مستوى حدة التدابير الاحترازية ، ظهرت بعض الاستثناءات الضرورية لتحقيق المتطلبات الأساسية للمواطنين من بينها استثناء الأنشطة التجارية بالتجزئة ، والتي توفر المواد الأساسية للمجتمع وهو أيضا ما يعد منطقيا ومتوافقا مع مقتضيات توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين .

أما على صعيد ما تم اتخاذه من تدابير احترازية تتعلق بتكييف بعض النصوص القانونية ، فان التدابير المتخذة ، قد مكنت فعلا من التخفيف من حدة الانعكاسات التي خلفتها الجائحة ، فعلى سبيل المثال مكنت التدابير المتخذة في مجال الصفقات العمومية من ضمان استمرار الخدمات المطلوبة سيما فيما يتعلق بتوفير المعدات الطبية اللازمة لمواجهة الجائحة وذلك بتخفيفها من التعقيد الذي يميز التنظيم الخاص بالصفقات العمومية ، ونثمن – بهذا الخصوص - حصر المشرع هذه التدابير في مجال الخدمات لما تتطلبه من سرعة وعدم تعميمه لهذه التدابير على كل أشكال الصفقات التي لا يتوافر فيها عنصر الاستعجال ، وهو ما نراه حفاظا على المال العام ، ومع ذلك فانه – وعلى صعيد الواقع- فقد تم استغلال ظروف الجائحة حيث تم تفضيل بعض المؤسسات على أخرى سيما وان الأحكام الخاصة بالرقابة قد تم تعطيلها بعض الشيء ، هذا ما يعد أمر غير مقبول ، حيث لا ينبغي إطلاقا استغلال الظرف الصحي لتعطيل الأحكام القانونية سيما المتعلقة بالصفقات العمومية .

ثانيا- الحلول التشريعية الجذرية لمواجهة جائحة كورونا ورهانات المواجهة الفعلية

لم تكتف الجزائر في مواجهة تداعيات جائحة كورونا كوفيد 19 فقط بالتدابير الاحترازية التي اتخذتها للوقاية والحد من انتشار الفيروس باتخاذ إجراءات وتدابير ظرفية ومؤقتة لمحاولة التعايش مع الوضع الجديد الذي فرضته الجائحة بالأخص على الجانب الاقتصادي الذي تؤطره ترسانة من النصوص التشريعية قد تحمل في طياتها حلولا جذرية للتعامل مع التداعيات الاقتصادية للجائحة **(1)**.

هذا وتفرض مواجهة التداعيات على الجزائر حتمية المضي بجدية أكبر نحو توجهات سبق تبنيها في المنظومة التشريعية تحوي فعلا مخرجا حقيقي من الأزمة التي سببتها الجائحة وهو ما تراهن عليه أغلب الدول ، الرقمنة ، الدفع الالكتروني ، التجارة الالكترونية **(2)**.

1 - الحلول التشريعية الجذرية لمواجهة جائحة كورونا

رغم أن العديد من التشريعات الأساسية في الجانب الاقتصادي يعتريها النقص والفراغ في كثير من المواضع، فإن جائحة كورونا قد كشفت جائحة كورونا عن هذه النقائص بشكل أكبر، كما كشفت عن الحاجة الملحة للتدخل بالتعديلات اللازمة بالنظر إلى تداعياتها، وسنحاول تناول أهم النصوص التي تفرض إعادة النظر في بعض أحكامه على غرار قانون المنافسة (1-1) وقانون الاستثمار(1-2)والقانون المصرفي (1-3)

1-1 - قانون المنافسة ومواجهة جائحة كورونا

يعد قانون المنافسة من أهم التشريعات الاقتصادية التي تأثرت بتداعيات جائحة كورونا؛ ذلك أنه القانون المؤطر لسلوك المؤسسات الناشطة في أسواق السلع والخدمات، والتي عرفت بعض الخصوصية إثر الجائحة.

إن تأثر قانون المنافسة بجائحة كورونا يظهر من خلال تفعيل بعض الأحكام الاستثنائية التي تضمنها الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة **(1-1-1)**، كما يظهر من خلال ضرورة إدراج بعض الأحكام الجديدة **(1-1-2)**، فيما لم يظهر الدور الكافي لمجلس المنافسة في التدخل بغية ملاءمة بعض الأحكام على غرار سلطات المنافسة في بعض الدول.

1-1-1 - تفعيل بعض الأحكام الاستثنائية كضرورة لمواجهة الجائحة:

تفرض الأزمات الاقتصادية أحيانا ودوافع المصلحة العامة الخروج عن بعض الأحكام أو المساس ببعض المبادئ الأساسية وتعويضها بأخرى استثنائية تكفل السير الحسن للأنشطة الاقتصادية وضمان التوزيع الأمثل للموارد. لقد تضمن قانون المنافسة الإشارة في العديد من المواضع إلى إمكانية تعطيل مبدأ المنافسة لدوافع أكثر أولوية، ولقد لمسنا ذلك زمن الجائحة من خلال:

- على سبيل المثال فقد تم تعطيل مبدأ المنافسة إثر نذرة مادة السميد في الجزائر بداية الجائحة، حيث تكفلت لجان الأحياء بعملية توزيع المادة، وظهرت بذلك هذه اللجان كمتدخل في السوق (عون اقتصادي)، وهو ما شكل خروجا عن مبدأ المنافسة الذي يقتضي حرية المتعاملين في القيام بأنشطتهم في السوق، غير أن هذا الخروج كان مبررا بالمصلحة العامة وتحقيق الكفاية من هذه المادة، كما أن هذه اللجان قد قامت بدور اجتماعي فرضه ضرورات تسيير أزمة، ولا يمكن النظر إليها كعون اقتصادي.

- كما أنه، وبالرجوع إلى الأمر 03-03، نلاحظ أن المشرع قد وضع استثناءات بخصوص مبدأ حرية الأسعار، من بين هذه الاستثناءات تلك الخاصة بتدخل الدولة لتحديد الأسعار في حال وجود اضطراب خطير في السوق أو كارثة أو أزمة في التموين، وهو ما يمكن تفعيله خلال الجائحة بشكل يمكن من القول أن قانون المنافسة يستوعب تداعيات الجائحة من هذه الناحية.

-غير أن الجانب السلبي يكمن في عدم تفاعل مجلس المنافسة خلال هذه الجائحة من خلال بعض التدابير الاستثنائية على غرار سلطات المنافسة في بلدان أخرى، فعلى الصعيد الأوروبي مثلا، فإن الشبكة الأوروبية للمنافسة (REC)قد نشرت تصريحا مشتركا يجيز التعاون بين المؤسسات من أجل ضمان تموين وتوزيع بعض المنتجات والخدمات، وهو ما يعد اتفاقات منافية للمنافسة بمفهوم قانون المنافسة، غير أنها حصرت ذلك في المنتجات والخدمات ذات النذرة وصرحت بأنها لا تتدخل ضد التدابير الضرورية والظرفية المتخذة بغرض تفادي نذرة التموين بالمنتجات (p81.2020:Cédric Alter)

وهو ما لم نلمسه بخصوص مجلس المنافسة الجزائري الذي لم يتفاعل إيجابيا في إطار التعامل مع تداعيات الجائحة. وعموما ينبغي أن يكون الخروج عن مبادئ المنافسة ضمن الحدود الضرورية للتكيف مع الأزمة سيما من ناحية المنتجات الضرورية (الطبية والغذائية على وجه الخصوص).

1-1-2 -ضرورة إدخال تعديلات أساسية على قانون المنافسة:

بالإضافة إلى هذه التدابير الظرفية، فإن أزمة كورونا قد كشفت عن الحاجة إلى تعديل قانون المنافسة بما يؤهله إلى استيعاب مقتضيات الاقتصاد الرقمي الذي حولت منه الأزمة إلى اقتصاد أصيل بعدما كان بديلا نظرا للحجم الكبير لعمليات البيع والشراء عبر الشبكة العنكبوتية.

وتبعا لذلك، ينبغي أن تدرج الأحكام الكفيلة بمتابعة الممارسات المنافية للمنافسة التي تتم ضمن السوق الأسواق الافتراضية من قبيل منع التعسف في استغلال وضعية الهيمنة من طرف قاعدة البيانات الرقمية وضمان وصول جميع المؤسسات إلى الأسواق

بصفة عادلة ومنصفة فضلا عن منح كافة الموارد البشرية والتقنية اللازمة لمجلس المنافسة قصد القيام بالتحقيقات ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي

2-1 - قانون الاستثماروموا جهة جائحة كورونا

إن تراجع النمو الاقتصادي إثر جائحة كورونا كان على رأس مسبباته التراجع الملفت للاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي ككل، فبالإضافة إلى التراجع الذي يشهده الاستثمار الأجنبي في الجزائر نتيجة عدم استقرار السياسة التشريعية الاستثمارية ووجود العديد من القيود المفروضة على هذا النوع من الاستثمار، فإن الجائحة قد زادت من حدة هذا الاختلال. الأمر الذي دفع إلى التعجيل بتسريع الحلول لبعث الاستثمار الأجنبي من جديد.

في هذا السياق، تعكف الحكومة الجزائرية على إعداد نص تشريعي يتعلق بالاستثمار يعوض النص الحالي(القانون 09-16).ويتوقع أن يحمل التشريع الجديد حسب ما يتم التصريح به من قبل المسؤولين العديد من الأحكام التي من شأنها جذب المستثمرين الأجانب وتحقيق الأمن القانوني لهم.

وفي انتظار صدور هذا التشريع، فقد تم اتخاذ بعض الأحكام بداية من السداسي الثاني لسنة 2020 حملها قانون المالية التكميلي2020 ودعمها قانون المالية لسنة 2021.

تتمثل هذه الأحكام على وجه الخصوص في:

- **التراجع عن القاعدة 51/49 الخاصة بالاستثمارات الأجنبية وحصرها ضمن بعض الأنشطة فقط**؛ وهذا بموجب المادة 49 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 (القانون 20-07) المعدلة بالمادة 139 من قانون المالية لسنة 2021 (القانون 20-16)؛ حيث ورد أنه: " باستثناء أنشطة استيراد المواد الأولية والسلع والبضائع الموجهة للبيع على حالها وتلك التي تكتسي طابعا استراتيجيا، التابعة للقطاعات المحددة في المادة 50 من القانون رقم 20-07 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، والتي تظل خاضعة لمشاركة المساهمين الوطنيين المقيمين بنسبة تبلغ 51 %، فإن أي نشاط آخر لإنتاج السلع والخدمات مفتوح للاستثمار الأجنبي دون الالتزام بالشراكة مع طرف محلي..."(المادة 50 من القانون 20-07).

- **التخلي بالتبعية عن نظام الشفعة**؛ أي شفعة الدولة الحصة العائدة للمستثمر الأجنبي المتنازل عنها لمستثمر أجنبي آخر، وتعويضها فيما يخص القطاعات الإستراتيجية بنظام الترخيص المسبق؛ أي خضوع أي تنازل عن أي أصول استثمارية من طرف أجنبي لصالح طرف أجنبي آخر لترخيص من قبل المصالح المؤهلة حسب ما أوردته المادة 52 من قانون المالية التكميلي لسنة 2021. وهنا نتساءل عن المقصود بالمصالح المؤهلة في هذا النص، هل المقصود بها الهيئات المكلفة بالاستثمار؟ أم المقصود الهيئات القطاعية الضابطة بخصوص الأنشطة المقننة أم المقصود بها وزير القطاع المعني؟

على كل، فإن المشرع قد أحال كيفيات تطبيق هذا التدبير إلى التنظيم الذي سيوضح الجهات المخولة للترخيص بالتنازل عن الأصول الاستثمارية لأطراف أجنبية، حسب ما أوردته الفقرة الأخيرة من المادة 52 سالفة الذكر.

- إن من بين الأحكام الملفتة التي تبناها المشرع الجزائري فيما يتعلق بالاستثمار هو **استحداث صيغة الاستثمار التساهمي** كنوع جديد من التمويل الاستثماري خارج نطاق التمويل المصرفي يتمثل في التمويل الجماعي للجمهور عن طريق الانترنيت لمشاريع استثمارية تساهمية (المادة 45من القانون20-07).

ويعد التمويل التساهمي للمشاريع الاستثمارية وسيلة تمويلية جد ناجعة على مستوى الاقتصاد الجزئي، ويندرج في إطار سياسة دعم المؤسسات الناشئة، حيث يعرف بأنه: " عملية حشد للموارد المالية لعدد كبير من الجمهور من أجل تقديم التمويل اللازم لمشروع ما عن طريق منصات التمويل لها مواقع متخصصة على شبكة الانترنيت "(عمران ، قريد: 2018، ص 239).

ورغم أننا نثمن هذا الموقف من المشرع، فإن الآلية تتطلب وجود أرضية مناسبة لتفعيلها واقعيا وعلى رأسها عصرنة النظام المصرفي ورقمنة المعاملات الاقتصادية وتحسين الوسائل التقنية وعلى رأسها تدفق الانترنيت.

أما على الصعيد المؤسساتي، فقد كشفت الجائحة عن غياب دور الهيئات المكلفة بالاستثمار في محاولة المبادرة في سبيل إيجاد الحلول الممكنة، وهو ما يكشف عن غياب الاستقلالية الحقيقة والقيمة المضافة لهذه الهيئات.

3-1 - تداعيات جائحة كورونا على القانون المصرفي

بالإضافة إلى التدابير الاحترازية المتخذة في إطار المنظومة المصرفية لمواجهة تداعيات الجائحة، تعمل الجزائر على محاولة إصلاح المنظومة المصرفية في سياق التأسيس لاقتصاد خارج المحروقات قادر على استيعاب تأثيرات الجائحة والخروج من الأزمة الاقتصادية على العموم.

إن الجديد الذي استحدثته الجزائر ضمن القطاع المصرفي هو اعتماد نظام الصيرفة الإسلامية، وإن كان هذا النظام قد تم اعتماده سنة 2018، إلا أن جديد نظام 2020(نظام20-02)هو استعماله مصطلح الصيرفة الإسلامية صراحة عوض مصطلح الصيرفة التشاركية الذي استعمله نظام 2018.

وبالفعل، فقد تفاعلت العديد من البنوك الجزائرية العمومية منها والخاصة مع التوجه نحو الصيرفة الإسلامية التي تعد قيمة مضافة للمنظومة المصرفية بما تحققه من فرص لتنويع التمويل المصرفي للمؤسسات من ناحية وبما تساهم من امتصاص للسيولة النقدية خارج البنوك في ظل وجود فئة من المجتمع تتحفظ من التعامل مع البنوك التقليدية. ورغم أهمية الصيرفة الإسلامية، إلا أنها تواجه حاليا العديد من التحديات على رأسها عدم انسجامها مع المنظومة المصرفية الموجودة، حيث أن معاملاتها الشرعية لا تسمح لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها عن طريق التعاقد مع المؤسسات التقليدية التي تتعامل بالفوائد الربوية، بالإضافة إلى افتقار الصيرفة الإسلامية الكادر البشري المتخصص في المعاملات الشرعية ونقص في جودة وكفاءة المنتجات الإسلامية بشكل عام(بن عزة ، بلدغم:2018، ص87). وكذا مختلف التساؤلات المطروحة المتمثلة في مدى التزام الصيرفة الإسلامية حقيقة بمبادىء العمل المصرفي الإسلامي الموافق للشريعة الإسلامية(لعناني ، حوفاني:2020، ص ص 124-138).

2- رهانات المواجهة الفعلية لتداعيات الجائحة في الجزائر

في سياق الحلول الجذرية والحتمية للتعايش مع تداعيات الجائحة على المدى البعيد، كان التوجه نحو الوسائل الاليكترونية وتعميمها أحد أهم الحلول التي تم اعتمادها من طرف الحكومات لمواجهة تداعيات الجائحة، حيث يراهن الجميع على بإعادة النظر في الأنماط العادية للعمل والتوجه للعمل عن بعد، الدفع الالكتروني، التجارة الالكترونية بالنظر لتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وما أحدثته من ثورة في عالم الأعمال بتقليص الوقت وتقريب المسافات ، وتعزيز المرونة الاقتصادية(بشاري: 2020، ص579).

الجزائر لم تكن في معزل عن هذا التوجه مع أنها لا تزال في المراحل الأولى مقارنة بباقي الدول حيث احتلت سنة 2019 المركز 98 من بين 121 دولة حسب تقرير معهد PORTULANS حول الجاهزية الشبكية.

2-1 - تنظيم التجارة الالكترونية

ظهرت الأهمية البالغة للمعاملات التجارية الالكترونية خلال التداعيات الكبيرة التي افرزها انتشار الوباء، وكانت بمثابة المنقذ خاصة خلال فترة تطبيق تدابير الإغلاق العام ووقف الحركة التجارية ...حيث تم اللجوء للفضاء الالكتروني لعقد العديد من المعاملات ذات الطابع التجاري بالرغم من المخاطر التي يخفيها هذا النوع من المعاملات .

والمشرع الجزائري لم يكن سباقا في تنظيم المعاملات التجارية الالكترونية، نعم سجل تأخر في تنظيم هذا النوع من المعاملات ، ربما على حسب ما يقتضيه الحال .

فبعدما كرس إمكانية القيد في السجل التجاري بالطريقة الالكترونية بموجب المادة 5 مكرر من القانون 04-08 المعدل والمتمم المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية ، والتي صدر تطبيقا لها المرسوم 18-112 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، الذي دعا التجار غير الحائزين السجل التجاري المزود بالرمز الالكتروني إلى طلب تعديل مستخرجات سجلاتهم التجارية لدى فروع المركز الوطني للسجل التجاري ومدد أجل مطابقة هذه المستخرجات إلى غاية 31 /2019/12 بموجب المرسوم التنفيذي 19-251 ورتب عقوبات على التجار غير الملتزمين بذلك ، ثم صدر المرسوم التنفيذي 20-154الذي مدد مرة أخرى آجال المطابقة إلى غاية 2020/12/31 واعتبر بموجب الفقرة 3 من المادة 2 من ذات المرسوم أنه ابتداء من 2 جانفي 2021 لا يمكن الإدارات والمؤسسات العمومية أن تقبل في معاملاتها التجارية إلا مستخرجات السجلات التجارية الصادرة بواسطة إجراء الكتروني .

نجده ينظم القواعد العامة التجارة الالكترونية من خلال القانون 18-05 ، ويعتبر التجارة الالكترونية النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح واو ضمان توفير سلع و خدمات عن بعد لمستهلك الكتروني عن طريق الاتصالات الالكترونية .

نظم المشرع الجزائري من خلال هذا القانون العديد من الجوانب التي تمس المعاملات التجارية الالكترونية ، وكان لانتشار الجائحة وتداعيتها اكبر اختبار لما تضمنه هذا القانون ، لكشف جوانب الضعف والقصور التي تعتريه ، لأنه سيكون احد الركائز الهامة ضمن استراتيجة الجزائر التي تراهن عليها مستقبلا في مواجهتها لتداعيات الجائحة

2-2- تعزيز العمل بأنظمة الدفع الالكتروني

حسب المادة 146 من قانون المالية لسنة 2021(القانون 20-16) المعدلة للمادة 111 من القانون 17-11 المتضمن قانون المالية 2018 " يتعين على كل متعامل اقتصادي ....أن يضع تحت تصرف المستهلك وسائل الدفع الالكتروني قصد السماح له بناء على طلبه تسديد مبلغ مشترياته عبر حسابه البنكي أو البريدي الموطن قانونا على مستوى بنك معتمد أو على مستوى بريد الجزائر .

على كل المتعاملين الاقتصاديين الامتثال لأحكام هذه المادة قبل 31 ديسمبر كحد أقصى.

وتعد أنظمة الدفع الاليكتروني جيل جديد من طرق الدفع والوفاء تقوم على عنصري تكنولوجيا الانترنيت والاتصالات والأنظمة الذكية، حيث يسمح لعملاء البنوك باستغلال أرصدتهم في عمليات الشراء وسداد الفواتير دون الحاجة للسداد النقدي التقليدي المباشر(بن عميور:2019، ص ص 99-116).

أما بخصوص مسار تبني المشرع الجزائري لنظام الدفع الاليكتروني، فإن بداياته تمتد إلى صدور قانون النقد والقرض 03-11 الذي أشار إليه ضمنيا من خلال نص المادة 69 التي ورد فيها: " تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل ".ثم بعد ذلك أدرجه ضمن نصوص القانون التجاري سنة 2005، وأخيرا ضمن القانون الخاص بالتجارة الاليكترونية 18-05.

ورغم أن مسار الدفع الاليكتروني قديم في الجزائر، ورغم أنه أصبح مؤطر من خلال القانون الخاص بالتجارة الاليكترونية، إلا أنه بقي واقعيا محدودا بالنظر إلى الإشكالات التي تعترضه، وتعد جائحة كورونا واحدة من الأسباب التي عجلت باعتماد هذا النظام لتسوية المعاملات الالكترونية وغير الالكترونية، وهو ما دفع المشرع إلى النص على إلزام المتعاملين باعتماده ضمن أجل محدد كما ورد ضمن قانون المالية لسنة 2021 .

3-2 - تقييم الحلول التشريعية الجذرية المتخذة لتحدي الجائحة

رغم عدم استكمال المسار التشريعي المتعلق بإدخال العديد من التعديلات على النصوص القانونية ذات البعد الاقتصادي ، فان ما تم اتخاذه لحد الآن يكشف عن وجود إرادة حقيقية للتغيير الجذري وتجاوز التراكمات السلبية على الاقتصاد الوطني .

ومع ذلك فإننا نعتقد أن ما تم تعديله لا يرقى إلى مستوى الطموح المطلوب ، حيث أن الأمر يحتاج إلى تعديلات شاملة تمس المنظومة القانونية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية وكل ما يتعلق بها من نصوص مكملة أيضا ، وهو ما يتطلب فسح المجال لمشاركة جميع الفاعلين ، الأمر الذي لم يتوافر لحد الساعة .

خاتمة:

إذن، يبدو أن جائحة كورونا قد فاقمت من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر وغيرت من خطط الإصلاحات الاقتصادية التي كان يفترض أن تقوم بها الدولة. إن استقراءنا للنصوص القانونية التي تم اتخاذها لمواجهة تداعيات أزمة كورونا، قد جعلتنا نقف على بعض النقاط أبرزها:

-على صعيد التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة الجائحة، فإننا لا حظنا وجود كم هائل من المراسيم التي حاولت تكييف بعض الأحكام مع ما فرضته الجائحة، حيث تم المساس بمبدأ الحرية الاقتصادية وذلك لأغراض المصلحة العامة، كما تم بالمقابل التخفيف من بعض الالتزامات التي تلحق الضرر بالأفراد من قبيل التخفيف من تسديد القروض البنكية مثلا، وفي ذلك تحقيق الموازنة بين المصلحة العامة ومصالح الخواص. كما أن الوجه الإيجابي في هذه التدابير أنه تمت مراجعتها وتحيينها وفق تطورات الظرف الصحي، ولم تخرج الجزائر -في ذلك- عما تم اتخاذه على مستوى كل الدول الأخرى.

- أما على صعيد التعديلات الجذرية التي ينبغي القيام بها،فرغم أننا نلمس وجود إرادة سياسية حقيقية لإحداث التعديلات التشريعية الملائمة، والتي بإمكانها مواجهة الأزمة، إلا أنه من جانب آخر، فإن هذه التعديلات تبدو أحيانا عشوائية كونها لم ترد ضمن خط سير واضح، بل نراها تأخذ المنحى ذاته الذي اتخذته الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت أواخر الثمانينات، والتي قاربت الثلاثين عاما دون أن تظهر آثارها.

إن الوجه السلبي في هذه الإصلاحيات يتمثل في عدم فعليتها، فهي في معظمها لا تناسب الواقع أوتم اتخاذها بطريقة رد الفعل، ولعل أبرز مثال على ذلك تلك التعديلات الخاصة بالقيود المتعلقة بالاستثمار، التي خضعت لتغييرات في ظرف وجيز من قانون المالية التكميلي لقانون المالية 2021، وهي ذات السياسة المنتهجة سابقا.

كما أننا لاحظنا على مستوى الواقع غياب الدور الحقيقي للهيئات المكلفة بالقطاعات الاقتصادية التي لم تقم بالإضافة المطلوبة منها قصد مواجهة الأزمة كمجلس المنافسة مثلا والهيئات المكلفة بالاستثمار عن طريق المبادرة بتقديم الرأي أو القيام بدراسات ونشرها تساهم على الأقل في إيقاف بعض الممارسات المرتكبة من قبل المتعاملين خلال الأزمة.

وهو ما يجعلنا نورد التوصيات التالية:

- ضرورة وضع الآليات المناسبة لتفعيلها أو تهيئة الأرضية المناسبة لها (مثلا على مستوى الدفع الاليكتروني يتعين الاهتمام بتحسين خدمة الانترنيت وتفعيل تدخل الهيئات الرقابية على مستوى مديريات التجارة لإلزام المتعاملين بتفعيل آلية الدفع الاليكتروني)، في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية مثلا ضرورة تهيئة الأرضية الملائمة من خلال إصلاح قانون النقد والقرض والمنظومة المصرفية على وجه العموم) وكذا التسريع بإصدار النصوص التنظيمية المحال إليها من قبل التشريعات وعدم التماطل في ذلك.

- تحقيق قدر من الأمن القانوني للمتعاملين من خلال تفادي التعديلات المتتالية، سيما تلك التي تتم على مستوى قوانين المالية وعلى مستوى النصوص المتعلقة بالاستثمار بشكل يساعد في الإقدام على الاستثمار وإنعاش الحركية الاقتصادية.

- إعطاء المساحة الكافية للهيئات الموضوعة على رأس النشاطات الاقتصادية (سواء سلطات الضبط القطاعية أو الهيئات الخاضعة للوصاية من قبيل مديريات التجارة...إلخ).

- إشراك كل الفاعلين الاقتصاديين وكذا أصحاب الخبرة في المجالين الاقتصادي والقانوني في عملية تعديل النصوص القانونية عن طريق تنظيم جلسات وفتح ورشات عمل لمناقشة كل ما يمكن اتخاذه في هذا الإطار .

قائمة المراجع:

النصوص القانونية :

- المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر2020 الذي يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء اول نوفمبر 2020 ، ج ر عدد 82.
- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 46 لسنة 2016
- القانون رقم 20-07 المؤرخ في 04 جوان 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، ج ر عدد 33 الصادرة في 04 جوان 2020
- القانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، ج ر عدد 83 الصادرة في 31 ديسمبر 2020
- القانون 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، ج ر عدد 83 المؤرخة في 31 ديسمبر 2020
- مرسوم رئاسي رقم 20-237 المؤرخ في 31 أوت، يحدد التدابير الخاصة المكيفة لإجراءات إبرام الصفقات العمومية في إطار الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، ج ر عدد 51 الصادرة في 31 أوت 2020.

- المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج ر عدد 50، المؤرخة في 20 سبتمبر 2015.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته ، ج ر عدد 15 مؤرخة 21 مارس 2020.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020 يحدد تدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد19) ومكافحته ، ج ر عدد 16 مؤرخة في 24 مارس 2020 .
- المرسوم التنفيذي رقم 20-72 المؤرخ في 28 مارس 2020 يتضمن تمديد إجراء الحجر المنزلي الجزئي إلى بعض الولايات ج ر عدد 17 مؤرخة في 28 مارس 2020 .
- المرسوم التنفيذي 20-211 المؤرخ في 30 يوليو2020 الذي يتضمن منح مساعدة مالية لفائدة أصحاب المهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد19) ، ج ر عدد 44 .
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 سبتمبر 2020 يحدد كيفيات تطبيق المرسوم رقم 20-211 المتضمن منح مساعدة مالية لفائدة أصحاب المهن المتضررة من أثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد19) ، ج ر عدد 53
- المرسوم التنفيذي المرسوم التنفيذي 20-238، المؤرخ في 31 أوت 2020، يتضمن تعزيز تدابير تخفيف نظام الوقاية من انتشار وباء كورونا (كوفيد 19) ومكافحته،ج ر عدد 52 المؤرخة في 02 سبتمبر 2020.
- - المرسوم التنفيذي 20-277، المؤرخ في 30 سبتمبر 2020، يتضمن التدابير التكميلية لتخفيف نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته، ج ر عدد 58، المؤرخة في 01 أكتوبر 2020.
- المرسوم التنفيذي رقم 20- 109 المؤرخ في 5 ماي2020، يتعلق بالتدابير الاستثنائية الموجهة لتسهيل تموين السوق الوطني بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية وتجهيزات الكشف لمجابهة وباء فيروس كورونا ، ج ر عدد 27، المؤرخة في 06 ماي 2020.
- المرسوم التنفيذي 20-239 المؤرخ في 31 أوت 2020، يحدد كيفيات استمرار الخزينة العمومية في التكفل، بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء فيروس كورونا كوفيد 19، ج ر عدد 52 الصادرة في 2 سبتمبر 2020.
- المرسوم التنفيذي 20-392، المؤرخ في 23 ديسمبر 2020،المؤرخ في 23 ديسمبر 2020، يتعلق بتمديد سريان أحكام المرسوم 20-239، ج ر عدد 78، المؤرخة في 27 ديسمبر 2020.
- المرسوم التنفيذي 20-154 المؤرخ في 8 يونيو 2020 يعدل المرسوم التنفيذي 18-112 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني ، ج ر عدد35
- المرسوم التنفيذي 19-251 المؤرخ في 16 سبتمبر 2019 يعدل المرسوم التنفيذي 18-112 ، الذي يحدد يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني ، ج ر عدد 57

- النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، يتعلق بمنتجات الصيرفة الإسلامية، ج ر عدد 16 المؤرخة في 24 مارس 2020.
- التعليمة 05-2020 المؤرخة في 6 أفريل 2020 المتضمنة الإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية: متاحة على موقع بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz

المقالات العلمية

- أحمد فايز الهرش : (2020)"أزمة الإغلاق الكبير : الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد19)" مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ، المجلد 2، عدد 2 خاص.
- إكرام بن عزة ، فتحي بلدغم(2018) :" مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي – تقييم تجربة الجزائر"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، مجلة تصدر عن جامعة مسيلة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01.
- أمينة بن عميور(2019) :" متطلبات الدفع الاليكتروني في مجال المعاملات الاليكترونية في إطار القانون رقم 18-05" ، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 1، المجلد 30، عدد 3 ديسمبر.
- رياض بركات ، مسيكة محمد الصغير(2020):" التدابير الخاصة المكيفة لإجراءات إبرام الصفقات العمومية في ظل جائحة كوفيد 19 – قراءة في المرسوم الرئاسي رقم 20-237-" المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، تصدر عن المركز الجامعي الونشريس تيسمسيلت ، الجزائر المجلد 05، العدد 03 (خاص)،.
- سلمى بشاري(2020) : "تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا(كوفيد19)" مقال مجلة les cahiers du cread-vol.36n°3-2020.
- صلاح الدين بولعراس: "الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية " مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير م 20 عدد خاص ، 170 .
- عائشة عبد الحميد، نوال ملوك(2020): " الإطار التنظيمي والقانوني لتسيير أزمة كورونا في الجزائر " مقال المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 5 عدد 3 عدد خاص.
- عبد الحكيم عمران ، مصطفى قريد(2018) :" منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات" (عرض تجربة سلطنة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، تصدر عن جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد: 07، العدد01.
- محمد ضويفي ، راضية بن مبارك(2020): " تأثير جائحة كورونا (كوفيد19) على مبدأ حرية ممارسة الأنشطة التجارية " مقال، حوليات جامعة الجزائر 1 المجلد 3عدد خاص(القانون وجائحة كوفيد 19).
- محمد لعناني، أسماء حوفاني(2020)" مدى التزام الصيرفة الإسلامية في الجزائر بمبادىء العمل المصرفي الإسلامي "(دراسة تحليلية للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020)، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلة تصدر عن جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 8، العدد 02، جوان.

الكتب:

-Cédric Alter,(2020) Droit des affaires et Covid-19 : Livre blanc synthèse des règles applicables aux entreprises, Janson/ Larcier, Paris.

تقييم مدى استعدادية المؤسسات الحكومية للتحول الرقمي

دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم بغزة في ظل جائحة كورونا

Assessing the readiness of government institutions for digital transformation

An applied study on the Ministry of Education in Gaza in light of the Corona pandemic

د. علاء خليل محمد العكش: الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية غزة –فلسطين- أستاذ مساعد ادارة الأعمال
د. عبد الله اسماعيل-الجامعة الاسلامية بغزة –فلسطين- أستاذ مساعد ادارة الأعمال

ملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى استعدادية المؤسسات الحكومية للتحول الرقمي دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم بغزة في ظل جائحة كورونا, وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي, وذلك لمناسبته في طبيعة الدراسة التحليلية, وقد استخدم أسلوب تحليل المحتوى وأسلوب المقابلات لجمع البيانات المناسبة, وكان من أهم النتائج وجود بيئة متوسطة القبول للبنية التكنولوجية في وزارة التربية والتعليم تتطلب مزيد من التطوير, كذلك اتضح عدم تكامل البرامج الالكترونية المحوسبة في تناقل وتبادل البيانات, كما ظهر اختلاف في بيئة البرامج تستوجب توحيد البيئة التكنولوجية للرقمنة, وأيضاً لا توجد خطة واضحة المعالم للتحول نحو التعليم الرقمي, كذلك لم يتم رصد موازنات مالية كافية لتجهيز البيئة التكنولوجيا المناسبة للتعليم الرقمي, وظهور ضعف في مهارات الطلبة في استخدام تقنيات التعليم الرقمي, بالإضافة لعدم كفاية البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل المدرسين بمجال التعليم الرقمي

الكلمات المفتاحية: تقييم الاستعدادية. التحول الرقمي

Abstract

The study aimed to assess the readiness of government institutions for digital transformation, an applied study on the Ministry of Education in Gaza in light of the Corona pandemic, and the two researchers used the descriptive and analytical approach, due to its relevance in the nature of the analytical study. The results are the existence of a medium-accepting environment for the technological infrastructure in the Ministry of Education that requires further development, as well as the lack of integration of computerized electronic programs in the transmission and exchange of data, and a difference appeared in the environment of the programs that requires the standardization of the technological environment, and also there is no clear-cut plan for the transition towards digital education. Also, insufficient financial budgets have been allocated to equip the environment with the appropriate technology for digital education, and the weakness of students' skills in using digital education techniques has emerged, in addition to insufficient training programs necessary to qualify teachers in the field of digital education

Key words: readiness assessment. Digital transformation

مقدمة:

أثر التغيير التكنولوجي المستمر بوتيرة عالية على منهجية تشغيل منظمات الأعمال, ويتضح ذلك من خلال الاعتماد الواسع على تكنولوجيا المعلومات في الانتاج وتقديم الخدمات, كما أصبحت المنظمات ملزمة في تطوير قدراتها في مجال البنى التحتية التكنولوجية, وذلك لكي تكون جاهزة لمقابلة متطلبات الانتاج والخدمة في أساليب جديدة, ويعتبر عامل التكنولوجيا قضية أساسية والذي أثر مباشرة على تقييم مدى نجاح المؤسسات والمجتمعات في مواكبة النمو والتطور في شتى المجالات, كما تبين أهمية التكنولوجيا خاصة من خلال آثار تفشي جائحة كورونا, وظهور بيئة عمل عالمية مزدحمة بالتحديات والأزمات, والتي استوجبت تغيير جذري في أساليب عمل منظمات الأعمال كي تبقى وتستمر ضمن ظروف غاية في الصعوبة, اضافةً الى الاستخدام الكبير للتكنولوجيا الرقمية كأداة رئيسية في تسيير عمل المنظمات, ويذكر (عجمي, 2019) أن التحول الرقمي لا ينحصر معناه بتطور الشبكة العنكبوتية ومواقعها، أو ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، أو تصميم تطبيقات برمجية محددة، وإنما يشمل التحول الرقمي التغييرات المستمرة التي تطرأ على تقنيات المعلومات والاتصالات, ويؤكد,(جاو, 2017) أن التكنلوجيا الجديدة هي وقود مستقبلنا الذكي بينما ويرى (جلال, 2018) بأن تطبيق الرقمية في دمج التكنولوجيا الحديثة مع مسارات جديدة لتطوير العملية يمنح تجربة جديدة وفريدة للمستخدم بسعر أقل ويزيد من رضائه ويسعى الباحثان لتقييم مدى استعدادية المنظمات من حيث المكونات والتجهيزات للاستفادة من تجارب التحولات الرقمية الهائلة في أساليب العمل المؤسسي, وكيف يمكن اجراء تقييم نوعي لجاهزية استخدام التكنولوجية الرقمية, وتحديد مواطن القوة والضعف في موارد وأدوات المنظمة التي يجب أن يتم العمل على اعادة تطويرها لتكون أكثر ملائمةً للعمل وفق التكنولوجيا الحديثة, والاستفادة منها في ايجاد بدائل مناسبة تساهم في استمرارية تقديم خدماتها وبالسرعة والدقة الممكنة, وبناء عليه سيتم دراسة مدى استعدادية تحول المؤسسات الحكومية ضمن أبعادها (البنى التحية التكنلوجية, الخطط والبرامج, الوسائل التكنولوجيا, تطوير الكادر البشري) وذلك لتحقيق التحول الرقمي ولأهمية تناول تلك المتغيرات في الدراسة كرافعة أساسية في استخدام انجاز التحول الرقمي, وكذلك الكشف عن أهم المشاكل التي تواجه استكمال الاستعدادية لوزارة التربية والتعليم بغزة كتجربة نحو التحول الرقمي, وضمن اطار بيئة أزمات جائحة كورونا, وبما يمكن من الاطلاع على مواطن الضعف وعلاجها وتعزيز ودعم مواطن القوة, وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفى (تحليل المحتوى أو المضمون) كأداة مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة وبما يعزز مخرجات تقييم التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية في قطاع غزة والتي تحقق غايات هامة في التطوير المؤسسي.

الجزء الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعاني منظمات الأعمال من تحديات كبيرة في انجاز التحول الرقمي والتغيير بطرق وآليات تقديم خدماتها, وقد ازداد حجم تلك المشاكل والعقبات في ظل انتشار مرض جائحة كورونا, والذي سبب في تدهور كبير بكافة القطاعات الاقتصادية بمعظم دول العالم وخاصة قطاع غزة المحاصر, وتحاول منظمات الأعمال وخاصة وزارة التربية والتعليم التي يتواصل معها دوماً أحد الباحثين أن تتخطى التحديات في الاستمرار في تقديم خدماتها في ظل جائحة كورونا, باستخدام بعض نماذج وسائل تواصل تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لكنها لا تتكامل بشكل فاعل مع طبيعة ومبنى النظم الادارية المعمول بها, وأيضاً بسبب عدم جاهزية خطط التحول الرقمي بالوزارة من توفير ضروريات اعادة تغيير في بيئة العمل الالكتروني واحدث التكامل في البرامج المحوسبة, ومتطلبات اعادة تأهيل معظم العاملين على مهارات جديدة في كيفية استخدام أساليب عمل تناسب التحول الرقمي في تقديم الخدمات, وقد كشفت أزمة كورونا في الوزارة عن عدم ملائمة أساليب العمل التقليدي خاصة الخدمات التعليمية مع التوجهات المعاصرة, وأيضاً ظهور نقاط ضعف في النظام الاداري التقليدي, وقد اختلفت نماذج التكنولوجيا والأدوات المستخدمة في تقديم الخدمات التعليمية الإلكترونية تبعاً لمنهجية اعدادها, وقد لاحظ الباحثان أنه لا يوجد اتفاق على نموذج

محددة للتواصل وتقديم شتى خدمات التعليم الادارية والمنهجية والتقنية, نظراً لاشتمال النماذج الحالية على مزايا تدعم تطبيقها وفي المقابل بروز عيوب فيها وذلك أدى لاختلاف نتائجها ضعف تبنيها في كثير من الحالات, ويعمل في قطاع غزة المئات من المؤسسات التعليمية المتنوعة منها أكاديمي أو مدارس متعددة المراحل سواء الحكومية أو الخاصة أو الأهلية في شتى المجالات ضمن قطاعات الاقتصاد الفلسطيني, وغالباً ما تعاني معظم المؤسسات التعليمية في التكيف مع العمل المؤسسي الرقمي في ظل الأزمات, وذلك يؤثر على قدرتها في اعداد خطط واقعية تعمل على علاج نقاط ضعفها, وفي كثير من الأحيان يعيق من تطويرها, وبناء يتساءل الباحثان ما مدى استعدادية وزارة التربية والتعليم للتحول الرقمي في خدماتها, وعليه هل يمكن الوصول لنموذج مناسب يساعد في انجاز التحول الرقمي من خلال رفع وتعزيز الاستعدادية للوزارة ودعم قدرات وممكنات التربية والتعليم في قطاع غزة, والتي تحقق غايات هامة في التطوير المؤسسي.

ثانياً: تساؤلات الدراسة:

بناء على عرض مظاهر ومؤشرات لمشكلة الدراسة فانه يمكن طرح التساؤلات التالية:

1- ما مدى استعدادية وزارة التربية والتعليم بقطاع غزة في إنجاز التحول الرقمي للوزارة ؟.
2- هل هناك تجهيزات وقدرات لإنجاز التحول الرقمي لوزارة التربية والتعليم بقطاع غزة؟.
3- هل يمكن البناء على موجودات وبرامج الوزارة وخططها في انجاز التحول الرقمي؟.

ثالثاً: أهداف الدراسة

1- توفير رؤية متكاملة حول مدى الجاهزية المادية والبشرية للوزارة للتحول الرقمي.
2- تحديد أهم متطلبات العمل نحو التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية.
3- الكشف عن نقاط القوة والضعف في الوزارة وقدرتها للاستجابة للعمل بمعايير التحول الرقمي.
4- الوصول الى منهجية العمل وفق الخدمات الرقمية في مجال التربية والتعليم.
5- ايجاد بيئة مناسبة لتغيير المفهوم من العمل التقليدي الى العمل الرقمي في التعليم.

رابعاً: متغيرات الدراسة

- **المتغير المستقل:** الاستعدادية بأبعادها المفترضة (البنى التحية التكنلوجية, الخطط والبرامج, الوسائل التكنولوجيا, تطوير الكادر البشري).
- **المتغير التابع:** التحول الرقمي.

خامساً: أهمية البحث:

ويمكن إبراز أهمية هذه الدراسة على النحو التالي:

أ- **الأهمية النظرية:**

يلاحظ أن هناك ندرة في الدراسات السابقة التي تناولت مدى الاستعدادية للمؤسسات الحكومية نحو التحول الرقمي في الخدمات بأبعادها المفترضة بالدراسة الحالية وأثرها على تطوير الأداء المؤسسي في قطاع غزة في ظل أزمة جائحة كورونا, وذلك حفز الباحثان على تناول موضوع الدراسة بأبعاد مختلفة كلياً عن اجراءات الدراسات المتصلة الدراسة الحالية وضمن منهجية التحول الرقمي للمؤسسات, اضافة لبذل مزيد من الجهود العلمية في هذا المجال, ومحاولةً للكشف عن العلاقات بين متغيرات الدراسة, والتي قد تسهم في مساهمات عليمة ذات قيمة تساعد في تطوير مجال التطوير المؤسسي, وكذلك من الممكن أن تحفز الدراسة الحالية على اعداد خطط عملية للتحول الرقمي, والعمل على اعداد برامج الكترونية رقمية بهدف التأثير الايجابي في نواحي الخدمات الرقمية, وتأصيل الاهتمام به كمحور اداري ضمن التكنولوجيا الحديثة, إضافة لأهمية الموضوع في الدراسات الادارية في مجال التحولات الرقمية للمؤسسات بفلسطين وقطاع غزة.

ب- الأهمية التطبيقية:

تم تنفيذ الدراسة على مؤسسة (وزارة التربية والتعليم بغزة) كحالة دراسية لتقييم مدى الاستعدادية لديها لإنجاز التحول الرقمي في الخدمات, وهي تعد من الوزرات التي لها دور رئيسي في تقديم خدمات هامة لشريحة عريضة جداً من الجمهور الفلسطيني، وتعتبر من أهم مؤسسات السلطة الفلسطينية ويمكن توضيح نقاط اضافية للأهمية التطبيقية للدراسة من خلال:

- يتبع لوزارة التربية والتعليم نحو 402 مدرسة حكومية تقديم خدماتها لنحو 2 مليون فلسطيني.
- يستفيد من خدمات التعليم آلاف الطلبة والذين تأثروا من أزمات ومشاكل صحية واجتماعية واقتصادية نتيجة استمرار الحصار والاحتلال وجائحة كورونا.
- ظهر أهمية الخدمات الرقمية في ظل جائحة كورونا
- عدم الاتفاق على نموذج أو برنامج موحد للتعليم الرقمي في تقديم الخدمات التعليمية للطلبة سواء في المؤسسات الأكاديمية أو مراحل التعليم المختلفة في قطاع غزة, مما قد يسبب قصور وضعف في مخرجاته.
- متوقع أن ينتج عن التقييم الرقمي توفير وترشيد في الموارد المادية والبشرية التي تهدر خلال عمليات التجريب وفق النظم التقليدية بقطاع غزة.
- يهدف التحول الرقمي في وزارة التعليم لطرح نموذج رقمي موحد بتكاليف منخفضة ويسهل تشغيله واضافة التعديلات بما يتلاءم مع متغيرات الواقع المؤسسي.
- يتصف النموذج المقترح في المرونة في التطبيق ويناسب كافة المؤسسات سواء الأهلية أو الخاصة أو الحكومية.
- تعد نتائج مثل هذه الدراسات أداة ومرجع هام في تحسين أداء المؤسسات الفلسطينية.
- تساهم نتائج الدراسة في عرض الدور المفترض أن يؤديه التحول الرقمي في توفير احتياجات الجمهور من الخدمات التعليمية.
- ممكن أن تكشف نتائج تلك الدراسة عن نقاط القصور في الاستعدادية لدى المؤسسات الحكومية نحو التحول الرقمي وكيف يمكن معالجة نقاط ضعف المؤسسات في الجوانب التكنولوجيا.

سادساً: حدود الدراسة:

- الحد المكاني: وزارة التربية والتعليم بقطاع غزة.
- الحد الزماني: تم تنفيذ الدراسة خلال العام 2021.
- الحد الموضوعي: تقييم مدى استعدادية وزارة التربية والتعليم بغزة للتحول الرقمي.

الجزء الثاني الاطار النظري

أولاً: طبيعة خدمات وزارة التربية والتعليم

تعمل وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة ضمن هيكلة وزارت ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وتشرف على كافة المؤسسات التعليمية في كافة المراحل بالإضافة الى متابعة وتوجيه الجامعات والمعاهد وكافة المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة والأهلية, حيث ينتسب عشرات آلاف الطلبة في للمؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة وتقدم الوزارة خدماتها من خلال سبع مديريات بمحافظات بغزة, تشرف مباشرة على سير البرامج التعليمية, وتضع الخطط والبرامج التي تتطلبها كل مرحلة تعليمية, بالإضافة الى المسئولية في تطوير كافة المرافق التعليمية وأيضاً توفير الأجهزة والمعدات اللازمة لتسييرها.

بيئة عمل الوزارة في ظل جائحة كورونا

منذ بدء انتشار جائحة كورونا تعرضت الوزارة لأزمات كبيرة كان لها تداعيات مؤثرة على مجمل القطاع التعليمي فقد تعطلت الدراسة في كافة المؤسسات التعليمية لفترات طويلة جداً كذلك سارعت الوزارة لاستخدام وسائل التعلم عن بعد ضمن تقنيات التكنولوجيا الحديثة, والتي قدمت من خلال برامج وخطط بديلة للتعليم التقليدي الوجاهي, لضمان سير العملية التعليمية حسب الخطط الدراسية, ولكن واجهت الوزارة عقبات وتحديات كبيرة عند الانتقال فجأةً للعمل بوسائل التكنولوجيا أهمها التعليم الافتراضي والالكتروني ..الخ وفي ظل استمرار جائحة كورونا لفترات غير قليلة كل ذلك استوجب من الوزارة الدراسة الجدية ووضع تصورات ورؤية لكيفية التحول الى التعليم الرقمي أو الالكتروني كبديل مؤقت عن التعليم الوجاهي ولضمان استمرارية العملية التعليمية وفق خططها المسبقة وبذل الجهد لإنجاح العام الدراسي 2019 – 2020. - موقع وزارة التربية والتعليم (www.mohe.ps)

ممكنات الوزارة نحو التحول الرقمي

تمتلك الوزارة العديد من التجهيزات التي يمكن أن تساعدها في تقديم بعض خدماتها من خلال البرامج الالكترونية المحوسبة للعاملين في كافة المحافظات في الشئون المالية والادارية والتقنية كذلك لدى الوزارة تجارب مناسبة للتعليم الافتراضي والإلكتروني والمنصات التعليمية وأهمها منصة روافد التي تعد من أهم منصات التعليم الالكتروني في فلسطين, كذلك تعمل الوزارة ضمن خططها على انتاج مناهج الكترونية تناسب العمل في بيئة الهواتف واللوحات الذكية, بالإضافة لمجهوداتها في تطوير مخازن المعلومات السيرفرات وتحديث شبكات نقل المعلومات بحيث تصبح اكثر كفاءة لنقل وتبادل المعلومات بشكل مكثف وواسع على مستوى مديريات الوزارة والطلبة عند ممارسة التعليم عن بعد, وكل ما سبق يستوجب من ادارة الوزارة اعداد خطة متكاملة تناسب الامنتقال المرحلي من التعليم التقليدي الوجاهي الى تقنيات التعليم الرقمي خاصة عند حدوث الأزمات والطوارىء بحيث تضمن استمرارية خدماتها. (مقابلة مع مدير عام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات)

المتطلبات لإنجاز التحول الرقمي لدى الوزارة:

يمكن ذكر أهم متطلبات وصعوبات التحول الرقمي في الوزارة كما ظهرت من خلال مقابلة عدد من المسولين وتحليل تقارير وخطط الوزارة كما يلي

- الحاجة الملحة الى تقييم التجهيزات في البنية التكنولوجية ومناسبتها للتحول نحو التعليم الرقمي
- الاجراءات التقنية والإدارية والمهنية المراد اعادة هندستها لتناسب مقتضيات التعليم الرقمي
- اعادة هيكلة اجراءات العمل في كل مديرية ومحافظة لتكون ملائمة لعمليات التعليم الالكتروني.
- نقص في مهارات المدرسين والعاملين في مجال التعليم الرقمي.
- عدم استعداد الطلبة والأهالي للتعامل مع تقنيات التعليم الرقمي.
- مواجهة الصعوبات في القبول والثقافة السائدة التي تقاوم التغيير نحو التعليم الرقمي.
- حل مشكلات تكرار انقطاع التيار الكهربائي في غزة وضعف خدمات مزودي الإنترنت.
- متطلبات وجود خطة للتغيير الثقافي المجتمعي لتمهيد بيئة التعليم الرقمي.

(البنى التحية التكنلوجية, الخطط والبرامج, الوسائل التكنولوجيا, تطوير الكادر البشري).

ثانياً: مفهوم التحول الرقمي

تسارع كافة المؤسسات الى مواكبة التقنيات الحديثة للتكنولوجيا بما يؤهلها للتحول الرقمي والذي أصبح الملاذ الآمن للاستمرارية والبقاء في الأزمات العالمية المتكررة ومنها جائحة كورونا, والتي أثرت بشكل بليغ للغاية على كافة دول العالم وأدت آثارها للتغيير في وسائل تقديم الخدمات وأساليب الانتاج, وقد أصبح مسولي المؤسسات على يقين بأن التحول في ادارة العمليات الانتاجية والخدماتية يجب أن يتم من خلال احداث التحول الرقمي في العمل, ويؤكد (GopaL, 2020) أن التقنيات الناشئة ستحدث

تطورًا في طرق العمل، وتتطلب إعادة هندسة تنظيم الأنظمة والعمليات عبر الأنظمة المتطورة بهدف إضافة قيمة للمستخدمين تثري التكنولوجيا الرقمية وقد عرف (الحارثي, 2020) التحول الرقمي بأنه هو التغير المرتبط بتطبيق التكنولوجيا الرقمية لإحداث تغير جذري في طريقة العمل، ولخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل, بينما يذكر (الشرباز, 2030) بأن التحول الرقمي هو الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل، عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل, بينما يعرفه (البار, 2020) التحول الرقمي بأنه عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجها ويعرض (بن بوعلي, 2019) التعليم الرقمي هو تقديم محتوى تعليمي الكتروني عبر الوسائط المتعددة على الكمبيوتر و شبكاته إلى أطراف العملية التعليمية بشكل يتيح له إمكانية التفاعل النشط مع هذا المحتوى سواء كان ذلك بصورة متزامنة آم غير متزامنة وفي ذات الوقت والسرعة الملائمة, بينما يرى كل من (المصدر, ونصرالله, 2020) بأن دمج التكنولوجيا الرقمية في مجالات العمل وهو تغيير ثقافي يتطلب من المؤسسات ان تتحدى باستمرار الوضع الراهن واستخدام التجربة باستمرار.

أهم الصعوبات التي تواجه عمليات الرقمنة

هناك العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه عملية التحول الرقمية في مجال التعليم حيث يذكر (عمر, 2010) أهمية تخطي الحاجز الرقمي والذي يعرف عادة بأنه الفجوة بين الثري والفقير في القدرة على تحمل نفقات المعدات اللازمة للاستمتاع بتقنية الاتصالات والمعلومات الحديثة وعدم القدرة على التكاليف المادية الضرورية للشراكة مع الآخرين في الدخول إلى الإنترنت,بينما يرى (باولا, 2018) أن التعليم في العصر الرقمي يتمحور في تحديات اطراف التعليم المعلم ومتطلبات تطويره والطالب ضمن بيئة تكنولوجيا والمناهج والأدوات الجديدة, بالمقابل يشير بينما يعرض (Khitskov, et, al 2017, .) مشاكل الاقتصاد الرقمي في التعليم منها المواطن والحكومة ومشكلة توفير الوسائط الرقمية تخزين البيانات حول تشكل الأنشطة التعليمية والمهنية وتقييمها تاريخًا ورقميًا ومهنيًا وفرديًا والحاجة لأعداد كبيرة من متخصصي التكنولجيا, ويشير (Smith, et, al, 2019) أن مركز هذه قضايا في التحول يكون في دور المعلمين وخبراتهم التربوية والتقييمية, واعداد المناهج وطرق التدريس والتقييم للأغراض تحسين التعلم نحو الرقمية وكذلك معرفة المعلمين بطلابهم من خلال ممارسات التقييم الرقمية ويذكر (Marks, 2020)أن مبادرات التحول الرقمي يجب ان تكون منسجمة مع الأتمتة وأن التحول الرقمي ليس مجرد عملية سطحية، و ضرورة الامتثال للمتطلبات التنظيمية للأتمتة وفق النماذج الإلكترونية والتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وغيرها من تقنيات التحول الرقمي الأكثر تقدمًا,ويرى (Purcell 2012 .al. et, ,) أن الإنترنت وأدوات البحث الرقمي كان لها تأثير "إيجابي في الغالب" على عادات البحث لدى طلابهم وأن هذه التقنيات توجد جيلًا ممكن أن يتشتت انتباهه بسهولة مع فترات اهتمام قصيرة" وأن التقنيات الرقمية الحالية قد تعمل على تشتيت انتباه الطلاب أكثر من مساعدتهم أكاديميًا", ويشير (Moloi, 2012 ,& Mhlanga,) للقدرة المطلوبة على زيادة الوصول إلى التعليم ، لا سيما في مستوى التعليم العالي، يمثل تحديًا بسبب العدد المحدود من الأماكن المتاحة في ظل الأزمات خاصة جائحة كورونا ومعاناة بشرية هائلة في جميع أنحاء العالم ، فقد قدمت فرصة لتقييم نجاحات وإخفاقات التقنيات المستخدمة ، والتكاليف المرتبطة بها ، وتوسيع نطاقهاتقنيات لتحسين الوصول, ويذكر (Balyer, & Öz,2018) تؤثر هذه التغييرات والتحولات السريعة في العالم على التعليم كهيكل وكبيئات تعليمية. كان التحول الرقمي إحدى هذه القيم. مع تزايد استخدام التكنولوجيا في كل يوم وبيئات التعلم ، تكشف النتائج أنه في عملية التحول الرقمي ، يجب على المديرين أولاً إنشاء رؤية لإنشاء بيئة تعليمية فعالة وإدارتها وفقًا لذلك أن يكون المسؤولون التربويون والمتخصصون في البرنامج مستعدين لهذا التحول ولديهم الصفات اللازمة لإدارة هذا التحول الرقمي في التعليم.

أهم التقنيات المكونة للتعليم الرقمي

يتكون التعليم التقني من مجموعة من التقنيات الداعمة لتشغيل عمليات التعليم التقني والتي يذكر أهمها (الحارثي, 2020) كما يلي:

- الحوسبة السحابية
- شبكات التواصل الاجتماعي وتقنيات كشف الموقع
- التفاعل المتقدم بين الانسان والآلة
- التوثيق ودرجة الأمان الالكتروني
- الأجهزة القابلة للارتداء, وأجهزة الاستشعار الالكتروني
- تحليل البيانات الكبيرة والخوارزميات المتقدمة
- التفاعل مع كافة المستخدمين وبياناتهم
- أجهزة الهاتف الذكية ومنصات انترنت السحابية الأشياء (تقرير الأردن, 2020)
- برنامج شبكة الألياف الضوئية شامل
- تطوير . تقنيات الطباعة وتقنيات المواد السمعية البصرية وتقنيت الحاسب الالي والتقنيات المدمجة.(السعيد, 2017)

فو ائد ومز ايا التعليم الرقمي

يوفر التعليم الرقمي فوائد كبيرة وعديدة تسهل من العمليات التعليمية المعاصرة خاصة في ظل الأزمات أو كأداة مساعدة للتعليم التقليدي, والتي تتفق وتوجهات التكنولوجيا الحديثة للطلبة والدارسين في كافة المراحل التعليمية ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

- تسريع طريقة العمل اليومية.
- سهولة وسرعة ومرونة تطبيق خدمات جديدة.
- زيادة جودة وكفاءة سير العمل.
- تقليل الأخطاء والإنفاق العشوائي.
- زيادة الإنتاجية وتحسين المنتجات التعليمية.
- إمكانية الاستفادة من التقنيات الحديثة لتطوير الأداء والتنبؤ والتخطيط للمستقبل.
- رفع مستويات الشفافية والحوكمة في المؤسسات التعليمية.
- استمرارية الأعمال والخدمات. (الحارثي, 2020)

ثالثاً: الدراسات السابقة

دراسة (Bogdandy, et, al 2020)

هدفت الدراسة الى التعرف على آثار أزمة منتصف مارس بسبب COVID-19, حيث أغلقت الحكومة المجرية المدارس والجامعات وعقدت الفصول في شكل عبر الإنترنت, واجه هذا الطلاب والمدرسين تحديات غير متوقعة, واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم الاستعانة بالاستبانة كأداة لجمع البيانات والتي استهدفت طلاب علوم الكمبيوتر وتقنيات المعلومات في جامعة Eszterhazy Karoly ركز الدراسة على تقييم التجربة والمشاعر والتعبير العام للطلاب فيما يتعلق بالتعليم الرقمي والتغييرات الأخيرة واشتمل الاستبيان على أسئلة حول الإعداد الفني والبنية التحتية ولكن من أهم بناء أنه استمتع الطلاب بالتعليم الرقمي ونصفهم على استعداد لمواصلة ذلك في المستقبل كما تبين أن الطلاب يفضلوا استخدام أجهزتهم الخاصة أثناء البرامج التعليمية التي تسمح ببعض التغييرات في بيئات العمل كما ظهر أن هناك بعض الطلاب الذين واجهوا

مشكلات فنية قد تكون ناجمة عن بيئة البرامج غير المتجانسة ويمكن حلها باستخدام مواد الدعم, وقد تم اعتبار التحول الرقمي ناجحًا وسيتم دمج التعليقات في فصولنا عبر الإنترنت.

دراسة (بن نافلة, 2019)

هدفت الدراسة الى التعرف على دور التكنولوجيا والرقمنة في صناعة وهندسة التعليم واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة واستعان بأسلوب دراسة المحتوى لعرض البيانات وكان من أهم نتائج الدراسة أن هناك تقادم في وسائل وأدوات التعليم التقليدي كما تبين أن يمكن للرقمنة وتكنولوجيا الجديدة أن يثير اهتمام المتعلمين في مجالات عديدة كما يتطلب التعليم التقني خاصة في المناهج اللغة الغربية الكثير من الجهود ليكون جاهز في التلقين الرقمي كما تبين أن لجهاز الحاسوب دور رئيسي في العملية التعليمية المستقبلية يمكن أن تؤثر على توجهات التعليم بشكل عام, كما اتضح أهمية الوسائل المتعددة في مجال تكنولوجيا التعليم كوسيلة داعمة للعملية التعليمية الرقمية.

دراسة (خنشلة, 2019)

سعت الدراسة الى تقييم تقنية التعليم الرقمي وتطبيقاتها في العملية التعليمي (القصص الرقمية والألعاب الحاسوبية نماذجاً) واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن في تحليل البيانات وتقييم دور التعليم الرقمي في دعم مسيرة التعليم الفعال والتنمية المستدامة, ضمن اعتبارات تقنية تكنولوجية ومعرفية تساهم على نحو مباشر أو غير مباشر في تحقيق التغذية بين برامج التنمية البشرية و الاجتماعية الاقتصادية بالتطبيق على تكنولوجية المعلومات في مجال التقنيات التربوية التعليمية, وكان من أهم النتائج أن هناك مساهمة لوسائل تكنولوجيا التعليم، وتقنية التعليم الرقمي تحديداً في ترسيخ مختلف المعارف والبيانات والحقائق والمعلومات في المجال التعليمي التربوي، حيث يعمل التعليم الرقمي على تصنيفها وعرضها وتثبيتها، ثم استرجاعها في شتى المواقف الضرورية للفرد، وليتم استخدامها الاستخدام الأفضل، سواء تعلق الأمر بالاستخدام المادي أو المعرفي أو الخدماتي لها، وضرورة أن تسعى الحكومات لاعتماد هذا النوع من التعليم، وتقنينه وتعميمه، بالشكل الذي يتماش ومتطلبات العصر الحديثة، سعيا منها لإحداث ثورة تنموية في شتى المجالات، والرقي بالمستوى الإنساني وفق متطلبات جودة الحياة .

دراسة (الاقبالي 2019)

هدفت الدراسة الى التعرف على مقتضيات التحوّل إلى التعلم الرقمي الموجّه لصغار السن في الوطن العربي وذلك بالمملكة السعودية وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة واستخدم أسلوب المقارنة للبيانات من مصادرها وخلصت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن خبراء المؤسسات التربوية يقع على عاتقهم اعادة تنظيمي مناهج وأدوات التعليم الرقمي, كما تبين أنه يجب أن يتولي عملية التحول الرقمي مسئولو التربية والتخصصات ذات العلاقة ولا يتم الاعتماد على متخصصي التقنيات في التحول كما اتضح أهمية التدرج في ادخال برامج التعليم الرقمي وتجهيزاتها لقصر التجارب في هذا المجال

دراسة (محمود, 2018)

سعت الدراسة الى تقييم مقومات تنمية الموارد البشرية الأكاديمية بجامعة بنها فى العصر الرقمى الواقع وسيناريوهات المستقبل واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة واستعان بالاستبانة لجمع البيانات اللازمة وكان من أهم النتائج أن مؤسسات التعليم الجامعي المصرية ومنها جامعة بنها تواجه العديد من التحديات التي فرضتها التطورات التقنية المتلاحقة في العصر الرقمي، خاصة في ظل الطلب المتزايد على التعليم الجامعي, وتبين أيضاً أن هناك تحديات يتطلب مواجهتها للارتقاء بكفاءة منظومة التعليم الجامعي من خلال تنمية الموارد البشرية الأكاديمية التي تعد أحد العناصر الهامة في تحريك القدرات والكفاءات في ظل تكنولوجيا المعلومات، كما اتضح من تحليل الواقع عدم توافر تلك المقومات وعدم الاستجابة

للتغييرات التي يفرضها العصر الرقمى، الأمر الذى فرض ضرورة رسم ملامح مجموعة من البدائل والسيناريوهات المستقبلية المحتملة لتنمية أعضاء هيئة التدريس فى العصر الرقمى .

دراسة (Amorim, et, al , 2018)

سعت الدراسة الى التحقق من التغييرات في ممارسات التدريس التي تحركها تكنولوجيا المعلومات بناءً على تجارب العلماء واستندت الدراسة على أسلوب البحث النوعي للتفسير من خلال دراسة حالة مع مقابلات متعمقة وتحليلات للوثائق وملاحظات ميدانية, حول أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحويل أنظمة التعليم مع وتأثيراته الكبيرة على الحياة الأكاديمية وإعادة تنظيم البيئة التعليمية, كضروري لفهم الفوائد الناشئة عن اعتماد ممارسات تعليمية فعالة جديدة مرتبطة بالعالم الرقمي في الواقع ، هذه التحولات تحدث بشكل متزايد ولها آثار تتجاوز الحواجز المؤسسية ومع ذلك، ليس من الواضح تمامًا ما إذا كانت تكنولوجيا المعلومات قد غيرت ممارسات التدريس حقًا, وكان أيضاً من أهم النتائج أن البيانات أكدت أن التحويل نحو ممارسات التدريس باستخدام تكنولوجيا المعلومات يتطلب المزيد من الإجراءات المبتكرة لضمان كفاءة التكنولوجيا واستخدامها بشكل مكثف في التعليم الرقمي

الفجوة البحثية ما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يتضح أن هناك تباين ما بين موضوع الدراسة الحالية والدراسات السابقة من زوايا عدة منها الشمولية وذلك بتمايز الدراسة الحالية بربطها لأبعاد متعددة للتعليم الرقمي, بينما معظم الدراسات السابقة تناولت أبعاد محدودة للتعليم الرقمي, واختلفت الدراسة الحالية باختلاف بعض متغيراتها مقارنة في متغيرات الدراسات السابقة, وكذلك تميزت بمجال أسلوب جمع البيانات من خلال تحليل المحتوى الواقعي للوثائق والتقارير ذات العلاقة لوزارة التربية والتعليم كنموذج حكومي للتحول نحو التحول الرقمي, وأيضاً من حيث العمق بالنتائج فقد خلصت الدراسة الحالية لنتائج أكثر شمولاً ودقة وارتباطاً, نظراً للعدد الكبير في أبعاد متغيراتها مقارنة بمحدودية غالبية أبعاد متغيرات الدراسات السابقة.

الجزء الثالث: منهجية والاجراءات

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى لمجموعة من الوثائق لوزارة التربية والتعليم بغزة اضافة لخطط لمؤسسات أكاديمية ومهنية وذلك لمناسبته لطبيعة الدراسة التي تستهدف التقييم الواقعي للجاهزية في البنية التكنولجيا لوارة التربية والتعليم نحو التعليم الرقمي .

مصادر البيانات: سيتم استخدام مصدرين للبيانات كما يلي:

- **مصادر أولية:** تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى من خلال تقييم وتحليل لوثائق ومستندات ذات علاقة في ممكنات البنية التكنولوجية للتعليم ودى ملائمتها للتحول الرقمي.
- **مصادر ثانوية:** وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة.

الجزء الرابع تحليل البيانات والمناقشة والاجابة عن تساؤلات الدراسة

يتضمن هذا الجزء عرضاً لتحليل البيانات والاجابة عن التساؤلات، وذلك من خلال الإجابات من مقابلات بعض المسؤولين وتحليل لمحتوى وتقارير ووثائق واقعية من المؤسسة تحت الدراسة وذلك لاستعراض أبرز النتائج والتي تم التوصل إليها.

الاجابة عن تساؤلات الدراسة

ا- الإجابة عن التساؤل الأولما مدى استعدادية وزارة التربية والتعليم بقطاع غزة في إنجاز التحول الرقمي للوزارة ؟.

وللإجابة عن التساؤل الأول نعرض تحليل مختصر لمضمون عدد من التقارير والخطط والوثائق الصادرة عن وزارة التربية والتعليم بغزة

أ: التقارير الصادرة من العام 2014 حتى العام 2019

ب: تحليل مضمون الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم حتى العام 2019

جدول رقم (1) يوضح تحليل محتوى خطط وتقارير الوزارة 2014- 2019

المحور	الوصف	المصدر
حوسبة النظم الإدارية	نظام اللوازم العهد المستهلكة نظام اللوازم الاحتياجات المدرسية مزامنة بيانات التعليم مع ديوان الموظفين امتحان الثانوية العامة تطوير موقع إذاعة صوت التربية والتعليم تطوير برنامج نتائج الثانوية العامة من 1967 - 201	الخطة التشغية 2019 -2020
البرامج التعليمة الالكترونية	برامج وألعاب تعليمية محوسبة	الخطة التشغية 2019- 2020
توفير حقائب Breadboard لدعم منهاج التكنولوجيا للصفوف 6 – 11		الخطة التشغية 2019 - 2020
اعادة تأهيل وحوسبة المكتبات		الخطة التشغية 2019 - 2020
متابعة وتقييم المراكز التعليمية	تحسين نوعية المواد التدريبية المحدثة في المراكز التعليمية وتعزيز الالتزام باللوائح والأنظمة	الخطة التشغية 2019 - 2020
حوسبة نظام رياض الأطفال	تطوير موقع رياض الأطفال	
حوسبة النظم التعليمية	تطوير بوابة روافد للتدريب الإلكتروني الدعم الفني لبوابة روافد التعليمية تطوير موقع حاضنة الإبداع التعليمي (EDU إنتاج الكتب التفاعلية إنتاج الدروس التعليمية المصورة تطويرمخرجات برنامج التسرب الطلابي	الخطة التشغية 2019 - 2020
تطوير البنية التحتية للمختبرات والخوادم الالكترونية	تطوير غرفة الخوادم (Server Room في الوزارة)	الخطة التشغية 2019 - 2020

المحور	الوصف	المصدر
تطوير برامج منها	تطوير برنامج الشؤون الإدارية)منظومة البدلاء(تطوير برنامج متابعة الإدارات التربوية المدرسية	الخطة التشغية 2019 - 2020
	تطوير منظومة الإشراف التربوي	الخطة التشغية 2019 - 2020
نظم إدارة المعلومات الإلكترونية وتكنولوجيا التعميم: -	حوسبة برامج ونظم GIs للمو اقع المدرسية وحوسبة المختبرات العلمية ادخال السبورات الذكية	الخطة الاستر اتجية 2014 - 2019
قيمة أن التعليم محفز لتكنولوجيا المعلومات ويستفيد منها	ضمن الخطة الخماسية 2014 - 2019	الخطة الاستر اتجية 2014 - 2019
العلوم والتكنولوجيا:	ربط العلم في التكنولوجيا الحديثة	الخطة الاستر اتجية 2014 - 2019
الثورة المعرفية:	تحدي كبير لمو اكبة التقدم في مجال الابتكار والتقنية الحديثة في التعليم	الخطة الاستر اتجية 2014 - 2019
تحسين مستوى جودة الأداء في عناصر العملية التعليمية	تعزيزٌ استخدام التكنولوجيا في مراحل التعليمٌ	الخطة الاستر اتجية 2014 - 2019
المنهاج المحوسب	الانتقال من المنهاج الورقي للمنهاج المحوسب	الخطة الاستر اتجية 2014 - 2019
التميز الاداري	من خلال تطوير البيئة التكنولوجية في الوزارة	الخطة الاستر اتجية 2014 - 2019
المختبرات المحوسبة		الخطة الاستر اتجية 2014 - 2019
التعليم الالكتروني	بناء البو ابة الالكترونية للمنهاج الفلسطيني	الخطة الاستر اتجية 2014 - 2019
تنمية قدرات العاملين في المديريات	البرامج التدريبية ضمن الخطة الخماسية في مر اكز المحافظات	الخطة الاستر اتجية 2014 - 2019
التحديات الرئيسية للوزارة	تز ايد مشاكل عبء المدارس الحكومية في ظل الحصار استمرار مشاكل وتحديات المدارس الخاصة كبر حجم قطاع التعليم بغزة وتنوع احتياجاته الخاضعة للتقييم.	تقرير الوزارة 2019 تقرير الوزارة 2017
المدارس التي تشرف عليها الوازرة حتى العام	409 مدرسة في مراحل التعليم	تقرير الوزارة 2018
اجمالي طلبة المدارس	265809 طالب من الصف الأول حتى الثاني عشر	تقرير الوزارة 2019

- **يتضح من مضمون الجدول رقم (1) ما يلي:**
- أن هناك بعض الخطط لبرمجة نظم العمل بغرض تحويلها لتكون ملائمة للعمل الالكتروني.
- لا تشمل الخطط برامج للتعليم الالكتروني لمراحل التعليم المتنوعة.
- يظهر أن هناك بعض البرامج لحوسبة مناهج التعليم حسب توجهات التكنولوجيا التعليمية
- تعد الوزارة خطط لحوسبة كافة المديريات التابعة لها.

- هناك حوسبة للنظم التعلمية والاهتمام بالمنصات التعليمة خاصة منصة روافد التعليمية.
- محاولات لإعادة تطوير للخوادم ومخازن المعلومات لتكون أكثر تأهيلاً في العمل الالكتروني
- تطوير العديد من البرامج في مجالات الشؤن المالية والادارية والفنية
- هناك توجه بربط المسار التعليمي والعلمي بالتكنولوجيا الحديثة.
- هناك ادراك للتحدي المعرفي وثورة المعلومات ووضع آليات لمواكبتها
- البدء باعتماد العديد من المناهج المحوسبة كبديل للمنهج الورقي
- اعتبار أن التميز الإداري يتحقق من خلال الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا.
- ظهور تحديات كبيرة في مجال التعليم من حيث العبء والحجم والكثافة الطلابية
- تخصص وزارة التربية والتعليم برامج تدريبية ولكن لا تركز على التدريب على استخدام التكنولوجيا بشكل مكثف.
- استمرار الحصار على قطاع غزة أثر بشكل كبير على أداء الوزارة والقطاع التعليمي.

2- الاجابة عن التساؤل الثاني: هل هناك تجهيزات وقدرات لإنجاز التحول الرقمي لوزارة التربية والتعليم بقطاع غزة؟.

وللإجابة عن التساؤل الثاني نعرض تحليل لواقع العملية التعليمية بواسطة التقنيات الالكترونية والرقمية المستخدمة حالياً لدى وزارة التربية والتعليم بغزة.

جدول رقم (2) يوضح و اقع العملية التعليمية بواسطة التقنيات الالكترونية والرقمية

المحاور الرئيسية للرقمنة	الوصف	المستهدف	الملاحظات
الأنظمة المحوسبة	الأنظمة التي يتطلب تحويلها من تقليدي لنظام رقمي	كافة الأنظمة الادارية والمالية	
التعليم الافتراضي	برامج لدعم التعليم عن بعد باستخدام تقنيات تكنولوجيا الانترنت	جميع المراحل التعليمية	تم تنفيذ نحو 60 % من برامج التعليم
تطبيقات الهواتف الذكية	تصميم مناهج تعليمية باستخدام الهواتف المحمولة	جميع المراحل في التعليم الأساسي	تنفيذ نحو 50 من التطبيقات المستهدفة
موقع رو افد	مناج وأوراق عمل واختبارات الكترونية مواد تدريبية أوراق عمل , مواد اثرائية مواد تدريبية , ألعاب الكترونية تعليمية	الطلبة في كافة المراحل التعليمية وجميع المواد التعليمية باستخدام منصة رو افد التعليمية الرقمية	يشمل كافة المراحل التعليمية
التعليم التفاعلي	استخدام كتاب تفاعلي مصمم الكترونياً		
الكتاب التفاعلي	يستخدم في برامج التعليم الالكتروني	التحول نحو الكتب الالكترونية عوضاً عن الكتب الورقية	يتطلب أجهزة لوحية ذكية عالية التكلفة
الخدمات الالكترونية	خدمات عامة عبر البوابة الالكترونية للوزارة	للعاملين في التعليم والجمهور الفلسطيني	تتطلب مزيد من التطوير والزيادة في نوعية

المحاور الرئيسية للرقمنة	الوصف	المستهدف	الملاحظات
			الخدمات
أولياء الأمور	نافذة الكترونية لاطلاع أولياء الأمور على درجات أبنائهم	جميع أولياء الأمور في كافة المراحل العليمية	تمكن أولياء الأمور من متابعة معدل علامات الأبناء في المواد التعليمية
المكتبة الالكترونية	توفير كتب ومقالات الكترونية متنوعة	الطلبة في كافة المراحل التعليمية	توسيع المحتوى الرقمي على المستوى الاقليمي والدولي
طلبات الخدمات العامة	طلبات دعم ومساندة	توفير نو افذ رقمية الكترونية للتزود بطلبات الخدمات	توسيع قاعدة طلبات الخدمات
تحصيل الدرجات الكتروني	تمكين الطلبة الاطلاع على درجاتهم باستخدام نو افذ رقمية	الطلبة في جميع المراحل التعليمية	
حصر الحضور طلبة وموظفين	الحصر الالكتروني للطلبة والموظفين	كافة موظفين الوزارة ومديريات التربية والتعليم في محافظات قطاع غزة بالاضافة للحصر الالكتروني لحضور الطلبة	يتطلب تحسين برامج حضور و انصراف الطلبة في المدارس بشكل فوري
مراسلات مالية وادارية الديوان والمالية	تبادل المراسلات والتقارير بين وزارة المالية وديوان الموظفين العام	كافة العاملين في الوزارة ومديريات التربية والتعليم بمحافظات قطاع غزة	تطوير البرنامج المحوسب للمراسلات ليشمل كافة الوزارات ذات العلاقة
الاختبارات المحوسبة	اجراء اختبارات الكترونية	تشمل بعض المساقات في كافة المراحل التعليمية	توسيع نطاق الاختبارات الالكترونية ليشمل كافة المواد التعليمية
خدمات الموظفين محوسب	توفير خدمات متنوعة للموظفين باستخدام برامج الكترونية	توفير منصة الكترونية للعاملين في التربية والتعليم	
خدمات الاستعلام	تقديم خدمات للجمهور والموظفين في مجال التعليم	خدمات هامة للجمهور والعاملين في التربية والتعليم	
ملف التوظيف	يشمل اجراءات التوظيف الحالية والمستقبلية	يشمل اجراءات التوظيف كذلك اجراءات ترقية ومتابعة شؤون الموظفين	
مشروع تكامل بيانات الجامعات مع اتعليم الكترونيا	برامج الكترونية توفر معلومات متكاملة عن العاملين في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والطلبة	المشروع المحوسب قيد الانشاء والتطوير	
منصات تعليمية للمحتوى التعليمي	توفير منصات الكترونية مثل رو افد التعليمية	منصة رقمية عملاقة تشمل كافة المراحل التعليمية	تعتبر من اهم المنصات العليمية على مستوى الوطن العربي

يوضح الجدول رقم (2) الخاص بوسائل التعليم الالكتروني ما يلي:

- تمتلك الوزارة أنظمة الكترونية ممكن أن تدعم التحول الرقمي في قطاع التعليم.
- هناك ممارسة لأساليب التعليم الافتراضي في الكثير من المراحل التعليمية ولكن بدون احداث التكامل المطلوب بالتعليم الرقمي.
- تعمل الوزارة على تصميم مناهج الكترونية تناسب التطبيقات على الهواتف الذكية.
- تصميم بعض المنصات التعليمية أهمها روافد والتي تعتبر أهم منصة تعليمية فلسطينية.
- البدء في تطبيق أساليب التعليم التفاعلي والكتاب التفاعلي.
- توفير بعض الخدمات الالكترونية للطلبة والجمهور.
- توفير نوافذ الكترونية للطلبة وأولياء الأمور بواسطة برامج محوسبة
- وجود امكانات لتبادل المعلومات إلكترونياً بين وزارة التربية والتعليم وبعض الوزارات ولكنها غير متكاملة بدرجة متكاملة.

3- الاجابة عن التساؤل الثالث: هل يمكن البناء على موجودات وبرامج الوزارة وخططها في انجاز التحول الرقمي؟.

وللإجابة عن التساؤل الثالث نعرض وصفاً واقعياً لتجهيزات البنية التكنولوجية المستخدمة في وزارة التربية والتعليم بغزة.

جدول رقم (3) يوصف تجهيزات البنية التكنولوجية في وزارة التربية والتعليم

المحور	الوصف	المستهدف	الملاحظات
الأنظمة المحوسبة	الأنظمة التي يتطلب تحويلها من تقليدي لنظام رقمي	كافة الأنظمة الادارية والمالية	
البرامج	تصميم برامج محوسبة بقواعد متعددة أهمها أوراكل	كافة دوائر وأقسام الوزارة والتربية والمديريات بمحافظات غزة	غالبية الدوائر والأقسام تستخدم البرامج المحوسبة
الشبكات	شبكات تبادل ونقل البيانات بين دوائر الوزارة والمديريات	كافة دوائر الوزارة	الشبكات تعتمد على سيرفرات جيدة نوعا ما ولكنها تتطلب التطوير
الصيانة	خدمات الصيانة للشبكات التي تساعد على نقل وتبادل المعلومات الكترونياً	تقديم خدمات صيانة للبرامج المحوسبة والشبكات التي تنقل البيانات في الوزارة	تتطلب مزيد من التعزيز خاصة في ظل التوجه الالكتروني في التعليم
التدريب	يتوفر سبع مراكز للتدريب الاداري والفني والتقني في محافظات بغزة	كافة العاملين في الوزارة ومديريات التعليم بمحافظات قطاع غزة	يجب التركيز على مهارات استخدام التعليم الافتراضي في ظل الأزمات
التطبيقات التعليمية الالكترونية	تعكف الوزارة على اصدار برامج تعليمية من خلال الهواتف الذكية	تشمل الطلبة في كافة المراحل التعليمية	يجب زيادة معدل تصميم التطبيقات الالكترونية في ظل الأزمات
المهام والمراسلات	برامج تساعد على تبادل المعلومات والتواصل بين موظفي الوزارة الكترونياً	كافة العاملين في دوائر الوزارة والمديريات بغزة	
سرعة الانترنت	السرعة الواجب توافرها للمساعدة في نقل البيانات ما بين	تشمل العاملين في الوزارة ومديرياتها	هناك مشاكل في تقطع سرعة الانترنت بسبب

المحور	الوصف	المستهدف	الملاحظات
	مستخدمي البرامج		أزمة التيار الكهربائي والحصار
التواصل مع الطلبة	برامج تساعد على التواصل الإلكتروني في التعليم الافتراضي	تشمل معظم المراحل التعليمية	

من خلال زيارات ميدانية لإدارة الحاسوب في الوزارة واجراء مقابلات أهمها مع مدير عام الحاسوب في الوزارة السيد م. أسامة يونس فان الجدول التحليلي رقم (3) الخاص في **تقييم قدرات وتجهيزات البنية التكنولوجيا يوضح ما يلي:**

- يتضح أن هناك جهود في برمجة الأنظمة التقليدية من خلال اعادة أتمته النظم التقليدية والاعتماد على نقل البيانات باستخدام التكنولوجيا.
- هناك تصميم لبرامج الكترونية تعتمد على نظم البرمجة ولكنها تتطلب مزيد من الربط والتكامل في البيئة المحوسبة
- تتطلب الشبكات مزيد من التطوير خاصة في ظل التوجه نحو التعلم الرقمي في الأزمات.
- يجري اعادة تطوير للخوادم ومخازن المعلومات لتكون أكثر كفاءة في استدعاء وحفظ البيانات ولكنها تتطلب تطوير اضافي.
- توفر الوزارة خدمات متنوعة لصيانة البنية التكنولوجية والأجهزة والمعدات.
- توجد لدى الوزارة 7 مراكز تدريبية في المحافظات للتدريب على مجالات ادارية ومالية وفنية.
- تعمل الوزارة على اعداد تطبيقات تعليمية للمناهج ولكنها تتطلب مجهودات كبيرة لاستكمالها.
- يوجد برنامج للمراسلات والتواصل الكترونياً بين كافة الدوائر والأقسام يسهل العمل الرقمي.
- يتوفر لدى الوزارة والمديريات خدمات الانترنت ولكنها لا تترابط مع الكثير من بيوت الطلبة لأسباب أهمها سوء المزودون وأخرى اجتماعية وثقافية.
- التواصل مع الطلبة في برامج أهمها وسائل التواصل الاجتماعي (واتس أب, جوجل كلاس, زووم, جوجل ميت, تلغرام.... الخ) ولكنها غير موحدة.

<u>التعليق على ما جاء في مضمون خطط وتقارير واحصاءات الوزارة</u>

بعد الاطلاع وتحليل مضمون التقارير وخطط التربية والتعليم من العام 2014 حتى العام 2019 لوحظ الكثير من المؤشرات ذات الدلالة المتوسطة حول البينية التكنولوجيا اللازمة للتحول الرقمي وتحليل لمدى توافق بيئة البرمجة والحوسبة في قطاع التعليم من حيث مجالات التكنولوجيا والاتصال الإلكتروني بين الوزارة ومديريات التربية والتعليم وبعض تجارب التعليم الالكتروني وأيضا مدى مناسبة تجهيزات ووسائل من كافة الأطراف (الوزارة, الطالب, المدرس) التجهيزات المادية والبشرية اللازمة والموازنات المالية وهل هناك مؤشرات في الوثائق الخطط والتقارير عن تقارير منفذة للتدريب البشري للتعليم الرقمي, وكل ما سبق يتطلب المزيد من التطوير ليكون أكثر ملائمة نحو التحول في التعليم الرقمي.

<u>بعض الدلالات والمؤشرات من نتائج تحليل الوثائق والتقارير للتساؤلات</u>

بعد مناقشة وعرض اجابات تساؤلات الدراسة من خلال (الوثائق الخطط والتقارير وبعض المستندات) فانه يتضح وجود نقاط قوة وبالمقابل ظهور نقاط ضعف بالاستعدادية للتحول الرقمي **والتي يمكن ذكرها كما يلي:**

أ. نقاط القوة التي يمكن الارتكاز عليها وتعزيزها كانت كما يلي:

- وجود خطط للتعليم تتضمنها توجهات نحو التعليم الافتراضي والرقمي.
- وجود كادر مؤهل لتكنولوجيا المعلومات يمكن أن يساهم في التحول الرقمي.
- هناك بعض التجارب الناجحة للتعليم الرقمي في ظل الأزمات ومنها جائحة كورونا.
- يتوفر لدى الوزارة بيئة تكنولوجيا من خوادم وسيرفرات وبرامج وتجهيزات ممكن أن تتطور لتدعم التحول الرقمي.
- هناك نمو متزايد في المعرفة لمتطلبات التعلم الرقمي وكيف يمكن تحقيقه.

- وجود تطبيقات لمناهج تناسب التعليم الرقمي في كافة المراحل التعليمية.
- تم حوسبة الكثير من المرافق التعليمية منها المكاتب والمختبرات العلمية.

ب. نقاط الضعف والقصور التي يجب معالجتها كانت كما يلي:

- نقص في التمويل والموازنات اللازمة لتطوير البينية التكنولوجية للتعليم الرقمي.
- ضعف الثقافة المجتمعية في تقبل التعليم الالكتروني بقطاع غزة.
- نقص في الموارد البشرية المؤهلة لإتمام التحول الرقمي في كافة المراحل التعليمية.
- ضعف مزودي خدمات الانترنت اللازمة للتعليم الرقمي في محافظات قطاع غزة.
- قصور في الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية للتحول الرقمي بسبب اغلاق المعابر واستمرار الحصار.
- ضعف في تجهيزات الكثير من الأحياء والقرى في البنى التكنولوجيا اللازمة للتحول الرقمي في التعليم.
- ضرورة توفير متطلبات كبيرة لإنجاز برامج التدريب والتأهيل على تقنيات التعلم الرقمي سواء على مستوى المدرسين أو الطلبة.

وبعد عرض الباحثان تحليل وتقييم لنقاط القوة والضعف في أهم جوانب الاستعدادية لوزارة التربية والتعليم بغزة للتحول الرقمي فانه يمكن انجاز التحولات الرقمية وفق خطط مرحلية تضمن التسلسل والتكامل الرقمي في كافة جوانب عمليات الوزارة

أهم التحديات والصعوبات لإنجاز التحول الرقمي في التعليم بغزة

- ضعف الإمكانات الاقتصادية للكثير من أهالي الطلبة بسبب الحصار على غزة.
- نقص كبير في أجهزة الحاسوب والأجهزة الذكية لدى الكثير من الطلبة.
- عدم كفاية الموازنات المالية اللازمة لتجهيزات البنية التكنولوجية للتعليم الرقمي.
- ضعف عام لدى مزودي خدمات الانترنت بجميع محافظات قطاع غزة.
- استمرار انقطاع التيار الكهربائي في محافظات غزة وأثره البالغ في تشغيل الأجهزة الذكية للتعليم الالكتروني.
- نقص في مهارات الطلبة اللازمة لاستخدام التطبيقات التعليمية الالكترونية.
- الثقافة السائدة في بيئة المجتمع التي تحد من انتشار وسائل التعليم الرقمي.

الجزء الخامس النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- **على مستوى البنية التكنولوجية**
- تبين وجود بيئة متوسطة القبول للبنية التكنولوجية في قطاع التعليم تتطلب مزيد من التطوير
- اتضح عدم تكامل كافة البرامج الالكترونية المحوسبة في تناقل وتبادل البيانات.
- ظهر اختلاف في عوامل بيئة التكنولوجيا باستخدام عدد متنوع للبرامج التعليمية الإلكترونية مما يستوجب ضرورة توحيد البيئة التكنلوجية.
- لم يتضح أن لدى الوزارة خطة تنفيذية للتحول الرقمي المتكامل في خدمات التعليم بغزة.
- تبين أن مجهودات البرمجة والحوسبة في التعليم الرقمي لا تتم وفق رؤية واضحة للتحول الرقمي.
- لم يظهر أن هناك استفادة مناسبة من تكرار أزمات مشابهة لكورونا حيث انقطع الطلبة عن مقاعدهم الدراسية لفترات زمنية طويلة بدون ايجاد بدائل تكنولوجيا ملائمة.
- اتضح أن خناك ضعف عام في الشبكات والمزودين لخدمات الانترنت خاصة في التواصل مع الطلبة عن بعد.
- ظهر تباين في بعض بيئات البرمجة الذي يتعارض مع متطلبات انجاز التعليم الرقمي.

- اتضح عدم رصد موازنات كافية لتجهيز البيئة التكنولوجيا ومعظم مساعي التطوير التكنولوجي يعتمد على المساعدات والمنح الخارجية.
- **على مستوى الموارد البشرية**
- تبين محدودية العاملين في تكنولوجيا المعلومات مقابل المتطلبات الكبيرة للتحول الرقمي في التعليم
- ظهر ضعف عام في مهارات الطلبة نحو استخدام تقنيات وبرامج التعليم الرقمي.
- تبين قصور في جوانب المهارات المطلوبة للمدرسين والعاملين في مجال التعليم الرقمي.
- اتضح عدم كفاية البرامج التدريبية اللازمة لإعادة تأهيل العاملين في مجال التعليم الرقمي
- لم تظهر موازنات كافية لتمويل متطلبات تطوير وتنمية الموارد البشرية اللازمة للتحول الرقمي.
- **على مستوى الطلبة والدارسين**
- تبين أن هناك عدد كبير جدا للطلبة في كافة المراحل التعليمية تتطلب مجهودات كبيرة جداً لتأهيلهم في مجال التعليم الرقمي.
- اتضح ضرورة ملحة لتدريب الطلبة على مهارات التعليم الافتراضي والرقمي.
- تبين أن هناك عائق ثقافي لدى الطلبة يصعب من الحصول على النتائج الايجابية للتعليم الرقمي.
- ضعف الامكانات الاقتصادية لكثير من الطلبة خاصة فيما يخص توفير الأجهزة المناسبة للتعليم الرقمي بسبب استمرار الحصار.
- اتضح أن هناك تحديات في التعليم الرقمي لدى الطلبة منها ضعف مزودي خدمات الانترنت وتكرار انقطاع التيار الكهربائي بقطاع غزة.

ثانياً: التوصيات

- ضرورة دعم وتعزيز البيئة التكنولوجيا بمعدات وأجهزة تتناسب ومتطلبات التحول الرقمي للتعليم.
- يجب توفير أجهزة ذات تكنولوجيا حديثة وشبكات لنقل المعلومات عالية السرعة في المدارس.
- العمل على توحيد بيئة برمجة البرامج الالكترونية التي تعمل من خلالها الوزارة ومديريات التعليم.
- المسارعة في استكمال اعداد مناهج محوسبة تتلاءم مع تطبيقات الأجهزة الذكية لكافة المراحل التعليمية.
- اعداد خطة تنفيذية واضحة المعالم تبين مسارات مراحل التحول نحو التعليم الرقمي.
- اعداد خطة لعقد لقاءات واجتماعات مع أهالي الطلبة لتعزيز ثقافة وقيم التعليم الرقمي.
- اعداد رؤية استراتيجية محددة لكافة الأطراف توضح كيفية التحول الرقمي في التعليم.
- رفد التعليم بموازنات مالية كبيرة ومناسبة لمقابلة تكاليف التجهيزات نحو التحول الرقمي.
- ضرورة توحيد البرامج الرقمية التي يستخدمها الطلبة كتقنية في التعليم الرقمي.
- يجب الاستفادة من تجارب أزمة جائحة كورونا في تعزيز مفهوم التعلم الرقمي كداعم للتعليم الوجاهي.
- ضرورة تحسين شبكة مزودي الانترنت خاصة في بيوت الطلبة والعمل على حل مشكلة تكرار انقطاع التيار الكهربائي بشكل عام.
- تكثيف البرامج التدريبية التأهيلية للعاملين والطلبة في مجال تقنيات التعليم الرقمي.
- توفير عدد مناسب من العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات لتعزيز خطة التحول الرقمي.
- توفير خدمات انترنت مجاني لبيوت الطلبة الذين يصنفوا بأوضاع اقتصادية صعبة.
- توفير أجهزة لوحية ذكية لفئات الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة أو الفقراء.

قائمة المراجع

- الاقبالي, حامد مقتضيات التحوّل إلى التعلم الرقمي الموجّه لصغار السن في الوطن العربي, المجلة التربوية العدد 66 , جامعة أم القرى 2019
- البار, عدنان, تقنيات التحول الرقمي, تقرير استشاري حلول الاعمال التقنية جامعة الملك عبدالعزيز , السعودية 2020
- الحارثي, دلال, التحول الرقمي في المملكة السعودية ضمن العطاء الرقمي تقرير عن رؤية 2030
- الشرباز, على, مكوناتاستراتيجيةالتحولالرقميضمنأهدافالتنميةالمستدامة2030, تقرير الهيئة العراقية لخبراء التكنولوجيا, كلية المنصور, العراق 2020
- المصدر, هيثم, نصرالله, عبد الفتاح, دور التحول الرقمي في تحسين الخدمات الحكومية في فلسطين, المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال, (ICITB, 2020) جامعة غزة فلسطين 2020 Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3688246
- بن بوعلي, يخلف, جودة التعليم الرقمي, مجلة الإناسة وعلوم المجتمع, العدد: 05)جويلية 2019 (،
- بن نافلة, يوسف دور التكنولوجيا والرقمنة في صناعة وهندسة التعليم, المجلة العربية للتربية النوعية العدد7 2019 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر
- جاو, هولبن, التحول الرقمي الذكي - ما هي الخطوات المقبلة, مجلة ITU news, 2017 , https://www.lstelcom.com/en/home/ 2017/5/20
- جلال, حازم, التحول الرقمي, تقرير ضمن البرنامج المتقدم للاداء الحكومي المتميز 2018/4/26/21 المدينة المنور السعودية 20180
- خنشلة, إيديو ليلى, تقنية التعليم الرقمي وتطبيقاتها في العملية التعليمي (القصص الرقمية والألعاب الحاسوبية نماذجاً), مجلة الإناسة وعلوم المجتمع, العدد 5 جويلية 2019 الجزائر
- سلفيا, باولا, بناء القدرات في بيئة متغيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات, تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات, سويسرا, 2018 نسخة الكترونية رقم 978-92-61-27191-6
- عجمي, خليل, التحول الرقمي واثره في التربية والتعليم, الجامعة السورية الافتراضية, المجلد 29, العدد 57, 2019
- عمر, عبد الله (2010), دور مؤسسات التعليم العالي في اختراق الحاجز الرقمي, الاصدار 18 سلسلة دراسات يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة الملك عبدالعزيزرقم الايداع, 2673/1428
- محمود, ولاء, مقومات تنمية الموارد البشرية الأكاديمية بجامعة بنها فى العصر الرقمى "الواقع وسيناريوهات المستقبل" مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، العدد 90 العدد الأول، المجلد الثانى , 2018 جامعة بنها
- GopaL, (2020) Digital education transformation: apedagogical revolution, review paper, i-manager's Journal of Educational Technology, Vol. 17 l No. 2 l July - September 2020
- Khitskov, et, al. (2017).Digital Transformation of Society: Problems Entering in the Digital Economy, Eurasian Journal of Analytical Chemistry, ISSN: 1306-3057, 2017 12(5b):855-873
- Marks, adam, et. al, (2012). Digital Transformation in Higher Education: A Framework for Maturity Assessment, (IJACSA) International Journal of Advanced Computer Science and Applications, Vol. 11, No. 12, 2020.
- Mhlanga, David, & Moloi, Tankiso, (2020) COVID-19 and the Digital Transformation of Education: What Are We Learning on 4IR in South Africa?, * Correspondence: dmhlanga67@gmail.com, School of Accounting, Auckland Park.

- Purcell, Kristen, et, al. (2012).How Teens Do Research in the Digital World, http://pewinternet.org/Reports/2012/Student-Research.

- smith, et, al, (2019). digital learning assessments and big data: implications for teacher professionalism, education research and foresight • working papers, elizabeth.heck@acu.edu.au

- Amorim, et, al,(2018). Influence of Digital Transformation on Teaching Practices, See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/325385458

- Balyer, Aydın , & Öz, Ömer, (2018). Academicians' views on digital transformation in education, International Online Journal of Education and Teaching (IOJET) 2018, 5(4), 809-830.

- Bogdandy, et al. (2020) Digital Transformation in Education during COVID–19: a Case Study, 11th IEEE International Conference on Cognitive Info communications, CogInfoCom 2020 • September 23-25, 2020 • Online on MaxWhere 3D Web.

-

مواقع الكترونية -

- موقع وزارة التربية والتعليم (www.mohe.ps)
- موقع الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء (/http://www.pcbs.gov.ps)

الكلمة الختامية

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد مضي ثلاثة اشهر من العمل ها نحن اليوم نصل إلى نهاية المشوار لنختتم العمل الذي تشاركنا فيه بلجانه المختلفة التي لم تدخر جهدا في اداء عملها على اكمل جهد، آملين من الله أن تحققت أهدافه وغاياته التي سطرت له، ونلتمس منكم العذر إن ورد منا بعض التقصير، فالكمال لله وحده، داعينا الله ان نجتمع في اعمالا قادمة

فإننا نشكر الله / " مَنْ لَمْ يَشْكُرْ الْقَلِيلَ لَمْ يَشْكُرْ الْكَثِيرَ، وَمَنْ لَمْ يَشْكُرْ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرْ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ " .. ولأنه أولا أن وفقنا و أعاننا جميعا نسأل الله الاخلاص والقبول للجميع .. ونشكر جميع من ساهم في إنجاح هذا المؤتمر أعضاء ومشرفين وإدارة وفنيين.

وإلى لقاء قريب بإذن الله

شروط النشر

تقبل البحوث والدراسات باللغات العربية والانجليزية والفرنسية.

الالتزام بقالب البحث المرفق في الإعلان، مع الالتزام بالقواعد التالية:

- أن يتسم البحث بالأصالة والتجديد والموضوعية، وألا يكون البحث نشر سابقاً، كلياً أو جزئياً، أو يكون مرشح للنشر في وسائل نشر أخرى في الوقت نفسه.
- ألا يكون البحث مستلاً من كتاب منشور، أو جزء من مذكرة تمت مناقشتها أو بحث.
- يجب التقيد بشروط البحث العلمي، القائمة على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية.
- التزام الدقة والسلامة اللغوية، بما فيها من الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة الكترونياً بخط SimplifiedArabic حجم 14 بالنسبة للغة العربية، وخط Times New Roman حجم 12 بالنسبة للغات الأجنبية، وتكتب الهوامش بطريقة الكترونية آلية End of Document في نهاية البحث بحجم خط 10.

يرفق البحث أو الدراسة بملخصين لا يزيد كل منهما عن 10 أسطر، على أن يكون أحدهما بلغة أخرى غير لغة تحرير البحث، بالإضافة إلى المصطلحات الأساسية للدراسة، ويُرفقه ببيان سيرته الذاتية وتعهد الامانة العلمية يحمل مع الإعلان الخاص بالمؤتمر.

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
book@democraticac.de

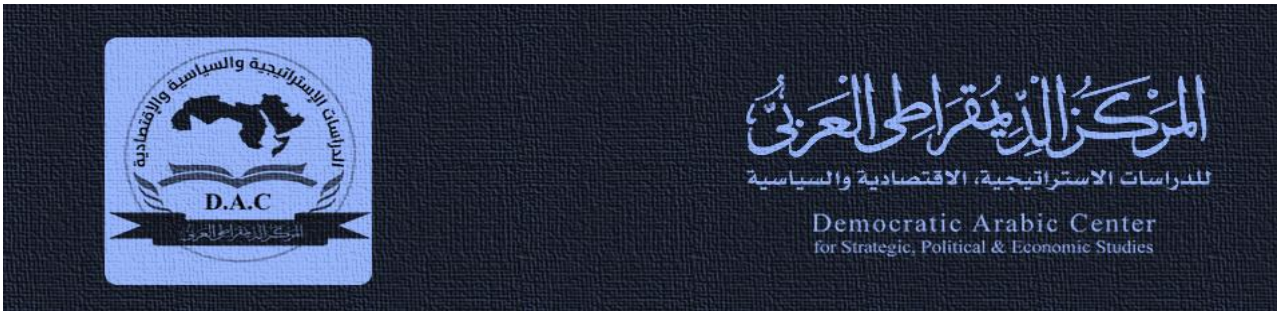

كتاب:

و اقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا (الجزء الأول)

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

ضبط وتدقيق: د. موسم عبد الحفيظ - د. تلي رفيق

رقم تسجيل الكتاب: VR. 3383.6518.B

الطبعة الأولى

2021 م

واقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا